دراسات

# بيتر سلغليت

# بريطانيا في العراق
# صناعة ملك ودولة



ترجمة: عبد الإله النعيمي

بيتر سلغليت

# بريطانيا في العراق
# صناعة ملك ودولة

ترجمة : عبد الإله النعيمي






اسم المؤلف: بيتر سلغليت

عنوان الكتاب: بريطانيا في العراق

ترجمة: عبد الإله النعيمي

تصميم الغلاف: ماجد الماجدي

الناشر: دار المدى

الطبعة الأولى: 2019

Author: **Peter Sluglett**

Title: **Britain in Iraq**

Translated by: **Abdul Ilah Al-Nuaimi**

Cover Designed by: **Majed Al-Majedy**

P.C.: **Al-Mada**

First Edition: **2019**



**Published by arrangement with I.B.Tauris & Co Ltd, London**

نشر بالاتفاق مع ال بي توريس و شركاؤه المحدودة، لندن، الطبعة الإنكليزية الأصلية بعنوان «بريطانيا في العراق: صناعة ملك ودولة» والمنشور عبر ال بي توريس وشركاؤه المحدودة



للإعلام والثقافة والفنون

*Al-mada for media, culture and arts*

بغداد: حي أبو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141

Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141

www.almada-group.com email: info@almada-group.com

+ 964 (0) 770 2799 999
+ 964 (0) 770 8080 800
+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: الحمرا- شارع ليون- بناية منصور- الطابق الأول

dar@almada-group.com

+ 961 706 15017
+ 961 175 2616
+ 961 175 2617

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار

al-madahouse@net.sy

ص.ب: 8272

+ 963 11 232 2276
+ 963 11 232 2275
+ 963 11 232 2289

# توطئة

حكم البريطانيون العراق من الحرب العالمية الأولى إلى عام 1932، وكانت طريقتهم في حكمه تُعتبر طريقة جديدة بنظر كثيرين. فهم مارسوا سلطتهم، بانتداب من عصبة الأمم، عن طريق سلاح الجو الملكي وشبكة من المستشارين والمسؤولين في الدوائر الحكومية، والسيطرة على أهم موارد البلد الاقتصادية، النفط، واستخدموا هذه السلطة لبناء إدارة ونظام سياسي يكونان قادرَين على الوقوف بقدراتهما الذاتية على المدى البعيد. وكان يُعتقد عموماً، في ذلك الوقت، أن التجربة ناجحة، وبحلول عام 1930 ظنت الحكومة البريطانية أنها في موقع يتيح لها تأمين مصالحها من خلال معاهدة يجري التفاوض بشأنها بين أنداد، وتقديم توصية إلى عصبة الأمم بإنهاء الانتداب وقبول العراق عضواً في العصبة.

شارك في الإحساس بحسن الأداء الذي كان واسع الانتشار بين المسؤولين والسياسيين البريطانيين، أقوى الكتّاب السياسيين العرب نفوذاً وقتذاك، جورج أنطونيوس. فإن أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب»، الذي نُشر إبان الثلاثينيّات في ظروف قادته إلى التشديد على التعارض بين ما فعلته بريطانيا في العراق وما فعلته فرنسا في سوريا، كتب بحرارة عن فريق من المسؤولين البريطانيين ذوي القدرات الاستثنائية والضمير الحي، وعن حسن حظ العراق «أن تكون مصالح بريطانيا العظمى متناغمة مع مصالحه مِن نَواحٍ عديدة».

في عصر ما بعد الإمبراطوريات، قد نكون أقل ميلاً إلى الاعتقاد

بأن من الجائز أن يكون هناك توافق مسبق بين مصالح شعوب مختلفة، أو أن بالإمكان الحديث عن شعب كامل لديه مصلحة واحدة. وسواء أكنا ميالين لإطلاق الأحكام أو لم نكن فإننا على الأقل نريد تفسيرات للطريقة التي كانت تُرسم بها السياسات، والوسائل التي تُنفَّذ بها، وآثارها في قطاعات أو شرائح مختلفة من المجتمع. ودراسة الدكتور سلغليت الدقيقة التي تستند إلى طائفة واسعة من المصادر غير المنشورة وتسترشد بحس المؤرخ للطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتغير المجتمعات، تساعدنا على أن نفهم، بصورة أفضل بكثير من قبل، أهداف الإدارة الإمبراطورية البريطانية وأساليبها على السواء. ويبين سرد التاريخ السياسي وتحليل السياسة الدفاعية والأمنية بوضوح أنه لم يكن الحظ أو تناغم المصالح بل الإدارة الماهرة والعمل السياسي المتحوط لكن الحازم، وعند الضرورة استخدام القوة الجوية الملكية، هي ما أتاح للبريطانيين أن ينقلوا المسؤولية إلى حكومة محلية في مثل هذا الوقت القصير، وإن دراسته للسياسة الحيازية والمالية والعشائرية في الفصل السادس والملحق 2 تُفكِّك بمهارة عالية ذلك التضافر بين سوء فهم نظام الأرض العثماني، وحسابات المصلحة، والتصورات المسبقة عن طبيعة المجتمع الريفي التي قادت البريطانيين إلى دعم سطوة ملّاك الأرض وشيوخ العشائر وتقويتهم.

**ألبرت حوراني**

# مقدمة الطبعة الثانية

يسرُّني أن يكون هذا الكتاب الذي أنجزته قبل نحو ثلاثين عاماً عن الانتداب البريطاني في العراق، متوفراً من جديد، وأن يصل بكل تأكيد تقريباً، من خلال دار آي. بي. توريس I. B. Tauris ومطبعة جامعة كولومبيا Columbia University Press، لجمهورٍ أوسع مما وصله حين صدر أول مرة في عام 1976. وفي الوقت نفسه يحزنني أن الوعي المتجدد بأهمية هذه الحلقة غير المبهمة تماماً في تاريخ الكولونيالية البريطانية المعاصرة والشرق الأوسط، لم يكن صادراً عن اهتمام متأصل بالأحداث نفسها بل نتيجة الأزمة المستمرة والمتسعة في عراق اليوم الذي يبدو، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، خارجاً عن السيطرة بصورة أشد رعباً من أي وقت مضى. ومن نواحٍ عديدة فإن الإخفاقات والتقديرات الخاطئة التي تتردد أصداؤها بصوتٍ عالٍ اليوم تُذكِّر على نحو مخيف بإخفاقات «الحملة في بلاد ما بين النهرين» خلال الفترة الممتدة من 1914 إلى 1917، رغم أن الاتصالات الأكثر بدائية بكثير وغيرها من النواقص التكنولوجية تعني أن أخطاء الحملة الأولى ربما كانت معذورة أو مفهومة أكثر من أخطاء الحملة الأخيرة.

آخرون استعرضوا، بصورة أوضح ومعرفة أوسع مما أستطيعه، القائمة المؤسفة للحسابات السياسية الخاطئة والأباطيل المتعمَّدة وانعدام الخبرة والفساد المكشوف، التي سبقَ واقترنت بالمغامرة العسكرية سيئة التخطيط التي تتبدى تداعياتها يومياً على شاشاتنا التلفزيونية. ومما له

مغزاه أن مَنْ دعا إليها ونفّذها هم، على ما يبدو، مجموعة صغيرة من الأفراد الذين حماستهم الخَلاصِيَّة تقريباً لم تتأثر بأية معرفة حقيقية بالتاريخ الحديث للشرق الأوسط وسياسته. وأشرتُ في مقالة تلخيصية نشرتها مجلة ميدل إيست جورنال *Middle East Journal*، بقدر من الاعتزاز الوطني، إلى أنه عندما نشرت الحكومة البريطانية «تقرير اللجنة المعيَّنة للتحقيق في أصل الحرب وبدايتها وعملياتها في بلاد ما بين النهرين» عام 1917، شعر وزير الدولة لشؤون الهند أوستن تشامبرلين Austin Chamberlain بأنه ملزَم بالاستقالة. وكان تشامبرلين ينهض بالمسؤولية العامة، دون أن يكون له دور مباشر في الحملة، التي أدارتها في البداية الشعبة العسكرية لحكومة الهند من دلهي وسيملا. وتساءلتُ وقتذاك، بعد التاريخ المزري للسنوات الثلاث الماضية، أيّ ذرى مدوِّخة من انعدام الكفاءة أو الفظاعة يتعين بلوغها لحمل مستر رامسفيلد على الشعور بأنه ملزَم باتخاذ الخطوة المناسبة. وفي النهاية فإن ما أوقفه عند حدِّه أخيراً كان تراجع الجمهوريين في الانتخابات النصفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 - وليست أية مساءلة بديهية بشأن الطريق الذي أصرَّ على السير فيه.

في مجرى تنقيح هذا الكتاب عامي 2005 و2006 حاولتُ أن أتجنب إغراء المقارنات الصريحة بين «وقتذاك» و«الآن». والقراء، بالطبع، أحرار في الخروج بما يشاؤون من استدلالات، ولكن عموماً يكون من الأفضل، على الأرجح، ألا نقفز إلى استنتاجات سريعة وغالباً ما لا تكون دقيقة. وعلى سبيل المثال هناك مسألة «الحجم». فحقيقة أن غالبية المقاومة المسلحة ضد البريطانيين (ولاحقاً ضد المؤسسات الجديدة للحكومة العراقية) كانت في المناطق الريفية وليس المدن، تعني أن الخسائر المدنية، ولو أنها لا تُغتفر في كل الأحوال، لم تكن عالية بكل تأكيد بعد الحرب العالمية الأولى. وثانياً، لم يكن لدى العراق تاريخ من العنف الطائفي. ومن الواضح أن الشيعة المتعلمين أدركوا في عقد

العشرينيّات أن اعتماد البريطانيين على السنة يعني أن بعض مصالحهم بوصفهم طائفة دينية لن يكون بالإمكان أن تُراعى ولن تُراعى. ومع ذلك فإن «حكم السنة»، الذي اقترن بعولمة متزايدة وانتشار التعليم العام بهذا القدر أو ذاك، على الأقل حتى سقوط قاسم في عام 1963، لم يكن مخيفاً بصفة خاصة ولا ظالماً بصفة خاصة، وقطعاً ليس على النحو الذي أصبح معه الحكم في ظل البعث. وكان للنفط، بالطبع، دور مهم في العمليتين على السواء. وأراد البريطانيون في فترة الاحتلال والانتداب التأكد من أيلولة الامتيازات النفطية إلى شركة بريطانية، ومن المؤكد تقريباً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن الولايات المتحدة تريد إعادة خصخصة النفط العراقي من خلال «اتفاقيات المشاركة في الإنتاج».

حين سمعتُ أن دار آي. بي. توريس I. B. Tauris مستعدة للتفكير في إصدار طبعة ثانية من كتاب «بريطانيا في العراق» تساءلتُ أيّةَ استراتيجية ستكون الأفضل. وفي النهاية استمعتُ إلى الكلمات الكريمة لكل من توبي دوج Toby Dodge وروجر لويس Roger Luis وتشارلس تريب Charles Tripp، الذين نصحوني كلهم بتنقيح النص وتحديثه بدلاً من إعادة كتابته. وفي حين أن هناك الكثير من الكتابات الجديدة المنعشة عن العراق في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر (كريستوف هيرزوغ Christoph Herzog ودينا خوري Dina Khoury وتوم نيفينهوس Tom Niewenhuis وماير ليتفاك Meir Litvak وسارا شيلدز Sarah Shields) وعن فترة ما بعد الانتداب (إريك ديفيز Eric Davis وفالح عبد الجبار وديفيد ماكدوال David McDowal وفيبي مار Phebe Marr وتشارلس تريب)، فإنه لم يكن هناك الكثير مما كُتب عن الاحتلال والانتداب. وصدر عمل بطاطو الرائع عام 1978: في أوائل السبعينيّات اطلعتُ على أطروحته في جامعة هارفرد عام 1960 التي تشكل الكتاب الأول من «الطبقات الاجتماعية القديمة». وحاولتُ استيعاب المزيد من نتائجه وخلاصاته. فأنا دائماً أقف مذهولاً أمام سعة معرفته وعمقها

الموسوعيِّين. وعلى حدّ تعبير جو ستورك Joe Stork فإن «حنا بطاطو أنجز تحفة من الأدب التاريخي تنتشل العراق، بمفرده، من البلد العربي الذي نعرف عنه أقل مما نعرف عن البلدان العربية الكبيرة الأخرى إلى المجتمع العربي الذي لدينا الآن أشمل صورة سياسية عنه» (MERIP، حزيران/ يونيو 1981).

إلى جانب بطاطو أُسجِّل عِرفاني بفضل عمل بيير جان لويزار Pierre Jean Luizard «تكوين العراق المعاصر» *La Formation de l'Irak Contemporain*... (1991) وفي عهد أحدث عمل توبي دوج «اختراع العراق» *Inventing Iraq*... (2003). فالكتابان وفَّرا بصائر جديدة مهمة بشأن الفترة: تحليل لويزار لـ«ثورة» 1920 يثريه اطّلاعه على كمٍّ معتَبر من المواد العربية المعاصرة، وفهمه العميق للفكر الديني-السياسي الشيعي. ودوج يبين كيف كان الإداريون الكولونياليون البريطانيون يفهمون مهمّاتهم في العراق خلال فترة الاحتلال والانتداب، وكيف كانت هذه التصورات تشكل السياسة والممارسة بها، وفي النهاية تحديد شكل الكيان السياسي العراقي الوليد. كما أفدتُ من عمل ديفيد أوميسي David Omissi «القوة الجوية والسيطرة الكولونيالية» *Air Power and Colonial Control*... (1990) وعمل رايدر فيسر Reider Visser «البصرة، الدولة الخليجية الفاشلة» *Basra, the Failed Gulf State*... (2005). وأخيراً فإن مقالاً طويلاً عن السيطرة الجوية بقلم بريا ساتيا Priya Satia في المجلة التاريخية الأمريكية *The American Historical Review* (شباط/ فبراير 2006) حفزني على استجلاء بعض الأفكار المعبَّر عنها في الفصل السابع. دواعي أسفي الوحيدة التي لم أتمكن من معالجتها في هذه الطبعة المنقحة هي، أولاً، إني لم أكن قادراً على العودة إلى مصادر أرشيفية باللغة العربية (وأخشى أن تكون غالبية هذه المصادر دُمِّرت خلال حفلة النهب في بغداد التي يبدو أن القوات الأمريكية كانت عاجزة عن منعها في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2003)،

وثانياً، إني لم أكن قادراً على إضافة الدراسات العربية عن الفترة وخاصة سِيَر أكاديمية لحياة بعض الشخصيات المرموقة، ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية. وفي حين أن كتاب «بريطانيا في العراق»... هو بالدرجة الرئيسة دراسة للسياسة الكولونيالية البريطانية، فقد كان بودّي أن أُولي المادة الصادرة من العراق اهتماماً أكبر، خلال الفترة التي يركز عليها الكتاب، والفترة اللاحقة.

****

حدث لي الكثير خلال السنوات الثلاثين منذ صدور «بريطانيا في العراق» أول مرة. إذ تُوفِّيَ الوالدان في الثمانينيّات من العمر، عام 1995 وعام 1999. وتُوفِّيَ ألبرت حوراني، أكرم المعلمين لكنه أشدهم تطلُّباً، في عام 1993، بعد أن ساعد على غرس بذور مهنتي اللاحقة حين أبلغ «روي متحدة» Roy Mottahedeh أن لدي رغبة في قضاء سنة بتدريس تاريخ الشرق الأوسط في جامعة هارفرد. وعدتُ إلى إنكلترا لبعض الوقت بعد هارفرد مصمماً على العودة إلى الوسط الأكاديمي الأمريكي إن أمكن ذلك أصلاً. وفي خريف 1994 أصبحتُ مدير مركز الشرق الأوسط في جامعة يوتا. وكنا أنا وماريون مفعمين أملاً وإثارة. فأخيراً سنمارس التدريس في جامعة واحدة. وبعد أسبوعين على وصولنا شُخصت إصابتها بسرطان الخلايا الكلوية المتقدم الذي توفيت به بعد نحو ثمانية عشر شهراً، في شباط/ فبراير 1996. وكانت في التاسعة والخمسين من العمر. وأدركُ بوعي عميق دَيني لشقيقتي جوديث، وولدي مروان وشعلان، وكلير ونليدا، وأحفادي، مع الكثير من الأصدقاء في سولت ليك ومناطق مختلفة من العالم، على مؤازرتهم لي خلال السنوات الصعبة التالية، واستمرارهم في القيام بمثل هذه الدور المُثري في حياتي.

بعد إنجاز «بريطانيا في العراق»... الذي كان في الأصل رسالتي لشهادة الدكتوراه، بودي التعبير عن امتناني لنظام التعليم العالي البريطاني

في الستينيّات والسبعينيّات على تمويل القسم الأكبر من دراستي الجامعية والعليا، وسخاء والديّ غير المحدود في سد الثغرة. لا أعتقد أن أياً منهما كان يفهم تماماً افتتاني بالمنطقة أو الفترة، ولكن دعمهما غير المشروط كان نموذجياً، ومؤثراً للغاية في حينه وحين أتذكره الآن. وبودي أيضاً أن أُحيي الطاقة الاستثنائية لديفيد وولتون David Wolton، مؤسس دار إيثاكا بريس Ithaca Press ومحركها الأساسي الذي نشر أكثر من اثني عشر جزءاً في سلسلة سانت أنتوني «دراسات شرق أوسطية» (كان كتاب «بريطانيا في العراق» الجزء الرابع) وكتباً أخرى أيضاً عن الشرق الأوسط ما كانت لتجد ناشراً لولاه. وتذهب أسطورة المدينة إلى أنه كان يوزع كتبه على متاجر بيع الكتب في لندن على دراجته الهوائية، ولكن يسرني في كل الأحوال الاعتراف بالتزامه بالعديد من قضايا الشرق الأوسط، وصداقته، وفكاهته الطيبة التي لا تخيب.

بعد حزن سنتي الأولى هنا أصبحت أستمتع بالحرية وعموماً غياب العراقيل التي تعترض التدريس في جامعة كبيرة من جامعات الولايات المتحدة. كان زملائي هنا كرماء مرحبين، وطلابي، بعد أن تجاوزا الصدمة الناجمة عن كمية العمل الذي أتوقعه منهم، كانوا يفاجئونني في أحيان كثيرة. وأعرب عن امتناني لجامعة يوتا على إنقاذي مما أرى، ربما مجحِفاً، أنها أعباء إدارية مفرطة وتستهلك الكثير من الوقت تحمَّلها الكثير من مجايليّ البريطانيين، والأهم من ذلك على توفير إطار أتاح لي تكريس قدر كبير من الوقت لعملي. كما أفدتُ من صندوق السفر في الجامعة، ومن منحة وزارة التربية الأمريكية من الدرجة السادسة لمركز الشرق الأوسط. فهذه الموارد مكّنتني من حضور عدة مؤتمرات أكاديمية وتنظيم ورشات عمل هنا في مدينة سولت ليك. وكان من دواعي سروري بصفة خاصة أن تُتاح لي فرصة لقاء أكاديميين شباب في مجال الاختصاص والبقاء على اتصال بهم.

أخيراً، أُريد أن أُعبر عن عرفاني بمحبةٍ للشُّهرة التي دخلت حياتي

بصورة غير متوقعة، ومعها وجدت سعادة كبيرة. ها نحن هنا، بين المؤمنين، منفيين في صهيون، الإيرانية المتميزة، والإنكليزي المتهكِّم. أعطتني شُهرة الكثير من الشعور بالإنجاز والاكتفاء، ومنحتني راحة البال للكتابة والازدهار. لا أستطيع أبداً أن أشكرها بما فيه الكفاية.

**مدينة سولت ليك**

**تشرين الثاني/ نوفمبر 2006**

# مقدمة الطبعة الأولى

هذه الدراسة تقييم للعلاقات الأنكلو-عراقية ودور بريطانيا في الشؤون العراقية خلال فترة الاحتلال والانتداب البريطانيين. والسنوات الثماني عشرة التي تُستطلع هنا هي من الأشد حسماً في تاريخ البلاد الحديث، ولها أهمية قصوى لفهم التطورات في العراق قبل الثورة وبعدها.

يستند هذا الكتاب، بالدرجة الرئيسة، إلى مصادر بريطانية، وكان الكثير من البحث المستفيض ممكناً عن طريق استخدام مواد لم تكن مستَغَلة قبل ذلك موجودة الآن في أرشيف الهند الوطني. فإن أوراق مكتب المندوبية السامية في بغداد التي نُقلت إلى نيو دلهي عام 1941 وهي الآن في أرشيف الهند الوطني، مصدر معلومات لا يُقدَّر بثمن عن عمل الانتداب من يوم إلى آخر بوصفه أداة حكم وسيطرة داخل العراق. وعلى الغرار نفسه فإن سجلات القوة الجوية الملكية في وثائق وزارة الطيران تحوي ثروة من المعلومات عن الأوضاع المحلية، وهي مفيدة بصفة خاصة لدراسة التغيرات في المجتمع الريفي والسياسة التي جاء بها وصول الحكم البريطاني.

وُزع العمل على قسمين، الأول عرض تاريخي للسنوات الثماني عشرة من «الارتباط البريطاني الرسمي»، والثاني سلسلة من الدراسات لجوانب من السياسة والإدارة. وفاتني، بلا تفسير، أن أطلع على عمل بريتون كوبر بوش Briton Cooper Busch «بريطانيا والهند والعرب

1914 - 1921» *Britain, India and the Arabs 1914 - 1921* (مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1972)، أثناء قيامي بالتنقيح النهائي للفصل الأول، ولكن رغم أن البروفيسور بوش يغطي لوحة أعرض فلا أعتقد أنه سيختلف مع عرضي وخلاصاتي الأكثر إيجازاً. وتُغطى قضايا سياسية مركزية مثل دور النفط في العلاقات الأنكلو-عراقية ومسألة حدود الموصل وبدايات القضية الكردية، في الفصلين الثاني والثالث، في حين يناقش الفصلان الرابع والخامس السنوات 1926 - 1932 مع إشارة خاصة إلى مسألة انضمام العراق لعصبة الأمم ومواقف القوى السياسية المختلفة من ذلك.

تناقش الفصول الثلاثة المتبقية تطورات السياسة بشأن حيازة الأرض وريع الأرض والدفاع والتعليم. وكانت للتغييرات الكبيرة التي أحدثها التدخل البريطاني في كل هذه المجالات، آثار لافتة في تطور البلاد السياسي والاجتماعي-الاقتصادي اللاحق. فإن تطوير سياسات محدَّدة في مجالي حيازة الأرض والدفاع ساعد على ضمان تركيز السلطة السياسية بأيدي طبقة صغيرة من الضباط والبيروقراطيين، يدعمهم زعماء عشائريون وريفيون ازدادت قواهم إلى حد كبير بهِبات من الأرض وسلطات واسعة للولاية على فلاحيهم وأتباعهم.

عموماً كان دور بريطانيا خلال فترة الاحتلال والانتداب أن تقيم منظومة سيطرة يمكن أن تُطبق بعيداً عن الأنظار وبكلفة زهيدة قدر الإمكان. وأنشأت السلطات البريطانية، بموارد محدودة ولكن وراءها تقليداً عريقاً من الإدارة الكولونيالية، نظاماً يقوم على خليط دقيق من المداهنة والتزلف والغش. وفي هذه الظروف حيث كانت لبريطانيا اليد العليا لكنها لم تكن قادرة على أن تتحمل استعراض تفوقها في أحيان كثيرة، أو بصورة خرقاء، كان من الضروري ضرورة حيوية إيجاد سلطة سياسية موالية، وإن كانت تتململ بين حين وآخر، في العراق. وهكذا أُجبرت بريطانيا ومَنْ كانت السلطة السياسية في متناول يدهم في

العراق، على الاعتراف باعتمادهما المتبادل، وبقيت العلاقة التي أُنشئت بعناية وأُحيطت بالرعاية في الفترة التي يغطيها الكتاب، سالمة تقريباً حتى نهايتها العنيفة في عام 1958.

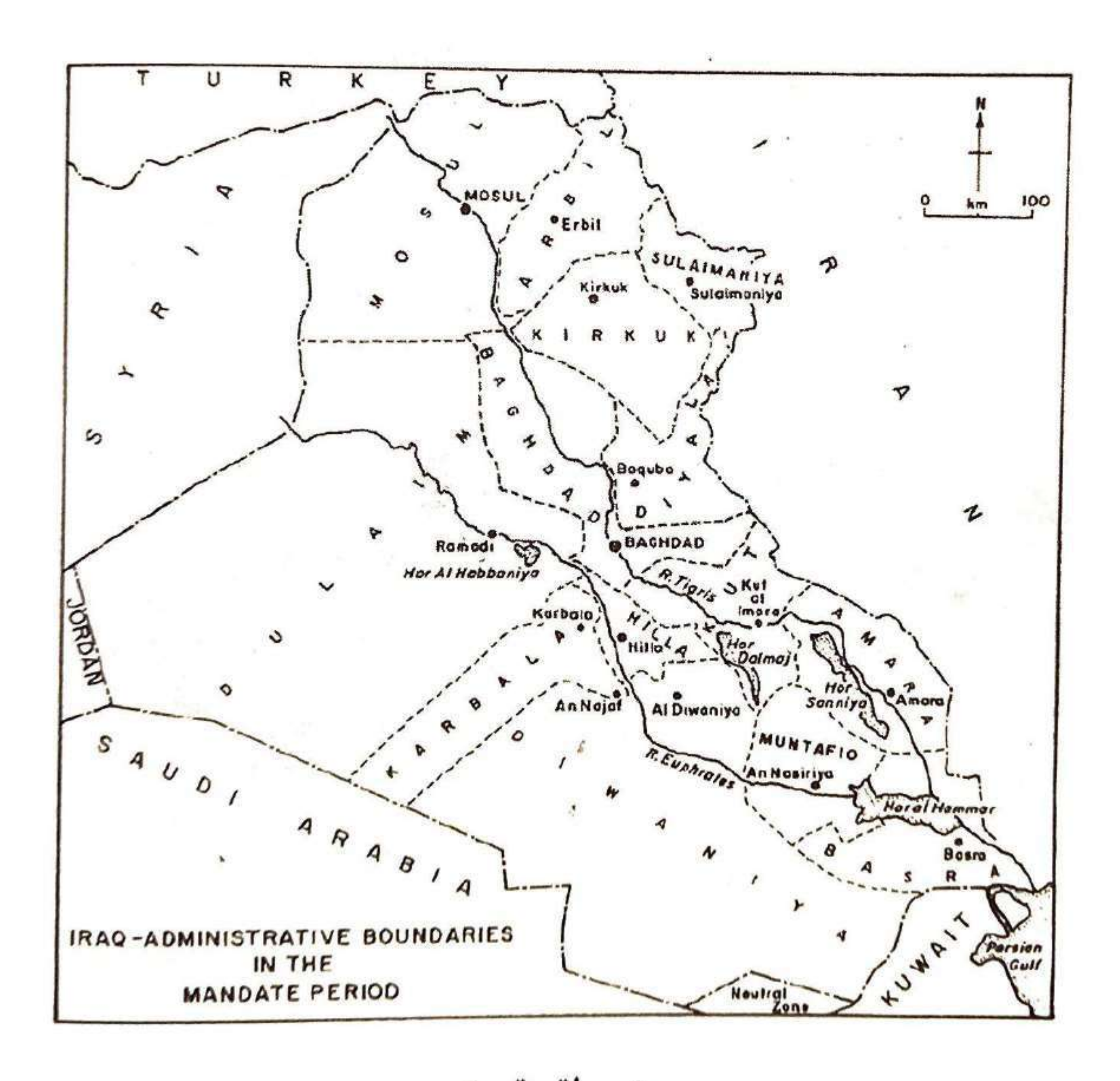
بودي أن أُعرب عن امتناني للأفراد والمؤسسات الذين قدموا لي معونة مختلفة الأشكال. وعليّ أكبر دَين لمستر ألبرت حوراني الذي ما زال لا يبخل باهتمامه الكريم واستعداده لتشاطر فهمه العميق للشرق الأوسط.

في المجموعات الأرشيفية والمكتبات التي رَجعتُ إليها أُعرب عن امتناني للعاملين في مكتبة مكتب الهند: موظفو مكتب السجلات العامة في آشبريدج، ليتل غاديستن، وخاصة مستر فرانكلين Mr. Franklin، ولموظفي مكتب السجلات العامة في الغرفة الشرقية، بورتال ستريت، وخاصة مستر دونافان Mr. Dovovan والراحل مستر مونغر Mr. Monger ولموظفي أرشيف الهند الوطني في نيو دلهي، وخاصة مس دي. جي. كسواني Miss D. G. Keswani.

في مركز الشرق الأوسط بجامعة أوكسفورد بودي أن أشكر إليزابيث مونرو Elizabeth Monroe والدكتور ديريك هوبوود Dr. Derek Hopwood لتعليقاتهما المفيدة على أقسام من النص. وأعرب عن امتناني إلى غلين بلفور بول Glen Balfour-Paul على ضيافته في بغداد والدكتور بهادور سنغ Dr. Bahadur Singh على ضيافته الكريمة في دلهي. كما بودي أن أشكر مسز ماري ماكورماك Mrs. Mary McCormack من بريستول على جهودها الباسلة لتحسين أسلوبي النثري.

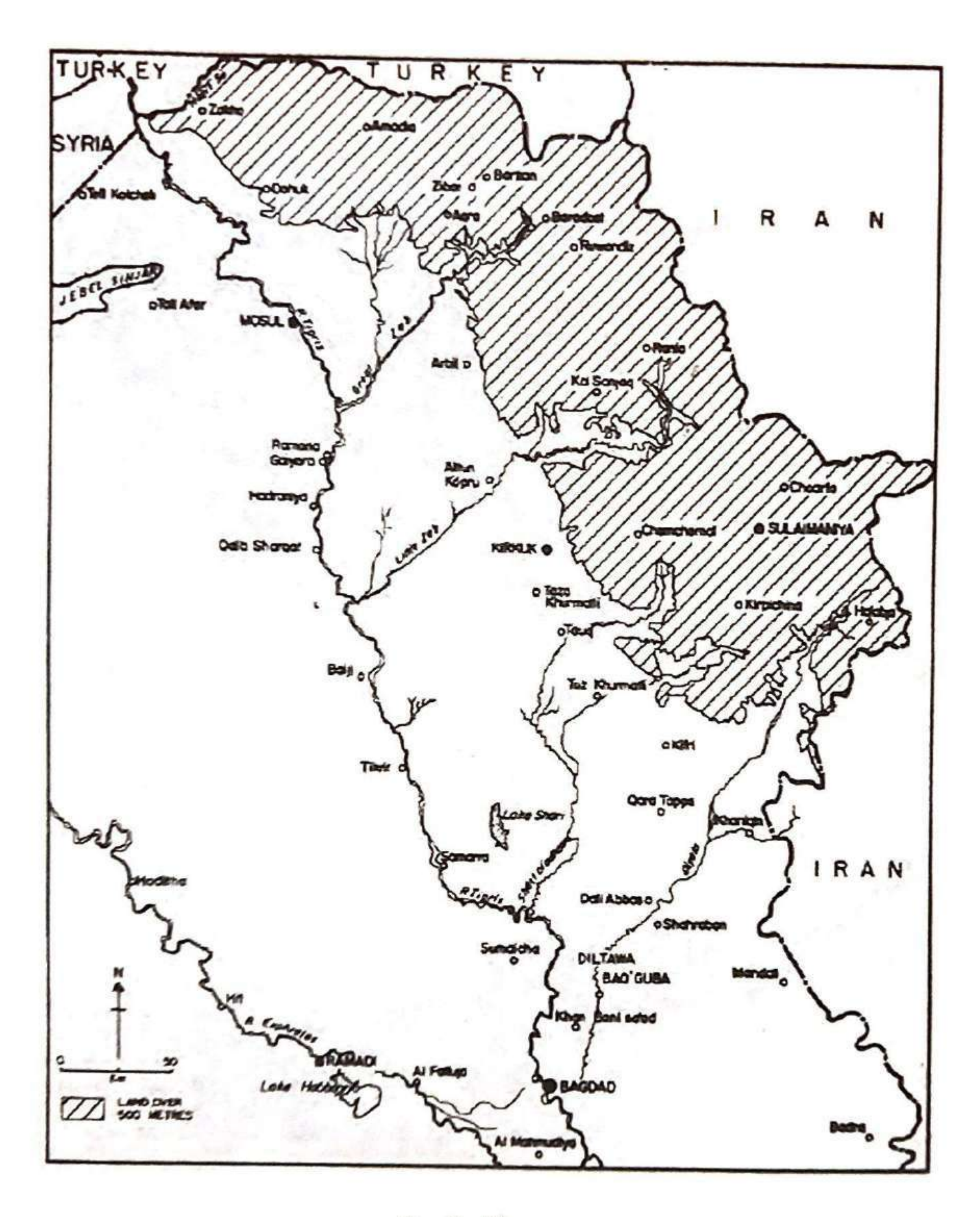
أخيراً أعمق الامتنان لوالديّ على تشجيعهما لي ومؤازرتي في كل مراحل تعليمي وما بعدها - وماريون على قراءتها وكفاحها على كل كلمة بمزيجها الخاص من الحنان والحنق.

**درام Durham، أيار/ مايو 1976**




**خريطة رقم 1**

**الحدود الإدارية العراقية في فترة الانتداب**




خريطة رقم 2

شمال شرق العراق

# مدخل

في زمن الإمبراطورية العثمانية الزائلة كانت المنطقة التي تشكل العراق اليوم مقسمة إلى ثلاث ولايات هي البصرة وبغداد والموصل. وفي هذه المنطقة عاش بوئام أحياناً، وبقدر أقل من الوئام أحياناً أخرى، عرب وكرد وأتراك وفرس، غالبيتهم مسلمون، سنة أو شيعة، مع جماعات من المسيحيين واليهود والإزيديين والصابئة. وحتى عهد قريب نسبياً كانت جغرافية البلد تساعد سكان المنطقة على التصدي لفرض أي سلطة ليست من اختيارهم. ففي الشمال كانت الجبال توفر حصناً يكاد أن يكون منيعاً للقبائل الكردية في حين، حتى الشطر الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الاتحادات القبلية الصحراوية والقبائل الشيعية في أحواض الأنهر الجنوبية، ولا سيّما التي تسكن أهوار الوسط، تنجح عموماً في تحدي الحملات العسكرية التي يجردها العثمانيون لإخمادها.

سواء أكان «العراق» كياناً مصطنعاً أم لا فإن هذا يجب ألّا يعيقنا هنا، رغم أنه لم يكن هناك كيان يطابق الدولة الحديثة كان العثمانيون يسمونه «العراق»[1]. وإزاء التجارة الواسعة وغيرها من الأواصر بين العراق وشمال سوريا فإن الوحدة الجيوسياسية «الطبيعية» ربما كانت وحدة تشكل الموصل فيها جزءاً مما هو سوريا الآن. وكان من شأن هذا أن

1- أنظُر عبد الجبار (2005). وقت الحملة في بلاد ما بين النهرين كان (جنوب) العراق يُسمى الجزيرة العربية التركية في المراسلات الرسمية البريطانية.

يُبقي «العراق» مقتصراً على ولايتي بغداد والبصرة السابقتين، في صيغة تطابق خريطة سايكس-بيكو الأصلية التي استمرت إلى أن «أعطى» كليمنصو الموصل إلى بريطانيا في كانون الأول/ ديسمبر 1918[1].

حتى زمن مدحت باشا، والي بغداد المقتدر والمتنور بين 1869 و1872، لم تكن حتى المدن الرئيسة الثلاث، الموصل وبغداد والبصرة، إلا تحت السيطرة الاسمية لسلطات الأستانة، ومن حين إلى آخر. وكانت سلطات الممثلين المحليين للباب العالي بالكاد تمتد أبعد من الضواحي الخارجية للبلدات التي تتمركز حامياتهم العسكرية فيها، وكان الريف يتألف من سلسلة مشايخ مستقلة أساساً مع دوائر سيطرة ونفوذ متداخلة وفي أحيان كثيرة متغيرة. ولكن خلال القرن التاسع عشر بسط العثمانيون ببطء سلطتهم بقوة السلاح رغم أن جهودهم لتهدئة الأوضاع ساعدتها التغيرات المعاصرة الكبيرة في المجتمع الريفي واقتصاده. ومع فتح قناة السويس في عام 1869 وتنامي النقل بالسفن البخارية في نهري دجلة والفرات أصبح جنوب العراق بالتدريج أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ونتيجة لذلك أصبحت زراعة الحبوب للبيع أو المقايضة، تدريجياً، أكثر جاذبية من تربية الحيوانات مصدراً للرزق (سلغليت 1992 ،Sluglett). وما كان اقتصاداً يكاد يكون مغلقاً شهد تحولاً كبيراً، وأخذ فائض الإنتاج يُباع لغرباء من خارج المنطقة كانوا يعيدون بيعه للمدن أو الهند والخليج (حسن، 1970؛ فتاح، 1997). وكسر الوعي التدريجي بضرورة الأمن من أجل تحقيق إنتاج زراعي منتظم بهذا القدر أو ذاك، بعض المقاومة ضد

1- أعاد بلفور بناء المشهد من الذاكرة في رسالة كتبها بعد نحو تسعة أشهر: «لذلك سألتُ (كليمنصو) رئيس الوزراء (لويد جورج) ما هو التعديل الذي ترغب إنكلترا في إدخاله على اتفاقية سايكس - بيكو. فأجاب «الموصل». قلتُ «ستكون لكم. أي شيء آخر؟»، فأجاب، «فلسطين». مرة أخرى قلتُ «ستكون لكم».
DBFP Series I, Vol. IV, Document 242 of 11 Sugust1919, pp. 340-341, .quoted Monroe (1981): 50
أنظر الهامش 61 أدناه.

محاولات العثمانيين تهدئة الريف، وأتاح لهم إخضاع مزيد من المنطقة إلى سيطرتهم[1].

كانت الولايات العراقية الثلاث، مثلها مثل أمصار الإمبراطورية الأخرى، محكومة بشراكة ضمنية بين السلطات العثمانية والوجهاء المحليين، وكان كل طرف يعرف حدوده وحدود الطرف الآخر[2]. وبحلول بداية القرن العشرين أخذت هذه الآلية التقليدية تواجه تحدياً. وأدى تأثير الحركات القومية الأوروبية ونشاطات الجماعات الإصلاحية داخل الإمبراطورية نفسها إلى نشوء حركة دستورية أولاً ثم حركة وطنية جنينية لاحقاً في الموصل وبغداد والبصرة. ولكن في السنوات الواقعة بين العودة إلى الدستور العثماني في عام 1908 واندلاع الحرب العالمية الأولى، شعر ضباط ومحامون عراقيون شباب تدريجياً بخيبة أمل لامتناع جمعية الاتحاد والترقي عن إعطاء الولايات العربية الدرجة الأكبر من الإدارة الذاتية التي كانوا يأملون بها (كيالي، 1997). وهؤلاء هم الذين التفوا حول فيصل بن الحسين خلال الفترة الواقعة بين 1919 و1921: العديد من الضباط بينهم كانوا معه في الحجاز منذ عام 1915، وكان بعض هؤلاء أعضاء في جمعية «العهد العراقي» الوطنية قبل الحرب[3].

1- صدرت عدة مطبوعات متميزة مؤخراً عن العراق تحت السيطرة العثمانية. أُنظُر:
Abdullah (2001), Cetinsaya (2006), Dina Khoury (1997), Nieuwehuis (1982), Shields (2000) and the forthcoming work of Christoph Herzog, Edouard Metenier and Thomas Lier.
للاطلاع على تاريخ الخليج والسعودية أُنظُر: Anscombe (1997) and Al Rasheed (2002).

2- حوراني Hourani (1968) وفتاح Fattah (1997) وفيليب خوري Philip Khouri (1990).

3- ولا سيّما نوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وجميل المدفعي ومولود مخلص. أُنظُر أطروحات عطية Atiyah (1968) ونظمي Nadhmi (1974) وساكاي Sakai (1994).

## المصالح الأجنبية في العراق قبل الحرب العالمية الأولى

انبثقت علاقة بريطانيا بالعراق والخليج من مصلحتها في حماية طريق الهند والتجارة في المحيط الهندي. وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت بريطانيا حريصة على منع الهجمات التي تستهدف سفنها من سواحل الخليج، وبعد سلسلة من المواجهات البحرية دخلت في علاقات تعاهدية مع حكام المشايخ الكبرى في الجزيرة العربية بهدف إخماد القرصنة مقابل حماية بريطانية. وعقدت بريطانيا في سنة 1820 معاهدة سلام بحري مع شيوخ قبائل البحرين والمنطقة التي تشكل الآن، بصورة تقريبية، دولة الإمارات العربية. وجرى تمديد هذه المعاهدات وتأكيدها مجدداً في وقت لاحق من القرن، متضمنة بصفة عامة إجراءات ضد تجارة الرقيق (من أفريقيا إلى الهند والجزيرة العربية). وفي عام 1853 وقع الشيوخ اتفاق الهدنة البحرية الدائمة (ومن هنا تسمية «إمارات الساحل المتصالح» أو «الساحل المُهادن» Trucial States، كما كانت الإمارات العربية المتحدة تُعرف في السابق)، وفي عام 1892، لمواجهة ما بدا أنها مصالح فرنسية متنامية بالدرجة الرئيسة، أُجبرت البحرين وإمارات أسفل الخليج على توقيع اتفاقيات أُخرى مع بريطانيا وافقت فيها على عدم منح أي جزء من أراضيها أو التنازل عنه إلا لبريطانيا، وممارسة علاقاتها مع القوى الأخرى من خلال الحكومة البريطانية. وأخيراً وقعت الكويت وقطر اللتان لم تكونا طرفاً في المعاهدات السابقة لمكافحة «القرصنة»، على اتفاقيات حصرية مماثلة مع بريطانيا في 1899 و1916 على التوالي، لأسباب في مقدمتها رغبة حكامهما في الإفلات من الوصاية العثمانية و/ أو السعودية[1].

أتاح السلام الذي أعقب ذلك للتجار البريطانيين والهنود أن يتاجروا بحرية مع ضفتي الخليج على السواء، ومع جنوب العراق الذي كانت صادراته الرئيسة تتألف من الحبوب والتمور. وكان حجم التجارة

---

1- عن علاقات بريطانيا مع مشايخ الخليج أُنظُر Crystal (1995) وعن بريطانيا والكويت أُنظُر Sluglett (2002): 783 - 816.

الإجمالي صغيراً، لكنه أخذ يزداد باطّراد في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى[1]. وكانت القوة الوحيدة المنافسة لبريطانيا في المنطقة، ولو بفارق بعيد وراءها، هي ألمانيا وخاصة بعد حصولها على امتياز بناء «سكة حديد بغداد» في عام 1903 وإن كان هناك تقليد عريق من النفوذ الألماني في المنطقة، بتحديث الجيش العثماني مثلاً[2]. وتمهيداً لإحدى توصيات لجنة دي بنزن de Bunsen بعد سنوات (نيفاكيفي Nevakivi, 1969: 18 – 24) بأن حوضي دجلة والفرات يمكن أن يوفرا حيزاً لتوطين الفائض من سكان الهند، كُتبت كراسات لتشجيع المزارعين الألمان على الهجرة إلى العراق واستخدام الخبرة الألمانية لتحسين إنتاجية المنطقة[3]. ونظراً للتراجع المتسارع في أهمية العراق بوصفه منتجاً زراعياً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فإن المثير للاهتمام أن الفكرة القائلة بأن البلد أحد «مخازن الغذاء المحتملة... للعالم» شكلت منذ زمن طويل محط جذب كبير للقوى الأوروبية[4].

في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة ظهر عامل

---

1- أُنظُر الهامش 34، الفصل الأول.

2- على سبيل المثال أُنظُر Lewis (1968). بالإضافة إلى ذلك أن الاتفاقية الأنكلو-كويتية لعام 1899 التي تعهد فيها الشيخ بالنيابة عن نفسه والأصالة عن ورثته بألّا «يتنازل أو يؤجر أو يبيع... أي جزء من أرضه إلى حكومة أي قوة أخرى أو رعاياها دون موافقة مسبقة من حكومة صاحب الجلالة...» كانت مدفوعة، في جانب منها على الأقل، بإدراك بريطانيا لاهتمام ألمانيا بالكويت كمحطة ممكنة لخط بغداد الحديدي. أُنظُر Sluglett (2002).

3- على سبيل المثال *:.00 wissenschaftlische Bedeutung fur Mitteleuropa*, Berlin, 1906. امتناني إلى ماريون عمر فاروق عن هذا المرجع.

4- Sir Mark Sykes to Sir Arthur Hirtzel, 16 January 1918, Sykes Papers, FO 800 /221. Cf. W. Ormsby Gore

كلمة في مجلس العموم، 10 آذار/ مارس 1920: «سنضطلع بمهمة جسيمة هي أن نعيد إلى الإنتاج 14 مليون إيكر كانت تشكل جزءاً من المساحة المزروعة لبلاد ما بين النهرين التي كانت ذات يوم مخزن حبوب العالم...» مقتبس في: Wilson (1931): 241 - 242.

آخر له أهمية أكثر ديمومة: الاهتمام المتزايد الذي أبدته الحكومات والمصالح التجارية الغربية بحقول النفط في جنوب غرب بلاد فارس والثروة النفطية المحتملة للإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك ثروات «الأراضي المنقولة»[1]. وتضمن امتياز «سكة حديد بغداد» حقوق استثمار المعادن في العشرين كيلومتراً الممتدة على جانب الخط رغم عدم تحقيق أي اكتشافات نفطية كبيرة في الإمبراطورية العثمانية قبل عام 1914. ولكن في جنوب غرب بلاد فارس ثبت وجود النفط بكميات كبيرة منذ عام 1907، ودفعت مصلحة بريطانيا في تأمين إمدادات ثابتة للبحرية الملكية، الحكومة البريطانية إلى امتلاك أغلبية من الأسهم في شركة النفط الأنكلو-فارسية the Anglo-Persian Oil Company عام 1914 (كينت Kent, 1993). وهكذا حين بدا من المرجح أن تدخل الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب القوى المركزية، خافت السلطات البريطانية في الهند من أن يعرقل النشاط العثماني، المدفوع من ألمانيا، التجارة والمواصلات مع الهند، ويهدد حقول النفط الإيرانية أيضاً[2]. لذلك أُرسلت «قوة الاستطلاع الهندية د»، مع زهاء 5500 جندي، إلى البصرة لتنفيذ عملية هدفها الحفاظ على الوضع القائم. وفي البداية لا يبدو أن الفكرة كانت تذهب إلى «الزحف عميقاً في بلاد الرافدين» بل كانت مهمة القوة بكل بساطة ردع العثمانيين عن شراء أصدقاء بريطانيا أو التدخل في المصالح البريطانية في رأس الخليج.

---

1- المنطقة التي نقلتها إيران إلى الإمبراطورية العثمانية نتيجة نشاطات لجنة الحدود الدولية عام 1931 التي ضمت في عضويتها آرنولد ولسن، نائب المندوب المدني في بلاد ما بين النهرين لاحقاً. أُنظر Marlowe (1967): 85 - 71.

2- رغم ما يبدو من مبالغة كبيرة للنشاط العسكري العثماني ورغم أن لندن في إعلانها الحرب على الإمبراطورية العثمانية استندت، بدرجة كبيرة، إلى معلومات استخباراتية خاطئة. أُنظر:

P. Morris, Intelligence and its interpretation: Mesopotamia 1914 - 1916; in Andrew and Noakes (eds) (1987): 77-101.

## الاحتلال البريطاني للعراق

ولكن تقريباً فور الإنزال الأول في الفاو شهدت السياسة البريطانية تغييراً كاملاً. ونُظر إلى عملية الحفاظ على الوضع القائم على أنها هدف متواضع بالمقارنة مع الإمكانية المغرية للزحف على بغداد، ورغم التراجعات الكبيرة والخسائر الفادحة، وجدت بريطانيا نفسها تسيطر سيطرة شاملة على الولايات الثلاث بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. ومع تقدم الجيش أُنشِئت إدارة مدنية كاملة في أثره وعندما انتهت الحرب أصبحت الأرض كلها منظَّمة على أساس مقاطعة تابعة للهند البريطانية. ولكن في الأجواء الدولية المتغيرة التي أعقبت الهدنة لم يعد ضم الأراضي مقبولاً وتعين استحداث طرق أخرى للسيطرة.

وأثبت التعديل كونه بالغ الصعوبة على الكثير من الكوادر البريطانية في الساحة وخاصة المندوب المدني بالوكالة السير آرنولد ولسن الذي كان مسؤولاً عن إدارة بلاد ما بين النهرين خلال غياب السير بيرسي كوكس في طهران في الفترة الواقعة بين 1918 و1920 [1]. وكان تخلف ولسن عن فهم المناخ الجديد للآراء والنبرة الجديدة لتعليمات لندن أحد الأسباب غير المباشرة الرئيسة لانتفاضة 1920. وتعين تخطيط السياسة البريطانية لا بما يخدم أهداف بريطانيا فحسب وإنما بما يلبي طموحات الرئيس وودرو ولسن للولايات المتحدة والعالم معبراً عنها في بنود تقرير المصير والفرص الاقتصادية المتساوية لسائر القوى (ستايفرز Stivers, 1982). وكان نظام الانتدابات من الفئة «أ» محاولة للتوفيق بين هذين الشريكين اللذين لا يرتاح أحدهما للآخر رغم أن

---

1- في تموز/ يوليو طلب اللورد كرزون وزير الخارجية، من كوكس أن يحل محل السير تشارلس مارلنغ Sir Charles Marling في البعثة البريطانية في طهران. وبقي هناك بين 15 أيلول/ سبتمبر 1918 و11 حزيران/ يونيو 1920 متفاوضاً بشأن عقد اتفاقية أنكلو-إيرانية في آب/ أغسطس 1919 رُفعت إلى المجلس لكنه لم يصادق عليها، كما هو ذائع على نطاق واسع. للاطّلاع على التفاصيل أُنظُر:
.Graves (1944): 248-264, Olson (1980), and Adelson (1995): 188-189

عملية الانتداب الفعلية ضمنت إعطاء الأولوية العليا لأهداف بريطانيا الاستراتيجية والتجارية.

ورغم السيطرة المتراخية التي كانت تعنيها السياسة الجديدة ضمناً فإنها جاءت بمثابة تخفيف مرحب به للأعباء الواقعة على كاهل الخزينة البريطانية بعد الكلفة الباهظة لحملة بلاد ما بين النهرين. وبعد مخطط السيطرة الجوية الذي بدأ عام 1922 بصفة خاصة أصبحت إدارة الانتداب زهيدة الكلفة نسبياً. وكان المفترض بجميع المستعمرات - دون أن تُستثنى من ذلك انتدابات الفئة «أ» - أن تدفع مصروفاتها بنفسها ولكن كان واضحاً أن شكلاً ما من أشكال الاحتلال العسكري سيكون ضرورياً في العراق، على الأقل للمستقبل المنظور. وكلف إبقاء قوات بريطانية هناك 32 مليون جنيه إسترليني حتى وقت متأخر هو 1920 - 1921. وما أن اتفق المجتمع الدولي على المبادئ العريضة لسياسة الانتداب حتى أُنيط تنفيذه محلياً بالقوة المنتدَبَة. واختارت السلطات البريطانية إقامة حكومة عربية قوامها، بالدرجة الرئيسة، من أشراف المدن السنة والضباط السنة الذين حاربوا مع فيصل في الثورة العربية تدعمهم شبكة من المستشارين البريطانيين في الوزارات في بغداد وفي مراكز الإدارات المحلية[1].

هذه الدراسة تعاين بعض المشكلات الكبيرة التي واجهت السلطات البريطانية والعراقية في العراق خلال فترة الاحتلال والانتداب البريطانيين. ولعل أبلغ هذه المشكلات أثراً غياب أي حس بالوحدة الوطنية. إذ كان تنوع السكان في الولايات الثلاث أبرز من أي عوامل توحيدية، وبمفردات

1- بموجب بنود الاتفاقية الخاصة بالمسؤولين البريطانيين، الملحقة بالمعاهدة الأنكلو-عراقية لعام 1922 كانت المناصب الرفيعة في وزارات العدل والمالية والداخلية محجوزة لمسؤولين بريطانيين. وكان آخر مستشار لوزارة الداخلية أي. آي. ديتشبرن A. I. Ditchburn ما زال يعمل مستشاراً في عام 1950، وآخر مستشار لوزارة العدل، أتش. آي. لويد H. I. Lloyd تقاعد في عام 1949، وآخر رئيس قضاة في وزارة العدل السير جون بريتشارد Sir John Prichard تقاعد في عام 1951.

التوجه التجاري «التقليدي» للمدن الرئيسة الثلاث، كانت الموصل دائماً تنظر صوب حلب وجنوب غرب تركيا أكثر من نظرها إلى بغداد، وأقامت البصرة منذ زمن طويل علاقات تجارية مع الهند والخليج، بينما بغداد نفسها كانت مركزاً لتجارة الترانزيت الإيرانية. ولم يكن تشجيع أي من هذه المدن، ولا سيّما البصرة، على التنازل عن حكمها الذاتي التقليدي، بالمهمة السهلة، رغم كونها مهمة ضرورية للغاية، لأن أهمية البصرة بوصفها منفذاً بحرياً تنامت مع تزايد التجارة[1]. وخارج المدن كان الولاء للحكومة الجديدة يعتمد بالدرجة الرئيسة على قدرة ضباط الشرطة البريطانية على الإقناع وقدرة المسؤولين البريطانيين الذين يقدمون «استشارتهم» إلى الممثلين المحليين لوزارة الداخلية العراقية.

إلى جانب تعرض الحكومة العراقية إلى تهديد العناصر التخريبية داخل الحدود وخارجها، كان يعتريها الضعف بسبب النقص الدائم في الموارد المالية. وفرضت الاتفاقيات المالية والعسكرية الملحقة بالمعاهدة الأنكلو-عراقية لعام 1922، عبئاً ساحقاً على الخزينة العراقية ما كان ليخففه في المستقبل البعيد نسبياً إلا العائدات النفطية. وكان تسديد حصة العراق من «الدين العام العثماني» (بليزديل Blaisdell، 1966: 177 - 207)، ورواتب المسؤولين البريطانيين[2] ومعدات الجيش العراقي وإدامته تشكل نحو 40 في المئة من الميزانية طوال فترة الانتداب. وكانت مصادر الدخل الرئيسة ضريبة الأرض والجمارك والمكوس، ولم يكن بالإمكان جباية ضريبة الأرض على نطاق واسع من دون استتباب السلام في الريف. وإزاء الغياب العام للحماسة تجاه الحكومة كانت جباية الضرائب في الريف تعتمد في أحيان كثيرة على التهديد بقصف الأقطاب

---

1- يبين فيسر Visser (2005) أن بعض البصريين المتنفذين أرادوا في العشرينيّات أن تكون مدينتهم وعمقها المباشر تحت الحكم البريطاني المباشر، ويكون لها وضع مماثل لوضع الكويت بدلاً من أن تصبح جزءاً من الدولة العراقية.

2- في عام 1924 بلغت هذه الرواتب 30 لاخ روبية (نحو 20 ألف جنيه إسترليني) - وهو رقم أكبر من إنفاق وزارة المعارف الإجمالي في أي سنة بين 1921 و1927.

المحليين الذين يتمردون عليها وإقامة صداقات مع الذين ينصاعون لها. ومع اقتراب الانتداب من نهايته بلغ انتهاج سياسات المصالحة والإعفاءات الضريبية تجاه الملاك وشيوخ العشائر حداً كفت معه ضريبة الأرض عن أن تشكل جزءاً مهماً من الدخل القومي.

كان جهاز الحكومة العراقية بأكمله ونمطها مستوردين من الخارج، وأُقيمت شبكة كاملة من الارتباطات الجديدة ذات الاعتماد المتبادَل لإدامتها. كما تعين أن تكون الحكومة الجديدة قادرة على تقديم نفسها بوصفها تسيطر على الدولة القومية سيطرة كاملة وفي مقدورها الاضطلاع بمسؤولية إدارة شؤونها. وخلال السنوات الأولى من الانتداب بصفة خاصة أثبت هذا الوهم أن من الصعب إدامته لأن قوات الدفاع العراقية ما كانت قطعاً لتستطيع بمفردها أن تصد غزوات «الأخوان» من نجد وتهديدات القوات التركية (أو الكردية) في الوقت نفسه. وبحكم الضرورة رُدمت الفجوة بالوجود العسكري البريطاني. وبعد أن انتهت السلطات البريطانية من صنع الحكومة العراقية توجَّه اهتمامها نحو الحفاظ على منطقة نفوذها وتوسيعها. ولاقى توسيع هذه السيطرة مقاومة قوية من السكان المحليين وخاصة في منطقة الفرات الأوسط وكردستان. وكانت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية لا غنى عنها لبقاء الحكومة الجديدة ذاته، وهي حقيقة كانت ظاهرة بجلاء للحكومة ولمن يعارضونها على السواء[1]. فالحكومة العراقية لم تكن بأي معنى حكومة «شعبية» أو تمثيلية: كانت تتألف بالكامل تقريباً من أبناء المدن من العرب السنة، الذين، وإن كانوا من بعض النواحي أكثر تطوراً وأعلى تعليماً من غالبية الشيعة والكرد، فإنهم كانوا يشكلون أقلية، تقل عن 25 في المئة من مجموع السكان. وكان الكثير من الدعم الذي تلقاه الحكومة يأتي من شيوخ العشائر وملاك الأرض (سنة وشيعة على السواء) الذين

---

1- لم تكن هذه السياسة بادرة طيبة للمستقبل لأنها كانت تميل إلى أن تصبح بصورة متزايدة بديلاً عن أشكال الإدارة «التقليدية».

تعاظمت قواهم بدرجة كبيرة خلال الاحتلال البريطاني. واستمرت هذه الشراكة بعد نهاية الانتداب ولم تنفصم في النهاية إلا عام 1958. ورغم أن طبيعتها ستتغير تغيراً كبيراً خلال نصف القرن التالي فإن شكلاً من «الحكم السني» كان سائداً حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003.

كانت أهداف بريطانيا الأساسية في العراق تأمين مواصلاتها مع الهند، وطريق الإمبراطورية الجوي وحماية حقول النفط الإيرانية والعراقية. وخلال عقد العشرينيّات كان التفكير الإمبراطوري الجديد، الذي نشأ استجابة للتغيرات التي حدثت في الموقف الدولي بعد الحرب، قد مَرَّ هو نفسه بمزيد من التغيير (دوج Dodge, 2003: 5 – 42). وإذا أمكن ضمان المصالح البريطانية بشكل من السيطرة أكثر تستراً ولكنه موثوق بالقدر نفسه، فإن إجبار الحكومات العراقية على قبول شروط تثلم كرامتها ويمكن أن تنال من صدقيتها كان يبدو غير ضروري. وشريطة التمكن من ضمان جوهر السلطة، كان من الجائز إحداث بعض الانفراج في الشكل دون تضحية وبفائدة كبيرة. وكان جزء من المشكلة يكمن في المؤسسات الاستشارية التي يمكن ممارسة النفوذ البريطاني من خلالها بعيداً عن الأنظار، ولكن صعوبة أخرى كانت تواجه المندوبين السامين المتعاقبين في بغداد هي حاجتهم الدائمة إلى إقناع المسؤولين والسياسيين في لندن، وفي بعض الأحيان إقناع مرؤوسيهم أنفسهم بأن بعض التخفيف من السيطرة ممكن ومرغوب على السواء. وكان من النادر أن يجد المرء وزارة المستعمرات هي المبادِرة في هذا الاتجاه، وكان المندوب السامي الثاني السير هنري دوبس يلح باستمرار على رؤسائه في لندن بضرورة إبداء قدر أكبر من المرونة من أجل الابتعاد عن «الإصرار المهووس بالتفاصيل على التعهدات الورقية»، الذي شعر أنه لا يفعل سوى تعقيد العلاقات مع العراقيين[1]. وزعم أن بريطانيا

---

1- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for Colonies, Despatch, Confidential, 'D', 18 October 1923, CO730/52434.

تستطيع دائماً، كملاذ أخير، أن تلعب ورقتها الرابحة، وهي التهديد بسحب قواتها.

محور الاهتمام الرئيس في الفصول التالية هو أن نبين كيف كانت السلطات البريطانية ترتِّب العلاقات الأنكلو-عراقية، وتنظم المؤسسات الإدارية المختلفة داخل العراق لتمكين حكومة البلد من الاستمرار بطريقة تخدم المصالح البريطانية والإمبراطورية على أفضل وجه. وإذ كتب صاحب أشمل مسح لسنوات الانتداب بعد خمس سنوات على رحيل بريطانيا عن العراق فإنه أعطى تصحيحاً مفيداً لأفكار الأثرة والإنسانية التي كثيراً ما زُعم ارتباطها بالسياسة الجديدة[1]:

«إن الدول لا تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على أراضٍ... في المقام الأول لتحقيق العدالة أو رفع مستوى المعيشة بين السكان أو إخماد القلاقل بحد ذاتها... وإذا امتدت هذه المنافع إلى أهل البلد فلأن هؤلاء، بحكم طبيعة الظروف نفسها، لا يسعهم إلا التشارك بها... ولا يُنكَر أن مسؤولين منفردين وحتى الدولة الأم نفسها كثيراً ما يكونون حريصين صدقاً على رخاء الشعوب التي تولوا مسؤوليتها... وعندما يحدث تضارب في المصالح... فإن من الطبيعي جداً أن يأتي مواطنو الدولة الأم أولاً، ويجب، في الواقع، أن تخضع مصلحة الشعب للمردودات المادية والسياسية» (آيرلند Ireland, 1937: 34 – 35).

---

1- تُبحث أُصول نظام الانتداب في ميشر Mejcher (1976)، وفي عهد أقرب في دوج Dodge (2003): 15-11.

# الفصل الأول:

# من اندلاع الحرب إلى مؤتمر القاهرة، 1921 - 1914

## الاحتلال البريطاني لبلاد ما بين النهرين

في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1914 كتب السير بيرسي كوكس من بومباي:

«تبدأ اليوم حملة البحرين [أي قوة الاستطلاع الهندية د]. وشخصياً لم أكن قط متحمساً لهذه الحملة في منطقة الخليج إلا إذا كنا في حالة حرب مع تركيا[1]، وفي هذه الحالة سأدعو إليها بقوة. الخطر، برأيي، هو أننا قد نشعل حرباً في حين أن موقع سفننا في شط العرب، من وجهة النظر الدولية، موقع ضعيف بلا شك. وتبدو السلطات المحلية في بلاد ما بين النهرين أشد عداء من سلطات القسطنطينية، ولعل هذا يجعل الخطر حتى أكبر» (غريفز Graves, 1941: 179).

بعد ستة أسابيع كتب السير بيرسي، الذي نُقل إلى مقره الجديد في البصرة، إلى دلهي بأنه لا يستطيع أن يرى كيف «نستطيع أن نتجنب السيطرة على بغداد»[2]. وكان تحول موقف كوكس من الممانعة الواضحة إلى الحماسة المتفائلة من سمات الأجواء المثيرة التي طبعت

---

1- أُعلنت الحرب في الحقيقة بعد نحو أربعة أسابيع، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914.

2- Cos to Viceroy, 23 November 1914, quoted Ireland (1937): p. 63

المراحل الأولى للحملة عندما كاد عدم فهم الحقائق العسكرية في بلاد ما بين النهرين أن يوقع الحملة كلها في كارثة ماحقة.

في البداية شُنت حملة بلاد ما بين النهرين بأهداف محدودة على نحو واضح[3]: مكتب الهند في لندن أراد عملية للحفاظ على الوضع القائم في رأس الخليج، من نوع المران الذي كانت عقول الدائرة العسكرية في حكومة الهند البريطانية مناسبة له. وكان غرضها الرئيس ردع أي نشاط عثماني في رأس الخليج. ولكن غياب أي مقاومة حقيقية للقوة التي قادها الجنرال ديلامين General Delaimain وتقدمه وصولاً إلى القرنة بحلول 9 كانون الأول/ ديسمبر حيث وقع في قبضته والي البصرة وأخذ 1200 أسير، زاد الإحساس المتعاظم أصلاً بالانتشاء.

أثبت الإغراء بالتقدم كونه إغراء لا يُقاوَم، ولم يكبحه أي تردد جاء من وراء الكواليس. فإن لندن رفضت اقتراح كوكس التقدم فوراً نحو بغداد ولكن مثل هذه الإمكانية لم تُستبعَد[4]. وأُرسل لواءان آخران من الهند في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1915، وكان واضحاً أن فكرة القيام بتمدد واسع شمالاً تترسخ في سيملا. وبحلول آذار/ مارس 1915 أوعز القائد العام في الهند السير بوشام داف Sir Beauchamp Duff للسير

---

3- بحسب اللفتانانت جنرال السير أدموند بارو Lieutenant-General Sir Edmund Barrow من الدائرة العسكرية لمكتب الهند، كانت هذه الأهداف ذات أربعة محاور: كبح الدسائس العثمانية، وتشجيع العرب، ولا سيّما شيوخ الكويت والمحمرة على الوقوف بجانب بريطانيا، وحماية مصر (التي صُوِّرت على أنها الوجهة المفترضة للقوة التي دُفع بها)، وضمان تدفق النفط بحرية من عبادان. India Office Minute, 26 September 1914, «The Role of India in a Turkish War», quoted in *Report of the Commission Appointed to Enquire into the Origin, Inception and Operations of the War in Mesopotamia* (subsequently *Mesopotamia Commission Report*), Cmd. 8610, 1917, p. 12.

4- «لسنا ميالين إلى التخويل بالتقدم نحو بغداد في الوقت الحاضر...»، وزير الدولة لشؤون الهند إلى نائب الملك، 27 كانون الأول/ ديسمبر 1914. *Mesopotamia Commission Report*, p. 20.

جون نيكسون Sir John Nixon القائد الجديد لقوة الاستطلاع د، بأن يقدم لدى وصوله إلى البصرة خططاً لاحتلال ولاية البصرة بصورة فاعلة و«التقدم اللاحق نحو بغداد»[5].

جرى توثيق الجانب العسكري المحض للحملة توثيقاً وافياً في أعمال أخرى (ولسن Wilson، 1930؛ 1931؛ باركر Barker، 1967)[6]، ولن يُناقَش هنا إلا بالارتباط مع التوسع التدريجي في الجهاز الإداري الذي كانت تستلزمه المكاسب الاستراتيجية. فالسرعة التي توسعت الأهداف بها سرعة لافتة. وفي البصرة كان أول طلب قدمه كوكس بصفته كبير الضباط السياسيين هو السماح بإقامة إدارة مدنية. وطلب ذلك من نائب الملك في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد خمسة أيام على احتلال المدينة[7]. وفي الوقت نفسه طلب السماح له بأن يعلن أن احتلال البصرة سيكون دائماً، بغية تبديد المخاوف المحلية من الأعمال الانتقامية في حال عودة العثمانيين. ولاقى المقترح «رفضاً قاطعاً من حكومة صاحب الجلالة على أساس أنه سيكون مخالفاً تماماً للاتفاق المقبل بين الحلفاء إذا أُعلن على الفور أن احتلال أي بلد مقهور سيكون احتلالاً دائماً، دون انتظار التسوية النهائية عند نهاية الحرب»[8].

حدَّد كوكس في برقيته إلى نائب الملك في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر خمسة أهداف. وكان يهمه استحداث جهاز لإدارة أملاك الدولة والأوقاف وجباية ضريبة الأرض والدَين العثماني العام، وللإشراف على مؤسسة التبغ الحكومية. وأُطلق تعليقان شيقان على هذه المقترحات في

---

5- *Mesopotamia Commission Report*, p.16

6- يُناقش الجانب الاستراتيجي والجدالات حول الطريقة التي نُفذت بها الحملة باستفاضة في:

Busch (1971) Chapter III, 'Britain's War in Iraq', 1916 – 1918, pp. 111– 163.

7- Chief Political Officer, IEF 'D' to Viceroy, 27 November 1914, India Office, Letters, Political and Secret, 10 (LP & S 10) 4097/14/4720

8- *Mesopotamia Commission Report*, p.15

مكتب الهند. فإن السير أدموند بارو Sir Edmund Barrow، السكرتير العسكري للمكتب، كان يريد الإدارة أن تكون «منظَّمة بكفاءة قدر الإمكان لأننا ينبغي أن نفكر في إمكانية احتلال مديد» (رغم أن هذا لا يمكن أن يُعلن جهاراً)، وكتب السير آرثر هيرتزل Sir Arthur Hirtzel، رئيس الدائرة السياسية، في المحضر:

«من المرجَّح الاعتراف بأن حكومة الهند ستتولى الإدارة الحكومية ولكن ليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أن يكون من المرغوب به في نهاية المطاف أن تُعتمد منطقة هندية نموذجاً لها»[9].

من الواضح أن إدارةً من نوع ما كانت ضرورة آنية لأن السلطات المحلية العثمانية كانت على، ما يبدو، في تراجع كامل منذ إنزال «قوة الاستطلاع د» في الفاو يوم 6 تشرين الثاني/ نوفمبر.

سرعان ما أصبح واضحاً أن لدى لندن وسيملا آراء مختلفة بشأن الطريقة الأفضل للتحرك. ومن خريف 1914 إلى ربيع 1915 لم يكن مكتب الهند في لندن حريصاً إلا على تعزيز رأس جسر وبسط سيطرة مُحكَمة على البصرة وعمقها المباشر فيما كانت لدى الدائرة العسكرية لحكومة الهند أفكار أكثر طموحاً، وكذلك الكوادر السياسية والعسكرية في بلاد ما بين النهرين نفسها. وكانت لندن مصيبة في حذرها وترددها تحسباً لما سيأتي لأن العمل المتهور في الميدان كان يفرض، المرة تلو الأخرى، إعادة تقييم مؤلمة على لندن. كما أن من الواضح تماماً من ملفات مكتب الهند وتقارير مندوبية بلاد ما بين النهرين أن لا أحد في الهند، على ما يبدو، يقدر التعقيد الحقيقي لجانب الحملة التنظيمي أو المسافات ذات العلاقة في الحفاظ على خطوط إمداد كافية، ناهيكم عن الدلالات السياسية الحساسة للحفاظ على النظام في «الأراضي المحتلة»[10].

---

9- المصدر السابق.

10- هذه النواقص والحالة المزرية للخدمات الطبية في 1915 و1916 تُناقش بقدر من التفصيل في *Mesopotamia Commission Report*,... الصفحات 95 - 63

وهكذا ظهرت موضوعة ثابتة في الحملة: قبول لندن على مضض بمطالب حكومة الهند وكبير الضباط السياسيين للقوة العسكرية بتنفيذ الحملة بقدر أكبر من الهمة[11]. وبدا أن المسؤولين في سكرتارية الهند كانوا يميلون إلى النظر إلى العملية على أنها نوع من الحرب الحدودية حيث كانت «قوة الاستطلاع د» دائماً تتحرك قدماً لإخماد قوى متمردة وراء الحدود، وأصبح واضحاً بالتدريج أن الخبرة الإدارية الضرورية لخوض حملة عسكرية بهذا الحجم كانت غائبة بالكامل تقريباً. ولم تتمكن لندن من جانبها إلا تأييد سلسلة من حقائق الأمر الواقع، مع إمكانية الدعوة إلى قدر أكبر من ضبط النفس سياسياً.

سبق التنويه بأن توجيهات الجنرال السير جون نيكسون في آذار/ مارس 1915 من سيملا تتضمن إعداد خطة «لاحتلال ولاية البصرة بصورة فاعلة». وليس واضحاً ما المقصود على وجه التحديد بمفردة «ولاية». ومن الجائز أن توجيهات نيكسون لم يكن يُراد لها أن تُطبق على المنطقة بأكملها بل على محيط مدينة البصرة فقط[12]. ولكن بحلول حزيران/ يونيو 1915 سيطر الجنرال تاونسهيند General Townshend على العمارة وبحلول أيلول/ سبتمبر وصل إلى الكوت، وبحلول تشرين الأول/

«لا يبدو أن هناك نقطة واحدة تُطرح لمصلحة اتباع سياسة هدفها التقدم في بلاد ما بين النهرين مفترضين دائماً أن لدى الجيش هناك القدرة على تنفيذ سياسة كهذه».
بوش (1971) Busch: 117.

11- «لا يبدو أن هناك نقطة واحدة تُطرح لمصلحة اتباع سياسة هدفها التقدم في بلاد ما بين النهرين مفترضين دائماً أن لدى الجيش هناك القدرة على تنفيذ سياسة كهذه».
بوش (1971) Busch: 117.

12- للاطّلاع على لغة مبهمة على غرار مماثل («أقسام من سوريا تقع غرب مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب») أُنظُر:
*Report of a Committee set up to consider certain correspondence between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca in 1915 and 1916*, Cmd. 5974 of 1939.
«لجنة شُكلت للنظر في مراسلات معينة بين السير هنري ماكماهون وشريف مكة في 1915 و1916».

أكتوبر 1915 وصل إلى العزيزية التي لا تبعد إلا 50 ميلاً عن بغداد. وبنظر نيكسون فلا بد أن مرؤوسه كان يبدو قائداً عسكرياً لا يُقهر، ويبدو أن رغبته في التقدم أبعد ما يمكن وبأسرع ما يمكن، أعمته عن المخاطر التي يُقدِم عليها. وفي الداخل من الجائز أن أنباء استمرار الطريق المسدود في مضيق الدردنيل أثارت إحساساً بالانتشاء لما كان يبدو نجاحات باهرة في بلاد ما بين النهرين. وفي 23 تموز/ يوليو 1915 كتب وزير الدولة لشؤون الهند أوستن تشامبرلين Austen Chamberlain إلى نائب الملك: «أنا مسرور لأنك لا ترى ضرورة للتقدم إلى الكوت العمارة» ولكنه بحلول 8 تشرين الأول/ أكتوبر كُسب إلى المعسكر الآخر:

«هناك، على ما يبدو، فرصة في متناول يدنا لتحقيق نجاح كبير لم نحققه حتى الآن في أي مكان، ومن الصعب المغالاة في الأفضليات السياسية (بل وحتى العسكرية) التي ستترتب عليه في عموم الشرق الأقصى [كذا]» (بتري 37-35 :1940 - Petrie, 1939).

كُتب القرار الفعلي بالزحف على بغداد بصيغة حذرة ولكن من الواضح أن التداعيات المحتملة لإلقاء مثل هذا العبء على موارد محدودة لم تُحسب[13]. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر جرى تعزيز القوات العثمانية بدرجة كبيرة وكانت قادرة على دفع تاونسهيند على التقهقر أولاً إلى قطسفيون (المدائن)، وفي النهاية إلى الكوت حيث عانت قواته أهوال خمسة أشهر من الحصار وفي النهاية الاستسلام. ونتيجة لهذه الانتكاسة، مع وصول أنباء النواقص المريعة في الإمدادات والتجهيزات الطبية في بلاد ما بين النهرين إلى لندن تدريجياً، أُعفيت الدائرة العسكرية لحكومة الهند من القيادة. وفي 3 شباط/ فبراير 1916

13- لذلك كانت آراء الخبراء متفقة بالإجماع على أن أخذ بغداد واحتلالها بالقوات الحالية سيكون مخاطرة لا مبرر لها، ولتنفيذ مهمة مسك بغداد يجب أن تصل الجنرال نيكسون تعزيزات بحجم فرقتين. ولكن كان هناك اتفاق في رأي الخبراء على أن قوات نيكسون الحالية كافية في البداية لأخذ بغداد، *Mesopotamia Commission Report*, p. 24.

أصبحت «قوة الاستطلاع الهندية د» تُسمى القوة الاستطلاعية في بلاد ما بين النهرين، وتولت وزارة الحربية مسؤولية العمليات كاملة.

في هذه الأثناء استمرت عملية بناء إدارة للمناطق المحتلة يكون مقرها في البصرة دون أن تتأثر تقريباً بالصراع على المديات العليا للأنهر. فأُقيمت تأسيسات محلية للصرف الصحي والتدابير الطبية، واستُحدثت دائرة قضائية. وصدر «قانون مناطق العراق المحتلة» (قانون جزائي يستند إلى النماذج الهندية)، ومما له أهمية بالغة للمستقبل، صدور «نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية»، وهو قانون آخر مستورد من الهند بعد تعديله للتطبيق في بلاد ما بين النهرين[14]. ويبدو أن المبادرة في هذا النشاط جاءت بالكامل تقريباً من السلطات المحلية، وخاصة بقدر تعلق الأمر بالتفاصيل الفعلية. وشددت غيرترود بيل، لاحقاً السكرتيرة الشرقية للسير بيرسي كوكس، على غياب أي تعليمات واضحة أو شاملة (من الهند أو من لندن)، في نيسان/ أبريل 1916:

«من الناحية السياسية أيضاً تسرعنا إلى العمل بتجاهلنا المعهود لإعداد مشروع سياسي شامل... فإن تنسيق ممارسة سياسية في البلاد العربية وإيجاد سياسة بشأن البلاد العربية كان ينبغي أن يحدث في الداخل - وما كان ليتسنى تنفيذ ذلك بنجاح إلا في الداخل. لم يكن هناك أحد ينهض بالأمر ولا أحد فكر فيه ذات يوم، بل تُرك لعناصرنا في مصر، في مواجهة معارضة شديدة من الهند ولندن، إعداد نوع من المشروع الواسع أنا مقتنعة بأنه سوف يشكل في النهاية أساس علاقاتنا مع العرب».

وكتبت مرة أخرى في وقت لاحق من العام نفسه:

«الصعوبة الحقيقية هنا هي إننا لا نعرف على وجه التحديد ما نعتزم عمله في هذا البلد. هل تستطيع إقناع السكان باتخاذ جانبك عندما لا تكون متأكداً في النهاية أن كنتَ ستتخذ جانبهم؟ لا غرو إنهم يترددون

---

14- أُنظُر Wilson (1930): 64 - 78, 143 - 169؛ Ireland (1937): 74 - 95 والفصل السادس أدناه.

وسيتطلب الأمر كثيراً من الإقناع القوي لجعلهم يعتقدون أن جانبك وجانبهم متوافقان. نحن محرومون من مقومات قوة الإقناع الغالبة. ولذلك نتعامل بما يتيسر لنا ونقول ما بوسعنا ولا نفعل الكثير»[15].

جهل مس بيل بنيات لندن إجمالاً ليس مستغرَباً لأن رئيسها نفسه كان يعمل دون علم بها أيضاً. ولم يطَّلع كوكس من سايكس على بنود اتفاقية سايكس - بيكو بالتفصيل إلا في أيار/ مايو 1917، بعد عام كامل على تأييد بريطانيا وفرنسا وروسيا للاتفاقية[16]. وليس واضحاً ما إذا كان هذا السهو متعمَداً ولكنه يبين بكل تأكيد نوع المصاعب التي كانت الإدارة المدنية تكافح في ظلها وعدم وجود اتصالات حقيقية بين لندن وبغداد. ولم تُرسل الخطوط العريضة لمقترحات لندن بشأن إدارة بلاد ما بين النهرين إلى كوكس إلا بعد السيطرة على بغداد في 10 آذار/ مارس 1917.

في غياب تعليمات أبكر لم يستطع العاملون على الأرض، الذين كانت غالبيتهم منَسَّبين من الجيش الهندي والإدارة المدنية الهندية، إلا إقامة جهاز إداري من النوع الذي يعرفونه، وإدامته. وكانت الحاجة، بالمفردات العملية، حاجة شديدة. ففي عام 1917 لم يبق في وظائفهم إلا 48 من أصل 170 مسؤولاً عثمانياً كانوا في ولاية بغداد[17]. وتدريجياً أخذ نوع الإدارة المعروف من ولاية البصرة متمثلاً بتولي ضباط بريطانيين الحكم المباشر لأقضية الولاية، يُطبَّق في أماكن أخرى مع وقوع أراضٍ أكثر فأكثر تحت الاحتلال[18]. وأثبتت السيطرة على بغداد كونها الحد

---

15- غيرترود بيل إلى والدها في 27 نيسان/ أبريل 1916 في بيل - 374 :(1927) Bell 375؛ إلى والدها، 15 تموز/ يوليو 1916، في بيرغوين 43 :(1961) Burgoyne، قارن مع ستورز (1937) Stores:161؛ كليمان (1970) Klieman: 7 - 6.

16- مونورو 36 :(1981) Monroe. كانت السياسة «على الجانب الآخر من الجزيرة العربية» مسؤولية وزارة الخارجية والمكتب العربي. أُنظُر ويسترايت Westrate (1992).

17- Cox, Baghdad, to India Office, 20 April 1917. LP & S 10 4097/14 (1917) 1661.

18- لم تتحقق الوحدة الإدارية للولايتين إلا في تشرين الأول/ أكتوبر 1918.

الفاصل في الحملة. إذ جرى إثر ذلك مزيد من القتال قبل هزيمة العثمانيين ولكن القوة الاستطلاعية في بلاد ما بين النهرين كانت قادرة على التقدم دون أن تواجه أي عقبات جدية. وبحلول أيار/ مايو 1917 تحققت السيطرة على سامراء، وبحلول أيلول/ سبتمبر تحققت السيطرة على الرمادي، غربي بغداد على نهر الفرات، التي كانت موقع إمدادات مهماً للجيش العثماني. وفي أوائل 1918 صدرت أوامر إلى الجنرال مارشال General Marshall باحتلال كركوك على بعد 200 ميل شمال بغداد، بعملية معقدة هدفها إسناد مغامرات الجنرال دنسترفيل General Dunsterville الدون كيشوتية في بلاد فارس، ولكن بحلول فصل الربيع كانت القوة الاستطلاعية في بلاد ما بين النهرين تُستَنزَف بنقل فرق إلى ساحات عمليات أهم في أماكن أخرى، ولا سيّما فلسطين وسالونيكا[19]. وفي نهاية الحرب ذاتها تكفلت عجالة حمقاء بعض الشيء بوقوع مدينة الموصل والقسم الأعظم من ولاية الموصل بأيدي بريطانيا. ويوضح تقرير آرنولد ولسن أن السيطرة على مدينة الموصل تحققت، بتوجيهات من وزارة الحربية، بعد نحو ثلاثة أيام على هدنة مودروس[20].

## السياسة الإدارية البريطانية والتفكير الإمبراطوري

صدرت التعليمات الأولى بشأن مستقبل بلاد ما بين النهرين في آذار/ مارس 1917. ولم تتسبب لهجتها العامة في دفع الإداريين العاملين على الأرض إلى إجراء تغييرات كبيرة في ممارستهم. ولكن بصورة متزايدة، عندما صارت ضغوط أخرى محسوسة الأثر، أخذت الضوابط

---

19- يستقي هذا العرض بالدرجة الرئيسة من عمل باركر Barker (1967): 457 - 385.

20- «بُذلت جهود قصوى لتسجيل أكبر عدد ممكن من الأهداف قبل أن تنطلق صفارة انتهاء المباراة». ولسن (1931): 17، 11. قارن: «اعترضتُ بشدة على محاولات ولسن بعد الهدنة لمواصلة الحرب كي تكون الموصل بأيدينا قبل أن يبدأ التساوم في مؤتمر السلام». H. St. J. Philby, *Mesopotage*, unpublished mss., St. Antony's College, Oxford, p. 308.

البيروقراطية المعمول بها في «المناطق المحتلة» تواجه انتقادات لاذعة. وازدادت المشكلة حدةً بعد دخول الولايات المتحدة الحرب في خريف 1917، وعلى الأخص بعد نشر «النقاط الأربع عشرة» للرئيس وودرو ولسن في كانون الثاني/ يناير 1918. وتعين التوفيق بين فرضيات راسخة منذ زمن طويل دون أن يتحداها أحد تقريباً في السياسة الإمبراطورية البريطانية، مع مجموعة كاملة من المستلزمات الجديدة. وفي العراق كان من الضروري تكييف الجهاز القائم، المستمَد من نماذج إدارية هندية، وفقاً لشكل جديد وأقل مباشرة من أشكال السيطرة، غير مألوف وغير مستساغ لكثير من الذين كانوا مدعوين إلى ممارسته.

وكانت مصاعب التكيف التي واجهت الإداريين البريطانيين في بلاد ما بين النهرين، قبل الانتداب البريطاني على العراق في مؤتمر سان ريمو في نيسان/ أبريل 1920، وبعده مباشرة، تعكس اتجاهات أوسع بكثير. ومن الضروري اعتماد منظور عريض لدى تناول أحداث السنوات القليلة المقبلة، وخاصة الفترة الحاسمة بين هدنة مودروس في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 وتوقيع المعاهدة الأنكلو-عراقية في تشرين الأول/ أكتوبر 1922. وللقيام بذلك لا بد من الإشارة إلى تطورات معاصرة في علاقات بريطانيا مع الهند ومع الولايات المتحدة على السواء، لفهم طبيعة الأساليب القديمة ووضعها تدريجياً موضع تساؤل، والولايات المتحدة لفهم مدى الضغوط الجديدة التي كانت تُمارَس وطبيعة هذه الضغوط.

## إدارة الهند البريطانية

منذ منتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تحكم القسم الأعظم من الهند بعدد صغير على نحو لافت[21] من المسؤولين البريطانيين الذين

---

21- «عشية الحرب العالمية الثانية... كان لدى جهاز الخدمة المدنية الهندية لسكان تعدادهم 353 مليون نسمة، عدد أقصى من الموظفين بعقود لا يزيد على 1250 موظفاً...» John W. Cell, 'Colonial Rule', in Brown and Louis (1999): 232.

كانوا يتمتعون بسلطة تنفيذية كاملة. وباستثناء الولايات الأميرية حيث كان لدى الحكام «مستشارون» بريطانيون لكنهم يوظفون أتباعاً لهم كوزراء وإداريين، فإن عدداً صغيراً نسبياً من الهنود كانوا يتبوؤون مناصب ذات مسؤولية حقيقية. وكان غالبية المسؤولين البريطانيين الذين عملوا في الهند ومنطقة الخليج خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، يعتقدون إنهم وحدهم القادرون على حكم السكان المكلفين بإدارة شؤونهم، وإن أي تنازل كبير عن السلطة لسواهم سيكون كارثياً. وتتبدى واضحة بصفة خاصة من المذكرات والملاحظات الواردة في مراسلات رسمية، صيغ تعبير عن الخوف والازدراء تجاه «أبن البلد المتعلم». وكان الهنود على الأخص يُعدُّون أشد فساداً وعدم كفاءة من أن يتولوا الحكم[22] وأُنشِئت بنية فوقية أخلاقية معقدة لإسناد هذه النظرة: إذا أُتيحت للهنود المتعلمين فرصة لممارسة سلطة حقيقية فإن المعاناة ستكون مآل جمهرة الفلاحين الفقراء الذين يشكلون «العمود الفقري» للبلاد.

كان من القائلين النموذجيين بوجهة النظر هذه السير مايكل أودواير Sir Michael O'Dwyer (1864 - 1940) الذي اختتم حياة مهنية مديدة، وإن كانت في النهاية مثيرة للجدل، في الهند نائباً لحاكم البنجاب. وكان أودواير أُستاذ اثنين من كبار المسؤولين في إدارة الاحتلال والانتداب هما الكولونيل إي. بي. هاويل E. B. Howell، أمين صندوق العائدات تحت إمرة أي. تي. ولسن A. T. Wilson والسير فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys، آخر مندوب سام وأول سفير بريطاني في العراق. وهو ينقل بتخويل في نهاية سيرته الذاتية التي نُشرت عام 1926 كلمات جون لورنس John Lawrence، نائب الملك في ستينيّات القرن التاسع عشر:

«نحن هنا بتفوقنا الأخلاقي، بقوة الظروف والإرادة الإلهية. وهذه

---

22- «مهما يكن ابن البلد الأصلي متعلماً وذكياً، ومهما أثبت من شجاعة، فأعتقد بأنه ما من رتبة يمكن أن نمنحها إليه يمكن أن تجعله نداً لضابط بريطاني».
Lord Kitchener, quoted Pannikar (1953): 150.

وحدها تشكل ميثاق حكمنا، وبعمل أفضل ما في وسعنا للسكان نكون ملزَمين بضمائرنا وليس بضمائرهم» (أودواير، 1926: 407).

كانت معارضة أودواير للإصلاح تستند إلى الخوف من أن يستخدم ذوو الغايات الذاتية سلطتهم المكتَسبة حديثاً للبطش بالفلاحين، ذلك النوع من الاستبداد الذي رآه موجوداً في الولايات الأميرية. وقَبِلَ على مضض بإصلاحات مورلي Morley ومينتو Minto لكنه كان يعتقد أن الهند ليست جاهزة لإصلاحات مونتاغو Montagu وتشيلمسفورد Chelmsford (روب Robb، 2002: 153 - 157؛ أودواير، 1926: 155 - 156، 309). وبالنسبة لأشخاص من هذا النمط كان رحيل بريطانيا عن الهند أو تسليم بريطانيا قدراً أكبر من السلطة إلى أيدي هندية، بمثابة خيانة، بمثابة التخلي عن أمانة مقدسة. ولكن وجود وزيري دولة ليبراليين في مكتب الهند والتغيرات التدريجية التي حدثت في الأوضاع الدولية ضمنت أن يكون موقفٌ مثل موقف أودواير هدف هجوم متزايد.

كان مورلي ومونتاغو على السواء ميالين إلى فكرة الشراكة والتعاون، فكرة ارتقاء الهنود تدريجياً إلى مواقع المسؤولية. وكان هذا نظام الدياركي Dyarchy أي الحكم الثنائي، أو نقل دوائر حكم والاحتفاظ بأُخرى، الذي تطور في مجرى حرب 1914 - 1918 [23]. ولاحت بوادر ذلك في البلاغات التي صاغها كرزون Curzon لكن مونتاغو أذاعها في 20 آب/ أغسطس 1917:

23- أُنظُر وولبيرت Wolpert (1967)، وكلمة أدوين مونتاغو Edwin Montagu عن الميزانية الهندية في 8 آب/ أغسطس 1913: «هناك في الهند ملايين لا يطمحون لقسط من المشاركة في حكم بلدهم ولا يستطيعون أن يطمحوا به والأرجح إنهم لن يطمحوا أبداً بذلك... نحن نقيس أراضيهم وندير العدالة لهم... ولكن هذا ليس عندهم إلا مرحلة في المخطط الأبدي للأشياء... وما أسأله هو أين يُقام الجهاز... المناسب للقرن العشرين... لنبذل كل جهد ممكن من أجل التبسيط والتعديل والتوضيح... وإذا جعلنا التعاون واللامركزية أهدافنا الهادية أكون متأكداً من أننا نسير في الاتجاه الصحيح»، وايلي (1964) Waley: 57.

«إن سياسة حكومة صاحب الجلالة التي تتفق معها حكومة الهند اتفاقاً كاملاً، هي سياسة توظيف هنود بصورة متزايدة في كل فرع من فروع الإدارة وبناء مؤسسات ذات إدارة ذاتية بصورة تدريجية للوصول بخطوات مطّردة إلى حكومة مسؤولة في الهند تكون جزءاً لا ينفصل من الإمبراطورية البريطانية» (وايلي Waley, 1964: 136).

وتعين إقناع العاملين على الأرض في الهند وبلاد ما بين النهرين بأن الحكم المباشر لم يعد إمكانية عملية. وفي السنوات الأولى من الحملة في بلاد ما بين النهرين كان غالبية المسؤولين على المستوى السياسي والإداري منسَّبين من جهاز الخدمة السياسية الهندي. وكان الذين جرى إعدادهم في الإدارات المركزية أو الرئاسية يميلون إلى التعاطي مع القضايا السياسية والإدارية التي تُحال إليهم في بلاد ما بين النهرين طبقاً لما تعلموه في الهند. وكان من الصعب عليهم بصفة خاصة أن يقبلوا بما كان بنظرهم مستويات من الدرجة الثانية.

كانت التعليمات الصادرة في آذار/ مارس 1917 تشير إلى أن البصرة يجب أن تبقى تحت الحكم البريطاني المباشر وأن بغداد يجب أن تكون «دولة عربية ذات حاكم محلي أو حكومة محلية تحت الحماية البريطانية [كذا] في كل شيء سوى الاسم»[24]. وكان من السهل على المسؤولين الإداريين أن يفهموا ذلك ويطبقوه: على النقيض من ذلك كانت النبرة المختلفة جداً للتعليمات التي تلقاها كوكس في آب/ أغسطس 1917:

«في الوقت الحاضر يجب توجيه مثل هذا الحد الأدنى من الكفاءة الإداريـة نحو ما يلزم للحفاظ على النظام وتلبية احتياجات قوة

---

24- «... تكون البصرة مع الناصرية وشط العرب وبدرة حدودها الشمالية لتبقى بصورة دائمة تحت الإدارة البريطانية...» وزير الدولة لشؤون الهند إلى نائب الملك، 29 آذار/ مارس 1917.

Secretary of State for India to Viceroy, Foreign Department, Simla, 29 March 1917, quoted Ireland (1937): 36 – 37.

الاستطلاع، ويجب إبقاء تعديل القوانين وإجراء إصلاحات في أضيق الحدود الممكنة. ولا تريد حكومة صاحب الجلالة أن تُثار مسائل إدارية كبيرة أو خلافية، أو أن تُحال إليها إلى أن يزول خطر هجوم تركي» (آيرلندا Ireland, 1937: 108).

وهكذا كانت التغييرات في السياسة المتبعة تجاه الهند تتضافر متسارعة لجعل الاستمرار في تطبيق الأساليب الهندية في بلاد ما بين النهرين أكثر صعوبة. إذ ليس من المجدي ربط بلاد ما بين النهرين بنظام سيجري، على ما يبدو، تفكيكه في الهند[25]. ولكن في هذه المرحلة كان السير آرثر هيرتزل Sir Arthur Hirtzel من مكتب الهند، وحده الذي أطلق صفارة الإنذار المناسبة، وكتب في كانون الأول/ ديسمبر 1917 إلى قسم الاستخبارات التجارية في وزارة التجارة الخارجية:

«...يبدو أن التهديد (التركي) قد أُزيل. ولكن تهديداً آخر حل محله، تهديداً من نمط مغاير، وتهديداً أعتقد بأنه يجعل لزاماً علينا أن نشرع بالعمل. ما أعنيه هو إننا يجب على الأقل أن نفكر في إمكانية تحقيق سلام لن يمنحنا السيطرة السياسية المطلقة التي نريدها على بلاد ما بين النهرين...»[26].

## الولايات المتحدة والسياسة الكولونيالية البريطانية

«التهديد» الجديد كان، على ما يُفترض، التهديد المنبثق بشكل الصيغ الأولى لنظام السيطرة غير المباشرة الذي تجسد لاحقاً في

25- «نحن حقاً نقدم تنازلات للهند بسبب الكلام الطليق عن الحرية والديموقراطية والقومية والحكم الذاتي التي أصبحت كلها مفردات تتميز بها لغة الحلفاء [حزيران/ يونيو 1917، ملاحظة] ولأن المتوقع منا أن نترجم إلى الممارسة العملية في بيتنا نحن المشاعر التي كنا نبشر بها بحماسة». رونالدشاي Ronaldshay (1928): 164 - 163.

26- Sir Arthur Hirtzel, India Office, to W. H. Clark, Foreign Office, Private, 31 December 1917. FO 368 / 1999 / 1071.

«الانتداب»[27]. ولكن قبل ذلك كانت هناك مؤشرات إلى أن العالم القديم للدبلوماسية السرية بات مهدَّداً وإن أي تسوية سلمية ستتضمن شيئاً أكثر من تقاسم الأرض بطريقة برغماتية بين المنتصرين. وكان المحرك الرئيس لهذا التغير الأساسي الرئيس وودرو ولسن الذي عقد العزم على أن يرى ظهور نظام عالمي جديد تكون للأهداف السياسية والاقتصادية الأمريكية مكانة مرموقة فيه. وكان قبول هذا النظام الجديد جزءاً من الثمن الذين سيتعين على الحلفاء أن يدفعوه مقابل الدعم الأمريكي في الحرب.

عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في النهاية بوصفها «قوة مشاركة» في خريف 1917 أُرسل بلفور إلى نيويورك للاعتراف بما كان الحلفاء يدبرونه فيما بينهم. ووصف الكولونيل إي. أم. هاوس E. M. House، مستشار الرئيس الخاص (فيريك Viereck، 1932) الاجتماع مع بلفور بلهجة استجواب كامل لتلميذ مذنب. وكان بلفور من جهته حريصاً على التستر بكل ما بوسعه على الآخرين:

«... بعبور البوسفور، نصل إلى تركيا [تركيا الآسيوية]. وهنا تتبدى المعاهدات السرية بأسطع شكل. فهم اتفقوا على إعطاء روسيا دائرة نفوذ في أرمينيا والجزء الشمالي. ويأخذ البريطانيون بلاد ما بين النهرين

---

27- يؤرخ ميشر (1967) Mejcher، 116 - 110، بداية وضع سياسة الانتداب بتفاصيلها من جانب السير مارك سايكس على أنها كانون الأول/ ديسمبر 1917 - كانون الثاني/ يناير 1918. وفي الوقت نفسه كان جورج بير George Beer عضو فريق الكولونيل هاوس Colonel House «للتحقيق»، يصوغ نظرية مماثلة على نحو لافت تجسدت في أفكار الرئيس ولسن عن الوصاية. أُنظُر:
The Future of Mesopotamia (dated 1 January 1918) in Beer (1923): 411-429.
في هذا المبحث اقترح بير حماية السكان المحليين من الاستغلال: «مساواة جميع الأمم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد»، و«تركيز المسؤولية على بريطانيا العظمى». أُنظُر أيضاً ستايفرز Stivers (1982) ودوج Dodge (2003).

و(المنطقة) الأقرب إلى مصر... وهذا كله أمر سيئ، وأبلغتُ بلفور بذلك. إنهم يجعلونها تربة خصبة لحرب قادمة في المستقبل. سألتُ ماذا تتضمن دوائر النفوذ. وكان ب. [أيْ: بلفور] غامضاً في هذا الشأن. وما إذا كانت تعني أن يكون لكل دولة حق حصري في تطوير الموارد في حدود دائرتها فإنه على العموم لم يكن واضحاً» (سيمور Seymour، 1926: 47 - 48).

كان بلفور محظوظاً بإفلاته من القصاص الشديد، ولكن كان واضحاً أن توبيخ المدير ظل قائماً. وفي وقت لاحق من عام 1917 كتب ولسن إلى هاوس:

«إن آراء إنكلترا وفرنسا بشأن السلام ليست مماثلة لآرائنا بأي حال من الأحوال. وعندما تنتهي الحرب نستطيع أن نجبرهما على قبول طريقة تفكيرنا»[28].

موقف الحلفاء من الدبلوماسية السرية والتسوية الكولونيالية اللاحقة لم يكن وحده بالطبع الذي أثار امتعاض الرئيس. ويتضمن الجزآن الأخيران من مذكرات الكولونيل هاوس التي تتناول الفترة الممتدة من دخول الولايات المتحدة الحرب حتى مرض الرئيس النهائي، قلة من الإشارات المباشرة إلى مسائل شرق أدنوية أو كولونيالية أو انتدابية. ولكن لهفة ولسن على معرفة ما يفكر فيه الحلفاء بشأن مثل هذه القضايا، ودعواته إلى إعلانات واضحة لأهداف الحرب، كانت ذات آثار جانبية مهمة بينها على سبيل المثال «التحقيق»[29]، وهو الاسم الذي أُطلق على فريق من الخبراء شُكل لدراسة القضايا التي قد تُطرح على بساط البحث في مؤتمر للسلام، وإرسال بعثة الكولونيل هاوس للسلام إلى أوروبا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. ولكن فشل البعثة في انتزاع أي

---

28- من الرئيس ولسن إلى الكولونيل هاوس، 18 تموز/ يوليو 1917. مقتبس في عمل سيمور Seymour (1926): ص 54.

29- المصدر السابق، الجزء الثالث، ص 174. كان «التحقيق» يشبه مكتب السكرتارية الذي شُكل في داوننغ ستريت خلال الحرب باسم «غاردن سَبيرب» Garden Suburb.

إعلان لأهداف الحرب من الحلفاء، والبلبلة التي أحدثها كشف البلاشفة للمعاهدات السرية، دفعا الرئيس إلى طرح أهدافه هو في خطاب النقاط الأربع عشرة الذي ألقاه في 8 كانون الثاني/ يناير 1918.

من الصعب تقييم الأثر الدقيق الذي تركته هذه التطورات على الأحداث في بلاد ما بين النهرين وقتذاك. ومن المؤكد أن المندوب المدني منع نشر النقاط الأربع عشرة محلياً، فلم تظهر في بغداد إلا يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1918. وأصبح واضحاً بصورة متزايدة أن أي حل لقضية مستقبل بلاد ما بين النهرين يجب أن يبدو متفقاً مع المُثُل العليا للرئيس الأمريكي[30]. ومع ذلك أظهرت الأحداث اللاحقة مرور بعض الوقت قبل أن تُفتح عيون مكتب الهند والسلطات في بلاد ما بين النهرين بصورة حقيقية على الوضع المتغير. ويتبدى موقف الاندهاش الساخط بكل وضوح في برقيات الكولونيل ولسن المحمومة بعد نشر الإعلان الأنكلو-فرنسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. والحق أن الكثير من البلبلة التي أعقبت الهدنة وبلغت ذروتها في العراق في صيف 1920، رغم مساهمة عجز لندن عن تقديم خطة عمل واضحة بقسطه فيها، انبثقت أيضاً من صعوبة إقناع الموظفين المدنيين في بغداد وفي مكتب الهند على السواء، بشكل صريح على الأقل، بأن الأساليب الإدارية الهندية والآلية الهندية لم تعد صالحة للتطبيق في أي مشروع مستقبلي يُعد لبلاد ما بين النهرين.

### المحاولات الأولى لصوغ سياسة دائمة بشأن بلاد ما بين النهرين

في ربيع 1918 استُدعي السير بيرسي كوكس إلى لندن للتشاور، وهو استدعاء اتضح أنه مقدمة لتنسيبه المديد إلى البعثة البريطانية في طهران.

30- أشارت مذكرة من مكتب الهند بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1918 إلى أن الاتجاه العام للحرب و«أفكار الرئيس الأمريكي عن تقرير المصير» أوجدت وضعاً سيتعين على بريطانيا أن تتصرف فيه تجاه بلاد ما بين النهرين كما يتصرف «مرشح تجاه ناخبيه» (B. 277 in LP & S 10 2571/17/1918).

وحتى في هذه المرحلة المبكرة كان المتَّفق عليه في مكتب الهند أن مشروعاً ما يجب أن يُعد لبلاد ما بين النهرين يحافظ على نفوذ بريطاني قوي دون أن يبدو بحاجة إلى سيطرة بريطانية محكمة. وقبل وصول كوكس إلى لندن وافقت الدائرة السياسية في مكتب الهند على طلب مشورته في نقطتين رئيستين:

1. هل أن النظام الإداري الذي يجري بناؤه الآن مكيَّف بما يراعي احتمال وقف السيطرة البريطانية المباشرة؟
2. أي وسائل أُخرى، إن وجدت، يمكن توفيرها محلياً لضمان أن الكيان الرئيس الذي أوجدته حكومة صاحب الجلالة، أي بلاد ما بين النهرين تحت النفوذ البريطاني، سيكون مؤمَّناً إلى أقصى حد تسمح به الظروف بصرف النظر عن شكل التسوية النهائية؟[31]

كما أُريد أن تُطلب من كوكس معلومات عن بعض النقاط المحدَّدة. هل يمكن حمل أي حاكم محلي على ربط نفسه ومصالحه ببريطانيا العظمى؟ أي نوع من الكادر موجود لإقامة إدارة محلية؟ ما هي الفترة التي يتعين على القوات البريطانية أن تسند خلالها نظام حكم صديقاً؟ أي عناصر من السكان المحليين ينبغي تشجيعها وخاصة المرجح أن توجه خيارها في تقرير المصير نحو استمرار العلاقة البريطانية؟

لدى وصول كوكس إلى لندن في نيسان/ أبريل تعامل مع هذه النقاط بكل ما في وسعه. فاعترف بأن الضم لم يعد ممكناً لكنه أراد إشرافاً على واجهة عربية يمارسه مجلس محلي معيَّن. وشعر أن من الضروري

---

31- India Office Printed Memo B. 281, 3 April 1918, LP & S 10 2571/1917/18
قبل ذلك بفترة وجيزة (كانون الثاني/ يناير 1918) اقترح السير ريجينالد وينغايت Sir Reginald Wingate الذي خلف السير هنري ماكموهان بمنصب المندوب السامي في القاهرة، التوصل إلى حل وسط مع الشريف حسين في الحجاز لنيل موافقته على «تعديل مؤكد لتعهد ماكموهان غير الموفَّق في ضوء الحقائق الفعلية وقبوله بالمبدأ القائل بأنه يجب أن يكون لنا حق الاستمرار في إدارة الولايتين لبناء حكم ذاتي تدريجياً في كل من الولايتين» (B. 273 of January 1918 LP & S 10 2571)

بصفة خاصة استبعاد أي مشاركة تركية في نظام الحكم. وفيما يتعلق بالمسائل الأكثر تفصيلاً فإن إجابات كوكس لم تكن مشجعة لمكتب الهند أو اللجنة الشرقية. والجدير بالذكر أن سجلات هذه الاجتماعات تقدم تصحيحاً مفيداً للاستقطاب المفترض بين كوكس وولسن بوصف الأول ممثل مدرسة فكرية ليبرالية والثاني ممثل مدرسة فكرية رجعية: يبدو أن الاختلاف بين الاثنين كان «إجرائياً أكثر منه جوهرياً» (كلايمان Kleiman، 1970: 61).

اعتبر كوكس أن عائلة النقيب البغدادية هي «العنصر السلالي» الأنسب لحكم بلاد ما بين النهرين بدلاً من عائلة الشريف حسين المكية بوصفه «شخصية لا وزن لها في العراق حيث لا ينال إلا أدنى قسط من الاهتمام»[32]. وبسبب اللايقين الذي يعتري الوضع، لم يحقق كوكس (ومن بعده ولسن لأسباب مماثلة) نجاحاً يُذكر في تعيين كوادر عربية في مناصب رفيعة[33].

بشأن القضية الملحة لإجراء تخفيضات في حجم القوات لم يتمكن كوكس من أن يكون متفائلاً رغم سحب بعض الفرق للخدمة على جبهات أخرى. كما لم يتمكن من تعليق أمل كبير على إعادة التجارة البريطانية بسرعة رغم إيلاء اهتمام في الحقيقة بتوفير فرص للتجارة البريطانية عندما

---

32- عبد الرحمن الكيلاني النقيب (1845 - 1917) كان أيضاً شيخ الطريقة القادرية الصوفية.

33- «السكان، من الفلاح إلى التاجر الميسور أو الملاك، يفضلون بصورة لا نهائية أن يتعامل معهم ضابط بريطاني يوظّف بالطبع مرؤوسين عرباً... ولعلي أذكر أنه في حين إني عملت أقصى ما بوسعي لتشغيل أي أشخاص من سكان هذا البلد يكونون صالحين بصورة تجريبية فإن هذا المسعى المحمود لا يجد تقديراً بالمرة من السكان المحليين ذوي العلاقة». كوكس في مذكرة بتاريخ 22 نيسان/ أبريل 1918. Cox, Memorandum of 22 April 1918. IO, LP & S 10 4732/18/5064. بالطبع، كان «السكان المحليون» غير مستعدين لربط نفسهم بالتزام قبل إعطائهم مؤشراً ثابتاً إلى أن العثمانيين لن يعودوا.

تنتهي الحرب[34]. وكأهداف مرجَّحة للإقناع والنفوذ البريطاني أدرج كوكس يهود بغداد وأشراف بغداد والبصرة وملّاكاً أثرياء وشيوخ عشائر متوطنة.

لم يكن لاجتماع كوكس ومكتب الهند واللجنة الشرقية تأثير يُذكر في مجرى الأحداث في بلاد ما بين النهرين. ويبدو أن الغرض الحقيقي منه كان إعطاء لندن صورة أوضح عن الوضع على الأرض. وكوكس نفسه لم يعد إلى بغداد إلا لفترة وجيزة أوائل أيلول/ سبتمبر حين كان في طريقه للحلول محل السير تشارلس مارلنغ Sir Charles Marling في طهران. وقام آرنولد ولسن بمحاولة لاستحصال نوع من البيان بشأن السياسة من لندن ليرى من حيث الأساس حجم الأهمية التي ينبغي أن يعلقها هو أو غيره على النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس ولسن:

«في لحظة متسرعة استفسرتُ ببرقية عن أي أهمية تُعلق على «النقطة الثانية عشرة» إن كانت لها أهمية... وأُحِلت في الرد عليَّ إلى التعليمات

---

34- أُنظُر:

*The Economic Situation in the Persian and Mesopotamian Markets* by Captain G. Lloyd, MP (FO 368 /1650)199753, September /October 1916) and the *Memo* by Captain Fitzgerald to the Department of Overseas Trade, 4 January 1917

«... بالعمل السريع وتعاون الشركات الموجودة يمكن أن نؤمن إقامة تجارة بريطانية في بلاد ما بين النهرين على نحو راسخ بحيث من الجائز أن تكون منافسة الشركات الأجنبية غير محسوسة إن لم تكن غائبة تماماً». (FO368 /1827/ 64629) عموماً، كانت هيمنة التجارة البريطانية في أسواق الخليج وبلاد ما بين النهرين قبل الحرب بلا منازع رغم أن الأرقام الإجمالية لم تكن كبيرة:

| السنة | المجموع بملايين الجنيهات الإسترلينية | الحصة البريطانية | النسبة البريطانية |
|---|---|---|---|
| 1906 | 8.20 | 6.47 | ٪79 |
| 1914 | 12.84 | 9.60 | ٪76 |

يقدر أن الحملة العسكرية في بلاد ما بين النهرين كلفت 200 مليون جنيه إسترليني أو 20 سنة من «التجارة في 1914»: 8193/ 5/ 19/ 1913/ 1238 LP & S 10.

الصادرة في آب/ أغسطس 1917 «بألّا تُثار مسائل إدارية كبيرة أو خلافية». وإذ جرى تثبيطي على هذا النحو لم أتخذ خطوات أخرى إلا بعد الهدنة للاستفسار من مكتب الهند عما ينبئ به المستقبل في رأيهم. وافترضتُ، ربما مصيباً، بأنه إذا كان عرّافيهم أغبياء فذلك لأن شكوكهم كانت حتى أكبر من شكوكنا نحن»[35].

ورغم التحذير الذي وجهه هيرتزل إلى ولسن في حديث خاص بضرورة قدر معين من «إعادة رسم التوجه»[36] فإن ولسن لم يتلق تعليمات محدَّدة أخرى، ولم يصدر من لندن شيء ذو أهمية كبيرة إلى أن انفجرت قنبلة الإعلان الأنكلو-فرنسي فوق بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان ولسن طلب في أواخر أيلول/ سبتمبر إرسال لجنة لدراسة مستقبل بلاد ما بين النهرين، ولكن لندن وضعت ذلك على الرف بكل بساطة، وحين أُثير الأمر مرة أخرى اقترح ولسن بعجالة تشكيل لجنة محلية، وقال إن إرسال وفد من لندن «سيُساء فهمه على نطاق واسع»[37].

استمرت الإدارة المدنية في ترسيخ نفسها طيلة عام 1918. وعسكرياً، كما رأينا، لم تكن هناك مقاومة حقيقية تُذكر. وبتهدئة شيوخ العشائر والحفاظ على النظام وتوفير سوق جاهزة للعمل والمواد الغذائية من كل الأصناف، حاول البريطانيون أن يكسبوا تأييداً مؤثراً[38]. وفي لندن أيضاً جرى الكلام بنبرة تهنئة مماثلة فأعلن اللورد روبرت سيسل Lord Robert

---

35- ولسن (1931) Wilson: 99. لم أتمكن من العثور على هذه المراسلات في سجلات مكتب الهند.

36- أُنظُر آيرلند (1937) Ireland: 150 ومارلو (1967) Marlowe: 134.

37- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 27 September 1918: LP & S 10 2571 /17 /1918 /4252: Secretary of State for India to Political, Baghdad, 23 November 1918: LP & S 10 2571 /17 /4872. 5179.

38- «أسمع أن الشيوخ تأثروا تأثراً بالغاً بالحقيقة الماثلة في أن القائد الأعلى وقف لاستقبالهم. وقالوا إن لا أحد من الولاة الأتراك كان يفعل أكثر من الاسترخاء في كرسيه عندما كانوا يقدمون إليه احتراماتهم». غيرترود بيل إلى والدها، 19 أيلول/ سبتمبر 1918، مقتبس في عمل بيرغوين (1916) Burgoyne: 96 - 95.

Cecil في مجلس العموم أن بريطانيا «انتشلت بلاد ما بين النهرين من حالة الخراب التي وقعت فيها تحت الأتراك»[39]. وعموماً استمرت عملية التعزيز، وباستثناء انتكاسة في النجف في آذار/ مارس عندما قُتل ضابط بريطاني، والإجراءات الانتقامية القاسية التي اتخذتها السلطات، لم تكن هناك مقاومة تُذكَر. وجرى تعويض غالبية سكان المدينة عن منغصات ثانوية مثل إيواء جنود في بيوت مدنيين والحصار، بالسلام والنظام اللذين كانا مستتبين.

## ترتيبات ما بعد الحرب: أي. تي. ولسن قائماً بأعمال المندوب المدني

من المفارقات الغريبة أن المراسلات الاستطرادية والمسهَبة بين ماكماهون McMahon والحسين واتفاقية سايكس - بيكو، مع وعد بلفور، ظلت حتى اليوم تُساق بوصفها أمثلة ساطعة على غدر بريطانيا بالعرب. وعلى النقيض من ذلك فإن الإعلان الأنكلو-فرنسي الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، وهو وثيقة أقصر وأبسط وأقل غموضاً، أفْلَتَ بطريقة ما من أن يلقى قدراً مساوياً من التنديد. ذلك أن نص الإعلان، الذي كان، كما يدل عنوانه، وثيقة منشورة وليس اتفاقاً سرياً، نص قصير ودقيق. وبشأن القضية التي تناولتها النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس ولسن واعدة أقاليم الإمبراطورية العثمانية السابقة بـ«التطور المستقل دون معوقات على الإطلاق»، أكد الإعلان الأنكلو-فرنسي:

«... بدلاً من الرغبة في فرض أي مؤسسة معينة على هذه الأراضي فإنهم (أي الحلفاء) لا يهمهم سوى أن يؤمِّنوا، بدعمهم ومعونتهم

---

39- مناقشات مجلس العموم، 23 تموز/ يوليو 1918، مقتبس في عمل ولسن (1931): 99. أُنظر أيضاً:

'Corruption, Fragmentation and Despotism: British Visions of Ottoman Iraq' in Dodge (2003).

الفاعلة، العمل الطبيعي للحكومات والإدارات التي تكون قد اختارتها بإرادتها الحرة».

يبدو أن مثل هذا التصريح لا يطرح أي صعوبة في التفسير.

لم تكن هناك معاينة مستفيضة لجذور الإعلان الدقيقة، متى وكيف جرت صياغته. وعندما احتج أي. تي. ولسن أوضح مكتب الهند أن الإعلان صدر «بالدرجة الرئيسة لاستجلاء الوضع القائم في سوريا، الذي أوجدته الشكوك العربية بالنيات الفرنسية»، بما يعني ضمناً أن العراق لم يُدرَج إلا للحفاظ على ماء وجه فرنسا[40]. وليس هناك تفسير أوحد واضح. ويمكن النظر إلى الإعلان على أنه ترضية للأمريكيين الذين من المؤكد أن محاولاتهم لإملاء شروط السلام ستبدأ فور توقيع الهدنة. ومن الجائز بالقدر نفسه أنه ربما كان محاولة من جانب الحليفين لتقديم جبهة موحدة، تقديم ما يبدو بمظهر التضامن في سياستهما الشرق الأوسطية. وكان هذا التناغم بين فرنسا وبريطانيا، وإزاء المتعاملين معهما في الشرق الأوسط، تناغماً قصير العمر بطبيعة الحال.

واستند ولسن في معارضته إلى المخاطر التي يشكلها الإعلان على المصالح البريطانية، والآفاق القاتمة التي يرسمها للعراقيين:

«... إن العربي الاعتيادي، على الضد من حفنة السياسيين الهواة في بغداد، يرى المستقبل على أنه مستقبل من التعامل العادل والتقدم المادي والمعنوي برعاية بريطانيا العظمى... وبإسناد من خبرة ضباطي

---

40- Secretary of State for India to Political, Baghdad, 29 November 1918 (Quoted Ireland (1937): 151), and Secretary of State for India to Viceroy, 28 October 1918:

نسخة من برقية من وزير الدولة لشؤون الهند إلى سفير صاحب الجلالة في واشنطن، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1918: «...أصبح من الضروري إصدار إعلان مهذب لتبديد شكوك وهواجس العرب والسوريين التي قد يستغلها أعداؤنا بصورة خطيرة. لذلك تقرر إصدار إعلان أنكلو-فرنسي...» أُنظر أيضاً نيفاكيفي (1969) Nevakivi: 80 - 81.

السياسيين، أستطيع أن أُعلن بثقة أن البلد بصفة عامة لا يتوقع ولا يريد أي مشاريع كاسحة للاستقلال كتلك المرسومة بخطوطها العامة، إن لم تكن محدَّدة بوضوح، في الإعلان الأنكلو-فرنسي»[41].

لدى النظر إلى الوراء، من السهل اتهام ولسن بالسباحة ضد التيار واتهامه الجميع باستثناء نفسه بكونهم ناشزين. ولكن طبعه كله ومؤهلاته كلها كانت تتعارض مع طرح المبادئ الجديدة. ولعل اللافت أكثر من تخلفه عن استيعاب حقيقة الوضع، هو، أولاً، أنه لم يستقل من منصبه حين طُلب منه أن ينفذ سياسة لم يعتقد أنها سياسة صالحة، وثانياً، أن مكتب الهند، رغم عدم تعاونه الواضح، لم يطلب استقالته. وتقع المسؤولية النهائية عن ذلك على الحكومة البريطانية. وفي أيلول/ سبتمبر 1920، في نهاية عمل ولسن بصفته المندوب المدني وكالةً، لخص جي. إي. شاكبرغ J. E. Shuckburgh الموقف أحسن تلخيص:

«لعل السياسة المتبعة في بلاد ما بين النهرين كانت سياسة حكيمة أو غير حكيمة، ولكن في كل الأحوال فإن المسؤولية النهائية تقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة وليس وكيلها على الأرض. فإذا كانت غير راضية عن طريقة وكيلها في تنفيذ رغباتها، كان عليها أن توبخه... أو تستدعيه. وهي بامتناعها عن ذلك تحملت مسؤولية آرائه، ولا يمكن، من باب الإنصاف واللياقة، التخلي عنه. فإذا لم تكن... سياسة السير آرنولد ولسن التي كانت سياسة حكومة صاحب الجلالة، السياسة المحنكة التي كنا نظنها في حينه، تبقى الحقيقة ماثلة في أن حكومة صاحب الجلالة كانت مخطئة بالقدر نفسه وهي ملزَمة أخلاقياً بإلقاء اللوم (إذا كان هناك لوم) على نفسها لا أن تلقيه على عاتق ضابطها منكود الحظ الذي لم يفعل، على ما يُفترض، سوى تنفيذ أوامرها»[42].

---

41- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 16 November 1918، مقتبس في عمل مارلو (1967) Marlowe: 137 - 136.

42- 7145/ 8/ 1920/ 18/ 4722 Minute of 22 September 1920, LP & S 10.

## تقدم بطيء نحو التسوية

إذ نعود بأنظارنا إلى فترة ما بعد الحرب مباشرة في الشرق الأوسط، يبدو من العجيب تقريباً أن عامين مرَّا بين هدنة مودروس وتنصيب السير بيرسي كوكس في بغداد في خريف 1920 مع منحه صلاحية مطلقة عملياً لمحاولة إنقاذ الموقف. وقُدِّمت تفسيرات مختلفة للتأخيرات نظراً إلى أن الفترة دُرست دراسة وافية ووثِّقت توثيقاً حسناً من أوراق ومذكرات اثنين من أبطال الدراما الرئيسيين هما غيرترود بيل وأي. تي. ولسن.

ومع ذلك فإن أسباب المماحكات والتسويفات التي بدت لا تنتهي ما زالت غير واضحة تماماً. ألم تنل الحكومة البريطانية دعماً ضمنياً من الولايات المتحدة لدعاوى حقها في السيطرة على بلاد ما بين النهرين من البداية؟[43] هل كان عجز كرزون عن إعطاء مكتب الهند تعليمات دقيقة ينقلها إلى أي. تي. ولسن مجرد رغبة في عدم إثارة حساسيات فرنسا؟ ماذا كانت على وجه التحديد طبيعة الخلاف الأنكلو-فرنسي بشأن الموصل الذي لم تتمكن اتفاقية بيرنجيه/ لونغ Berenger/ Long لعام 1919 - 1920 من حله؟ ومع الإقرار بأن من الجائز أن تبذل تركيا، حين تستعيد حيويتها، محاولات لاسترداد كردستان الشمالية، هل كانت هناك أي علائم تنبئ بتحركات كهذه في 1919 - 1920؟ وأخيراً، لماذا دأب الكولونيل ولسن على رفضه قبول النصيحة غير الرسمية التي قدمها له السير آرثر هيرتزل، وبناء دولة عربية من المحتمل أن تكون مقبولة لعصبة الأمم بدلاً من أن يشكو لهيرتزل في أيلول/ سبتمبر 1919 من «إن قولك بأننا سنقيم دولة عربية شاءت بلاد ما بين النهرين أم لم تشأ، هو أول مؤشر ورَدَني بشأن الأهمية الحقيقية لتقرير مصير هذا البلد؟»[44].

---

43- أُنظُر ستايفرز Stivers (1982): رفض جورج بير مستشار وودرو ولسن فكرة إقامة محمية دولية لمصلحة «تركيز المسؤولية على بريطانيا». بير Beer (1923): 424 - 421.

44- Wilson to Hirtzel, 12 September 1919: LP&S 10/4722/18/1919/3/6202.

أسئلة كهذه تستحق التوقف عندها بسبب التأثير الذي مارسته في تشكيل مستقبل العراق. ومن هذه الناحية فإن ذينك العامين كانا يتسمان بأهمية لا تُقدَّر لأن التأخيرات يسَّرت انبثاق حركة وطنية جنينية في العراق أُجبرت السياسة البريطانية على الاعتراف بضغطها ومراعاته. وعلى الجانب البريطاني تعقَّد صنع السياسة باختلاف الآراء بين مكتب الهند ووزارة الخارجية، ومكتب الهند ومقر المندوب السامي في بغداد، وداخل مكتب الهند وداخل مقر المندوب السامي في بغداد أيضاً.

في الحقيقة إن السير آثر هيرتزل في مكتب الهند كان القطب الوحيد الذي قلما تغير موقفه في الفترة الممتدة من 1916 إلى 1920 معترفاً بأن «التهنيد» لن يكون ممكناً في بلاد ما بين النهرين حتى قبل أن تُقدَّر دلالات الإعلانات التي أطلقها الرئيس ولسن ضد الضم والإلحاق تقديراً كاملاً. وعلى امتداد عام 1919 وعام 1920 كتب السير آرثر هيرتزل إلى أي. تي. ولسن في بغداد مشدداً المرة تلو الأخرى على أن عصبة الأمم لن تقبل بأي شكل من أشكال المحمية المبرقعة. وكان تعليم ولسن وإعداده وخبرته، عَزَلَته عن الأفكار الجديدة في أوروبا. ويبدو أنه كان يفكر في مستقبل «دولته» بمفردات ذلك الشكل من الحكم الذي سيختاره كل أصحاب العقول الراجحة لأنفسهم إذا كانت بحوزتهم كل الحقائق اللازمة، وكانوا قادرين على اتخاذ القرارات بما يخدم مصالحهم. وفي مواجهة عجزهم عن اتخاذ مثل هذه القرارات بوضوح، ومسؤوليته عن أحوالهم دون منافع شخصية له، رأى من واجبه أن يقرر بالنيابة عنهم. وكان هذا صدى آخر لاعتقاد «المدرسة الهندية» بأن القانون والنظام والإدارة الكفء والعادلة بدائل وافية تماماً ومقبولة على نطاق واسع عن الحكم الذاتي. وتتضح وجهة نظره بجلاء في برقية إلى مكتب الهند في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1919:

«أحسبُ أن من المحال في هذه الأيام إقامة دولة محمَّدية جديدة ذات سيادة بوسائل دبلوماسية أو إدارية، من مخلفات الإمبراطورية التركية... ولبضع سنوات قادمة سيرتبط تعيين محافظين عرب أو مسؤولين عرب كبار بتراجع السلطة والقانون والنظام، إلا إذا كان تعيينهم بصفة استشارية... وأي محاولات لاستحداث مؤسسات وفق ما يرغب به السياسيون السنة في سوريا، سترتبط بتركيز السلطة بأيدي بضعة أشخاص ستؤدي طموحاتهم وأساليبهم إلى انهيار الحكومة المنظَّمة بسرعة... وستكون النتيجة نقيض الحكم الديموقراطي»[45].

ينبغي ألا يُستهان بالمشكلات التي كانت تواجه السلطات في بلاد ما بين النهرين. إذ أُرسلت إليها تعليمات عامة للغاية، لم تكن موافقة عليها إجمالاً، وكانت على الدوام تقريباً تُحرم من السماح لها بالسير فيما تراه اتجاهاً إيجابياً وبناء. وكان خوف لندن المقيم أن يحدث خطأ ما في التعويل على قرارات مؤتمر السلام. وفي هذه الظروف، إذ تعيَّن المضي بمهمة بناء دولة في بلاد ما بين النهرين، ظلت الإدارة المدنية تسير في طرق مطروقة.

في برقية بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 واصل ولسن هجماته على الإعلان الأنكلو-فرنسي، واقترح بدلاً من ذلك إيصال السياسة التي انتهجها مع كوكس، إلى نهايتها المنطقية:

«لذا أعتقد أن خير مسار نتخذه هو إعلان بلاد ما بين النهرين محمية تُمنح جميع الطبقات والأعراق حرية قصوى في ظلها...»

والأمر الذي كتب شاكبرغ عنه في مَحْضَر بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر:

«من الواضح أن العربي المستنير والتقدمي الذي يطلب منا المتحمسون أن نؤمن به إنما هو مجرد خيال بقدر تعلق الأمر ببلاد

---

45- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 17 November 1918, with minute of 3 January 1920: LP & S 10 4722 /18 /1920 /8573.

ما بين النهرين. وما موجود من عناصر تقدمية في البلاد ليست عربية بالمرة بل يهودية ومسيحية. وستكون إدارة ذاتية من النمط الهزيل تلك التي تضع مثل هؤلاء الأشخاص تحت رحمة إدارة عربية ليست خاضعة للمراقبة»[46].

في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 سألتْ لندن ولسن إن كان هناك مرشح مناسب لحكم بلاد ما بين النهرين. وكان جوابه المسهب ذا أهمية بالغة للمستقبل. إذ اقترح استشارة الرأي العام بشأن اختيار مرشح، وطرح أربعة أسماء لدراستها. وكان موقفه من إمكانية ترشيح أحد أبناء الشريف حسين مفاجئاً، وأثار بعض البلبلة في مكتب الهند الذي كان يبني محاجَّة ضد عبد الله نجل حسين الثاني. وقال ولسن أن أحد أفراد عائلة الشريف:

«... سيلاقي قبولاً واسعاً في بغداد والأرجح أن يلقى استقبالاً حسناً خارجها لأن الجميع يعرفون مَنْ هو الشريف[47]. كما يُعتبر أنه سيكون مقبولاً للشيعة على أساس انفتاح الشريف الواسع في الآراء الدينية. ولكني، لأسباب ترتبط بالخليج والسياسة المركزية العربية، أقف ضد ذلك بقوة».

فوجئ شاكبرغ بذلك نظراً لمواقف ولسن وكوكس السابقة فكتب يقول:

«إن تقرير الكابتن ولسن الحالي بأن أحد أبناء الشريف سينال قبولاً واسعاً على الصعيد المحلي يأتي مفاجأة تامة ويسحب البساط من تحت

---

46- Political, Baghdad to Secretary of State for India, 17 November 1918; minute by J. E. Shuckburgh, 29 November, 1918. General 46Officer Commanding, Baghdad to War Office, 19 November 1918: LP & S 10 .47722 /18 /1918 /1 /5104

47- قارن ما ورد آنفاً: «... شريف مكة، شخصية لا وزن لها في العراق حيث لا يحظى إلا بأدنى درجات الاهتمام» (السير بيرسي كوكس، بلاد ما بين النهرين، 23 نيسان/ أبريل 1918).

غالبية وجهات النظر التي عارضنا حتى الآن الحل المتمثل باختيار عبد الله على أساسها»[48].

وكان حل ولسن تعيين كوكس رئيس دولة من دون أمير عربي بالمرة، وكتبت غيرترود بيل إلى لندن أن العراقيين «كلهم عملياً متفقون على أمرين. فهم يريدون منا أن ندير شؤونهم ويريدون السير كوكس مندوباً»[49].

رحبت لندن بفكرة إجراء «استفتاء»، كما أصبحت تُسمى استطلاعات ولسن المحلية، المصطنعة بعض الشيء، لآراء ما يمكن أن يُسمى «مجموعات بؤرية»، ولكنها وضعت فكرة تعيين كوكس رئيس دولة على الرف بهدوء. وما كان من الممكن أن تروق للقائم بأعمال المندوب المدني نبرة التعليمات التي أُرسلت إلى بغداد بعد أيام قليلة، لأنها أكدت مجدداً السياسية التي طُرحت في الإعلان الأنكلو-فرنسي وشددت على النقطة القائلة إنها مجرد تمهيد للتسوية الأكثر تفصيلاً التي ستنبثق من مؤتمر السلام:

«... إنها سياسة حكومة صاحب الجلالة أن تساعد في إقامة حكومات محلية في المناطق المحرَّرة وألا تفرض على السكان أي شكل من أشكال الحكم لا يرتضونه. وعملاً بهذين الشرطين نرغب بأن نرى

---

48- Political, Baghdad to Secretary of State for India, Telegram, 24 November 1918, and minute by J. E. Shuckburgh 26 November 1918: LP & S 10 4722 /18 /1918 /1 /5200

ولكن للاطلاع على مزيد من الشقلبات أُنظُر:

Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 29 November, 1918:

«النجف وكربلاء والشيعة عموماً الذين يشكلون أغلبية سكان البلد لم يفصحوا عن آرائهم، ولكن من الممكن أن نتوقع بثقة إنهم سيضعون ثقلهم في الميزان ضد نجل الشريف أو في الحقيقة ضد أي مرشح للإمارة»:

LP & S 10 4722/18/1/5373. ولسن (1937) Wilson: 109، يقتبس مقتطفاً من هذه البرقية لكنه يحذف هذا المقطع.

49- غيرترود بيل إلى والدها، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 في بيل (1927) Bell: 463.

في بلاد ما بين النهرين أقوى وأرسخ حكومة ممكنة، ونحن مستعدون لتقديم كل المعونة البريطانية اللازمة، بما في ذلك جيش احتلال»[50].

خلال الشهرين التاليين طاف ولسن في أنحاء البلاد محاولاً جس نبض الرأي العام رغم أن مثل هذا النشاط كان من المحتم تقريباً، إزاء تفضيلات ولسن الشخصية، أن يكون عقيماً وفي غير محله. وأظهرت التقارير المختلفة التي كان يتسلمها من الضباط السياسيين وجود إجماع لافت في المشاعر المؤيدة لاستمرار السيطرة البريطانية، كما كان متوقعاً، باستثناء بغداد والمدن الشيعية المقدسة. وكانت الطريقة التي جرى بها استطلاع الآراء، حالت بشكل فاعل دون تقديم صورة دقيقة إلى لندن، لأن أي تعبير عن رأي وطني كان يُقابل بالتجاهل أو بإسكاته[51]. ولكن في اجتماع للجنة الشرقية في 24 كانون الأول/ ديسمبر حاول لويس ماليت Louis Mallet من وزارة الخارجية أن يعيد توجيه الرأي نحو الإعلان الأنكلو-فرنسي، واعترف هو أيضاً بأن وجود حكومة فيصل العربية في دمشق من المرجح أن يكون له تأثير بالغ في الرأي العام في بلاد ما بين النهرين:

«إذا كانت الحال حقاً أن هناك مشاعر مؤيدة لإقامة إدارة بريطانية محضة في عموم بلاد ما بين النهرين فإننا نوضع بكل تأكيد في موقف صعب بعض الشيء ولكني أشك في أن يكون من الحكمة أن نقبل

---

50- Secretary of State for India to Political, Baghdad, 28 November 1918: LP & S 10 4722 /18 /1918 /1 /5244

تنتهي المسودة الأصلية التي أُرسلت إلى اللورد كرزون لأخذ موافقته عليها، بالقول: «لن يكون هناك ضم وبقدر ما يمكن رؤيته في الوقت الحاضر لن تكون هناك محمية رسمية». وأضاف كرزون (بخط يده العريض): «لن يكون هناك ضم وبقدر ما يمكن رؤيته في الوقت الحاضر لن يكون هناك **إعلان رسمي عن إقامة محمية**».

51- «أبعد سبعة عرب من بغداد لنشاطاتهم بالارتباط مع الاستفتاء. ورُفض إعلان الممثلين المختارين لمسلمي بغداد، البعيد عن كونه مقبولاً بوصفه الإعلان الرسمي كما كان يراد له في الأصل، على أساس أنه لا يمثل أهل بغداد المهمين سياسياً واقتصادياً...» آيرلند (1937) Ireland: 173.

بالكامل ظاهر التأكيدات التي تُقدّمها إلى الكابتن ولسن المراجع المحلية التي يزورها، ولا نستطيع أن نتجاهل النفوذ الذي يُقال إن الأمير فيصل يمارسه على العنصر العربي في بلاد ما بين النهرين... وأجرؤ على أن أقترح لفت انتباه الكابتن ولسن إلى تعهدنا وتذكيره بأن حكومة صاحب الجلالة في الوقت الذي تكون عازمة، نزولاً عند رغبة السكان، على دعمهم ومساعدتهم فإن وجهات النظر هذه تمنعها من إقامة محمية أو محميات في العراق»[52].

خلال الأشهر التالية بُحثت هذه المسألة بقدر من الاستفاضة. وطلب كرزون مشورة كوكس في طهران الذي رد بأن المحمية وإن كانت غير واردة فلن يكون من الصعب ترتيب الأمور بحيث يكون «ضمان السيطرة على العلاقات الخارجية والإشراف على الإدارة إشرافاً كاملاً... بمثابة محمية، و(يعطينا) كل ما نحتاجه» ـــ دليل آخر على أن مواقفه لم تكن مختلفة جداً عن مواقف ولسن. واتفق شاكبرغ مع ذلك قائلاً:

«المتفق عليه عموماً إننا يجب ألا نمر عبر المسرحية الإيمائية الرسمية المعروفة باسم «إعلان محمية»، ولكن ليس من الواضح أن هذا العجز بالضرورة يحد بأي درجة ملموسة من السيطرة العملية التي نستطيع أن نمارسها على شؤون بلاد ما بين النهرين»[53].

حتى في هذه المرحلة كانت عناصر الشذوذ الكثيرة الملازمة لفوضى التخبط في بلاد ما بين النهرين تزداد وضوحاً أكثر فأكثر. وسيحقق دعم شكل من أشكال التسوية بمشاركة أحد أبناء الشريف حسين، جزئياً على الأقل، تعهدات حسين/ ماكماهون، ولكنه سيغيض أيضاً الفرنسيين الذين كان امتعاضهم من الوضع في سوريا ملموساً. وفي باريس في كانون الثاني/ يناير 1919 طلب بلفور معلومات عن عبد الله الذي بدا

52- Eastern Committee, 24 December 1918: LP & S 10 4722/18/1919/1/37.

53- Minute by J. E. Shuckburgh, 4 January 1919 on Cox (Tehran) to Foreign Office, 24 December 1918: LP & S 10 4722 /18 /1919 /1 /16.

وقتذاك المرشح الأرجح للجلوس على عرش بلاد ما بين النهرين. وكتب جورج كيدستون George Kidston من وزارة الخارجية البريطانية إلى شاكبرغ بلغة كلبية على نحو منعش:

«ستَفهَم أن المطلوب ملك يرضى بالعرش لكنه لن يحكم وتكون له آراء دينية بحيث يقبل الشيوخ بمُلكه... وقد اقترحتُ بأنه إذا كان حقاً من المرغوب فيه أن تُعرف شخصية عبد الله فإن هذا ربما يتحقق من خلال القاهرة. ويُرجح أن ولسن في جدة سيكون قادراً على القول إن كان يسرق أو يتعاطى الخمرة وما إذا كان من الجائز أن يسبب متاعب مع الخدَّام الآخرين»[54].

من الواضح أن شاكبرغ وهيرتزل كانا قلقين من أن إرسال عبد الله إلى بغداد في وقت واحد مع كوكس سيُعد بمثابة فرض مرشحه هو على العراقيين. وإلى جانب المعارضة التي قد تواجهها خطوة كهذه داخل العراق فإنها ستكون هدفاً سهلاً للفرنسيين ولانتقادات دولية أخرى. وكان هيرتزل يدرك بقلق تداعيات الوضع على مستوى آخر أيضاً:

«إذا بقي الفرنسيون في سوريا سيكون علينا أن نتفادى إعطاءهم الذريعة لإقامة محمية. وإذا رحلوا أو نحن بدورنا رجعيين في بلاد ما بين النهرين فهناك دائماً خطر أن يشجع فيصل الأمريكيين على السيطرة على كلاهما ويجب أن يكون ماثلاً في الذهن أن شركة ستاندارد أويل النفطية متلهفة جداً للسيطرة على العراق»[55].

## ولسن في عزلة

في هذه المرحلة وعلى امتداد الشطر الأعظم من سنة 1919 كانت غيرترود بيل وآرنولد ولسن يتعاونان بتناغم. إذ وافق ولسن على «مذكرة

54- George Kidston, Foreign Office, to J. E. Shuckburgh, 25 January 1919: LP & S 10 4722 /18 /1919 /1 /516.

55- Hirtzel, minute of 1 February 1919: LP & S 10 4722/18/1919/1/551.

حول تقرير المصير» أعدتها مس بيل، وأرسلها إلى باريس لتمثيله في مؤتمر السلام قبل وصوله. والمذكرة موضع اهتمام كبير. فهي كانت حصيلة استطلاعات جرت خلال الأشهر السابقة[56]. وكانت موضوعتها الرئيسة أن جميع العراقيين تقريباً يرغبون في استمرار السيطرة البريطانية، وإذا كان هناك أمير عربي فإنه يجب أن يكون «تحت الحماية البريطانية». ولكن مس بيل لاحظت وجود حركة قوية تؤيد الحكم البريطاني المباشر. فالنقيب لن يقبل بمنصب الحاكم ولن يمنح موافقته، كما كان يُعتَقد، على اختيار أحد أبناء الشريف. وفي توبيخ مبطن للندن أشارت غيرترود بيل إلى أن المتاعب التي يثيرها التشكيك المتواصل، أسفرت بكل بساطة عن تسريع ميلاد «حزب وطني له مطامح متضخمة»، وإن هذا الحدث «أخاف... العناصر الأكثر استقراراً في المجتمع دافعاً إياها إلى التعاون بصورة أوثق مع الإدارة البريطانية»[57].

رغم قدرة غيرترود بيل على إبداء صلابة كبيرة فإن أحد مواطن قوتها الكبيرة كان يكمن في مرونتها وقدرتها على التكيف مع تغير الظروف. وفي حين أن ولسن لم يقبل قط في الحقيقة بأن الروح الوطنية قوة سيتعين مراعاتها فإن غيرترود بيل أدركت في النهاية أن بعض التنازل، على الأقل، يجب أن يُقدَّم للحقيقة الماثلة، مهما كانت مرة، في أن الشعب يفضل أن يدير شؤونه بصورة متعثرة على أن يديرها له آخرون إدارة حسنة بالنيابة عنه. وتوصل إلى استنتاج مماثل زميل ولسن الأكثر فصاحة في الإدارة المدنية، وهو مستشاره الحقوقي أدغار بونهام - كارتر Edgar Bonham-Carter الذي كانت خبرته مستمَدَّة من مصر والسودان وليس الهند. وكتب في أوائل عام 1919 وثيقة بعنوان «موقع العربي في الإدارة» توقعت بدقة عالية ما حدث فعلاً في ظل الانتداب. وكان بونهام

---

56- أُعيد نص 22 شباط/ فبراير 1919 في عمل ولسن 336 - 330 :(1931) Wilson.

57- لكنها كتبت لاحقاً: «في ضوء الخبرة يمكن الشك فيما إذا كان المحتمل أن يتوصل أي تحقيق كهذا يُجرى برعاية رسمية إلى إجابات يمكن أن تشكل دليلاً للسائل». Bell, *Review....127*

- كارتر يشعر عموماً بأن تطلعات العرب لا تلقى اهتماماً يُذكر، وتوقع أن تنشأ مصاعب إذا سُمح باستمرار هذا الوضع:

«من الواضح أن ليس من المرغوب فيه، ولا أنا أعتقد أن من الممكن اتباع النموذج المصري وإعداد كادر عربي بالكامل. ولكن إذا أردنا أن نتجنب طريقاً سيأخذنا بعيداً بكل تأكيد عن الهدف الذي نعلن سعينا إليه فإن من الضروري أن نستخدم موظفين عرباً بصورة كاملة حتى في البداية، ولا يقل أهمية عن ذلك أن نعطيهم موقعاً في الإدارة. وإن مجلساً من الوزراء المحليين، كذلك الموجود في مصر، يعمل في كل القضايا الأساسية بتوجيه بريطاني، ستكون له أفضلياته. فهو يُبقي شكل حكومة عربية بالدرجة الرئيسة، ويحافظ على مكانة العربي الاجتماعية والسياسية ويوفر جهازاً تشريعياً ينبغي على الأقل أن يؤخر استحداث مؤسسات تمثيلية سابقة الأوان، قبل حاجة البلد إليها. وينبغي أن أُرحب بتعيين سكرتير قضائي عربي أو حتى وزير عدل عربياً أكون أنا نفسي مستشاره شريطة اختياره بعناية وأن يكون مفهوماً بوضوح أنه يجب أن يمتثل لقرارات الحكومة البريطانية أو يستقيل»[58].

## الإداريون في مؤتمر باريس للسلام

في أوائل عام 1919 كان ثمة إحساس بأن مشورة الخبراء العاملين في بلاد ما بين النهرين قد تكون مفيدة في باريس. وهكذا توجه آرنولد ولسن، الذي سبقته سكرتيرته الشرقية، من بلاد ما بين النهرين إلى المؤتمر. ووصل في 20 آذار/ مارس، يوم الاجتماع السري الشهير ذاته حول الشرق الأوسط، عندما طرح الرئيس ولسن لأول مرة مقترح تشكيل لجنة دولية (ظهرت لاحقاً بشكل مخفَّف للغاية في لجنة كنغ - كرين King–Crane Commission) لرفع تقرير إلى مؤتمر السلام عن نمط الحكم الذي يريده سكان الأقاليم العثمانية السابقة لنفسهم (بيكر

58- Bonham Carter, Baghdad, 5 February 1919: LP & S 10 4722 /18 /1919 /1 /1463.

(Baker، 1922: 1 - 19). ولم يكن وضع وفد مكتب الهند (الذي ضم على ما يبدو آرنولد ولسن وغيرترود بيل ومونتاغو فقط) واضحاً على وجه التحديد. وكتب مونتاغو شاكياً إلى بلفور بعد خمسة أيام:

«أنا حقاً لا أُريد إزعاجك، ولكن من الصعوبة بمكان أن أتصالح مع الحقيقة الماثلة في أن المبرر الوحيد لوجود المرء في باريس هو تمثيل المصالح الهندية وحكومة بلاد ما بين النهرين المسؤولة حالياً أمامي، حين يكون من المتعذر تماماً أن نكتشف ما يجري. جَمَعْنا الآن في باريس مس بيل والكولونيل ولسن. وهما مسؤولان أمامي. هما يأتيان ويقولان «ها نحن هنا. ماذا تريد منا؟» وأنا لا أستطيع أن أعطيهما معلومات عما يجري. لا أستطيع أن أقول لهما لماذا طُلب منا أن نأتي إلى باريس»[59].

كان آرنولد ولسن على القدر نفسه من الاستهجان، وأقلقته الحقيقة الماثلة في أن يشغل تكتل المسؤولين البريطانيين في القاهرة، الذي كان مصمماً على طرح المطالب الشريفة، مثل هذا الموقع المهم في الوفد البريطاني (ولسن، 1931: 16). وفي الحقيقة أن تقدماً يُذكر لم يتحقق نحو أي استيضاح قبل أن يزور ولسن لندن حيث قدم مقترحاته في اجتماع عقدته اللجنة الشرقية في 6 نيسان/ أبريل. وكانت هذه المقترحات تتمثل من حيث الأساس بتقسيم العراق إلى خمس محافظات يديرها مسؤولون بريطانيون مع مستشارين عرب، وتشكيل مجالس بلدية ومحلية بأعضاء معينين لا منتخبين وإعطاء «مناصب ذات مسؤولية تنفيذية وإدارية إلى عرب مختارين بعناية ذوي أصول محترمة وتعليم جيد ينتمون إلى العراق بالولادة من البداية» (ولسن، 1931: 118).

نال تقسيم ولسن للعراق إلى خمس محافظات موافقة في التعليمات التي تسلمها من لندن لدى عودته إلى بغداد في أيار/ مايو 1919، ولكن يبدو أنه لم يكن مهيّأً بالمرة لإصرار الحكومة البريطانية على نظامي حكم مختلفين «لولاية الموصل العربية» و«العراق بالمعنى الضيق

59- Montagu to Balfour, 25 March 1919: FO800/215, p. 369.

للكلمة»[60]. ولم تلق المناشدات الداعية إلى تغيير هذه التعليمات آذاناً صاغية، بسبب استمرار الخلافات الأنكلو-فرنسية حول الموصل ورغبة فرنسا في الحصول على حصة من نفط العراق، كما يُفترض[61].

## طريق مسدود في 1919 - 1920

مر زهاء عام بين توقيع معاهدة فرساي وتوزيع انتدابات الشرق الأدنى في سان ريمو في نيسان/ أبريل 1920. ومن بين التطورات المهمة الأخرى ذات النتائج بالغة الأثر في مستقبل المنطقة خلال تلك الأشهر إنزال قوات يونانية في ميناء سميرنا (إزمير حالياً) والرفض الأمريكي لكل من «سياسة [وودرو] ولسن وأوروبا على السواء» (نيكلسون Nicolson, 1934: 111)، وتولي كرزون مسؤولية وزارة الخارجية في لندن بالكامل، وتوقيع الاتفاقية الأنكلو-فرنسية (التي تَفاوَض بشأنها السير بيرسي كوكس في طهران) ولكن من دون المصادقة عليها، وربما الأهم من ذلك كله الاحتكاك المتزايد بين فرنسا وبريطانيا حول سوريا، التي كانت وقتذاك تحت الاحتلال العسكري البريطاني، إلى أن وافقت

---

60- Secretary of State for India to Political, Baghdad, 9 May 1919 quoted in Ireland (1937): 186

لم يكن أي من المجالس المختلفة موجوداً بحلول يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1919. Meeting of Inter-Departmental Committee, 10 November 1919: LP & S: 7546/ 3/ 1919/ 18/ 4722 10.

61- الظاهر أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت على علم بإمكانات الموصل النفطية قبل عام 1914. وظهرت مطالب فرنسية إزاء حقول كركوك النفطية في مفاوضات سايكس - بيكو، أساساً لتسهيل القبول بقيام دولة عربية هاشمية مدعومة من بريطانيا، ولكن أيضاً لأن البريطانيين كانوا في عام 1916 متلهفين على قيام فرنسا بدور القوة العازلة بينهم وبين الروس الذين كان من المقرر أن يضموا شرق الأناضول (أيضاً بموجب بنود سايكس - بيكو). أُنظُر Fitzgerald (1994): 702. كانت المقايضة النهائية مقابل تنازل فرنسا عن الموصل اتفاقية بيرينجيه/ لونغ النفطية في 18 آذار/ مارس 1919 التي بموجبها منحت بريطانيا حصة ألمانيا البالغة 23.75 في المئة من شركة البترول التركية (لاحقاً شركة نفط العراق) إلى فرنسا.

بريطانيا على سحب قواتها في أيلول/ سبتمبر 1919. وفي العراق إذ أخذ عام 1919 يقترب من نهايته دون إعلان واضح من المندوبية السامية، حدث تململ حاد بسبب المنغصات المتزايدة لما بدا أنه احتلال عسكري بلا نهاية، من جهة، والاستياء من اعتبار «السوريين» قادرين على إدارة شؤونهم في حين أن العراقيين لا يبدون قادرين على إدارة شؤونهم، من الجهة الأخرى.

وحين كان آرنولد ولسن في طريق عودته من أوروبا في أواخر ربيع 1919 عنَّف مجموعة من الضباط ذوي الانتماءات العراقية في الأصل يشغلون مناصب مسؤولة في الإدارة السورية، بحسب شهادة كتبتها مس بيل بعد عامين:

«*tant bien que mal* (بالفرنسية: بطريقة أو أُخرى) كانوا وقتذاك ينهضون بالإدارة العسكرية والمدنية لسوريا بأكملها... وكان من غير المعقول أن يُقال لهؤلاء... الضباط الذين يحملون رتبة لواء... والإداريين المدَرَّبين، بأن عليهم أن يقنعوا بإدارة مجالس بلدية. ومن يومذاك يئسوا من الحصول على مؤسسات وطنية في بلاد ما بين النهرين»[62].

فيصل، الذي كان وقتذاك في منتصف عهده قصير العمر ملكاً على سوريا، كان على علم تام بالعداء الواسع الذي كان مرؤوسوه في دمشق يضمرونه للنظام القائم في بغداد:

«لأولئك الذين يزعمون أن من المحال تشكيل مثل هذه الحكومة في بغداد بسبب غياب المؤهلين لذلك، أقول بأنه حتى الآن لم يُبذل أدنى جهد لجمعهم، لأن غالبية المناصب في المناطق المحتلة يشغلها بغداديون اليوم»[63].

---

62- غيرترود بيل إلى والدها، 30 كانون الثاني/ يناير 1921، في بيرغوين (1961) Burgoyne : 203 - 202.

63- فيصل إلى كلايتون Clayton، 24 أيار/ مايو 1919، LP & S 10 /23649/ 19/ 1918/ 4722.

في الوقت نفسه نقل ضابط الارتباط البريطاني في حلب المخاوف الصريحة لدى العراقيين من حوله (الذين كان بينهم جعفر العسكري ومولود مخلص وعلي جودت وناجي السويدي) من أنه كلما طال الحكم الأجنبي في العراق زادت صعوبة تشكيل حكومة وطنية مقبولة تحل محله[64]. وأصر ولسن إصراراً عنيداً على زعمه بأن «إقامة حكومة عربية في بلاد ما بين النهرين مُحال، وإذا حاولنا ذلك سنتخلى عن الشرق الأوسط للفوضى»[65]. ومن المؤكد أن أعداداً كبيرة من مرؤوسيه كانوا يشاركونه آراءه. وكتب جي. أس. مان J. S. Mann، وهو ضابط سياسي قُتل بعد عام أو نحو ذلك في الأيام الأخيرة من ثورة العشرين، إلى لندن قائلاً «إن أي فكرة لإقامة دولة عربية هي بكل بساطة عبث ملطخ بالدماء في الوقت الحاضر»[66]. وفي مكتب الهند علق شاكبرغ قائلًا:

«كيف يستطيع السكان المحليون أن يهدؤوا حين لا نقول لهم ما سنفعله؟ أن الكولونيل ولسن ملزَم بالتحرك على أساس الافتراض القائل إننا نعتزم الاستمرار في حكم بلاد ما بين النهرين وسيكون مقصراً في واجبه إذا لم يتخذ موقفاً حازماً من الدسائس التي هدفها أن تجعل حكمنا مستحيلاً. فنحن إما يجب أن نحكم بلاد ما بين النهرين أو لا نحكمها».

وأوضح هيرتزل بصبر:

«كنتُ أحسب أن الجميع يعرفون إننا سنحكم بلاد ما بين النهرين

64- دُعي ناجي السويدي إلى بغداد في حزيران/ يونيو لتقديم «مشورته» إلى الكولونيل ولسن بشأن تشكيل حكومة عربية. وكان مستاء من الاستقبال الذي لقيه حتى أنه عاد أدراجه على الفور تقريباً إلى سوريا. أُنظُر:

Despatch, 57, Chief Political Officer, Egyptian Expeditionary Force to Foreign Office, 8 June 1919 enclosing Brayne, British Liaison Officer, Aleppo to CPO, EEF, 7 May 1919: LP & S 10 4722 /1918 /19 /2 /3912.

65- Political, Baghdad to Secretary of State for India, 11 July 1919: LP & S 10 4722 /18 /1919 /4 /4264.

66- مان (1921) Mann: 182: رسالة إلى الميجر كامبرباتش Major Cumberbatch، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1919.

بالمعنى الذي أفهم أن مستر شاكبرغ يستخدمه في هذه الكلمة، وإن شكواي ضد الكولونيل ولسن (الذي أُقدر إنجازاته في الأمور الباقية تقديراً كاملاً) هي أنه على ما يبدو لا يفهم الحقيقة رغم أنه موجود هنا ورأى وسمع بنفسه»[67].

إذا كان من الجائز أن توجد مثل هذه الخلافات داخل القسم الواحد التابع لمكتب واحد فلعل حيرة ولسن على بعد 3500 ميل تكون مفهومة. ولكن طوال هذه الفترة يصح القول إن الصوت الرسمي لمكتب الهند لم يَعط ولسن قط أي سبب للأمل بقبول إدارة هندية بريطانية بصرف النظر عن المستقبل الذي يُرسَم لبلاد ما بين النهرين. وكتب هيرتزل في مراسلات خاصة بإلحاح متزايد إلى ولسن طوال عامي 1919 و1920 مشيراً إلى أن المجالس الإقليمية والمحلية لن تشكِّل ولا يمكن أن تشكِّل بحد ذاتها دولة عربية، أو تكون لها أدنى فرصة لنيل موافقة عصبة الأمم:

«ما نريده أن يكون موجوداً، وما كان علينا إيجاده في هذا الوقت هو إدارة ما بمؤسسات عربية نستطيع أن نتركها مطمئنين وفي الوقت نفسه نحرك الخيوط بأنفسنا، شيء لن يكلف كثيراً، يستطيع حزب العمال أن يبتلعه تمشياً مع مبادئه، ولكن مصالحنا الاقتصادية والسياسية تكون مؤمَّنة في ظله»[68].

في النهاية حقق هيرتزل مرامه، وما ظهر في العشرينيّات كان متوقعاً في مقترحاته التي قدمها إلى ولسن فور انتهاء الحرب. وفي الحقيقة أن المعركة لكسب عقول وزراء الحكومة حُسمت قبل فترة طويلة على تعنت أي. تي. ولسن في مواجهة الوطنيين خلال ثورة العشرين. وكان ولسن يحارب وقتذاك ضد أسياده وضد رجال فيصل على السواء.

في نهاية 1919 كان الموقف البريطاني في بلاد ما بين النهرين تحت

---

67- محاضر كتبها شاكبرغ Shuckburgh (9آب/ أغسطس 1919) وهيرتزل Hirtzel (11آب/ أغسطس 1919)، 4264/ 2/ 1919/ 18/ 4722 LP & S 10.

68- أُعيد نشره في مارلو (1967) Marlowe: 183 - 182.

الهجوم من عدة اتجاهات. ففي كردستان رفض الشيخ محمود الحفيد الذي نصبه البريطانيون حاكماً، أن يكون طيعاً كما كانت السلطات البريطانية تريده. وكان التذمر والاستياء منتشرين على نطاق واسع في أنحاء البلاد، وكان الضباط الشريفيون، وغالبيتهم عراقيون قاتلوا مع فيصل في الثورة العربية، وهم الآن جزء من طاقمه في سوريا، يزدادون تصميماً على توسيع ثمار حريتهم المكتسبة حديثاً في العراق. وفي بريطانيا بدأت الآثار السياسية والمالية السلبية لإبقاء «إدارة عسكرية على درجة عالية من التنظيم»، تلفت الانتباه في الدوائر الرسمية[69]. ولكن عندما قام فيليب كير Philip Kerr، سكرتير لويد جورج، بإبلاغ شاكبرغ في ربيع 1920 أن البرلمان لن يوافق على تحمل أعباء «فيما يتعلق ببلاد ما بين النهرين أطول من الفترة المحدَّدة»، رد هيرتزل:

«ما يجب إفهامه للمراجع العليا هو إذا كان ما تريده بصراحة هو النفط وسلع أخرى فإنها لا تستطيع الحصول عليها من دون أمن عام، وهي لا تستطيع أن تبسط الأمن العام في ظل حكومة عربية أو أي حكومة أخرى دون أن تدفع ثمن ذلك»[70].

في هذا الوقت أصبح ولسن حتى أكثر اقتناعاً بأن تطبيق الإعلان الأنكلو-فرنسي سيدمر بالكامل البناء الذي شيده مع آخرين خلال السنوات الخمس الماضية من الاحتلال البريطاني. وبرأيه فإن الكرد والشيعة وسكان الأرياف لن يقبلوا بحكم ضباط سنة من المدن. وبوجود

---

69- أُنظُر محاضر اللجنة الوزارية Interdepartmental Committee، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1919: «هناك الآن في بلاد ما بين النهرين إدارة عسكرية على مستوى عال من التنظيم... لم تعط السكان المحليين فرصة المشاركة في حكومتهم التي من حقهم أن يتوقعوها من الإعلان الأنكلو-فرنسي... ثم يشير [اللورد كرزون] إلى أن أداء هذه الإدارة كان سيئاً... ولكنها كانت إدارة باهظة الكلفة وسيكون سعيداً برؤية نهايتها في أسرع وقت»: 7546/ 3/ 1919/ 18/ 4722 PL & S 10.

70- Minute by Hirtzel, 1 April 1920 on Kerr to Shuckburgh 31 March 1920: LP & S 10 4722 /3 /18 /1920 /2326.

إدارة كهذه فإنهم على الأرجح سيرفعون عقيرتهم مطالبين بعودة العثمانيين بعد بضع سنوات. والأكثر من ذلك، إذا لم تنل الحكومة التي يقيمها البريطانيون قبولاً واسعاً في البلاد فإن نشاطاتها بوصفها جابي ضرائب ستُقابل بالتجاهل، وستصبح الدولة مفلسة. وإلى جانب الفوضى التي ستعقب ذلك فإن بريطانيا لن تسترد أياً من الأموال المستحقة لها عن نقل أرصدة مختلفة إلى الإدارة المدنية. وبلغت استثمارات بريطانيا زهاء 16 مليون جنيه إسترليني، وكانت القيمة المرسملة لحقول النفط نحو 50 مليون جنيه إسترليني. وإذا كان يُراد استغلال هذه لمصلحة بريطانيا (وبلاد ما بين النهرين) فإن الاستقرار والكفاءة والحكم الصالح من المستلزمات الضرورية لذلك، وهذه الشروط لا يمكن أن تتحقق بالتنازل عن بلاد ما بين النهرين لحكومة عربية تتألف من أفندية سنة دعاواهم بكونهم العمود الفقري للبلاد موضع شك عميق، وغرباء من الحجاز نياتهم الطيبة موضع تساؤل على نحو ملموس[71].

في هذه المرحلة تفاقمت مشكلات ولسن بـ«انشقاق» سكرتيرته الشرقية. ففي وثيقة كُتبت بعد زيارة إلى دمشق بعنوان «سوريا في تشرين الأول/ أكتوبر»، يبدو أن مس بيل أدركت لأول مرة شكل الدولة التي كانت في ذهن «الوطنيين» العاملين مع فيصل. ويُرجح أن آراء ياسين الهاشمي، أحد محاوريها الرئيسيين، شهدت بعض التخفيف لكي تستسيغها مس بيل، ولكنه أقر بشرعية المطلب البريطاني بتوفير مستشارين، وقَبل بأن وجود مندوبٍ سام بريطاني (يُفضل أن يكون السير بيرسي كوكس) سيكون مطلوباً لدعم أمير عربي وإرشاده. كما وافق على أن حكام المحافظات العربية يجب أن يكون لديهم مستشارون بريطانيون. وكان يفضل انتداب دولة واحدة على سوريا والعراق، ولكن

71- ملخص من ولسن إلى هيرتزل، 12 أيلول/ سبتمبر 1919، ومن الضابط السياسي في بغداد إلى وزير الدولة لشؤون الهند، 15 أيلول/ سبتمبر 1919: .PL & S 10 4722 /18 /1919 /2 /8253

إذا تعذر ذلك فإنه كان يريد إقامة نظام تعليمي وقضائي متطابق في البلدين. وانتقد الهاشمي السياسة التعليمية المعتمدة في العراق، التي كانت مهتمة أساساً بالبناء من القاعدة، بمدارس ابتدائية ومهنية:

«من الجائز أن تصنعوا بها مزارعين جيدين ومهندسين جيدين ولكن في غضون خمسين عاماً لن نتقدم إلى الأمام في الحصول على فئة من ذوي التعليم العالي المؤهلين للاضطلاع بحكم البلد»[72].

وفي حين أن مس بيل لم تتفق معه تماماً فإنها أقرت بقوة العديد من محاجّات ياسين، ولا سيّما بالارتباط مع استعداده المؤكّد للقبول بنوع من الوصاية الأجنبية. ولكن رفض ولسن التنازل إلى هذا الحد أفقده تعاطفها معه ودعمها له.

المندوب المدني بالوكالة نفسه، إذ كان يدرك إمكانية حدوث «انهيار خطير في عام 1920»[73]، لم يستطع أن يرى أي طريق آخر سوى طريقه هو. فعداء الشيعة جرى التعبير عنه بفتوى أصدرها في 1 آذار/ مارس مرجع التقليد آية الله محمد تقي الشيرازي، يحرّم فيها العمل في الوظائف الحكومية تحت السيطرة البريطانية[74]. يضاف إلى ذلك أن إعلان المؤتمر السوري المنعقد في دمشق في 8 آذار/ مارس 1920 فيصل وعبد الله ملكين على سوريا والعراق لم يمر دون أن تنتبه إليه بغداد (خوري، 1983: 90). وبحلول آذار/ مارس شكل ولسن لجنة دستورية برئاسة السير أدغار بونهام كارتر طلعت بخطة لمجلس دولة

---

72- 8253/ 2/ 1919/ 18/ 4722 LP & S 10 :Syria in October, 11 October 1919 أنظر أيضاً الفصل الثامن.

73- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 18 January 1920: LP & S 10 4722 /18 /1920 /2 /487.

74- للاطّلاع على تطور دور مرجعية التقليد وعملها في القرن التاسع عشر أُنظُر ليتفاك Litvak (1998)، وعن واقعة آذار/ مارس 1920 أُنظُر لويزار (1991) Luizard: 386، ومن الضابط السياسي في بغداد إلى وزير الدولة لشؤون الهند، 18 آذار/ مارس 1920: 2211/ 2/ 1920/ 18/ 4722 LP & S 10.

من نمط أقرب إلى أن يكون مجلس وزراء غالبية أعضائه بريطانيون مع تعيين عرب في مناصب ثانوية تابعة. وكان من المزمع أيضاً تشكيل جمعية تشريعية تُعيَّن على أساس مجمع يتألف من أعضاء محليين منتَخبين. ورغم الإحباطات والتأخيرات التي كان سببها عجز لندن عن إصدار إعلان نيات ثابت، يبدو من العجيب أن ولسن كان بمقدوره أن يتخيل أن هذه المقترحات، التي تتيح مثل هذا القدر الضئيل من مشاركة العرب، كانت لديها أدنى فرصة للقبول بها في لندن[75].

وصل تقرير اللجنة الدستورية إلى إنكلترا في وقت واحد مع وصول البيان الرسمي بأن الانتداب على العراق مُنح لبريطانيا العظمى إلى بغداد، الأمر الذي دفع ولسن إلى إصدار إعلان مزوَّق وإن كان مبهماً على نحو مناسب «لتكبير البيان الأجرد من سان ريمو»[76]. ولم يتضمن هذا إشارة إلى أي استئناس لاحق بالرأي المحلي، وبعد أيام قليلة امتعض ولسن لتسلمه تعليمات تدعو إلى مزيد من التشاور، وأن يُجرى هذا التشاور قبل تحديد الشكل الدقيق للانتداب. وطلب فوراً الموافقة على تأجيل هذا الإعلان أو الاستعاضة عنه بملخص لمقترحات بونهام - كارتر التي وعد بتنفيذها خلال فصل الخريف.

ازداد الوضع خطورة بمرور الوقت، وخاصة منذ حلول شهر رمضان، مع ما يقترن به من توتر الأعصاب في الجو الحار، بين 19 أيار/ مايو و18 حزيران/ يونيو. وفي 2 حزيران/ يونيو قرر ولسن أن يعقد اجتماعاً مع «المندوبين»، الذين كانوا وفداً من الوجهاء غالبيتهم أعضاء في جمعية «حرس الاستقلال» الوطنية فاتحوه بأمل نيل وعد محدَّد بإجراء مفاوضات حول ما سيحدث تالياً. وخلال إلقاء كلمة مكتوبة في السراي نوه ولسن بأن الحكومة البريطانية لم تَحِدْ قط عن الإعلان الأنكلو-

---

75- India Office Memo B. 342 by H. R. C. Dobbs on the proposals of the Bonham-Carter Committee, n.d. (June or July 1920).

76- Secretary of State for India to Political Baghdad, 4 May 1920: PL & S 10 4722 /18 /1920 /3 /3326; Wilson (1931): 248 - 49.

فرنسي أو المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم. وأشار إلى أسباب خارجة عن إرادته تضافرت لتأخير إقامة حكومة مدنية. ووعد المستمعين إليه باستحداث مجلس دولة بقيادة رئيس عربي «يتولى مهام عمله إلى أن تُحال مسألة دستور العراق النهائي إلى الجمعية التشريعية التي نقترح تشكيلها» (ولسن، 1931: 255 - 257).

وكانت لهجة خطاب ولسن برمتها غير محسوب لها أن تتوجه إلى أحد سوى أشد المدافعين عن الحكم البريطاني حماسة، ونجحت في تأكيد مخاوف الوطنيين. وبعد أيام قليلة حصل ولسن على تخويل بإعلان عودة كوكس الوشيكة، ولكن مشاعر السخط في البلاد بلغت وقتذاك حداً بحيث لم يعد من الممكن احتواؤها بمثل هذه المهدئات. وفي برقية صريحة إلى لندن أوصى ولسن بأن تُقْدِم الحكومة على خيار سريع وحاسم بين الجلاء من جهة والحكم البريطاني الحازم من الجهة الأخرى[77]. وفي اجتماع للجنة الشرقية في اليوم التالي علق كرزون قائلًا إن الأخبار القادمة من بغداد تركت لديه «انطباعاً غير سار بأن الكولونيل ولسن عاجز عن التعاطي مع الوضع»[78]، وفي غضون أسابيع قليلة اندلعت قلاقل واسعة في منطقة الفرات الأوسط.

بُحثت ثورة العشرين باستفاضة وعُزيت أسبابها بطرق مختلفة[79]. وكانت التأخيرات الطويلة في إقامة شكل من الحكم التمثيلي حتى لو بدرجة طفيفة، بالطبع، مصدراً كبيراً للتذمر، وأصبح الحجم الخالص لنشاطات السلطات المدنية والعسكرية مبعث إزعاج متزايد وخاصة للذين كانت خبرتهم في «الحكم» خبرة بعيدة ومتقطعة أو الاثنين

---

77- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 9 June 1920, LP & S 10 4935/ 1920/ 18/ 4722.

78- Eastern Committee, Meeting of 10 June 1920; LP & S 10 1920/ 19/ 940.

79- أنظُر فينوغرادوف Vinogradov (1972). للاطّلاع على أكثر المعالجات استفاضة أنظُر لويزار Luizard (1991): 422 - 381، ونقاش Nakash (1994): 72 - 66.

معاً[80]. وتحالف الشريفيون (غالبيتهم ضباط عثمانيون سابقون تحت إمرة فيصل الآن) لفترة وجيزة مع رجال العشائر المتمردين والمجتهدين الشيعة، ومع موظفين سابقين، لمقاومة الحكم البريطاني والضرائب الظالمة، يراودهم الأمل، من جانب الشريفيين على الأقل، بأن يحالفهم النجاح في أن يقيموا في بغداد شكل الحكم الذي كان الفرنسيون يرغمونهم على التخلي عنه في دمشق. ورغم المخاطر الواضحة بجلاء، وتحذيرات غيرتورد بيل وآرنولد ولسن، فإن قائد القوات البريطانية (السير آيلمر هالداين Sir Aylmer Haldane) غادر بإصرار إلى المقر الصيفي في كرند. ولعل عدم جهوزية الجيش، مع الشائعات المشوَّشة عن جلاء وشيك، أسهمت في الزخم الأولي للانتفاضة واستمرارها فترة طويلة.

أحدثت الثورة فوضى شاملة تقريباً في الريف طيلة أواخر الصيف وأوائل الخريف عام 1920. وتوقفت الإدارة المدنية عن العمل من حيث الأساس خارج المدن طيلة الشطر الأعظم من أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، وخروج القوات البريطانية بنتيجة ناجحة لم يكن مؤكداً بأي حال من الأحوال. وكانت الخسائر فادحة على الجانبين[81]، واستمرت الحملات العقابية واستعراضات القوة طيلة الشطر الأكبر من عام 1921. وكان من نتائج ذلك تعريض سياسة استمرار الاحتلال البريطاني لبلاد ما بين الرافدين كلها إلى الخطر، وخاصة عندما أصبح حجم التكاليف وما دُفع به من قوات عسكرية معروفاً على نطاق واسع. وكان السياسيون أمام مأزق لأنهم، رغم إدراكهم لإمكانات بلاد ما بين النهرين النفطية، لم يكن بوسعهم تقديمها مبرراً للاستمرار في إهراق «دماء وموارد» بريطانية هناك.

80- أنظر الفصل السادس. من المهم ألا نقلل أهمية الآثار الناجمة عن السياسات الزراعية والضريبية البريطانية التي رغم استنادها المفترَض إلى الممارسة العثمانية فإنها اختلفت عنها بوضعها فعلاً في حيز التنفيذ.

81- كانت الخسائر البريطانية تزيد على 2000 قتيل أو جريح أو مفقود أو أسير مقابل 8450 عراقياً: آيرلند (1937) Ireland: 273.

ولعل هذا التفسير كان سيحقق لهم استراحة من هجمات الصحافة، ولكنه كان سيطلق صيحات غضب من أوروبا وأميركا[82].

## آثار الانتفاضة

بحلول تشرين الأول/ أكتوبر استعاد الجيش سيطرته من حيث الأساس، وحل كوكس محل ولسن، وكان واضحاً أن طريقة غير محدَّدة بعد ستُعتَمد لاختيار حاكم يحظى بقبول السكان. ولكن حتى نهاية العام، عندما حزمت الحكومة أمرها بكل تأكيد لدعم ترشيح أحد أبناء الشريف، ظل كوكس جاهلاً بنيات بريطانيا بقدر ما كان ولسن من جانبه جاهلاً بها، رغم أنه كان أكثر استعداداً لفهم الحكمة من إجراء ممهدات سريعة. وهكذا في تشرين الأول/ أكتوبر 1920، كان الجميع ينتظرون أن ينطق العرَّاف، وكان المنتظَر صدور بيان سياسي بالغ الأثر، ولكن لم يحدث شيء في هذه الأثناء. وحدث انفراج في الوضع بتأثير سمعة كوكس الرفيعة والإحساس العام، الذي لم يكن تماماً من دون مبرر، بأن عودته تنبئ بنوع من التسوية المؤكدة. وقد وصف مهمته بأنها التعهد

---

82- في بريطانيا دامت مناهضة الصحافة للاستمرار في احتلال العراق حتى شطر كبير من عام 1922. أُنظُر صحيفة التايمز *The Times*، 16 آب/ أغسطس 6، 1920، تشرين الثاني/ نوفمبر 1920؛ ذي نير إيست *The Near East*، 12 آب/ أغسطس 1920. أُنظُر أيضاً رسالة تي. إي. لورنس إلى صحيفة التايمز في 22 تموز/ يوليو 1920: «استدرج الإنكليز في بلاد ما بين النهرين إلى مصيدة سيكون من الصعب الإفلات منها بكرامة وشرف... وخطايا ما ارتكب هي خطايا السلطات المدنية البريطانية في بلاد ما بين النهرين... التي أطلقت لندن أيديها... وطعنت بكل اقتراح أُرسل إليها من الداخل لإقامة حكم ذاتي. وأُعد إعلان أخير عن الحكم الذاتي جرى تداوله بتزلف في بغداد، ونُشر بعجالة لقطع الطريق على بيان أكثر ليبرالية قيد الإعداد في لندن». أُنظُر أيضاً افتتاحية في صحيفة التايمز، 6 أيلو/ سبتمبر 1920: «إن السبب الرئيسي للانتفاضة في بلاد ما بين النهرين هو أنه بعد أن تلقى العرب وعداً قاطعاً بأن يديروا شؤونهم بتوجيه استشاري، راحت السلطات البريطانية تتصرف وكأن ما قصدناه هو الاستحواذ على البلد وما فيه».

«... بتحويل واجهة الإدارة القائمة تحويلاً سريعاً كاملاً وضرورياً من بريطانية إلى عربية، وفي مجرى العملية، إجراء خفض شامل بأعداد الكوادر البريطانية والهندية البريطانية المستخدمة... ومهما كانت المشاعر الأولية التي ربما راودت الكثير من رفاقي، بل لا بد من أنها راودتهم، فإن غالبيتهم سلَّموا تدريجياً بالرأي القائل إن التجربة، كبديل عن السياسة بأكملها، كانت تستحق المحاولة وليس بالضرورة محكوماً عليها بالفشل»[83].

في غضون أسبوعين من وصول كوكس أفلح في إقناع نقيب الأشراف، عبد الرحمن الكيلاني، بأن يكون رئيس مجلس دولة ليقدم بذلك دليلاً مرئياً على نيته في تشكيل حكومة عربية. وانضم إلى المجلس غالبية الذين وُجهت إليهم دعوة للانضمام، وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن كوكس تشكيل حكومة مؤقتة كحقيقة ثابتة[84]. وما لم يكن قادراً على أن يفعله هو إعلان أي تفاصيل عن رئيس الدولة المقبل، وأصبحت هذه المسألة مبعث القلق الرئيس خلال الأشهر التالية.

كان تنصيب «حاكم مقبول» يتسم بأهمية بالغة للحكومة البريطانية في ضوء المواقف المتغيرة في أورقة وايتهول. وفي صيف 1920 اقترح أدوين مونتاغو Edwin Montagu، وزير الدولة لشؤون الهند، أن من المستَحسن إعادة النظر بطبيعة العلاقة البريطانية مع العراق، وتساءل إن كان الانتداب، في شكله القائم، هو الأداة الأنسب. وانبثقت من ذلك الفكرة القائلة بأنه سيكون تنازلاً بخس الثمن للمشاعر الوطنية أن يُستغنى عن شكل الانتداب وفي الوقت نفسه الإبقاء على جوهره، وأن يُستعاض عن العلاقة الانتدابية بمعاهدة تحالف. وكانت المعاهدة تعني ضمناً أطرافاً متعاقدة وموقعة، وسيكون لحاكم العراق المقبل دور مهم في هذه الصيغة.

---

83- أُنظُر السير بيرسي كوكس في بيل (1939) Bell: 578 - 527.

84- يُعاد نشر هذا الإعلان بالكامل في آيرلند (1937) Ireland: 287.

## مرشحون للعرش: اختيار فيصل

بطبيعة الحال كان اختيار مثل هذا الحاكم وطريقة تقديمه إلى العراقيين قضية حساسة للغاية. وفي كانون الثاني/ يناير 1919 وقف مكتب الهند ضد توجه عبد الله، بمرافقة كوكس، إلى بغداد على أساس أن مثل هذا الدعم البريطاني الواضح سيكون بمثابة فرضه على العراقيين فرضاً وبالتالي سيكون هدفاً سهلاً للانتقادات الدولية. لذا كان من الضروري أن مَنْ تختاره الحكومة البريطانية، أياً يكن، يجب، على الأقل، ألّا توجد معارضة واسعة ضده في العراق. وإزاء هذا الشرط كان هناك ثلاثة مرشحين جديين فقط هم عبد الله والسيد طالب النقيب البصري وفيصل. ورغم أن نقيب بغداد كان يبدي بين حين وآخر قدراً معيناً من الرغبة في العَرض المقدَّم فإنه استُبعد عملياً من السعي إليه بسبب سِنه (كان في الخامسة والسبعين من العمر) وارتباطه الوثيق بالتيار المحافظ من المذهب السني. وفي النهاية أُقنع بدعم ترشيح فيصل، وتولى رئاسة الحكومة حتى عام 1922.

بعد الهزيمة الساحقة التي مُني بها الشريفيون في معركة ميسلون في تموز/ يوليو أصبح عبد الله نكرة سياسية، ومُنح جائزة الخاسر المتمثلة بشرق الأردن. ولو بقي فيصل في دمشق لربما أصبح عبد الله ملك العراق. إذ كان مقبولاً للشيعة مثل شقيقه، ومقبولاً، على ما يبدو، للبريطانيين أيضاً، لأن كرزون اقترح في نيسان/ أبريل 1920 دعوته إلى لندن. ولاقى المقترح مقاومة عنيدة من مكتب الهند. وعلق هيرتزل بسخرية:

«... تتمثل الفكرة في أننا سنكون أوسع علماً عندما نرى أن الخبرة تُسقِط عبد الله. وكل ما سيحدث (كما في حالة فيصل) هو أن مترجمه سيخدعنا»[85].

كان السيد طالب مرشحاً أكثر جدية بعض الشيء. ودأبت غيرترود

---

85- Note by Sir Arthur Hirtzel, 19 April 1920: LP & S 10 4722 /18 /1920 /6 /3888.

بيل طيلة صيف 1920 على القول إنه يحاول بناء حزب «معتدل»، والمؤكد أنه كان مسؤولاً بالدرجة الرئيسة عن الهدوء النسبي في بغداد والسهولة التي كان كوكس قادراً بها على المضي قدماً نحو تشكيل مجلس دولة. وجرى تمويله بأموال بريطانية مثله مثل المرشحين الآخرين[86]، ولكن علاقته القوية بالسياسة المحلية كانت أفضلية ومثلبة في آن واحد. فهو بوصفه سنياً من البصرة من الصعب أن نتخيله قادراً على تحشيد تأييد واسع وطنياً، وصيته السيئ الذي يعود إلى الفترة العثمانية لم يكن لمصلحته. ويبدو من المرجح أن إبعاده في عام 1921 دُبَر لإبعاد مرؤوس غير مرغوب فيه وليس إسقاط مرشح جاد للجلوس على العرش[87].

لعل بريطانيا ظلت تريد ملكاً يَرضى بأن «يسود ولا يحكم»[88]، ويبدو أن فيصلاً كان يعتبر في الدوائر الرسمية أداة طيعة على نحو مناسب. ومن المؤكد أنه عندما بدأ يتصرف، على الفور تقريباً، بطريقة لا تنم عن أنه سيكون دمية، بدا «عصيانه» بنظر السلطات البريطانية وقتذاك خيانة بشعة للثقة وجحوداً مطلقاً. ولكن رغم الانتقادات التي وُجهت إلى فيصل قبل تنصيبه وبعده فإنه كان يبدو البديل الوحيد الممكن، للأسباب نفسها، وهنا المفارقة، التي قدمها أي. تي. ولسن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. فهو ينتمي إلى أُسرة أصبحت الآن معروفة في سائر أنحاء العالم العربي تقريباً، وتسامحه في قضايا

86- دافعت غيرترود بيل عن الإنفاق: «إنه لا بد أن يقوم بدور كبير في المستقبل وإلى أن يأتي ذلك الوقت علينا أن نحاوله إبعاده عن المشاكسة».
Gertrude Bell to her Father 30 August 1920, Burgoyne (1961): 160.

87- «ما لم يتول السيد طالب منصباً بقيادة الأمير ويقدم دليلاً على خدمته بإخلاص، سيتعين على الأرجح أن يقوم المندوب السامي بنفيه. فهو شخصية مقتدرة وحيوية وجذابة بحيث لا يمكن أن يُترك طليقاً».
Minute by R. W. Bullard, 4 March 1921 on Intelligence Report of 30 December 1920: CO730/1/9829.

88- أنظُر الفصل الأول.

الدين جعله مقبولاً لغالبية الشيعة، وعهده قصير العمر في سوريا أعطاه سمعة معينة بوصفه قائداً وطنياً[89]. ورغم هذا كله تعين التغلب على بعض المصاعب الكبيرة. ومن المؤكد أن تعليمات كوكس في آب/ أغسطس 1920 كانت تعني ضمناً أن ترشيح فيصل مرغوب فيه بدرجة كبيرة، ولكن صانعي الملوك لم يتأكدوا من النجاح حتى مؤتمر القاهرة الذي عُقد بعد زهاء ثمانية أشهر[90]. وكانت المشكلة هي التوفيق بين عناصر متضاربة مختلفة ليمكن جعل فيصل مقبولاً للوطنيين وللذين كانوا يريدون سيطرة بريطانية محكمة وبالطبع للفرنسيين.

في الحقيقة أن الاعتراضات الفرنسية جاءت سريعة على أعقاب نشر شائعة ظهرت في صحيفة لوماتان. وأشار رئيس الوزراء الفرنسي إلى أن السماح لفيصل بأن يصبح ملك العراق سيثير توترات بين بريطانيا وفرنسا[91]، ولكن صيغة وُضعت فيما بعد لإسكات مثل هذه الاعتراضات. وأبلغ السير آير كرو Sir Eyre Crowe، سفير بريطانيا في باريس، رئيس الوزراء الفرنسي:

«ما إذا كان سكان بلاد ما بين النهرين يطالبون بأن يكون فيصل ملكاً أو لا فإن هذا ما لم يستطع السير آير كرو أن يقوله، ولكن من الواضح أنه

---

89- أُنظُر الفصل الأول.

90- قُدِّمَت هذه التعليمات إلى الحكومة، 5 آب/ أغسطس 1920. وتضمنت تعيين فيصل حاكماً، على أن تكون الشؤون الخارجية بأيدي دولة الانتداب ويكون الممثل البريطاني مسؤولاً عن الحامية العسكرية. 9829/ 20/ 1920/ 876 LP & S 10.

91- Il est certain que l'Emir Faysal n'oubliera pas son regne emphemere de' Damas et qu'il cherchera a renouer des intrigues dans cette derniere ville'.

«من المؤكد أن الأمير فيصل لن ينسى عهده قصير العمر في دمشق وإنه سيحاول استئناف دسائسه في هذه المدينة الأخيرة». من رئيس الوزراء الفرنسي ألكسندر ميليران إلى لورد كررون في 17 آب/ أغسطس 1920.

Alexandre Millerand to Lord Curzon, 17 August 1920: LP & S 10 /6582 /1920 /20 /5876.

إذا رُفع مطلب كهذا فلن يكون من السهل على الحكومة البريطانية أن تصم له آذانها»[92].

رغبة فيصل نفسه في تأمين عرش بلاد ما بين النهرين له نُقلت بصورة غير رسمية على جناح السرعة إلى السلطات البريطانية. وفي أيلول 1920 أجرى الكولونيل فرانك بلفور، من الإدارة المدنية لبلاد ما بين النهرين، الذي كان وقتذاك يقضي إجازة في لندن، حديثاً مع الفريق حداد، مستشار فيصل، كتب بعده تقريراً قال فيه «إن فيصلاً يريد العراق بكل تأكيد، وسيعتبر أن ذلك يشفي، بهذا القدر أو ذاك، غليل غضبه الذي لا يُنكر علينا (بسبب سوريا)»[93]. وكان قبوله مشروطاً بثلاثة عوامل رئيسة هي موافقة أخيه عبد الله، ووعد بدعم بريطانيا له، وتحديد واضح بقدر معقول لمهام عمله. وفي الحقيقة أن لندن لم تفكر جدياً قط في أي مرشح آخر ولكن كانت هناك مسائل مهمة تتعلق بأفضل السبل لتسويق فيصل. وكان من المستبعد أن يواجه معارضة واسعة ولكن الحقيقة أنه من دون مؤشر إلى موافقة بريطانيا سيكون من الصعب تحشيد دعم قوي له. وهكذا واجهت السلطات البريطانية المشكلة المتمثلة في حجم التشجيع السافر الذي يجب أن تقدمه لمرشحها على وجه الدقة، لأن الإفراطَ في الدعم أو البُخْلَ به قد يكون مصيرياً.

في كانون الأول (ديسمبر)/ كانون الثاني (يناير) 1920–1921 جعل كوكس رأيه واضحاً لمكتب الهند. وكان يعتقد بأن الحكم

---

92- محضر نقاش بين مسيو ميليران M. Millerand والسير آير كرو Sir Ayre Crowe، 24 كانون الثاني/ يناير 1921: LP & S 10 5876/20/1921/603. قارن تشرتشل إلى لويد جورج (من القاهرة) 14 آذار/ مارس 1921: «رداً على استفسارات أتباع الأمير فيصل فإن الحكومة البريطانية قالت إنها لن تضع عراقيل في طريق ترشيحه حاكماً للعراق وإذا وقع عليه الاختيار سيحظى بدعمنا». FO371 /6350: 91/ 4/ 1090 E

93- رسالة عن حديث بين الكولونيل فرانك بلفور والجنرال حداد في أيلول/ سبتمبر 1920: Balfour papers, Sudan Archive, Durham, Box 303.

يجب ألا يُفرَض ولكنه وجد أن الأشخاص الذين يستشيرهم سيرحبون بوجود توجيه من بريطانيا. وكان يشعر بأن عملية إجرائية تصر على إقرار مرشح وانتخابه في جمعية وطنية (لم تُشكل بعد) ستكون عملية طويلة وغير مؤكدة. ودعا إلى إعلان بريطانيا دعمها لترشيح فيصل بصورة واضحة:

«اعتقادي واعتقاد طاقمي الذي أعتمد على حكمه هو أن مثل هذا الإعلان للأمر الواقع سيكون موضع ارتياح مرحب به من غالبية شعب بلاد ما بين النهرين وسينال تأييد العناصر المعتدلة بين الوطنيين ويثبط في الوقت نفسه المتطرفين الشباب الذين يريدون التخلص من الانتداب جملة وتفصيلاً. وبعد إعلان ترشيح فيصل يجب أن نعرف في وقت قريب إن كان الرأي العام المؤيد له واسعاً بحيث يُغني عن ضرورة الانتظار لحين إجراء انتخابات أو علينا أن نسمح للانتخابات باتخاذ مجراها ونجيز لفيصل أن يمارس الدعاية الانتخابية لنفسه مثل الآخرين»[94].

جرى الاتفاق على تجاوز حساسيات فرنسا ولكن يجب حمل فيصل الموجود الآن في لندن على التعهد بعدم الكيد ضد الفرنسيين وعدم القيام بأي محاولات لاستعادة دمشق. وفي تلك المرحلة، في كانون الثاني/ يناير، قبل أن تتوفر إمكانية شرق الأردن، شعر فيصل بأنه غير مستعد لقبول العرض البريطاني بصيغته إلا إذا رفضه عبد الله أو رفضته بريطانيا وبلاد ما بين النهرين على السواء، ولكنه أبلغ كينهان كورنواليس Kinahan Cornwallis[95].

«لن أُوافق على الذهاب إلى بلاد ما بين النهرين إلا بعد اطّلاعي اطّلاعاً كاملاً على شكل الحكم الذي في تصور حكومة صاحب الجلالة

---

94- برقية 148S من المندوب السامي، بغداد، إلى وزير الدولة لشؤون الهند، 2 كانون الثاني/ يناير 1921: E 277 /100 /93: FO371 /6 /6349.

95- المدير السابق (1920 - 1916) للمكتب العربي، أحد المحرضين الأصليين على الثورة العربية في عام 1916 ومن مؤازري فيصل القدماء.

هناك، وبعد الاقتناع بأنه يُقام بروح مداولاتنا السابقة. ولا يساورني شك بأن هذا ما سيحدث، ولكني لا أستطيع قبول شيء قبولاً أعمى»[96].

عاد كورنواليس من هذه المقابلة وهو شديد الإعجاب بفيصل، وقررت وزارة الخارجية الأخذ بنصيحة كوكس. وازدادت فرص فيصل في النجاح أكثر بتنصيب عبد الله في شرق الأردن وعودة أعداد كبيرة من الضباط البغداديين إلى العراق من سوريا في ربيع 1921.

لم تكن مشكلات السير بيرسي كوكس في بغداد تقتصر على إيجاد ظروف ملائمة لمرشح مناسب يجلس على عرش بلاد ما بين النهرين، أو إقناع وزراء ممانعين بقبول الحقائب المعروضة عليهم[97]. وفي أواخر خريف 1920 كان لم يزل هناك قدر كبير من الشك فيما إذا كانت بريطانيا ستبقى في بلاد ما بين النهرين أصلاً، وما إذا كانت القوات البريطانية ستنسحب إلى البصرة أو لا. وكان هذا اللايقين، الذي استمر بهذا القدر أو ذاك حتى ترسيم الحدود الشمالية بصورة نهائية في عام 1926، ذا أهمية حاسمة بصفة خاصة في هذه المرحلة المبكرة[98]. وكان اعتراض الصحافة البريطانية والبرلمان البريطاني على استمرار الإنفاق في بلاد ما بين النهرين بطيئاً الآن في الوصول إلى بغداد. وأرسلت غرفة التجارة البريطانية في بغداد برقية احتجاج لاذعة إلى مكتب الهند:

«إن القوات البريطانية باحتلالها بلاد ما بين النهرين دمرت شكل الحكم الوحيد الذي كان البلد يعرفه منذ قرون... والجلاء في الوقت

---

96- الكولونيل كينهان كورنواليس Colonel Kinahan Cornwallis: تقرير عن مقابلة مع الأمير فيصل، 7 كانون الثاني/ يناير 1921: E 553 /100 /93: FO 371 /6349.

97- غيرترود بيل إلى والدها، 24 تشرين الأول/ أكتوبر، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 (بيل 570 - 567 :Bell، 1927).

98- السلطات المدنية والعسكرية متفقة على أنه «في حين أن الانسحاب إلى الخط المبيَّن ممكن في غضون عامين من الآن فإن هذا المقترح ليس عملياً للغرض الراهن». ;Minute by E. S. Montagu, 24 December 1920 in E 318 /100 /93 FO371 /6349.

الحاضر سيتركه بلا أي حكومة جديرة بهذا الاسم. وهكذا ستكون المحصلة النهائية للتدخل البريطاني في بلاد ما بين النهرين دمارها الكامل الذي ستقع المسؤولية النهائية عنه على عاتق حكومة صاحب الجلالة. وتدرك الغرفة تماماً الحاجة الملحة إلى تخفيف عبء دافع الضرائب البريطاني وتعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق بأمان وشرف على الأسس التي تفكر فيها حالياً واستهلتها حكومة صاحب الجلالة»[99].

في نهاية المطاف كان استمرار الوجود البريطاني سيُكفَل من خلال إجراءات أقرها مؤتمر القاهرة وكذلك بتشجيع مرشح للعرش يُعتقَد أنه على الأرجح سيحقق أكبر قدر من الاستقرار للبلد.

## استحداث دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات ومؤتمر القاهرة عام 1921

فيما كانت المفاوضات جارية حول ترشيح فيصل في لندن، كان تغير إداري كبير يحدث ستكون له أهمية دائمة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط: استحداث دائرة جديدة في وزارة المستعمرات للتعامل تحديداً مع الانتدابات الشرق أوسطية. وجاء استحداث دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات على أثر الاعتراف بضرورة إيجاد صيغة جديدة لإدارة شؤون المناطق المشمولة بالانتداب، وهي مهمة لم يكن مكتب الهند قادراً على أدائها بصورة وافية ولم تكن وزارة الخارجية، بحكم طبيعتها، مؤهلة للنهوض بها. وعُرِضت تفاصيل استحداث الدائرة في مكان آخر، وكان استحداثها حصيلة عملية مديدة من النقاش بدأت منذ عام 1917 ولكن شكلها الذي تبلور في عام 1920 - 1921 يدين بأقصى قدر لمبادرة ونستون تشرتشل واندفاعه[100].

---

99- المندوب السامي في بلاد ما بين النهرين إلى وزير الدولة لشؤون الهند، برقية. 15339 بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 1920. FO371 /6349/ 93: /100/ 172 E.

100- طرح ذلك في آب/ أغسطس 1920. أُنظُر جلبرت Gilbert (1975): 523 وآيرلند

فكر تشرتشل بوصفه وزير حرب حريصاً على خفض الإنفاق العسكري قدر الإمكان، في خطة اقتصادية وإن كانت خلافية، للسيطرة على بلاد ما بين النهرين من خلال استخدام القوة الجوية الملكية الوليدة[101]. وبحلول شباط/ فبراير 1921 عُين وزير تشرتشل الدولة للمستعمرات، وحينذاك كانت الخطوات الضرورية اتخذت لاستحداث الدائرة الجديدة. وضمت رجالاً لم يكونوا غرباء عن شؤون المنطقة: عُين مسؤولاً عنها جي. إي. شاكبرغ J. E. Shuckburgh (مُنح لقب الفروسية) من مكتب الهند (هيرتزل فضل البقاء في مكتب الهند حيث استمر لما تبقى من حياته الوظيفية). ومن بين الأسماء اللامعة الأخرى الميجر هيوبرت يونغ Major Hubert Young من وزارة الخارجية، الذي شارك في الثورة العربية والحملة العسكرية في بلاد ما بين النهرين على السواء، وآر. دبليو. بولارد R. W. Bullard القنصل السابق في البصرة وحاكم بغداد، والكولونيل ريتشارد ماينرتزهاغن Colonel Richard Meinertzhagen كبير الضباط السياسيين في فلسطين سابقاً، الذي كان مستشار الدائرة العسكري، وتي. إي. لورنس T. E. Lawrence، لمدة عامين بإصرار خاص من تشرتشل[102].

---

Ireland (1937): 311 - 310. وجعل تشرتشل استحداث الدائرة الجديدة شرطاً لقبوله تولي وزارة المستعمرات. أُنظُر جلبرت (1975) Gilbert: 523. للاطّلاع على الجهود الأبكر بهدف العقلنة، وممهدات استحداث الدائرة أُنظُر:

Lord Robert Cecil to E. S. Montagu, 5 September 1918, FO 800 /207; *Mesopotamia: Administrative Record under British Occupation*, dated 20 (August 1919, India Office Memo B 328 (Copy in Air 5 /224.

101- في كانون الثاني/ يناير 1921 أثارت مقترحات تشرتشل إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المتمركزة في بلاد ما بين النهرين غضب الجنرال هالدين General Haldane وتهديد السير بيرسي كوكس بالاستقالة. (جلبرت (1975) Gilbert: 515 - 514). أُنظُر الفصل السابع أدناه.

102- «هدفي مع العرب أن أجعلهم يقفون على أقدامهم. ويبدو لي عند النظر إلى الوراء أن العمل الذي أنجزته بصورة بناءة لونستون تشرتشل في 1921 و1922، أفضل عمل قمتُ به». لورنس إلى روبرت غريفز Robert Graves، 3 آب/ أغسطس 1927 في غريفز وليدل هارت (1938) Liddell Hart: 113.

كانت المهمة الآنية للدائرة الجديدة تنظيم مؤتمر القاهرة، الذي كان ملتقى مسؤولين بريطانيين وعرب كبار عُقد في الشرق الأوسط في آذار/ مارس 1921، لبحث الترتيبات السياسية والمالية والعسكرية اللاحقة للمناطق الواقعة تحت الانتداب. وكان الهدف الرئيس للمؤتمر، كما وصفه تشرتشل فيما بعد، هو الحفاظ على السيطرة البريطانية المحكَمة بأرخص كلفة ممكنة[103]. وبالنسبة للعراق أُقرت خطة استخدام القوة الجوية الملكية (بمشاركة ثمانية أسراب من الطائرات وست سرايا من العربات المصفحة)، وتحديد المعالم الرئيسة للمعاهدة التي سيجري التفاوض بشأنها مع الحكومة العراقية التي ستأتي في المستقبل. وكان يُراد أن تتحكم بريطانيا بعلاقات العراق الخارجية وأن يكون لها ما هو بمثابة حق الفيتو في القضايا العسكرية والمالية. وحول مسألة الحاكم كان هناك شعور بضرورة أن تقدم بريطانيا إرشادها: أصبح ترشيح فيصل مسألة مفروغاً منها بهذا القدر أو ذاك، ولكن بالاتفاق على مفاتحات رسمية معه ومع عبد الله والعراقيين والفرنسيين. كما جرى نقاش حول موضوع كردستان. ودفعت الكلفة الباهظة على ما يبدو لإدارة كركوك والسليمانية، الميجر يونغ إلى التعليق بقدر من السذاجة قائلاً إن انفصالهما «لن يكون... خسارة لبلاد ما بين النهرين»[104].

---

103- «الاعتبار الأول هو خفض الالتزامات العسكرية البريطانية في بلاد ما بين النهرين. ولا يمكن السماح لمصلحة محلية أن تقف في طريق برنامج آني لخفض جيش الاحتلال البريطاني. وأياً يكن الوضع السياسي للبلد الواقع تحت الانتداب فليس من الوارد أن يدعم دافع الضرائب البريطاني قوات بحجم القوات الحالية». كلمة ألقاها ونستون تشرتشل في القاهرة. أُنظُر FO 371/ 6343 للاطّلاع على النص الكامل لوقائع مؤتمر القاهرة، ومقال تشرتشل Mesopotamia and the New Government «بلاد ما بين النهرين والحكومة الجديدة» في *Empire Review*، تموز/ يوليو 923، ص 698 - 691.

104- اجتماع لجنة فلسطين وبلاد ما بين النهرين الثالثة، 14 آذار/ مارس 1921، FO 371 /6343.

105 - في 17 شباط/ فبراير 1921 أعلن وكيل وزارة الحربية في مجلس العموم أن كلفة إبقاء الجيش البريطاني في بلاد ما بين النهرين تبلغ 2.3 مليون جنيه إسترليني في الشهر. FO 371/ 6349: 93/ 100/ 2219 E.

بُحثت قضايا مختلفة أخرى بينها تفاصيل الترتيبات المالية، والأرصدة المنقولة من بريطانيا إلى الإدارة المدنية في بلاد ما بين النهرين، ومشكلة اللاجئين، وموقع القواعد، ولكن الأهداف الرئيسة كانت خفض الإنفاق العسكري واختيار حاكم مناسب. وكان يُعتقد، على الأرجح، أن القلاقل في البلد ستهدأ قريباً بعد إقامة حكم وطني، وكان المخطّط لاستخدام القوة الجوية الملكية أن يكون على نطاق متناقص من البداية. وتولت وزارة المستعمرات مسؤولية التنسيق العام لهذه الترتيبات، الأمر الذي كان يعني أن قائد السلاح الجوي في بغداد يخضع للمندوب السامي مثلما كانت وزارة الطيران في لندن توجَّه في شؤون العراق من وزارة المستعمرات.

مر أكثر من عام قبل أن تؤطَّر الترتيبات السياسية التي أُقرت في مؤتمر القاهرة، رسمياً، بمعاهدة بين بريطانيا والعراق، وثلاثة أعوام أخرى قبل أن تصادق الحكومة العراقية على تلك المعاهدة. وحتى آنذاك كانت عدة قضايا مهمة لم تزل قيد التفاوض، إما بين الحكومتين البريطانية والعراقية مباشرة، أو مع قوى أخرى. فالحدود بين العراق وتركيا لم تجد لها تسوية في معاهدة لوزان (تموز/ يوليو 1923)، وفي الحقيقة أن الترتيبات النهائية لم تتم إلا في عام 1927. وهكذا كان مؤتمر القاهرة تعبيراً من جانب بريطانيا عن التزاماتها العسكرية والمالية المستقبلية في الشرق الأوسط، وعن مدى التخفيف من «العبء الإمبراطوري». وأشّر المؤتمر بداية نمط جديد من السياسة الكولونيالية، وأضفى طابعاً رسمياً على نهاية الحكم البريطاني المباشر في العراق. وليس من الصعب أن نجد السبب المباشر لما اتخذ من قرارات: لم يكن من الممكن الاستمرار بالإنفاق الضخم في بلاد ما بين النهرين إزاء الكثير من المطالب الأشد إلحاحاً المطروحة على الخزينة البريطانية. وأصبح من الصعب بصورة متزايدة أن يُفسَّر في البرلمان وخارجه كيف أن إنفاق ملايين على ضفاف دجلة والفرات يسهم في بناء مساكن مناسبة للأبطال الذين خاضوا الحرب (105).

## الفصل الثاني:
## من مؤتمر القاهرة إلى المصادقة على المعاهدة الأنكلو-عراقية، آذار/مارس 1921 - أيلول/سبتمبر 1924

كانت السنوات الثلاث التي أعقبت مؤتمر القاهرة زاخرة بالنشاط الدبلوماسي المكثف في لندن وبغداد، وظهرت على الفور تقريباً بوادر تناشز وضغينة مع اتهام الحكومتين البريطانية والعراقية إحداهما الأخرى بتقديم مطالب تعجيزية ونقض العهد. وتوضح أحداث هذه السنوات بجلاء المشكلة الدائمة التي كانت تواجه فيصلاً والحكومة العراقية: كانا مرتبطين ارتباطاً حيوياً ببريطانيا في وجودهما ذاته ولكن من أجل أن يظهرا بمظهر من له صدقية داخل العراق كان عليهما أن يبدوا وكأنهما يعارضان الجوانب المهينة من السيطرة البريطانية. ولكن في السنوات الأولى بصفة خاصة، في الحقيقة حتى انتهاء النزاع بشأن حدود الموصل وتوقيع الامتياز النفطي، كان يبدو أن على الحكم البريطاني أن يجعل نفسه محسوساً. ولاحقاً، عندما سُوِّيت هذه القضايا الكبيرة، كان بمقدور البريطانيين أن يرخوا قبضتهم.

كانت المسألة الآنية التي واجهت السلطات البريطانية في ربيع 1921 هي قضية «انتخاب» فيصل للعرش التي كانت أقرب إلى الأوبرا الكوميدية. فإن احتضان البريطانيين له استبعد عملياً إمكانية اختيار أي

مرشح آخر ولكن كان من الضروري أن ينال تأييداً واسعاً من الرأي العام في العراق، وعلى الأقل ألا يبدو أن هناك معارضة واسعة ضده (خدوري، 1970: 239 – 242). وكان اثنان من المرشحين المحليين الثلاثة بلا فرص تُذكر للنجاح. فالنقيب طاعن في السن وشيخ المحمرة شيعي. ودُفع الأول برفق إلى سحب ترشيحه فيما نصح السير بيرسي كوكس الثاني مباشرة بعدم التنافس. وكان المرشَّح الثالث، السيد طالب النقيب، يشكل تحدياً حقيقياً، وفي النهاية أبعدته السلطات البريطانية فيما يبدو أنها كانت ظروفاً غامضة[1]. وباختفاء طالب النقيب من الساحة كان نجاح فيصل مفروغاً منه.

كان موقف فيصل في الفترة التي سبقت انتخابه موقفاً حساساً بصفة خاصة لأن عليه أن يبدو في وقت واحد «وطنياً» وممتثلاً لرغبات الحكومات البريطانية عموماً. وهكذا فإنه لم يستطع أن يبدو قادماً إلى العراق بدعوة صريحة من بريطانيا، ولكن ينبغي، مع ذلك، أن يكون الموقف البريطاني واضحاً إزاءه. ولهذا السبب كانت هناك تحركات ومراسلات كثيرة بين بغداد وجدة ولندن بعد عودة المندوب السامي من مؤتمر القاهرة، ومرت زهاء شهرين (من منتصف نيسان/ أبريل إلى منتصف حزيران/ يونيو 1921) بين عودة كوكس إلى بغداد ومغادرة فيصل من جدة على متن سفينة بريطانيا لنقل البريد. ولاستجلاء الأمور طلب كوكس، ووافق تشرتشل، أن يصدر في إنكلترا إعلان لنيات بريطانيا. وصدر الإعلان في مجلس العموم يوم 14 حزيران/ يونيو. وأُرسل نص بلاغ مستوحى رسمياً لوكالة رويترز إلى بغداد بعد أيام قليلة:

---

1- يُقال إن سبب إقالة السيد طالب كان تهديده بانتفاضة مسلحة خلال مأدبة عشاء خاصة حضرها، من بين آخرين بيرسيفال لاندون Percival Landon من صحيفة الديلي تلغراف. ويبدو أنه احتجز ثم أُبعد لدى مغادرته جلسة شاي مع الليدي كوكس في المقيمية بعد أيام قليلة. أُنظُر بيرغوين (1961) Burgoye: 17، 214، نيسان/ أبريل 1921. لمزيد من التفاصيل أُنظُر هيفاء النقيب «دراسة نقدية للسيد طالب النقيب في إطار زمنه وبيئته»، Leeds University M. Phil, 1972-1973.

«استجابة لاستفسارات من أنصار الأمير فيصل أعلنت الحكومة البريطانية أنها لن تضع عراقيل في طريق ترشيحه، وإنه، إذا وقع عليه الاختيار، سينال دعمها»[2].

من الصعب أن نقدر مدى شعبية فيصل حقاً في هذه المرحلة. وتتباين التقارير التي تصور وصوله واستقباله: الصفة التي استخدمها كوكس في غالب الأحيان لتصوير المشاعر المحلية هي صفة «الودية»[3]. وظهر كثير من الشيوخ في بغداد للترحيب به، مدفوعين بشكل واضح إلى هذا العمل بمعرفتهم أنه المرشح الذي يدعمه البريطانيون. وبعد كلمة فيصل أمام شيوخ الرمادي أعلن علي سليمان الدليمي وفهد بيك العنزي مبايعته «لأنك مقبول من الحكومة البريطانية». وذكرت مس بيل أن فيصلاً «فوجئ قليلاً» رغم أن من المستبعد جداً، على ما يبدو، أن يكون أي اعتبار آخر وراء دعم الشيوخ له[4]. ومن الصعب في الحقيقة أن نشير إلى أي جماعة خارج سنة المدن والضباط البغداديين الذين كانون يرغبون بقوة في تنصيب فيصل على عرش العراق.

---

2- كما هو متوقع أعقبت الإعلان ردود أفعال غاضبة في الصحافة الفرنسية التي انتقدت بصفة خاصة الحقيقة الماثلة في أن ترشيح فيصل كان يُعلن في وقت قررت عصبة الأمم تأجيل النظر في الانتدابات «أ» و«ب».

Hardinge to Secretary of State for Foreign Affairs, Despatch 1824, 19 June 1921: CO 730 /9 /32250.

3- «كان يبدو... من البصرة أن فيصلاً لاقى استقبالاً ودياً إلى أقصى الحدود... وجرى إبداء القليل من الود في كربلاء والنجف... لكن في الحلة كان الاستقبال ودياً».

High Commissioner to Secretary of State for the Colonies, Tehran 250 of 1 July 1921: CO 730 /3 /3304.

«الموصل أرسلت وفداً وعده باستقبال لا يقل وداً عن استقباله هنا».

High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 250 of 9 July 1921: CO 730 /3 /34418.

4- بيل (1927) Bell: 615. قارن مع برقية رقم 529 بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 1921 في E 10985 /369 /93: CO 371 /6359

## نبيذ قديم في قنانٍ جديدة: المعاهدة الأنكلو-عراقية

حين وصل فيصل إلى العراق كان عنصر جديد أُدخل في السياسة. وادعاء آيرلند Ireland بأن فكرة الاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة بُحثت في مؤتمر القاهرة، لا يسنده المصدر الذي يقتبسه الكاتب نفسه (آيرلند، 1937: 338). ورغم أن نقاشات مبهمة جرت بكل تأكيد في هذا الشأن خلال العام السابق، فلا يبدو أن كوكس أدرك أخيراً أن من المستبعد أن ينال الانتداب في شكله الأصلي قبولاً محلياً واسع النطاق إلا في أوائل حزيران/ يونيو 1921. وفي 4 حزيران/ يونيو اقترح أن يصدر بيان على الأسس التالية:

«... تجري عملية التطور نحو حكم وطني بأسرع مما كان متوقعاً في السابق... حتى أن بنوداً من مسودة الانتداب كُتبت في ظروف كانت قائمة قبل عام، أخذت تتقادم، وبالنظر إلى الحقيقة الماثلة في أنه كان هناك سبب للأمل... بأن حكماً وطنياً سيُقام في موعد مبكر جداً فإن حكومة صاحب الجلالة قررت إرجاء النظر في بنود الانتداب إلى أن يُنصَّب حاكم جديد ويمكن استشارته بشأن الشكل الدقيق للتعاهد بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة على أحسن وجه»[5].

وكتبت غيرترود بيل إلى لندن في الوقت نفسه:

«دعا السير بيرسي إلى التخلي عن الانتداب بالكامل والتوجه إلى عقد معاهدة مع الدولة العربية حين تُقام. وستكون خطوة رائعة إذا كنا جريئين بما فيه الكفاية لاتخاذها»[6].

في هذه المرحلة ولبضعة أشهر بعدها، يبدو أن فيصلاً كان يعتقد مخلصاً بأن الاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة تعني ضمناً بناء علاقة مختلفة من الأساس. وكانت المهمة الآنية للمندوب السامي وطاقمه

---

5- السير بيرسي كوكس إلى ونستون تشرتشل، برقية، خاصة وشخصية، غير مرقمة، 4 حزيران/ يونيو 1921: CO 730 /2/ 27917.

6- غيرترود بيل إلى والدها، 3 حزيران/ يونيو 1921، بيرغوين (1961) Burgoyne: 218.

بين حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس محاولة إقناع فيصل، حين يُقبَل «بتزكية شعبية»، بالموافقة على تتويجه دون تحديد هذه العلاقة الجديدة تحديداً دقيقاً. ومن الأفضل أن تُعالج القضايا المتعلقة بوضعه وموقع كردستان والبصرة داخل العراق، أو بالارتباط معه، والتحديد الدقيق لعلاقة العراق ببريطانيا، إلى ما بعد جلوس فيصل على العرش وتأسيس الدولة العراقية رسمياً[7].

ولتيسير ذلك دعا المندوب السامي إلى «استشارة الشعب العراقي بشأن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بالإجماع تسمية فيصل ملكاً على العراق. وهكذا أُجري «استفتاء» آخر أسفر عن نيل فيصل تأييد أغلبية بنسبة 96 في المئة، وفي 23 آب/ أغسطس تُوج ملكاً في بغداد. وكان إبهام سائر الأطراف بشأن علاقاتها مع بعضها البعض في هذه المرحلة يُنبئ بما لا يبعث على الارتياح للمستقبل: حذر كوكس في أوائل آب/ أغسطس من أن فيصلاً سيتوقع أن يمارس صلاحيات ملكية فور تتويجه وحث لندن على إيلاء حساسية الموقف ما تستحقه من تفكير:

«إن الروح الوطنية في العراق حالياً نبتة من مادة حساسة وغضة على نحو مخيب للآمال... ولذلك من الضروري أن نحني كل فرع منها

---

7- قارن تشرتشل: «هناك الكثير من الحديث عن «انتدابات» و«دول انتداب» وما إلى ذلك. كل هذا اللغو الآيل إلى الزوال لا يستحق كتابة برقيات عنه. من الجائز تماماً أنه في غضون عام أو عامين لن تكون هناك انتدابات ولا عصبة أُمم. ولعل شيئاً مغايراً تماماً يكون قد حدث. دعونا نحصل على أبرز النقاط العملية للسياسة التي في أذهاننا:

أ - سحب موجة كبيرة أخرى من الجنود من البلد وبذلك خفض الكلفة على دافع الضرائب البريطاني.

ب - تنصيب فيصل على العرش بأسرع وقت ممكن.

ج - اتخاذ الترتيبات التي من المرجح أن تدفع باتجاه الأهداف أعلاه فيما يتعلق بالبصرة (التي لدي ذهن منفتح تماماً بشأنها) وكردستان (التي المبدأ الوحيد بشأنها هو ألا نضع الكرد تحت سيطرة العرب)». Minute, 9 July 1921, on CO730/3/3349

لتأسيس وتشكيل دولة وطنية ولتحقيق ذلك أرجو، فيما يتعلق بالانتداب، أن تتحرك يد حكومة صاحبة الجلالة برفق شديد»[8].

جاءت النصيحة في وقتها. فإن فيصلاً كاد يرفض العرش بسبب إصرار بريطانيا في البداية، الذي تراجعت عنه في نهاية المطاف، على إعلان خضوعه رسمياً للمندوب السامي في خطاب التتويج.

كانت المشكلة، وظلت لفترة طويلة، إيجاد صيغة مقبولة للطرفين. ولم يتحقق هذا دفعة واحدة، ويبين الصراع المرير خلال السنوات القليلة اللاحقة المصاعب التي اعترضت الوصول إلى تسوية. وتدريجياً، خلال عقد العشرينيّات، أدركت السلطات البريطانية أن هناك أساليب أدهى وأقل تجريحاً بشكل سافر، لممارسة السيطرة مما كان يُعتقد ضرورياً في الأصل. وكان من الممكن تماماً أن تمارس الحكومة العراقية سلطتها في مجالات محدودة معينة دون تدخل دائم في قضايا تفصيلية من المستشارين البريطانيين أو المندوب السامي، وأصبح واضحاً بصورة متزايدة أن من الأجدى تفادي المواجهة المباشرة. ولكن في عام 1921 كان هذا الدرس لم يُحفظ بعد. وأشار كوكس الذي من الواضح أنه كان تحت ضغط شديد إلى:

«إن إبقاء السيطرة النهائية محفوظة للمندوب السامي يجب أن يُغلَّب بعناية فائقة لأن الشك في دوافعنا وحسن نيتنا، كما تتذكرون، قريب جداً من السطح وهناك دائماً عناصر متلهفة على إثارته»[9].

كانت الصعوبة الأولى صعوبة قانونية من حيث الأساس. إذ لم يكن بمقدور الحكومة البريطانية أن تحدد موقع فيصل إلا في معاهدة ما زال

---

8- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 376, 10 August 1921: CO 730 /4 /40185. كان خلفه السير هنري دوبس مصراً بالقدر نفسه في التشديد لوزارة المستعمرات على أهمية عدم ممارسة سياسة متشددة.

9- High Commissioner, Baghdad, to the Secretary of State for the Colonies, Telegram 379, 11 August 1921: CO 730 /4 /40742.

يتعين التفاوض حول بنودها. وإلى أن يجلس فيصل على العرش لا يمكن الشروع بالمفاوضات لعدم وجود طرف يجري الاتصال به نيابة عن الدولة العراقية. وكان فيصل من جهته يحجم عن ربط نفسه بمستقبل غير مؤكَّد والاعتماد حصراً على حسن نية حكومة صاحب الجلالة.

كُسر الجمود مؤقتاً باتفاق الطرفين على التنازل لتمكين المضي قدماً بعملية التتويج. فسحب فيصل إصراره على إيضاح كامل لصلاحياته مسبقاً، وسحبت وزارة المستعمرات إصرارها على أن يعلن خضوعه لبريطانيا في خطاب التتويج. وأشار فيصل إلى أن التحديدات العملية لموقعه توفر ضمانة أكبر لبريطانيا من أي تعهدات شكلية:

موقفه هو الآتي عملياً. فهو يقول إنه باستثناء أفكاري الشخصية تجاه القومية العربية فأنا أداة بيد السياسة البريطانية. أنا وحكومة صاحب الجلالة في مركب واحد ويجب أن نغرق أو نسبح معاً. وإذا فشلت الأداة وهم غادروا العراق فإني سأرحل أيضاً. وبعد أن اخترتموني، إذا جاز التعبير، يجب أن تعاملوني كواحد منكم، ويجب أن أكون موضع ثقة مثلما تثق بكم حكومة صاحب الجلالة... أتعهد بالاسترشاد بنصيحتكم في كل الأمور وحقيقة وجودكم هناك بحد ذاتها ووجود المستشارين يجب أن تكون ضمانة كافية لمن يهمهم الحفاظ على مصالحكم[10].

في النهاية تقرر اطّلاع عصبة الأمم بـأن بريطانيا تعتزم تنفيذ التزاماتها بموجب الانتداب من خلال معاهدة مع فيصل في ظل ضمانات مناسبة، وطُلب من فيصل أن يوقع وثيقة يعد فيها بأنه، إلى أن توقَّع المعاهدة فعلاً، يتعهد بصيانة التزامات بريطانيا الدولية وفق بنود الانتداب وتعهداتها المالية السابقة والحالية في العراق. بالإضافة إلى ذلك، طُلب من كوكس ألا يثير الأمر مع فيصل مجدداً قبل أن تنقله حكومة صاحب

10- High Commissioner, Baghdad, to the Secretary of State for the Colonies, Telegram 379, 17 August 1921: CO 730 /4 /41616.

الجلالة إلى عصبة الأمم[11]. وعلى هذا الأساس جرى «تتويج» فيصل في بغداد يوم 23 آب/ أغسطس 1921.

بعد أيام قليلة على ذلك طلبت لندن من الممثل البريطاني في جنيف أتش. أي. أيل. فيشر H. A. L. Fisher أن يبلغ عصبة الأمم بأن:

«الملك فيصل في الوقت الذي من الواضح أنه مستعد وراغب في أن يدرج ضمن معاهدته مع حكومة صاحب الجلالة جميع البنود المناسبة بما يضمن عمل حكومة بلاد ما بين النهرين بانسجام كامل مع روح عهد عصبة الأمم، فإن حكومة صاحب الجلالة ترى من غير المرغوب فيه أن تبدو المعاهدة وكأنها تخرِّب هذا الاستقلال الذي جرى الاعتراف به مؤقتاً قبل أن يكون هناك حكم وطني في البلد»[12].

في الحقيقة، نظراً لعدم المصادقة على معاهدة سيرفس والتغير الكبير الذي حدث في الوضع بأخذ أتاتورك مقاليد السلطة في تركيا، كانت عصبة الأمم ملزَمة بتأجيل دراستها الانتدابات من الفئة «أ». ولكن تقرر في لندن إصدار تعليمات إلى المندوب السامي في بغداد بأن يمضيَ قُدماً بالمفاوضات حول المعاهدة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 جرت المفاوضات حول قضايا مختلفة بسلاسة. وكتب يونغ الذي نسَّبته وزارة المستعمرات لمساعدة كوكس على تصريف الأمور في بغداد، إلى لندن في 23 تشرين الأول/ أكتوبر:

«نحن لا نعتزم أن نُلزِم أنفسنا دون مبرر بأي بند يُدرَج في مسودة الانتداب إذا كنا مقتنعين بأنه حقاً سيثير متاعب في حال إصرارنا على موافقة فيصل عليه... ورغم الحقيقة الماثلة في أننا قدمنا ما نسميه

---

11- High Commissioner, Baghdad to the Secretary of State for the Colonies, Telegram427 , 26 August 1921: CO 730 /4 /42913; Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 364, 2 September 1921: E 10046 /110 /93: FO 371 /6353.

12- Colonial Office to Cabinet Office, 29 August 1921. Letter 43326 in E 9854 /100 /93: FO 371 /6352.

المسودة النهائية للانتداب إلى مجلس عصبة الأمم فإن الوقت ليس متأخراً على اقتراح مزيد من التعديلات، إذا أثبت ذلك كونه ضرورياً ضرورة مطلقة»[13].

في ضوء «الود» الظاهر الذي اتسمت به هذه النقاشات وميل كوكس العام لاتخاذ جانب المقترحات العملية من بين مقترحات فيصل فإن إعلان أتش. أي. ايل. فيشر المتشدد بعض الشيء لعصبة الأمم في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن نيات بريطانيا تجاه العراق[14] جاء صدمة كبيرة. ويبدو أن كوكس فوجئ به بقدر ما فوجئ به فيصل، وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر كتب إلى لندن يقترح تجاهل الانتداب بالكامل أو أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بترتيب الأمور ترتيباً يزيل السمات المزعجة في شروط عصبة الأمم، بل «تُقام علاقة تعاهدية طبيعية لا يعيقها الانتداب»، كما كتب في برقية إلى تشرتشل في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر[15]. وشعر كوكس أن بالإمكان إعفاء فيصل من ضرورة تقديم تعهد بعدم التمييز ضد الفرنسيين. وكتبت غيرترود بيل إلى لندن في أوائل كانون الأول/ ديسمبر:

«إن لمفردة «انتداب» هنا التأثير نفسه الذي كان لمفردة «محمية» في مصر. وإن إعلان فيشر لعصبة الأمم... أثار زوبعة صغيرة. وحتى فيصل فوجئ - فهو فهم أن الانتداب سيُلغى وها هو يعود إلى الظهور هنا بشكل آخر»[16].

---

13- Young to Suckburgh, 23 October 1921: CO 730 /16 /55863.

14- «سيكون مفهوماً أن المعاهدة المقترحة لن تفعل سوى تنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة، وسلطة الانتداب وحكومة العراق العربية. ولا يُراد لها أن تكون بديلاً عن الانتداب الذي سيبقى الوثيقة العملياتية التي تحدد الالتزامات التي تتعهد بها حكومة صاحب الجلالة نيابة عن عصبة الأمم».
*Official Journal*, League of Nations, Nos. 10–12 (1921), p. 1217, quoted Ireland (1937): 338.

15- High Commissioner, Baghdad to the Secretary of State for the Colonies, Telegram 699, 20 November 1921: E 12960 /100 /93: FO 371 /6354.

16- بيل إلى والدها، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1921، بيرغوين (1961) Burgoyne: 253.

## الاختلافات الأولى: معارضة فيصل للمعاهدة

أشَّر إعلان فيشر في جنيف نهاية فترة الاتفاق العام، وكان مسؤولاً بالدرجة الرئيسة عن التأخيرات التي حدثت قبل توقيع فيصل على المعاهدة. وأصبح الملك شديد الارتياب بالطبيعة الحقيقية للنيات البريطانية ونظر إلى التهديد العسكري من تركيا ولاحقاً من نجد على أنه جزء من مخطط شامل رسمه الحلفاء لترهيبه إلى حد الخضوع لهم. وكانت شكوكه العميقة أصلاً بنيات فرنسا تكرست باتفاقية فرانكلين - بويلون Franklin-Bouillon بين فرنسا وتركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1921، التي بدت له دعوة إلى الأتراك بمهاجمة كردستان الشمالية. وكانت حساسيته تجاه هذه وغيرها من القضايا استنزلت عليه توبيخات لاذعة من وزير المستعمرات:

«توصلتُ إلى الاستنتاج المتمثل بأن فيصلاً شديد الميل إلى إثارة مسائل دستورية وخارجية صعبة... وفي غضون سنوات قليلة لا شك في أن هذه النقاط كلها ستجري تسويتها، ولكن في هذه الأثناء لماذا، بدلاً من القلق والتوجس، لا يستطيع أن يعيش بهدوء ويؤدي عمله التطبيقي الاعتيادي كحاكم... إن ما سببه العراق ولا يزال يسببه لنا من كلفة وعبء هائلين هو النقطة المهمة التي يجب أن ينتبه إليها... وهو ما دام يأخذ مالنا سيكون عليه أن يأخذ بتوجيهاتنا. وبرأيي عليكم تهدئته باعتبارات من هذا النوع يُعبَّر عنها بطريقتكم المثيرة للإعجاب. وفيما يتعلق بالفرنسيين فإننا سنتعامل معهم من هنا. وفي المقام الأول لا تدعوه يستثير نفسه ضدهم»[17].

---

17- Private and Personal, Winston Churchill to Sir Percy Cox, 29 November 1921.

رغم أن تشرتشل حرص على أن يواصل كوكس تذكير فيصل بوضعه التابع فإن غالبية الإنفاق الذي جرى في العراق في هذا الوقت صُرف على تمويل جيش الاحتلال ودفع مصروفات السكك الحديدية العراقية ورواتب المسؤولين البريطانيين. والأكثر من ذلك أن غالبية الديون التي تحملتها الحكومة العراقية في هذه المرحلة

جعل فيصل موقفه واضحاً في مقابلة مع يونغ أواخر تشرين الأول/ أكتوبر. وقال إنه أوضح لـتي. إي. لورنس في القاهرة أنه «لن يقبل بنود الوثيقة التي قدمناها نحن (حكومة صاحب الجلالة) إلى عصبة الأمم»[18]، ولكنه مستعد لقبول الانتداب كما هو لفترة معينة يعكف الطرفان على إعداد المعاهدة خلالها. وكما رأينا، فإن يونغ أيضاً كان يعتقد أن بالإمكان تعديل البنود، ولكن يبدو أن إعلان فيشر جعل ذلك متعذراً. وتبدد الآن كل أمل بعقد المعاهدة بيسر وسلاسة، وأبدى فيصل والنقيب على السواء ما يكفي من العناد تجاه المطالب البريطانية بحيث كانت لدى [المؤرخ هيلموت] ميشر Mejcher Helmut مسوغات وجيهة للاعتقاد بأن مرض الزائدة الدودية الذي أصاب فيصل في الوقت المناسب في صيف 1922 وحده الذي أنقذ النظام الملكي العراقي من الانقراض قبل الأوان (1976: 294).

ولا يبدو أن وزارة المستعمرات كانت المحرك الرئيس في القرار بعدم

---

كانت نتيجة السيطرة البريطانية على الإنفاق الحكومي أو تسليم معدات بريطانية فائضة إلى العراق أو منشآت أشغال عامة جُهزت أو بُنيت لحاجات جيش الاحتلال. وأوجدت هذه «الأرصدة المنقولة» عجزاً فورياً قدره 95 لاخ (نحو 63 ألف جنيه إسترليني) في حساب الحكومة العراقية.

18- تبدو الحقائق كالآتي:

1) من ألنبي Allenby إلى كرزون (لورنس إلى تشرتشل) من القاهرة، 15 نيسان/ أبريل 1921، مرة أخرى مقابلة لورنس مع فيصل: «سيقبل ظرف الانتداب إذا سُمح له في بيانه العلني الأول في العراق أن يضيف فقرة توضيحية تقبلها حكومة صاحب الجلالة يمكن وفقها إدخال تعديلات على الانتداب بعد المصادقة على القانون العضوي بمفاوضات بين حكومة مُشكّلة حسب الأصول في بلاد ما بين النهرين والحكومة البريطانية». E 4509 /100 /93: /100 FO 371 /6350

2) تشرتشل (لندن) إلى لورنس (القاهرة)، 19 نيسان/ أبريل 1921: «يمكنك أن تُطمئِن فيصل أن بالإمكان السماح له في بيانه العلني الأول في العراق أن يقول إن حكومة صاحب الجلالة وافقت على إمكانية إدخال تعديلات بعد المصادقة على القانون العضوي بين حكومة تُشكل حسب الأصول في بلاد ما بين النهرين وحكومة صاحب الجلالة». E 4700 /4531 /93: FO 371 /6365

تعديل المعاهدة تعديلاً يكون مقبولاً لفيصل والحكومة العراقية. ويبدو أن وزارة الخارجية، التي كانت حريصة على عدم إزعاج الفرنسيين، كانت هي المسؤولة في المقام الأول عن موقف فيشر في جنيف. وكتب آر. سي. ليندسي R. C. Lindsay في كانون الثاني/ يناير 1922:

«تتعارض سياستنا في العراق تعارضاً قوياً مع السياسة الفرنسية في سوريا، ولا بد أنها تسبب حرقات قلب في باريس. وأن نذهب إلى جنيف ونطلب تعديل مسودة الانتداب على العراق بطريقة تزيد من تشديد الخلاف بين السياسة الفرنسية والسياسة الإنكليزية تجاه العرب فأعترف بأن ذلك متعذر»[19].

وعلى غرار مماثل أشار وزير الخارجية البريطاني في اجتماع للحكومة بعد أسابيع إلى مخاطر السماح بالتشديد المفرط على اختلاف معاملة سوريا من جانب فرنسا ومعاملة العراق من جانب بريطانيا. ولهذا السبب شعر أيضاً بعدم القدرة على تلبية طلبات العراق بالتمثيل الدبلوماسي في الخارج.

ولا يمكن المبالغة في تقدير التأثير العميق لهذا الخلاف في العلاقات الأنكلو-عراقية. ومن الأمثلة النموذجية على الكثير من الطلبات المماثلة برقية أرسلها كوكس في كانون الأول/ ديسمبر 1921:

«يلح فيصل والنقيب معاً على إدراج بعض المفردات التي تبين أن الانتداب الممقوت كما هو مفهوم، وصل إلى نهايته. وسبق أن شرحتُ أسباب فيصل».

يونغ أيضاً انبرى للدفاع عن فيصل:

«إن المصاعب التي تعترض إنجاز ترتيبات وافية بشأن الملاكات البريطانية وكردستان والسياسة العسكرية والتدابير المالية ستقل

---

19- Minute by R. C. Lindsay on E 1032/33/93, 30 January 1922, FO 371/7770.

إلى حد كبير بإبرام المعاهدة الرئيسة على الأسس التي يرغب فيها فيصل»[20].

بعد شهر أو نحو ذلك قال لدى عودته إلى إنكلترا في اجتماع للجنة الشرق الأوسط التابعة لمجلس الوزراء:

«كان هدف الطرفين في كل النقاشات في بغداد التوصل إلى معاهدة تبرر اختيار فيصل بعيون شعبه وفي الوقت نفسه الحفاظ على الموقف الضروري لحكومة صاحب الجلالة تجاه عصبة الأمم».

نجمت تداعيات بالغة الأثر للمستقبل عن رفض بريطانيا النظر في إجراء تعديلات على الانتداب في هذا الوقت بالدرجة الرئيسة خشية استثارة الحساسيات الفرنسية ولكن من المرجح أيضاً بسبب وجود درجة من عدم الاستعداد لمزيد من إضعاف موقع بريطانيا في العراق. وكان هذا عائداً إلى الإبهام الذي يكتنف وضع فيصل وافتقاره إلى قاعدة تأييد حقيقية داخل البلد، مع عزوفه الطبيعي عن قبول هذه البنود تحديداً. وأجبرته الظروف على أن يكون في موقف يتعين معه أن يبدو مقاوماً للمطالب البريطانية قدر الإمكان لأن عدم القيام بذلك كان سيفقده ما عنده من صدقية ضئيلة أصلاً بنظر العراقيين. ولم يُجبَر فيصل وبطانته أخيراً على الاختيار بين المقاومة والرضوخ إلا في صيف 1924، واختاروا في النهاية تأمين بقائهم السياسي.

## المعاهدة الأنكلو-عراقية لعام 1922

في الفترة الواقعة بين كانون الأول/ ديسمبر 1921 وآب/ أغسطس 1922 كانت هناك نقاشات مستفيضة حول المعاهدة الأنكلو-عراقية. وكان

---

20- High Commissioner, Baghdad to the Secretary of State for the Colonies, Telegram 815, 20 December 1921: CO 730 /8 /63366; High Commissioner, Baghdad, (for Major Young) Telegram 817, 21 December 1921: CO 730 /8 /63225.

من المزمع أن تكون هناك معاهدة رئيسة تحدد شكل العلاقات الأنكلو- عراقية، واتفاقيات ملحقة تتناول أموراً عسكرية ومالية وعدد المسؤولين البريطانيين الذين توظفهم الحكومة العراقية ومهماتهم. وكان يُراد للمعاهدة أن تكون سارية المفعول لمدة عشرين عاماً. وجرت المفاوضات على خلفية معارضة متنامية ضد الوجود البريطاني، مقترنة بغارات تركية عبر الحدود الشمالية مع مساعدة وتشجيع من تركيا للكرد. وعلى امتداد هذه الأشهر تزايد انزعاج البريطانيين من فيصل لأنه كان مدفوعاً من دسيسة إلى أخرى - إما بارتباطه المكشوف بأعداء ألِدَّاء للمعاهدة أو بإقدامه على مغازلات خرقاء مع القيادات الشيعية في المدن المقدسة. وفي النهاية، في آب/ أغسطس 1922، كادت أزمة كبرى تحدث لولا مرض فيصل الذي جاء بمثابة إنقاذ مكَّن كوكس من أخذ السلطة كاملة بيده إلى أن تحسنت صحة الملك بما يكفي لتوقيع المعاهدة.

جرى تحليل نصوص المعاهدة في مكان آخر (آيرلند، 1937: 351 - 360). وكانت المعاهدة تغطي قضايا مثل تمثيل بريطانيا للعراق في البلدان الأجنبية، وعدد المسؤولين البريطانيين وواجباتهم، وإشراف بريطانيا على النظام القضائي، واعتماد مبدأ «الباب المفتوح» (النظام الذي يعطي مساواة اقتصادية لسائر الدول الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة)، وتعويض بريطانيا عن الأشغال العامة التي نفذتها خلال فترة الاحتلال العسكري. ولكن العقبة الرئيسة كانت تكمن في كفالة الحكومة البريطانية للمعاهدة نيابة عن العراق، أي الضمانات المطلوبة للتوثق من تنفيذها. وعلى صخرة هذا البند، وتفاصيل الاتفاقيات المنفصلة، كادت تتحطم المعاهدة.

بحلول شباط/ فبراير 1922 بدأ كوكس يشعر بضغط موقفه التفاوضي في بغداد. وكان يعتقد أن أفضل سياسة هي بكل بساطة المضي قدماً وعقد اتفاقية يرضى فيصل أن يرتبط بها على نحو بحيث لا هو ولا حكومة صاحب الجلالة يفقدان ماء الوجه:

«نظراً لتعذر انتهاج أي سياسة باهظة الكلفة في العراق يبدو من الحكمة إزاء موقف دافع الضرائب البريطاني تأمين إرادة العراقيين الطيبة بإعطائهم ما يريدون بدلاً من اعتماد سياسة من المرجح أن تكون لها نتيجة معاكسة».

أوضح تشرتشل في آذار/ مارس أن الوقت فات على إلغاء الانتداب، وتابع:

«كل مطلب قانوني بموقع خاص في العراق تتوقف عليه كل السياسة ذات الصلة بالمعاهدة ستتخلى بريطانيا العظمى عنه إذا جرى التخلي عن الانتداب»[21].

قُدمت وسائل مختلفة. واقترح تشرتشل إرسال لورنس إلى بغداد لإقناع فيصل، وأبدى كوكس ممانعة لكنه عرض أن يأتي هو إلى لندن بمفرده أو مع الملك.

في أوائل نيسان/ أبريل ظهرت تقارير عن اجتماع مرتقب للمراجع الشيعية في كربلاء في التقارير الأسبوعية الموجزة لاستخبارات الشرطة. وفي وقت لاحق من الشهر التقى علماء شيعة إيرانيون وعرب هناك للاحتجاج على الانتداب (لويزار 448 - 440 :Luizard، 1991). ويبدو أن فيصلاً كان على صلة بهذه الاجتماعات، ولو بصورة غير مباشرة فقط في هذه المرحلة: لعله كان يأمل بحشد أدلة مقنعة على معاداة البلد للمعاهدة. وأعلن غالبية العلماء وقوفهم ضد المعاهدة، وإن لم تكن معارضتهم في هذه المناسبة قوية كما ستكون في الخريف[22]. ولم تمنح الاجتماعات فيصل تماماً ما كان يأمل به من تأييد ولكنها أثَّرت بداية

21- High Commissioner, Baghdad to the Secretary of State for the Colonies, Telegram 163, 27 February 1922: CO 730/20/10151; Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 182, 16 March 1922: CO 730/20/10405.

22- Baghdad, Abstracts of Police Intelligence, April 1, 8, 15, May 27, June 10, 1922.

فترة من التواصل الوثيق بين البلاط والعلماء دامت حتى نفيهم إلى إيران في صيف العام التالي.

أحدثت المماطلات الدائمة حول المعاهدة بسبب العداء الوطني المتعاظم، إحباطاً واستياء عميقين في أوساط الحكومة البريطانية. وفي مجرى التراشقات الغاضبة عادت إلى الظهور خدعة معروفة، ولم تكن عودتها هذه الأخيرة، وهي التهديد بسحب الوجود البريطاني إلى البصرة أو الجلاء عن البلد بالكامل إذا لم يُستجب للمطالب البريطانية. وحذر تشرتشل بسخرية قائلاً «إن فيصلاً يجب ألا تراوده أوهام في هذا الشأن. وسيقضي وقتاً طويلاً في البحث عن عرش ثالث»[23]. بُذلت محاولات شتى «لشرح» طبيعة الانتداب «الحميدة»، ولكن المقالات الصحفية والإعلانات المدفوعة رسمياً لم يكن لها تأثير يُذكر في الرأي العام. وكان التأييد الصميم للمعاهدة بشكلها المطروح يقتصر على فئات قليلة جداً داخل البلد. وكانت هذه، بصفة عامة، تتألف من شيوخ عشائر دعمهم البريطانيون أو رفعوا من شأنهم في السابق، أو بقوا مع الجانب البريطاني في ثورة العشرين ثم وجدوا أنفسهم فيما بعد مستهدفين من مسؤولي الحكومة العراقية، وأشراف مدينة البصرة الذين رأوا في العلاقة مع بريطانيا أفضل حماية لمصالحهم، والغالبية العظمى من المسيحيين واليهود الذين كانوا يتطلعون إلى استمرار الوجود البريطاني من أجل حمايتهم.

بحلول صيف 1922 أسفر الفشل في التوصل إلى أي اتفاق عن واحدة من الأزمات العديدة التي شهدتها الفترة الأولى من الانتداب. وفي الربيع بدأت الغارات الوهابية من نجد، وأراد الملك ومجلس الوزراء تخصيص مبالغ كبيرة للدفاع عن البلد ضد هذا الخطر. وينعكس اللايقين الذي اعترى نيات الحكومتين البريطانية والعراقية على السواء في رسالة من وزير المالية ساسون حسقيل مهدداً بالاستقالة بسبب هذه

23- Minute by Churchill,? April 1922, CO 730 /18047.

القضية. وفي ذلك مؤشر له أهميته بصفة خاصة إلى البلبلة السائدة لأن هذا الشخص الدمث والمرموق كان مؤيداً للبريطانيين بثبات:

«في قضية نبيلة قد يكون من المبرَّر الإنفاق فوق طاقة الفرد ولكن الشخص الذي عليه أن يتحمل تبعة إلقاء العبء على عاتق المجتمع، في الحاضر أو المستقبل، يجب أن يكون في موقع يتيح له أن يعرف ما إذا كانت الغاية تبرر الوسيلة. وأنا لستُ حالياً في هذا الموقع. ولا أعرف ما هو الخطر الذي يتعين الاحتراس منه أو إلى أي مدى تقبل الحكومة البريطانية مسؤولية الدفاع عن البلد»[24].

أُقنع ساسون في النهاية بالعدول عن الاستقالة ولكن وزير التجارة الشيعي جعفر أبو التمن استقال واحتاجَ الأمر إلى إقناع متواصل من جانب السير بيرسي كوكس وغيرترود بيل لإبقاء حتى النقيب في منصبه. وفي الصيف سرت شائعات بأن الشيخ مهدي الخالصي، الذي كان من أكبر مجتهدي الكاظمية نفوذاً، أصدر فتوى ضد المعاهدة كان من شأنها أن تسفر عن معارضة قوية من سائر القيادات الشيعية، وكان شيخ عشائر الفرات عبد الواحد سكر أقنع غالبية شيوخ المناطق المجاورة برفض الانتداب، ومن شأن إصدار فتوى ضد المعاهدة أن تترتب عليه تداعيات خطيرة. ولم تتأكد الشائعات في هذه المرحلة ولكنها مهدت للحملة الواسعة التي أطلقها العلماء ضد الانتخابات التي جرت في العام التالي.

وطيلة أشهر أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو 1922 استمرت الاحتجاجات ضد المعاهدة. وعُقد اجتماع مهم بين شيوخ الشامية وعلماء النجف في آب/أغسطس أعلن فيه وسيط فيصل الشيعي السيد باقر بن السيد أحمد باقر أن الملك لا يريد الانتداب وإنه يعمل من أجل إلغائه. وكانت هناك اجتماعات أخرى، عامة وخاصة،

---

24- Sasun Effendi to Sir Percy Cox, 8 April 1922, National Archives of India, New Delhi, Baghdad High Commission File (subsequently BHCF), Folder 23/14/1, 'Resignation of Sasun Effendi'.

في بغداد قادها الشيخ محمد الباقر الحلي وجعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي[25]. وبعث كوكس برقية يقول فيها إنّ فيصلاً ليس جديراً بالثقة وإنه «مخاتل وغير مخلص»، ولاحظ أيضاً أن التأخيرات تعطل غالبية أعمال الحكومة[26].

في النهاية بلغت الأحداث نقطة الغليان في 23 آب/ أغسطس عندما استقبل حشد كوكس بهتافات الاستهجان في البلاط حيث كان متوجهاً لتقديم التهاني إلى فيصل بمناسبة انتهاء عامه الأول. وطلب كوكس اعتذاراً قُدِّم إليه على الفور. وأُصيب فيصل بمرض الزائدة الدودية في اليوم التالي، وتولى كوكس كل السلطات فأودع القادة الوطنيين السجن في جزيرة هنجام في الخليج، وتأكد من أن المعاهدة ستحظى بالقبول. وبعد أن قدم النقيب استقالته رسمياً ثم دعا إلى تشكيل حكومة جديدة، أُقنع في النهاية بوضع توقيعه على الوثيقة في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، قبل فترة قصيرة على سقوط حكومة لويد جورج الائتلافية في إنكلترا.

## تحرك وتحرك مضاد: خلفية المصادقة على معاهدة 1923

كان من الجائز أن ينتهي الأمر مع توقيع النقيب على المعاهدة، بوصفه ممثل فيصل كامل الصلاحيات، ولكن هذه لم تكن هي الحال: الحكومة العراقية لم تشعر قادرة على قبول المعاهدة إلا بشرط أن تصادق عليها الجمعية التأسيسية لاحقاً. وهذه الجمعية التي كانت مهمتها أيضاً إقرار الدستور العراقي أو «القانون العضوي»، لم تُنتخَب بعد، ورغم أن تاريخ المعاهدة تشرين الأول/ أكتوبر 1922 فلم يُصادَق عليها إلا في حزيران/ يونيو 1924. وخلال هذه الفترة الممتدة قرابة عامين وقعت أحداث

---

25- Baghdad, *Abstracts of Police Intelligence*, June to August 1922.

26- Sir Percy Cox to Mr. Churchill, Private and Personal, 29 July, 1922: CO 730 /22 /37397; Report of The Iraq Economic Committee, Baghdad, 17 August 1922: CO 730 /23 /43331.

عديدة، داخل العراق وخارجه، غيَّرت موقف الطرفين المتعاقدين في المعاهدة وأهدافهما تغييراً عميقاً. وسبق أن ذُكر سقوط حكومة لويد جورج الذي أسهم فيه بقسط على الأقل خطر الحرب مع تركيا (والدر Walder، 1969). وأعقب ذلك بفترة قصيرة مؤتمر لوزان الذي أخفقت فيه بريطانيا على الفور في تأمين الموصل للعراق، وتصاعد الضغط التركي على الحدود الشمالية، واستمر التحريض المعادي لبريطانيا والمعاهدة داخل العراق.

في بريطانيا، خلال الأشهر الأولى من وزارة بونار لو Bonar Law، جرى التفكير جدياً في إمكانية الجلاء التام من العراق، وشُكلت لجنة حكومية لمناقشة السياسة المعتمدة تجاه العراق تحديداً. وكان يُعتقد أن مساعدة العراق على مقاومة الضغط التركي قد تجدد اندلاع العمليات القتالية الأنكلو-تركية التي لم يكن هناك تأييد شعبي لها في بريطانيا. وطيلة شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1922 جرى التفكير جدياً في إمكانية التنازل عن الموصل لتركيا، في لندن وبغداد على السواء. وكان النجاح في غرب آسيا الصغرى أوحى بأن القوة التركية أكبر مما كانت في الواقع، وأنها تشكل تهديداً حقيقياً لشمال الموصل. وكانت هزيمة بريطانيا أمام القوات التركية غير واردة، ولكن الانسحاب لتفادي وقوع مواجهة ظل إمكانية قائمة.

كانت بريطانيا، متسائلة إن كانت تستطيع الاحتفاظ بالموصل، مغلولة اليد إلى حد كبير بسبب عجزها عن أن تقول بوضوح لماذا تريد أن تحتفظ بالموصل، وسرعان ما انطلقت في الصحافة حملة شعواء من أجل «الرحيل عن بلاد ما بين النهرين». وكانت الحكومة قلقة بصفة خاصة على دور كرزون في مؤتمر لوزان وتخشى انهيار المفاوضات حول الموصل:

«كان رئيس الوزراء والحكومة، بحساسيتهما إزاء قضايا النفط، مرعوبين من أن كرزون، باتخاذه موقفاً متشدداً من هذه المسألة، قد

يضعهما في موقع بغيض... وكان (بونار لو) يخشى أن تجرَّنا تركيا إلى مأزق بشأن قضية الموصل. وكتب: إن هذا سيكون أمراً يدعو إلى بالغ الأسف، من الجائز أن يحدث لأن... نصف شعبنا والعالم كله سيقول إننا رفضنا السلام من أجل النفط... وإذا قررتُ بأن لنا حرية الرحيل فإني بالتأكيد لن أكون مسؤولاً عن الاستمرار في إبقاء الانتداب»[27].

في النهاية نجح كرزون في وضع قضية الحدود على الرف وليس حلها، بإحالة الأمر إلى عصبة الأمم. ويعني هذا التأخير أن القلاقل في كردستان استمرت في إزعاج الحكومة العراقية، وأعطت القوة الجوية الملكية البريطانية ما تفعله وأثارت سلسلة من الأسئلة المحرِجة في البرلمان البريطاني[28].

استدعي كوكس قبيل تقاعده من منصب المندوب السامي في عام 1923، إلى لندن للمثول أمام اللجنة الحكومية الخاصة بالعراق. وفي مجرى إجاباته عن أسئلة استبيان طويل قال إن السياسة البريطانية تتمتع عموماً بشعبية في العراق، باستثناء بغداد والمدن المقدسة. ولم يوصِ بإجراء استفتاء على الموصل لأنه كان يرى أن التوصل إلى تسوية سلمية وافية مع تركيا سيكون كفيلاً بحل القضية. وقال بصراحة إن الحكومة العراقية لا تستطيع أن تجبي ضرائب من دون دعم بريطاني نشيط. وإن الجلاء عن البلد سيلحق ضرراً جسيماً بالمصالح البريطانية، ولا

---

27- نيكلسون (1934) Nicolson: 331 - 330. قارن كرزون إلى الليدي كرزون في 1 كانون الثاني/ يناير 1923: «وجدتُ بونار Bonar متلهفاً على الرحيل عن الموصل والمضائق والقسطنطينية، مستعداً للتنازل عن أي شيء وكل شيء على أن يدخل في نزاع: مندهش للمسؤولية التي توليتها في لوزان ومستعد للتراجع في كل مكان». رونالدشاي (1928) Ronaldshay: 332. أُنظُر أيضاً الفصل الثالث.

28- سؤال عن تكاليف الحامية المتمركزة في بلاد ما بين النهرين،20 كانون الثاني/ يناير 1923؛ سؤال عن مدفوعات وزارة المالية للقوات العربية في بلاد ما بين النهرين، 27 شباط/ فبراير 1923؛ سؤال عن عدد عمليات القصف ضد العرب في العراق («هذا الأسلوب البربري والهمجي في الحرب ضد ناس عُزل»)، 12 نيسان/ أبريل 1923. CO 730 /5 /8179, 9523,16039

سيّما تأمين نفط «الأراضي المنقولة»[29] والحقول النفطية المحتملة في الموصل. كما نوه كوكس بأن العراق يوفر ساحة تدريب مثلى للقوة الجوية الملكية وإنه حلقة وصل حيوية في طريق الإمبراطورية الجوي. وفي النهاية قال المندوب السامي إنه سيكون من الخطأ بصفة خاصة أن تخرق بريطانيا العظمى عهودها الأصلية لأهل البصرة: برأيه يجب ألا ترحل بريطانيا عن العراق بأي حال من الأحوال ولكن إذا أُجبرت على الانسحاب فإنها يجب ألا تنكفئ أبعد من البصرة[30].

أسفر التغير الذي حدث في السياسة نتيجة هذا وغيره من الاجتماعات عن «بروتوكل» يعلن أن «المعاهدة الحالية [أي معاهدة 1922] تنتهي عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم وفي كل الأحوال ليس أكثر من أربع سنوات بعد المصادقة على الصلح مع تركيا» (مقتبس في آيرلند، 1937: 470 – 471)، وهي خطوة هدفها الحد مما تزجه بريطانيا من رجال ومال في المستقبل. وفي وقت سابق أعلنت الحكومة البريطانية نياتها العامة في بيان قُرِئَ في مجلس العموم كان الهدف منه طمأنة المخاوف العراقية أيضاً:

«قال وكيل وزارة المستعمرات أنه... بعد الانتصارات التي تحققت في الحرب العظمى لن نرحل عن العراق تحت تهديد الحربة التركية. وريثما يُعقد الصلح مع تركيا فإننا كنا متعاهدين بكلمة شرف ليس تجاه الحلفاء فحسب وإنما وفق التزامات دولية بألّا نُدفع إلى مغادرة البلد بقوة السلاح. والأكثر من ذلك إننا كنا ملتزمين بسياسة إنشاء دولة وطنية عربية في العراق، وتربطنا كلمة شرف بالسعي إلى تنفيذ هذه السياسة وعمل كل ما بوسعنا للدولة العراقية»[31].

---

29- أُنظُر المدخل.

30- Cabinet Committee on Iraq, I. R.Q. 30, 5 February 1923

31- وزير الدولة للمستعمرات إلى المندوب السامي في بغداد، برقية 116 بتاريخ 3 آذار/ مارس 1923: CO 730 /46/ 1818.

جاء البيان استجابة لنداء من المندوب السامي الجديد السير هنري دوبس Sir Henry Dobbs أن تأتي مبادرة من لندن لإحداث انفراج في الوضع في بغداد حيث أخذت الحكومة العراقية تُصاب تدريجياً بالشلل لعدم التوصل إلى اتفاقية نهائية في لوزان على الحدود بين العراق وتركيا. وازداد الوضع تعقيداً بعرض عصمت إينونو الاستقلال «للعرب» (نقله إلى الشريف حسين)[32] الذي لاقى لفترة قصيرة هوى بين العناصر غير الواقعية في بغداد. ولكن وقتاً مر قبل أن تتمكن الحكومة البريطانية من تقديم التزام محدَّد. ولعل عودة القوات البريطانية إلى احتلال راوندوز في 20 نيسان/ أبريل وقرار انتهاج «سياسة متقدمة» في كردستان كانا يرتبطان بتوقيت إعلان البروتوكول الذي ظهر في لندن وبغداد في آن واحد يوم 30 نيسان/ أبريل وكان موضوع بيان من مجلس العموم في 3 أيار/ مايو 1923[33].

كان تأثير البروتوكل العام في العلاقات الأنكلو-عراقية متناقضاً، ولكن المؤكد أنه لم يتمخض عن تنقية الأجواء فوراً. وكان هَمّ الحكومة العراقية الرئيسي أن تكتشف إلى أي مدى ستكون بريطانيا مستعدة لمساعدة العراق ضد الأتراك، وما حجم المعونة التي ستُقدَّم له؟ وكان السؤال الحقيقي كم يستطيع العراق أن ينفق على الدفاع عن نفسه وما

32- «تم هنا تسلم رسالة عصمت متضمنةً عرض تركيا منح الاستقلال للعرب... ولكن بطلب من فيصل حُجب نشرها. الآن تسلم فيصل برقية من حسين تقول إنه أبرق إلى وزارة الشؤون الخارجية في أنقرة معبراً عن ارتياحه للنيات التركية تجاه العرب التي يقبلها دون تحفظ. فيصل... يبرق إلى حسين قائلاً بما أن الموصل ضرورية للعراق فإن الأتراك، إذا كان عرضهم صادقاً، سيتنازلون بصورة طبيعية عن المطالبة بها... أنا والآمر الجوي نخشى أن العرض التركي قد يثير شعوراً بالنفور بين العرب هنا حين يصبح معروفاً وإنهم قد يظنون أن بإمكانهم الاستغناء عن الدعم البريطاني». المندوب السامي في بغداد إلى وزير الدولة للمستعمرات، برقية 114 بتاريخ 14 شباط/ فبراير 1923: CO 730 /38/ 8324.

33- «كان كوكس قلقاً بشأن التأثير الذي يمكن أن يمارسه إعلان البروتوكول على الأتراك بما يشير إلى خطر تخفيف مطلبهم في الوقت الحاضر وطرحه مرة أخرى في غضون أربع سنوات». المندوب السامي إلى وزير الدولة للمستعمرات، برقية 230 بتاريخ 13 نيسان/ أبريل 1923: CO 730 /39/ 18816.

إذا كانت بريطانيا مستعدة لردم الفجوة بين ذلك والمتطلبات الفعلية. ولاقى البرتوكول ترحيب الوطنيين بقدر ما أنه حدد سقفاً لمتانة العلاقة مع بريطانيا، ولكن الحكومة العراقية أدركت حينذاك ضرورة المساعدة البريطانية ضد تركيا وأقلقها الحديث عن إمكانية تحديدها. ولكن الفقرة المنقذة في البروتوكول لم تمر دون أن تلفت الانتباه:

«... لا شيء في هذا البروتوكول يمنع عقد اتفاقية جديدة بهدف تنظيم العلاقات اللاحقة قبل انتهاء (السنوات الأربع)».

إذا كانت وزارة المستعمرات أو المندوبية السامية تتخيلان أن من شأن الترتيب الجديد أن يسهل المصادقة على المعاهدة فإنهما سيصابان بخيبة أمل. إذ تأخرت التحضيرات لانتخاب الجمعية التأسيسية بسبب الأحداث في تركيا وكردستان[34] والفتاوى التي أصدرها مجتهدون شيعة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 فلاحقاً. وأعطت هذه التأخيرات فسحة من الوقت لمعارضي المعاهدة كي يحشدوا قواهم من جديد بحيث كانت المصادقة تتأرجح على كفة ميزان في نهاية المطاف.

## تقربات من الشيعة[35]

من الصعب تحديد السبب الرئيس لتذمر الشيعة كي نعرف إن كان

---

34- يبدو أن وزارة المستعمرات تخيلت أنه سيتعين تأجيل الانتخابات حتى تسوية قضية الحدود. ولكن دوبس أبلغ في 7 حزيران/ يونيو 1923: «ليس لدينا رغبة في وضع عراقيل في الطريق إذا كنتم والحكومة العراقية مقتنعين بإمكانية إجراء الانتخابات بفرصة نجاح حقيقية، بل على العكس، سنكون سعداء برؤية تشكيل جمعية تأسيسية في أسرع وقت ممكن. وفيما يلي نقطة ينبغي أن تكون ماثلة في الذهن، أي أن قضية الحكومة العراقية، إذا أُحيلت مسألة حدود الموصل بعد ذلك إلى التحكيم، يمكن أن يضعفها إلى حد ما تصويت الكرد ضد المشاركة في الانتخابات...» وزير الدولة للمستعمرات إلى المندوب السامي في بغداد، برقية 261 بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1923: CO 730 /48 /28506.

35- لويزار (1991) Luizard: 470 - 449.

علماء المدن المقدسة أشد معارضة لحكومة فيصل السنية وأتباعه أو لقوة بريطانيا التي تقف وراء العرش. ويبدو وقت عُقدت اجتماعات كربلاء في نيسان/ أبريل 1922 أن فيصلاً فكر جدياً في إقامة شكل من أشكال التحالف بينه وبين المرجعية الشيعية. وحتى بعد «طرد» المراجع الشيعة من العراق في صيف 1923 بدأ فيصل على الفور تقريباً إجراء مفاوضات سرية معهم حول شروط السماح بعودتهم. ولكن في حين أن لهجة مؤتمر كربلاء كانت «مع فيصل وضد المعاهدة» فإن أقوى مؤازري المرجعية، وهم شيوخ الفرات المعارضون بقيادة عبد الواحد سكر، كانوا معادين بالقدر نفسه تقريباً للملكية والسياسيين في بغداد. وكانت هذه المجموعة تمثل خطراً أكبر وبالتالي يجب الخوف منها بصفة خاصة. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 اكتسبت الشائعات التي كانت متداولة في أوائل العام عن إصدار فتاوى ضد المعاهدة شكلاً مختلفاً بعض الشيء لكنه شكل ملموس أكثر. وأصدر المجتهدون فتاوى تحرّم المشاركة في الانتخابات، وعُرضت على نطاق واسع ملصقات تحمل نص هذه الفتاوى. وكانت نبرتها العامة نبرة لا مهادنة فيها:

«إن المساهمة في الانتخابات أو أية عملية تماثلها مما قد يعرض ازدهار العراق في المستقبل للخطر فحُكمُه حرام بموجب الشرع الإسلامي والقرار الإجماعيّ للمسلمين»[36].

ازداد الوضع خطورة لأن الفتاوى لم تأت من الشيخ الثائر مهدي الخالصي فحسب بل من الشيخين النائيني والأصفهاني اللذين كانا أكبر مجتهدي كربلاء والنجف وبالتالي يتمتعان بقدر أكبر بكثير من الاحترام والطاعة. وأفادت تقارير من كربلاء وبعقوبة بأن اللجنة الانتخابية المحلية

---

36- Abstract of Police Intelligence, 10 November 1922. Quoted in Delhi, BHCF File 23 /15 /1, Vol. 1, 'Propaganda and Activities against Participation in Iraq Elections'.

قدمت استقالتها، وبدا الشيعة مصممين على السير وراء قيادة المرجعية. وسرعان ما أدرك فيصل دلالات هذا التطور. وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر كتب إلى كوكس:

«إني واثق ثقة تامة بأننا إذا نجحنا في كسب هؤلاء الشيوخ وإبعادهم عن العلماء الذين يظنون إنهم يطيعونهم طاعة عمياء فإننا سنحقق رغبتنا في إنجاح الانتخابات والمصادقة على المعاهدة دون متاعب»[37].

وقياساً على المتأخرات الضريبية الكبيرة بذمة شيوخ مختلفين في منطقة الفرات التي ظلت غير مدفوعة خلال الأشهر التالية، يبدو أن الحكومة العراقية خرجت بنتيجة مؤداها أن الوسيلة الوحيدة لفصل الشيوخ عن العلماء هي ممارسة ضغوط شديدة في قضايا تتعلق بالجبايات المالية[38]. وبقدر ما يتعلق الأمر بعلاقة البلاط بالعلماء يبدو أن تفاهماً قصير الأمد حصل بين فيصل والخالصي في منتصف آذار/ مارس 1923، ولكن بلا جدوى تُذكر. إذ توقفت الحملة المناهضة للانتخابات مؤقتاً ثم بدأت من جديد بزخم قوي بعد أسابيع قليلة عندما عادت إلى الظهور في الكاظمية فتاوى تحرم المشاركة في الانتخابات. وصدر عن الأصفهاني والنائيني ما يؤكد هذه الفتاوى التحريمية، واقترن منع المشاركة في الانتخابات بفتوى أخرى تحرِّم مساعدة الشيعة للحكومة العراقية ضد الأتراك.

---

37- الملك فيصل إلى السير بيرسي كوكس، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، مصدر سابق.

38- تدخَّل المندوب السامي مبكراً في عام 1923 لمنع تسجيل أراضي الشيخ عبد الواحد سكر بأسماء سراكيله: أُبلغ عن متأخرات بنسبة 30 في المئة في منطقتي الكوت والحي في منتصف شباط/ فبراير ولكن أراضي الشيخ عبد الواحد أُحيطت بمزيد من الحماية، وجرى تحويل 18 لاخ روبية (نحو 12 ألف جنيه إسترليني) في نيسان/ أبريل. :Intelligence Reports 31 January, 14 February, 1 April and 14 April CO 730 /38 /10607, 13500; CO730 /39 /20387, 23176.
أُنظُر أيضاً الفصل السادس.

في مواجهة هذه المعارضة المتواصلة قرر مجلس الـوزراء في حزيران/ يونيو أن من الضروري اتخاذ إجراءات قوية حفاظاً على هيبة الحكومة من تردي سمعتها إلى حد لا رجاء فيه. وبعد تظاهرة معادية في الكاظمية في 21 حزيران/ يونيو وأُخرى في كربلاء في 24 حزيران/ يونيو تقرر ترحيل الخالصي الذي كان بلا شك الروح الموجِّهة وراء حملة المرجعية ضد الانتخابات – كان مواطناً إيرانياً مثله مثل العديد من العلماء الشيعة الآخرين – وسرعان ما غادر كبار المجتهدين الآخرين إلى إيران احتجاجاً. ورغم ما توقعه دوبس من «زعيق مخيف سيصدر عن طهران»[39] فإن رد الفعل الرسمي الإيراني كان معتدلًا بعد الرشقات الأولى، ربما بسبب الانشغال العام بأحداث رافقت صعود رضا خان إلى السلطة. وقُدِّم التفسير القائل إنه باستثناء الخالصي وأتباعه القريبين فإن العلماء الآخرين لم يُطردوا وهم أحرار في العودة متى ما شاؤوا شريطة أن يتعهدوا بعدم التدخل في السياسة ويلغوا الفتاوى التي تحرم المشاركة في الانتخابات.

أدى تحرك الحكومة إلى حل الأزمة الآنية رغم أنه فاقم الحزازات الطائفية بطبيعة الحال. وحاول الملك أن يتوصل إلى تفاهم ودي مع العلماء الشيعة والشيعة المدنيين، ولكن الأقوى نفوذاً بين السياسيين الكبار كانوا، بموافقة عامة من المستشارين البريطانيين، أكثر اهتماماً بتحجيم المرجعية. وتناولت الاتصالات مع الحكومة البريطانية أهمية إبعاد رجال الدين عن التدخل في السياسة وليس قضية مظالم الشيعة التي كانت أكثر جدية. وعلى الغرار نفسه كتب كورنواليس مستشار وزارة الداخلية إلى دوبس:

«إن معتقداتهم الدينية وحدها التي تمنعهم من قبول الحكومة العراقية

---

39- Minute of 28 June 1923 by Dobbs on Adviser, Ministry of Interior to *mutasarrif*, Karbala, Telegram 10122 of 28 June 1923. Delhi, BHCF 23 /13 /1 Vol. I., 'Propaganda and Activities against Participation in Iraq Elections'.

وأعتقد إنهم عندما انطلقوا من كربلاء قبل أيام كانوا سيثيرون تمرداً لو إنهم لاقوا أي تشجيع»[40].

كانت الحكومة العراقية، في محاولتها تبرير سياستها التمييزية في غالب الأحيان ضد الشيعة، تحتج طيلة فترة الانتداب بأنه إلى أن أصبح العراق «مستقلاً» لم يكن للشيعة صوت على الإطلاق في السياسة ولا محاكم منفصلة ولا مؤسسات تعليمية ممولة من الحكومة. ولكن بصفة عامة كان عدم التوازن الواضح لتمثيل الشيعة في مجلس الوزراء ومجلس النواب وفي جهاز الخدمة المدنية مصدر احتكاك قابل للاستغلال على الدوام. والأكثر أهمية آنية لهذه الفترة تحديداً أن فيصلاً أُجبر على التخلي عن محاولته توسيع قاعدة تأييده داخل البلد رغم استمراره في التفاوض مع العلماء المنفيين خلال خريف 1923.

استأثرت انتخابات الجمعية التأسيسية، التي كانت مهمتها إقرار «القانون العضوي» أو الدستور والمصادقة على المعاهدة، بالفترة الواقعة بين تموز/ يوليو 1923 وآذار/ مارس 1924. وبدأت الانتخابات في 12 تموز/ يوليو والتأمت الجمعية لأول مرة في 27 آذار/ مارس. وكان هذا الفاصل الزمني المديد يعود بالدرجة الرئيسة إلى العملية المعقدة لتسجيل الناخبين والنظام الانتخابي نفسه الذي كان غير مباشر أو يعتمد مبدأ المجمع الانتخابي. وجرى حسب الأصول تسجيل من يحق لهم التصويت من دافعي الضرائب الذين تزيد أعمارهم على 21 سنة، وصوتوا للناخبين الثانويين، بناخب ثانوي عن كل 250 ناخباً أولياً، ثم صوت هؤلاء الناخبون الثانويّون لانتخاب النواب. وكُفِل تمثيل المسيحيين واليهود بتوفير أربعة مقاعد مخصصة لكل من الطائفتين. يضاف إلى ذلك، كان هناك تمثيل خاص في الجمعية التأسيسية ولكن

---

40- Cornwallis to Dobbs, Secret and Personal C/1428, 18 July 1923. Delhi, BHCF File 23/15/1 Vol. I, 'Propaganda and Activities against Participation in Iraq Elections'.

ليس في البرلمان العراقي النظامي، لرجال العشائر، الأمر الذي أسفر عن تعبئة الجمعية التأسيسية بنحو أربعين شيخاً من شيوخ العشائر[41]. وكان الشيوخ يشكلون في البداية كتلة متراصة من مؤيدي المعاهدة رغم أن التهديدات والترهيب ومرور الوقت حدَّت تدريجياً من حماستهم.

خلال خريف 1923 أدى تدخل فيصل المستمر في شؤون الحكم ومفاوضاته السرية مع العلماء المنفيين إلى اشتباكه في نزاع مكشوف مع رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون. وكان السعدون من جهته أزعج الملك إلى حد كبير برفضه أن يضمن قراءة اسم فيصل قبل اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة في مساجد بغداد[42]. ولم

---

41- في لواء الحلة ولواء الدليم فاق عدد الناخبين العشائريين عدد الناخبين من المدن والقرى:

| | رجال العشائر | أهل المدن |
|---|---|---|
| الحلة | 40000 | 13000 |
| الدليم | 37319 | 7208 |

«إذا عرف الشيوخ كيف يستخدمون القوة السياسية التي أُعطيت إليهم بتسجيل رجال عشائرهم بالجملة فإن المجلس سيقدم لوناً مختلفاً على نحو غريب عن أي جزء من الإمبراطورية العثمانية السابقة حيث كان مثقفو المدن يتفوقون بصورة كاملة على سكان الريف. وإذا أخذنا مثالاً لافتاً فإن الشيخ علي سليمان سجل أكثر من 12 ألف رجل من عشيرته، الأمر الذي يعني، إذا ارتفع العدد النهائي للناخبين الأولين بمن فيهم ناخبو عانة، إلى زهاء 50 ألف ناخب، أنه يسيطر على نصف اللواء. إلى جانب ذلك فإنه يشغل مقعداً في المجلس بوصفه ممثلاً عن العشائر».

Intelligence Report, 1 November 1923: CO 730 /43 /54840.

42- يبدو أن «الخطبة» كانت لم تزل تُقرأ في بغداد (ولكن ليس في مدن أخرى) باسم السلطان العثماني. ولاحقاً ذُكر فيصل ووالده حسين بصورة مشتركة (اُنظُر Commissioner to Secretary of State for the Colonies, Secret Despatch of 22 November 1923; CO 730 /43 /60034). حين ذُكر اسم فيصل أول مرة في الخطبة التي أُلقيت بعد تتويجه يُقال إن أحد الوطنيين البارزين علق بالقول إن اسم الملك جورج الخامس كان سيكون أنسب. Abstract of Police Intelligence, 27 August 1921. وذُكر أن المسألة حُلت في التقرير الاستخباراتي بتاريخ 7 شباط/ فبراير 1924. CO 730 /57 /7995

تكن العلاقات بين الرجلين ذات يوم ودية بصفة خاصة، وطوال فترة الانتداب كانت هناك مناسبات أجبرت فيها المقيمية الملك على قبول السعدون رئيساً للوزراء ليتمكن هذا الأخير من العمل كمؤثر كابح على الملك. واستقال السعدون رغم مناشدات دوبس، وعُين جعفر العسكري، الذي كان شخصية أضعف لكنه يود الملك ويحظى بثقته، لرئاسة حكومة جديدة. واستُغل هذا التغيير لإعطاء حقيبتين وزاريتين، المالية والمعارف، إلى اثنين من الشيعة هم محسن الشلاش وأبو المحاسن. ويبدو أن المندوب السامي وافق على تغيير الوزارة في هذه اللحظة الحرجة لأنه شعر أن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن معه تسويس فيصل:

«طالما أن جلالته يوَجَّه بعِنان خفيف أجد أنه يُطلعني بقدر معقول من الصراحة حتى على خططه الأدنى صيتاً التي يمكن حينذاك انتقادها وعدم تشجيعها، ولكن المعارضة الشديدة والدائمة ليس من شأنها إلا دفعه إلى ركوب رأسه»[43].

أعقب تغيير الوزارة بعد فترة قصيرة تلميح من العلماء المنفيين، باستثناء الشيخ مهدي الخالصي، إلى إنهم سيكونون الآن مستعدين لإعلان شرعية الانتخابات. وهم في الحقيقة لم يعودوا إلى العراق إلا في نيسان/ أبريل 1924 وحينذاك كان الخالصي توفّيَ بالسكتة الدماغية في مشهد.

في هذه الأثناء عمل انتخاب أول حكومة عمالية في إنكلترا على إلقاء ظلال من الشك، لفترة قصيرة، على شكل العلاقات الأنكلو-عراقية في المستقبل، ولكن سرعان ما أصبح واضحاً، على نحو اغتم له الوطنيون، الحفاظ على الاستمرارية. ومع ذلك أعطى تغيير الوزارة مسوغاً للأمل

---

43- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret Despatch of 22 November 1923, CO 730 /43 /60034.

في بغداد بأن بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها[44] يمكن أن تُعدَّل وأضاف قوة إلى وجهات نظر المعارضين ضد المصادقة عليها.

## تأخيرات ومجاهيل، 1923 - 1924

المجهول الكبير الآخر كان المسألة المتعلقة بمستقبل المناطق الكردية. فإن أحداث كردستان في عام 1923 وخاصة جلاء القوات البريطانية عن السليمانية وراوندوز وعودة الشيخ محمود الحفيد إلى الظهور، أثارت قلقاً بالغاً بشأن حجم المساعدة البريطانية التي يمكن التعويل عليها إزاء ولاية الموصل، وهو قلق أكده الملحق الذي أرفقته الجمعية التأسيسية بالمصادقة على المعاهدة في حزيران/ يونيو 1924 [45]. وكان من الطبيعي أن يزيد ضعف القوات البريطانية الظاهر هذه المجاهيل. ونوه دوبس في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1923، في رسالة خاصة إلى شاكبرغ، بأن من الضروري أن تبدو بريطانيا جادة ومصممة حول وضع الحدود. ودعا إلى المصادقة فوراً على معاهدة لوزان، والإسراع بعقد مؤتمر حول الحدود. وأشار إلى أن هذا من شأنه أن يسهِّل أيضاً تخفيض أعداد الحامية البريطانية بسرعة أكبر[46].

استمر هذا الوضع المتوتر خلال الأشهر التالية: كانت المشكلات الرئيسة التي تواجه السلطات البريطانية هي ما العمل في حال عدم المصادقة على المعاهدة الأنكلو-عراقية، وعدم إعطاء العراق ولاية الموصل. ولم تُحلّ المعضلة إلا جزئياً بتصوير الدعم البريطاني للموصل على أنه يتوقف

---

44- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, 24 January 1924, Telegram 54 طلبت الحكومة العراقية السماح لها بإرسال وفد إلى لندن. سجل الميجر يونغ Major Young في المحضر انزعاجه من «هذا المقترح الوقح بعض الشيء» CO 730 /57 /3931.

45- أُنظُر أدناه.

46- Dobbs to Shuckburgh, Private and Personal, 27 December 1923: CO 730 /55 /1235 (included with 1924 papers).

على تأييد العراق للمعاهدة. وفي الحقيقة أن دوبس أبلغ الحكومة العراقية في آذار/ مارس 1924 أن موقف العراق في ولاية الموصل سيتعزز بدرجة كبيرة إذا قبلت الجمعية التأسيسية بالمعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها قبل أن تبدأ المفاوضات حول الموصل(47). وبحلول نهاية الشهر، قبل يومين على الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية، نالت الاتفاقيات قبول الحكومة العراقية وتقرر أن تبدأ المفاوضات الأنكلو-تركية حول مستقبل ولاية الموصل في إسطنبول في أيار/ مايو.

سرعان ما تبدد أي أمل بأن يكون تمرير المعاهدة في الجمعية التأسيسية مسألة شكلية محضة. إذ بدأت تجمعات معارضة تنشأ حتى بين أولئك الذين كان يُعتقد إنهم من أقوى مؤيدي العلاقة مع بريطانيا. وسرعان ما اتضح أن الكرد وشيوخ العشائر «الموالين» أخذوا يترددون في ولائهم وخاصة بعد اعتداء عصابة مجهولة بالضرب على اثنين من الشيوخ المؤيدين للمعاهدة هما عداي الجريان وسلمان البراك، الأمر الذي أثار قدراً معيناً من التوجس بين زملائهما. ومرة أخرى طالبت مجموعة من النواب العشائريين يقودها سالم الخيون، مقابل تأييدها للمعاهدة، بتوسيع دائرة تطبيق نظام دعاوى العشائر وزيادة تمثيل العشائر في مجلس النواب مستقبلاً. وأخيراً فإن بنود الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة كانت أشد وطأة مما توقعه العراقيون. ومع ذلك اعتبر برنارد هنري بورديلون، القائم بأعمال المندوب السامي، أن المصادقة ستكون ممكنة إذا استطاع أن يُعلن أن انتهاء المعاهدة بعد أربع سنوات على توقيع صلح مع تركيا، سيعني نهاية الانتداب، حتى إذا لم يكن العراق بعد عضواً في عصبة الأمم. وكان بورديلون يأمل بإنهاء التكهن والنقاش بمنع المزيد من التعديلات على نص المعاهدة(48).

---

47- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 129, 11 March 1924: CO 730 /58 /11898.

48- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 211 of 12 April 1924: CO 730 /58 /18923.

بغية إحداث انفراج في الوضع وافقت وزارة المستعمرات على إبلاغ الحكومة العراقية من خلال المندوب السامي بأنها ستطلب من عصبة الأمم قبول المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الملحقة بها بدلاً من الانتداب، وإن:

«حكومة صاحب الجلالة ليس لديها نية في الاستمرار باتخاذ أي موقف من العراق بعد انتهاء مفعول المعاهدة سوى الموقف الذي تحدِّده المعاهدة... أو ما يُعقد لاحقاً من اتفاقيات مع الحكومة العراقية طبقاً لما يكون جائزاً في البروتوكول»[49].

ولكن لا يبدو أن مثل هذه التطمينات كان لها الأثر المنشود، وأصبح واضحاً بعد بضعة أسابيع أن المطلوب سياسة طوارئ في حال عدم المصادقة على المعاهدة. وكان دوبس يعتقد أن نيات لندن في هذا الشأن يجب أن تُعلن جهاراً ولكن وزارة المستعمرات رفضت ذلك. وفي النهاية أُبلغ دوبس بأنه إذا لم يُصادق على المعاهدة بحلول موعد اجتماع لجنة الانتدابات الدائمة في 11 حزيران/يونيو سيكون على حكومة صاحب الجلالة أن تنال موافقة عصبة الأمم على «صيغة بديلة» ليست محدَّدة بعد.

وسيتضح أن هذه الصيغة بخطوطها العامة:

1. لا تُلزِم حكومة صاحب الجلالة بأي إجراء محدَّد إذا لم تُقبَل المعاهدة، إلخ.
2. تترك المبادرة لحكومة صاحب الجلالة وليس للجنة الانتدابات الدائمة في اقتراح بديل آخر[50].

---

49- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 181 of 26 April 1924: 730 /58 /19150.

50- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 213 of 14 May 1924; Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 218 of 19 May 1924: CO 730 /59 /22774, 23489.

## المعاهدة في مجلس النواب

في هذا الوقت كانت كل المؤشرات تقول باقتراب وقوع مواجهة مباشرة. وبعد عطلة العيد التي انتهت في 10 أيار/ مايو 1924 حضر 54 نائباً فقط من أصل 110 نواب لأخذ مقاعدهم في المجلس، أو أقل بنائبين عن العدد المطلوب لتحقيق النصاب. وفي الأيام الأولى خرجت تظاهرات صاخبة في الشوارع، وفي 29 أيار/ مايو تجمع مسلحون من أتباع سالم الخيون خارج مبنى الجمعية التأسيسية بل أن بعضهم دخل قاعة المجلس نفسها[51]. وفي 2 حزيران/ يونيو قال دوبس في برقية:

«التأمت الجمعية اليوم وتعاقب متكلمون على شجب المعاهدة بمفردات غير محسوبة. ولا أعتقد أن هناك أدنى فرصة لقبولها. وسأدفع فيصل على الفور إلى حل الجمعية إذا رُفضت المعاهدة قبل أن أتسلم قرار حكومة صاحب الجلالة»[52].

في النهاية جرت المصادقة على المعاهدة والاتفاقيات في ظروف من الدراما العالية عشية 10 حزيران/ يونيو، بعد يوم على انهيار المحادثات الأنكلو-تركية في إسطنبول وقبل اجتماع لجنة الانتدابات الدائمة، بأغلبية 13 صوتاً (37 صوتاً مع المعاهدة و24 صوتاً ضدها وامتناع 8). وأُدرجت عبارة توافقية في الجملة الأخيرة من القرار الذي صادق على المعاهدة يجعلها باطلة ولاغية إذا أخفقت بريطانيا في جهودها لتأمين ولاية الموصل للعراق. ولكن بريطانيا، كما تسنى

---

51- كانت هناك شائعات غير مؤكدة أن سالم الخيون يعمل لمصلحة السيد طالب النقيب الذي كان منفياً. Intelligence Reports, 15 May, 12 June 1924: CO 730 /59 /25048.; Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 312 of 23 June 1924: CO 730 /60 /29934.

52- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 282 of 2 June 1924. Minute by H. W. Young, 7 June 1924: CO 730 /60 /26555.

لوزارة المستعمرات أن تشير، لم تعد مسؤولة عن ذلك لأن المسألة أُحيلت إلى عصبة الأمم[53].

## أهمية المصادقة

كانت المصادقة على المعاهدة ذات أهمية حيوية لاستمرار العلاقة الانتدابية. وبعد التخلي عن السيطرة المباشرة في عام 1920 كان من الضروري أن يمتثل العراقيون لسياسة بريطانيا في العراق. إذ لم يكن مطلوباً أن تحظى شروط بريطانيا بالقبول فحسب بل وأن يكون هذا القبول ظاهراً: من هنا استفتاء 1918 - 1919 والاستفتاء على فيصل وانتخابات الجمعية التأسيسية والمصادقة على المعاهدة في عام 1924. ولم يعد استئناف السيطرة المباشرة إمكانية عملية. فالصيغة المعمول بها فعلاً أثارت احتجاجات شديدة من الولايات المتحدة إزاء ما تنطوي عليه ضمناً من استبعاد لها اقتصادياً، فيما أثبت التدخل العسكري البريطاني على الحدود الشمالية أن الرأي العام البريطاني يكاد ألا يستطيع هضمه. والأكثر من ذلك أن السيطرة المباشرة كانت ستزيد بدرجة كبيرة ثمن العلاقة:

«يتوقف نجاح التجربة العراقية بالدرجة الأولى على مدى ما يثبته العراق من قدرة على تغطية تكاليف إدارته هو، بما في ذلك الدفاع وتنفيذ التزاماته، بما في ذلك التزاماته تجاه بريطانيا وإدارة الدين العام العثماني»[54].

وحين اكتسبت مسألة المصادقة أبعاد الأزمة أخذ دوبس يدرك أن هناك حدوداً لقوة الضغط الذي يمكن أن يُمارس بجدوى على الحكومة العراقية. وأشار إلى أن من النتائج المترتبة على بروتوكول نيسان/ أبريل 1923، أن بريطانيا تحاول الآن أن تؤمِّن في أربع سنوات التسوية المالية نفسها مع العراق التي كان يُقدَّر لها في الأصل عشرين عاماً وفي الوقت

---

53- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 249, 16 June 1924: CO 730 /66 /29037.

54- Shuckburgh to Dobbs demi-official, 24 January 1924: CO 730 /64 /3166.

نفسه أن يُنتَظَر من العراق النهوض بمسؤولية الدفاع عن نفسه. وكتب بلغة فيها شيء من الهزل إلى وزارة المستعمرات في شباط/ فبراير:

«من الواضح أن من المستبعد أن ترغب حكومة صاحب الجلالة في إضعاف الدولة التي بَذلت مثل هذه الجهود المضنية لتأسيسها، أو في تدميرها بمطالب تعجيزية»[55].

من الواضح أن الدولة العراقية لم تكن في وضع يتيح لها أن تتحمل الثقل الساحق لمطالب سياسية ومالية وعسكرية تعجيزية في هذا الوقت. وقال دوبس بحزم كاتباً عن الدفاع في حزيران/ يونيو:

«إن الإصرار على اتفاقيات معقدة من هذا النوع... ساعد على إيجاد الوضع السياسي الحالي بجعل الأمر يبدو للعراقيين وكأن حكومة صاحب الجلالة تريد تقييد أيديهم وأرجلهم. وأنا أُفضل تسوية كل مسألة لدى ظهورها...»[56].

كان هذا «الإصرار الدقيق على تعهدات ورقية»[57] سبب العديد من الأزمات التي نشأت خلال السنوات القليلة التالية. وكان يُطلَب من الحكومات العراقية باستمرار الدخول في اتفاقيات ليست قادرة على تحمل تكاليفها (مثل تسديد مدفوعات لبريطانيا وإدارة الدين العام العثماني) أو تجدها مهينة ومن الصعب تبريرها للعراقيين (أقسام من المعاهدة والاتفاقيات).

---

55- Sir Henry Dobbs to Sir John Shuckburgh, demi-official, 7 February 1924: CO 730 /71 /8246.

56- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Confidential Despatch 'B', 10 June 1924: CO 730 /60 /29840.

57- «رأيي الخاص أن تأمين اتفاقية ذات صياغة فضفاضة يكون مفعولها في الحقيقة مُرْضياً تماماً مثل ترتيباتنا الحالية، أفضل بكثير من أن نجبر الحكومة العراقية الآن على القَسَم بكلمات المُعلّم *jurare in verba magistri* ونواجه إمكانية الجلاء عن العراق لأننا أخفقنا بعد نقاشات غاضبة حول نقاط كلامية، في تأمين إقرار الاتفاقية في الجمعية التأسيسية». High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Confidential Despatch of 18 October 1923: CO 730 /42 /52434.

في نهاية المطاف كانت غالبية الصعوبات والخلافات التي تؤثر في العلاقات الأنكلو-عراقية تأتي من الكلفة الباهظة للعديد من الإجراءات التي كانت بريطانيا تلح على العراقيين أن يتخذوها، أو من علاقة التبعية بشكل واضح التي كانت النصوص الفعلية للوثائق تهبط بدور العراق إليها. وبمرور الوقت أُزيلت بعض السمات المرفوضة بشكل واضح في العلاقة الأنكلو-عراقية، ولكن هذا التطور تأخر بما فيه الكفاية لتأجيج مشاعر النقمة العميقة، والتصميم على عرقلة كل ما قد يُفهَم على أنه تحديد للسيادة العراقية، قدر الإمكان.

مع ذلك لا يبدو أن الصعوبة التي اصطدم بها تمرير المعاهدة أثارت أكثر من توجسات عابرة في أوساط الحكومة البريطانية: طريق الإمبراطورية الجوي، وحقول النفط، وقاعدة التدريب التابعة للقوة الجوية الملكية، وسمعة بريطانيا واستثماراتها، لا يمكن التخلي عنها لأن العراقيين بكل بساطة لا يريدونها. ولكن كان من المهم تصوير العراقيين وكأنهم راغبون في استمرار الارتباط ببريطانيا. وحتى المعارضة القوية للمصادقة على المعاهدة يجب ألا يُسمح لها بطمس اعتماد الحكومة العراقية اعتماداً شديداً على بريطانيا لاستمرارها في البقاء. وكانت هذه التبعية نابعة، كما رأينا، من قاعدة التأييد المحدودة جداً للحكومة داخل البلد والغياب العام لمشاعر الهوية الوطنية:

«فيما يتعلق بالحياة السياسية في البلد يكون الكلام صعباً. فإن هوية وطنية عراقية لم تتكوَّن بعد. والرجال يشعرون أن أواصر الولاء لعشيرتهم أو حَمولتهم أو عائلتهم أقوى من الولاء لبلدهم. والإحساس الوطني بالواجب العام كثيراً ما يكون غائباً... وليست هناك حتى الآن أحزاب سياسية ولا حتى أي برامج شخصية واضحة جداً» (تقرير العراق *Iraq Report*، 1924: 17).

كان من المهم أهمية حيوية للحكومة، بطبيعة الحال، أن يُبنى مثل هذا الوعي بالتضامن الوطني في أسرع وقت ممكن، ولكن نشاطاتها ذاتها لم

تشجع على ذلك. فإن مواجهة الحكومة مع علماء الدين أفقدها التأييد الفاعل لغالبية الشيعة، وحتى مشاركة الكرد في الانتخابات كانت مدفوعة بالرغبة في نيل دعم بريطانيا لكردستان متحررة من النفوذ التركي أكثر منه بأي تضامن مع الحكومة العراقية: كان كثير من الكرد ما زالوا يتطلعون إلى كردستان مستقلة تماماً. ولذلك عمدت الحكومة إلى شراء ولاء شيوخ عشائر وملّاك بإعفاءات ضريبية وتنازلات مقابل عدم إبداء عداء نشيط تجاهها[58]. وفي النهاية كان الدعم الوحيد الذي يستطيع نظام الحكم أن يعول عليه بصورة دائمة هو دعم بريطانيا، الأمر الذي يعني بالمفردات العملية تعاون القوة الجوية الملكية البريطانية في التعامل مع العناصر المعادية. وفي أيار/ مايو 1925 كتب وزير الدولة لشؤون المستعمرات ليو أيمري Leo Amery عن القوة الجوية الملكية بعد زيارة للعراق:

«بفضل يقظتها الدائمة يكون عمل البناء السياسي قادراً على المضي قُدماً. ولولا وجودها لما كان للتجربة الجديدة التي نقوم بها في البلد أي فرصة للنجاح... وإذا كانت سلطة الملك فيصل تغطي عملياً سائر أنحاء مملكته فالفضل في ذلك يعود بالكامل إلى الطائرات البريطانية. وإذا سُحبت الطائرات غداً فإن من المحتم أن ينهار الهيكل كله إلى أشلاء»[59].

وهكذا وُجدت حلقة مفرغة. فمهما حاولت الحكومة العراقية أن تكون «وطنية» و«مستقلة»، كانت دائماً تُحشر في زاوية الخضوع لبريطانيا بسبب ضعفها ذاته. وبحلول عام 1924 أدرك الوزراء الدائمون في الحكومة العراقية أن لا مفر، وإن الأمل الوحيد بإحداث تحسن يكمن في التلاعب بتفاصيل العلاقة الأنكلو-عراقية، والرهان على إمكانية إقناع بريطانيا في نهاية المطاف بأن إبداء قدر أكبر من السخاء في الصرف على السكك الحديدية العراقية مثلاً أو الأرصدة المنقولة، سيحقق مكاسب من نوع ما. والأكثر من ذلك أن ذوي التفكير العملي بين السياسيين لم

---

58- أُنظُر الفصل السادس.

59- CP 235 (25), 11 May 1925: CO 730 /82 /22162.

يتأخروا في إدراك المكافآت الملموسة للتعاون التي كانت تتحقق من خلال بقائهم في مناصبهم. واستغل ياسين الهاشمي ونوري السعيد اللذان كانا ضابطين في الجيش العثماني، موقعهما لامتلاك أراضٍ وتمرير قوانين تشرعن هذه الصفقات أو تكفل لهما إعفاءات ضريبية، وحتى عبد المحسن السعدون لم يكن منزهاً من استغلال منصبه لدعم مطالب عائلته في المنتفق[60]. فإذا كانت المداراة ضرورة بغيضة فيمكن على الأقل جعلها مجدية.

---

60- عن استملاكات ياشين الهاشمي أُنظُر خدوري 269 - 268 :(1970) Kedourie. عاد ياسين الهاشمي ونوري السعيد إلى العراق بلا شيء: «إن الوضع الذي يجيز لدائرة أملاك الدولة توزيع الأراضي بالجملة على السياسيين وأضرابهم وفي الوقت نفسه تجاهل احتياجات الحكومة نفسها، وضع شاذ للغاية. وفي الآونة الأخيرة، كما سمعتم، فإن أراضي منطقة أبو عوسج الواسعة أُعطيت إلى أربعة سياسيين بينهم نوري السعيد ومحمود رامز». Edmonds to Holt, DO C /2100 /63 /12 /8 of 25 .June 1929. Delhi, BHCF, 'Personalities', File 27 /411, Salim al-Khayyun للاطّلاع على آل سعدون أُنظُر 'Air' Situation on Shatt al-Gharraf 1927-30', 121/ 23. يتعلق هذا بالصراع بين سراكيل المياح وملاك آل سعدون في قضاء الحي في لواء الكوت. «الملاك عبد الرزاق السعدون ومحمد السعدون وعبد الكريم السعدون وعبد الرحمن السعدون، كلهم ساعدهم شقيقهم عبد المحسن السعدون قبل عامين على العودة إلى بعض المقاطعات (المسجلة أراضي طابو) التي يعيشون فيها بوصفهم ملاكاً. Special Service Officer, Nasiriyah to (RAF) .Air Headquarters, I /N /4, 7 August 1927

# الفصل الثالث:

# نفط وحدود وإفلاس: مشكلات سياسية واقتصادية، 1924 - 1926

نفط الموصل، وترسيم حدود العراق الشمالية، والمشكلات المالية، ومصاعب الحكومة العراقية كانت المشاغل الرئيسة للعلاقات الأنكلو-عراقية خلال العامين اللذين أعقبا مصادقة الجمعية التأسيسية على المعاهدة في حزيران/ يونيو 1924. وترتبط هذه القضايا الثلاث ارتباطاً وثيقاً فيما بينها رغم أن لكل قضية تاريخها وأصلها الخاص بها. وكان تنقيب أي قوة من قوى التحالف أو كلها عن النفط العراقي يقتضي أن تبقى الموصل جزءاً من العراق، وكان ضمان قدرة العراق على الدفاع عن أرضه يعني استنزاف الموارد المالية والاستراتيجية الضئيلة للحكومة العراقية إلى أقصى الحدود مؤكداً مرة أخرى اعتمادها الكبير على بريطانيا. ولكي نفهم كيف كانت هذه القضايا الثلاث تؤثر في بعضها بعضاً وفي مجرى العلاقات الأنكلو-عراقية سنُنحي جانباً الإطار الزمني الضيق للفصلين السابقين، ونعاين أولاً دور النفط في العلاقات الأنكلو-عراقية ثم المشكلات المرتبطة بالحدود التركية - العراقية، وأخيراً المصاعب المالية التي واجهتها الحكومة العراقية في ظروف العلاقة الانتدابية.

## بريطانيا العظمى والنفط العراقي

رغم أن دور بريطانيا المهيمن في استغلال نفط العراق كان على الأرجح

النتيجة الأكثر ديمومة لتدخلها في شؤون البلد فإن قول ذلك كان دائماً يبدو قلة أدب ربما، أساساً، بسبب الإنكارات العلنية الشديدة لهذه العلاقة من جانب رجال الدولة في نهاية الحرب وفي أوائل العشرينيّات (مونرو Monroe، 1981: 101). وحتى مطالع السبعينيّات فإن قلة من الباحثين درسوا بشكل صريح دور النفط في السياسة البريطانية سواء في سياق الأهداف المعلنة لقوة الاستطلاع الهندية «د»[1] أو في سياق الجهود البريطانية من أجل تأمين ولاية الموصل للعراق. ولكن الأدلة التي جمعها ميشر Mejcher (1976) تبين بلا أدنى شك أن النفط، هيمن، على الأقل بقدر هيمنة الاعتبارات الاستراتيجية، على التفكير البريطاني الرسمي تجاه العراق. والصحيح بكل تأكيد أن مصالح بريطانيا اللاحقة في شؤون العراق اقتربت اقتراباً شديداً من مصلحة شركة نفط العراق. وتفاصيل علاقات شركات النفط بالحكومة البريطانية أكثر تعقيداً من أن تُناقش نقاشاً وافياً في هذا الفصل لكن تداخل المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ملحوظ بجلاء:

«فيما يتعلق بالوضع الحالي لا أرى ما يمكن أن نفعله لمنع تأسيس شركات ومجموعات كبرى هدفها في نهاية المطاف استغلال الموارد النفطية في أي منطقة من العالم... وأسمع بصورة مبهمة تماماً أن اللورد إنتشكايب Lord Inchcape وشركة ميساجري ماريتيم *Messageries Maritimes* [الفرنسية للنقل البحري] هما الروح المحركة للمجموعات التي تتحدث عنها. وأفهم أن اللورد إنتشكايب عضو في منظمة بتروليوم إيكزاكتيف Petroleum Executive وأيضاً مدير في شركة النفط الأنكلو-الإيرانية نيابة عن حكومة صاحب الجلالة. وأحسب أن بمقدوري القول إن منظمة بتروليوم إيكزاكتيف تضم في الغالب أفراداً لهم مصلحة شخصية مباشرة في المشاريع النفطية. فماذا بوسع المرء أن يقوله حين

1- أُنظُر الفصل الأول والهامش 3 من المدخل. لدى النظر إلى الوراء فإن الهدف الوحيد من الأهداف المعلنة لقوة الاستطلاع الهندية «د» الذي يمكن أن يوصف بالنجاح الكامل هو تمكنها من الحفاظ على تدفق النفط من مصفى شركة النفط الأنكلو-إيرانية في عبادان.

تكون المصالح الخاصة والعامة متواشجة تواشجاً لا ينفصم في هيئة رقابية حكومية؟[2].

لفهم أحداث السنوات التي أعقبت الحرب فهماً أعمق، من الضروري التوقف عند نشأة السياسة النفطية البريطانية ومتابعة تطور المصالح التجارية البريطانية في نفط الشرق الأوسط.

## أساس السياسة النفطية البريطانية

ما أن بدأت سفن العالم تستخدم النفط على نطاق واسع حتى بات يُعتبر من الضروري أن تكون الإمدادات والاحتياطات متاحة بحرية، وأن تكون القوى العظمى قادرة على تأمين وصولها إلى منابعه بلا عوائق. وهكذا جرت صياغة السياسة النفطية البريطانية بسرعة كبيرة: أن بريطانيا يجب أن تكون في وضع تتمتع معه بنفوذ سياسي أو سيطرة سياسية في المناطق المعروف بوجود النفط فيها أو، بالقدر نفسه من الأهمية، يُعتقد أن وجوده مرجَّح فيها، وإن القوى الأخرى يجب أن تُستبعد قدر الإمكان، سياسياً وتجارياً، عن هذه المناطق.

تقدير فائدة النفط الممكنة للبحرية البريطانية سابق على بداية القرن. ويلاحظ آرثر ماردر Arthur Marder أن الأدميرال فيشر كان معروفاً بلقب «المهووس بالنفط» منذ عام 1886 «في الدوائر البحرية والوزارية» (1961: 45). وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، عندما كان فيشر لورد البحرية الأول وتشرتشل لورد الأدميرالية البحرية الأول، تُرجمت هذه الحماسة إلى نتائج عملية[3]. وفي عام 1912 شُكلت

---

2- G. Kidston, Foreign Office, to Sir George Clerk then attending the Paris Peace Conference, 29 July 1919, Balfour Papers, FO 800 /217.

3- كان تشرتشل لورد الأدميرالية البحرية الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1911 إلى أيار/ مايو 1915، وكان فيشر لورد البحرية الأول بين 1904 و1910 ومرة أخرى بين 1914 و1915.

لجنة ملكية للتحقيق في مسألة الإمدادات النفطية في سياق احتياجات البحرية[4]. وتم الاتفاق مع تشرتشل على «إننا يجب أن نصبح المالكين أو، في كل الأحوال، المسيطرين على مصدر قسم على الأقل من النفط الذي نحتاجه[5]، وهي وجهة نظر طرحها مرة أخرى بمفردات تكاد تكون متطابقة المتحدث باسم الأدميرالية البحرية وقت انعقاد مؤتمر لوزان.

في هذا الوقت كان القسم الأعظم من الإمدادات النفطية يأتي إما من الولايات المتحدة أو المكسيك التي كانت وقتذاك تحت هيمنة الولايات المتحدة. ولكن كميات أصغر من النفط كانت تُنتج أيضاً في رومانيا وروسيا، ومنذ عام 1909، أخذت تتدفق كمية صغيرة من إيران حيث كانت شركة بريطانية واحدة تضطلع بالإنتاج والتسويق. وأسس دبليو. كي. دارسي W. K. D'Arcy شركة النفط الأنكلو-إيرانية the Anglo-Persian Oil Company (أبوك) لاستثمار الامتياز الذي منحه له الشاه في عام 1901، وأنتج مصفى عبادان 273 ألف طن من النفط في عام 1914، السنة الأولى لتشغيله. ويجب أن نتذكر أن شركة النفط الأنكلو-إيرانية ظلت الشركة الوحيدة المنتجة للنفط في الشرق الأوسط حتى عام 1927، وكانت عملياتها تقتصر في البداية على بلاد فارس نفسها ثم امتدت إلى حقول نفط خانة في «الأراضي المنقولة» حيث بدأ الإنتاج في عام 1923.

---

4- في هذه المرحلة لا يبدو أن استخدام النفط الإيراني تجارياً كان موضع الكثير من التفكير: «تلح شركة النفط الأنكلو-إيرانية على أن النفط كوقود لا يمكن أن يُشحن بصورة مجزية تجارياً من الخليج الفارسي إلى أسواق غرب قناة السويس بالتنافس مع النفط المنتج من روسيا وحقول النفط الرومانية، والمنفذ الجائز الوحيد للنفط الإيراني، عدا الأدميرالية البحرية، هو مع السكك الحديدية الهندية». Admiralty to India Office, 26 March 1912, LP & S 10 3877 /1912 /1 /4743.

5- كلمة ونستون تشرتشل في مجلس العموم، 17 تموز/يوليو 1913 مقتبسة في *Agreement with Anglo-Persian Oil Co. Ltd. With an Explanatory Memorandum and the Report of the Committee of Experts on their Local Investigations*, Cmd. 7419, 1914.

في الإمبراطورية العثمانية قدمت مجموعات دولية متنافسة عديدة عروضاً للحصول على امتيازات نفطية خلال الفترة الواقعة بين 1900 و1914. ولعل إلحاحها دفع السلطات العثمانية إلى أن تدرك أن لديها قدرات للتصرف بسلعة ذات قيمة أكثر من عابرة، والمماطلة على هذا الأساس. وفي النهاية، تمكنت مجموعة من المصالح البريطانية والهولندية والألمانية في عام 1912 من الاتحاد لتشكيل شركة البترول التركية the Turkish Petroleum Company (تي بي سي[6])، التي أُعطيت، في ظروف غامضة بعض الشيء، امتيازاً للتنقيب عن النفط في ولايتي بغداد والموصل قبيل اندلاع الحرب. وحصلت المصالح الألمانية على حقوق التنقيب عن معادن في الأراضي الممتدة على جانبي خط بغداد للسكة الحديد المقترح بموجب امتياز السكك لعام 1903. وأعطى المساهمون في شركة البترول التركية موافقتهم على عدم إبداء رغبة في إنتاج النفط في أي منطقة من الإمبراطورية «إلا بالاشتراك مع زملائهم في شركة البترول التركية» (لونغريغ Longrigg، 1961: 30). وكان هذا، من جهة، محاولة لمنع المصالح الأمريكية من دخول المنطقة، حيث لم تحاول فرنسا جدياً بعد إيجاد موطئ قدم، ومن الجهة الأخرى محاولة للضغط على السلطات العثمانية بخفض عدد الباحثين عن امتيازات. وفي نيسان/ أبريل

---

6- كانت هذه المصالح:

| الشركة | رأس المال | الجنسية |
|---|---|---|
| رويال دتش شل | 20 ألف جنيه إسترليني | أنكلو-هولندية |
| البنك الوطني التركي | 28 ألف جنيه إسترليني | بريطانية |
| دويتشة بنك | 20 ألف جنيه إسترليني | ألمانية |
| سي. أس غولبنكيان | 12 ألف جنيه إسترليني | عثمانية |

1913 اقتُرِحَ دمج شركة النفط الأنكلو-إيرانية وشركة البترول التركية، وهو ما حدث بعد عام[7].

بدفع من أدميرالية البحرية، كما سبق ذكره، أخذت الحكومة البريطانية تبدي منذ بعض الوقت اهتماماً كبيراً بنفط الشرق الأوسط. وفي عام 1913، خلال مفاوضات شركة البترول التركية مع السلطات العثمانية، سُلم السفير العثماني في لندن إعلان نيات من وزارة الخارجية:

«تعول حكومة صاحب الجلالة... على الحكومة العثمانية لاتخاذ ترتيبات دون إبطاء بشأن آبار النفط في بلاد ما بين النهرين تضمن السيطرة البريطانية وتنال موافقتها في الأمور التفصيلية[8]».

ولكن أهم تعبير عن اهتمام الحكومة البريطانية بالنفط كان قرارها شراء 51 في المئة من أسهم شركة النفط الأنكلو-إيرانية قبل أيام على اندلاع الحرب في عام 1914، وهي صفقة منحتها تلقائياً حصة كبيرة في شركة البترول التركية في الوقت نفسه.

وتعين التخلي عن أي إمكانية في أن تستطيع شركة البترول التركية استثمار امتيازها بعد اندلاع الحرب. ولم تجرِ أعمال تنقيب خلال

---

7- كانت الشركة تتكون على النحو الآتي:

| الشركة المساهمة | رأس المال | الجنسية |
|---|---|---|
| أنكلو-إيرانية | 80 ألف جنيه إسترليني | بريطانية* |
| دويتشه بنك | 40 ألف جنيه إسترليني | ألمانية* |
| أنكلو-ساكسون | 40 ألف جنيه إسترليني | أنكلو-هولندية |

* كانت حصة غولبنكيان البالغة 5 في المئة مقسمة بين شركة النفط الأنكلو-إيرانية ودويتشه بنك.

8- مقتبس في Secretary of State for Foreign Affairs to Ambassador, Constantinople (Sir Gerard Lowther), Despatch No. 239 of 5 June 1913; India Office, LP & S 10 3877 /1912 /1913 /1 /2222.

الحرب نفسها ولكن مسوحات كانت مؤشراتها العامة إيجابية بدرجة كبيرة أُجريت في ظروف سرية بعض الشيء في عام 1919 [9]. وخلال الحرب، كما يرد في مراسلات كرزون/ كولبي Curzon /Colby، نُفِّذ قدر معين من الأعمال النفطية بهدف تلبية الحاجات اليومية للجيشين البريطاني والعثماني على السواء[10]. وأشارت مذكرة حكومية بتاريخ حزيران/ يونيو 1921 عنوانها «البترول في بلاد ما بين النهرين وفلسطين» إلى آبار حفرها الألمان في القيارة كانت تنتج 10 آلاف غالون في اليوم في زمن الحرب، واستخراج كميات أصغر في طوز خورماتو وقلعة نفط وزاخو. واعترف التقرير بعدم إجراء أعمال حفر عميقة بعد ولكنه أكد العلاقة الجيولوجية المتينة بين المناطق الواقعة شمال بغداد وحقل ميداني نفتون في إيران:

«ليس بالإمكان إعطاء أيّ تقدير للإنتاج المحتملِ في بلاد ما بين النهرين لأن هذا لا يمكن أن يُحدَّد إلا بعد إجراء أعمال حفر عميقة في منطقة واسعة. ولكن ما لا شك فيه أن هذه المنطقة يمكن أن تُعتبر بثقة منطقة واعدة إلى أقصى حد. ويبلغ الإنتاج الفعلي لحقل ميداني

---

9- في ربيع 1919 وصل الجنرال السير جون كاونز General Sir John Cowans إلى بلاد ما بين النهرين للتفاوضِ بشأن امتيازات نفطية يرافقه جيولوجيان هما مستر نوبل ومستر أفينز. وبحسب مصدر في وزارة الخارجية مقتبس في مراسلات مكتب الهند فإن كاونز كان يتحرك نيابة عن شركة شل رغم أن جورج كيدسون George Kidson من وزارة الخارجية لاحظ في رسالة مقتبسة في الفصل الثالث «إن إرسال الجنرال كاونز إلى بلاد ما بين النهرين، كان في حدود عملي، بمهمة قررتها وزارة الحربية دون استشارتنا (أي وزارة الخارجية) أو استشارة مكتب الهند بشأنها». غادر كاونز بغداد في 10 أيار/ مايو 1919 بعد أن لاحظ وجوده عاملون في شركة ستاندارد أويل النفطية. وبقي الجيولوجيان نوبل وأفينز بعده مواصلَين على ما يبدو عملياتهما المسحية. أُنظر .LP & S 10 2249 /1915 /1919 / pp .2191, 1733, 4002, 5206

10- *Correspondence between H. M. Government and the Government of the United States of America Respecting Economic Rights in Mandated Territories, Miscellaneous No. 10, 1920*, Cmd, 1226.

نفتون في إيران حالياً مليوني طن سنوياً، ويمكن زيادة هذه الكمية، عند الضرورة، بشمل ملموس من الآبار المحفورة بالفعل[11].

## سياسة ما بعد الحرب

في الفترة التي أعقبت الحرب كانت مسألة السيطرة البريطانية على بترول الشرق الأوسط موضع اهتمام بالغ في العديد من دوائر الحكومة البريطانية. وكان من المهم أهمية حيوية، في المقام الأول، ألا تكون أي قوة أخرى في وضع يتيح لها حرمان بريطانيا من الإمدادات. ولاحظت مذكرة من وزارة الخارجية في آذار/ مارس 1918 أن هذه مسألة «لا يمكن أن تُعامَل على أنها مغامرة تجارية محضة بل يجب النظر إليها بوصفها مسؤولية قومية، لا تجيز أي إجراءات نصفية أو عمل غير مدروس[12]. وفي اجتماع عُقد في مكتب الهند لاحقاً ذلك العام أوضح الكولونيل أي. تي. ولسن:

«...إن النفط هو الرصيد الوحيد المتاح آنياً في الأراضي المحتلة، وهو الضمانة الحقيقية الوحيدة التي تستطيع الإدارة العراقية تقديمها مقابل القرض الذي لا شك في أنها ستحتاجه في المستقبل القريب من الخزينة البريطانية[13].

---

11- Cabinet Paper E 25, Memorandum by the Minister in Charge of Petroleum Affairs, 30 June 1921; E 7613 /382 /93; FO 3711 /6361.

12- Foreign Office Memorandum 14 March 1918, LP & S 10 996/ 1/ 1918 /1915 /249.

13- أُنظُر Paper B 322 (September 1918), LP & S 10 2249 /1915 /1919 /1/ /4145
يبدو السير آرنولد ولسن وكأنه يجهل حقيقة الأمر بما كتبه في إطار سيرة حياته: «كانت الصحافة اليومية في أوروبا والولايات المتحدة خلال الشطر الأخير من عام 1919 وعام 1920 بأكمله زاخرة بالإشارة إلى العلاقة المتخيَّلة بين ما يُشاع عن المكامن النفطية لبلاد ما بين النهرين وقبول بريطانيا العظمى للانتداب، ولا شيء يستطيع رجال الدولة البريطانيون عمله أو قوله كان مجدياً ضد التهجمات والتلميحات التي كانت تظهر في الصحافة اليومية في أوروبا والولايات المتحدة» ولسن (1931) Wilson: 216.

كما رأينا في الفصل الأول، «بُذل كل مجهود لتسجيل أكبر عدد ممكن من الأهداف على ضفاف دجلة قبل أن تنطلق صفارة الحكم بانتهاء المباراة»، وكانت النتيجة أن الجنرال مارشال General Marshall، بناء على تعليمات من وزارة الحربية، أخذ الموصل (وبذلك سيطر من الناحية الفعلية على ولاية الموصل) **بعد** ثلاثة أيام على هدنة مودرو[14].

كانت المشكلة الآنية التي واجهت الحكومة البريطانية إيجاد ظروف يمكن فيها استغلال النفط فعلاً. وفي العالم الذي ظهر بعد عام 1918 حيث مبدأ «المساواة الاقتصادية» كان المبدأ الأول، لم يكن من الجائز أن يُنظَر إلى بلد ما على أنه يهمين على تجارة بلد آخر، ولا سيّما إذا لم يكن البلد المهيمن هو الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا انطلق الصراع المديد الذي تطور بعد الحرب من أجل السيطرة على موارد النفط في الشرق الأوسط، وخاصة نفط العراق. ونتيجة لكون السيطرة السياسية موضع نزاع مديد فقد تعين تعليق أعمال التنقيب والمسح أيضاً. وزار مساحون بريطانيون العراق في عام 1919 وأخذت شركات أمريكية تطالب الحكومة البريطانية، من خلال سفارة الولايات المتحدة في لندن، بمنحها تسهيلات مماثلة. ويبدو أن قراراً اتخذ في النهاية بأن انتهاج سياسة تُعلن عدم القدرة على عمل أي شيء لكل مَنْ يأتي، هي الحل الأقل إيذاء، وبعد اجتماع عقده مكتب الهند في تشرين الأول/ أكتوبر أُوقفت كل أعمال التنقيب والمسح في «الأراضي المحتلة». وكتب كرزون إلى السفير الأمريكي:

«إن الطابع المؤقت للاحتلال العسكري لا يجيز للقوة المحتلة أن تتخذ قرارات في أمور تتعلق بالاقتصاد وتطور البلد في المستقبل... كما شعرنا بأن فتح «الأراضي المحتلة» لشركات التنقيب خلال فترة الولاية العسكرية سيكون عملاً غير مرغوب فيه بالمرة لأنه سيؤدي إلى تسابق شركات التنقيب وغيرها من الذين، بمجرد انتحالهم صفة

14- أُنظُر الفصل الأول.

باحثين، سيهدفون إلى تأمين حقوق أو خيارات مؤكدة وحصرية من ملّاك محليين[15].

مع ذلك، ورغم هذا القرار «الناكر للذات»، فإن مفاوضات دولية حول نفط العراق جرت على أساس الافتراض الضمني القائل إن بريطانيا سيكون لها الصوت الأعلى في استثماره. وفي نيسان/ أبريل 1919، قبل التوقيع على معاهدة فرساي، وقع وزيرا النفط البريطاني والفرنسي لونغ وبيرينجي اتفاقية نفطية مؤقتة. وكان الفرنسيون سلّموا الموصل إلى بريطانيا في كانون الأول/ ديسمبر 1918 ولم يحصلوا على شيء بالمقابل[16]: اتفاقية لونغ - بيرينجي حلت المشكلة بنقل حصة دويتشة بنك السابقة التي كانت تبلغ 25 في المئة من شركة البترول التركية (بعد أن صادرتها هيئة الوصاية على ممتلكات العدو) إلى مصالح فرنسية. وأُضفي طابع رسمي على هذا الإجراء بعد عام في اتفاقية سان ريمو للنفط.

لم تغب هذه المفاوضات الأنكلو-فرنسية عن انتباه الحكومة الأمريكية التي احتجت بشدة لدى بريطانيا على ما عدّته الطبيعة الحصرية للترتيبات المتخذة: اعترض الأمريكيون بصفة خاصة على البند القائل في اتفاقية سان ريمو أن الشركة التي تعمل في حقول العراق النفطية يجب «إن تكون تحت المراقبة البريطانية الدائمة». وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الاتفاقية تشكل انتهاكاً صريحاً لمبدأ «الباب المفتوح» بأن لكل البلدان حقوقاً متساوية في أراضي العدو السابقة. والأكثر من ذلك أن الوزارة طعنت بالأساس الذي استندت إليه دعوى شركة البترول التركية من خلال التشكيك في شرعية الامتياز الأصلي. وأُصدرت الاتفاقية نفسها على شكل هبة من «كبير الوزراء» وليس بفرمان من السلطان، وظلت سارية أساساً لأنها كانت مدعومة من

---

15- Lord Curzon, Foreign Office, to Ambassador Davis, November 1919, LP & S 10 2249 /1915 /1918 /2 /7380.

16- أُنظُر بيكر Baker (1922): 20 - 1.

الحكومة البريطانية. وذهب كرزون إلى أن بريطانيا تدعم هذه الدعوى فيما أعلن كولبي أن الولايات المتحدة لم تدعمها. وفي وثيقة حكومية أوائل عام 1922 لاحظ تشرتشل:

«... هناك سبب للاعتقاد بأنه لا الولايات المتحدة ولا فرنسا ستأسفان لرؤية الأتراك يعودون إلى الموصل ويكونون في موقع يتيح إعطاء مواطنيهما الامتيازات النفطية التي تطالب بها حكومة صاحب الجلالة حالياً لشركة البترول التركية[17].

كان تشرتشل يخشى أن من الجائز أن يهدد استمرار المعارضة الأمريكية تطور استثمار نفط العراق بأكمله في المستقبل. وكانت وجهة نظره أن الحماسة التي دُعمت بها دعوى شركة البترول التركية في الماضي جعلت الانسحاب المفاجئ من جانب بريطانيا مستحيلاً، ولكن بما أن الدعوى تستند إلى أساس دبلوماسي وليس قانونياً، لم يكن من الحكمة أن يُحال الأمر إلى التحكيم. وأبقى هذا احتمالين هما أن تُقصَر نشاطات الشركة على منطقة امتياز محدودة داخل العراق أو دعوة الولايات المتحدة، وربما إيطاليا، إلى المشاركة في الامتياز. واعتُمد الخيار الثاني في النهاية، وبحلول عام 1923 تم الاتفاق على إيجاد موقع مؤقت للمصالح الأمريكية إلى حد ربع رأسمال الشركة المساهِم تقريباً. ولم يُسمع شيء يُذكر عن «الباب المفتوح» بعد ذلك[18].

---

17- كتب تشرتشرل في عام 1922: «تعترف حكومة صاحب الجلالة، رغم قولها إن حقوق شركة البترول التركية حقوق مشروعة، بأنها لم تُكتَسب بالطريقة التي كانت تحكم امتلاك امتيازات اعتيادية في تركيا قبل الحرب، وإن من المتعذر القول ماذا ستكون نتيجة التحكيم». Cabinet Paper C. P. 3832, *Iraq Oil*, circulated by the Secretary of State for the Colonies, 13 March 1922, CO 730 /28 /7703.

18- أُنظُر غيريغ (1930) Gerig: 141 – 131. بُحثت إمكانية التعاون الأنكلو-أمريكي في استثمار نفط العراق منذ عام 1921. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام اجتمع كالوست غولبنكيان Calouste Gulbenkian مع السير وليام تيريل Sir William Tyrell في وزارة الخارجية حيث قال إن التحالف النفطي الفرانكو – أمريكي الحالي ضد بريطانيا يُموَّل من شركة ستاندارد أويل وسيكون من مصلحة

فيما كانت هذه الخلافات تجري بين الحلفاء أنفسهم استمرت مهمة الحفاظ على السيطرة البريطانية على المنطقة ذات العلاقة، ولكن ليس من دون معارضة. وكما سبق ذكره فإن حدة التوترات اشتدت بحملة قوية تطالب بالجلاء عن بلاد ما بين النهرين خاضتها صحافة نورثكليف Northcliffe Press في بريطانيا. ولكن بحلول عام 1921، بعد مؤتمر القاهرة وتنصيب فيصل، اتضحت معالم الاستراتيجية العامة التي انتهجت خلال السنوات القليلة التالية. إذ ستكون السيطرة على المناطق، التي يُعتقد بقوة أن فيها نفطاً، بيد بريطانيا من خلال أداة الانتداب. وإذا حاولت قوى أخرى أن تحصل على حصة لمواطنيها، ستكون بريطانيا مستعدة للتنازل عن جزء من أسهم شركة البترول التركية للحفاظ على موقعها السياسي. وإلى أن يُحسم أخيراً وضع الأراضي المتنازع عليها، لا يُسمح بالتنقيب عن النفط أو إجراء مسوحات فيها. وأخيراً فإن أي امتياز يُمنح يجب أن تصادق عليه الحكومة العراقية والبرلمان العراقي.

كان من المحتم أن تعتمد أي مشكلات تتعلق باستثمار نفط العراق على ضم الموصل بصورة دائمة إلى العراق. وكان النفط ومكافأة الحدود مترابطين ارتباطاً لا فكاك منه بحيث من الصعب مناقشة أحدهما إلا بمفردات الآخر. ورغم كل الإنكارات فإن مؤتمر لوزان كان مهتماً بالنفط بقدر اهتمامه بالموصل. وتؤكد رسالة من أدميرالية البحرية إلى وزارة الخارجية كُتبت قبل أيام قليلة على افتتاح المؤتمر، طبيعة المصلحة البريطانية، وتعطي مفتاحاً إلى فهم السياسة البريطانية:

«... من وجهة نظر استراتيجية فإن النقطة الجوهرية هي أن بريطانيا العظمى يجب أن تسيطر على الأراضي التي تقع فيها حقول النفط ...

---

بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاق مبكر مع الأمريكيين. وسجل السير آير كرو معلقاً على هذا اللقاء («هذا اتصال لافت للغاية») رأيه الخاص بأن «... وزارة المستعمرات لا تعترض بالمرة على السماح بمجيء الأمريكيين إلى بلاد ما بين النهرين».
E 13144 /382 /93: FO 371 /6363. Minutes of 24 and 25 November 1921.

شريطة أن يكون تأمين ذلك ممكناً، وإن تركيبة الشركة أو الشركات التي تعمل في حقول النفط مسألة أقل أهمية[19].

**حدود الموصل ونفط العراق**

كان المتوقع، عن صواب، أن قضية الموصل ستثبت كونها أكثر المسائل استعصاء في التسوية السلمية مع تركيا، ولذلك أُرجئ الموضوع إلى جلسات لاحقة لمؤتمر لوزان. كما وصف نيكولسن Nicolson مهارة اللورد كرزون الخطابية والدبلوماسية في إضعاف موقف تركيا، لكنه يشير إلى حساسية الوضع الشديدة وخاصة بالنظر إلى مخاوف بريطانيا من تفجير أزمة جديدة مع تركيا[20]. ومن المثير للاهتمام بصفة خاصة محاولة كرزون نفي وجود أي علاقة بين نفط الموصل وضم المنطقة إلى أراضي الدولة العراقية. وجادل كرزون في خطابه في 23 كانون الثاني/ يناير 1923 بأن وجود النفط ليس إلا افتراضاً وإن شركة البترول التركية، على أية حال، دعت إلى مشاركة من داخل التحالف في نشاطاتها:

«يُفترَض ويُزعَم أن موقف الحكومة البريطانية من ولاية الموصل متأثر بمسألة النفط. إن مسألة نفط ولاية الموصل لا تمت بصلة إلى وجهة نظري. فأنا قدَّمت القضية بما لها من استحقاقات وبصورة مستقلة تماماً عن أي ثروات طبيعية قد تكون موجودة في البلد. وأنا لا أعرف كم من النفط قد يكون موجوداً في جوار الموصل أو إذا كان من الممكن استخراجه بربح أو قد يتضح بعد كل شيء أنه نصب واحتيال... ولكن الحكومة البريطانية وشركة البترول التركية نفسها تدركان معاً أن النفط سلعة تهم العالم، ومن الخطأ الجسيم ادعاء احتكارها أو ممارسة احتكار عليها. وعليه فإن الشركة، بمعرفة الحكومة البريطانية ودعمها

---

19- Admiralty to Foreign Office, M /43677 of 6 December 1922, enclosed in Admiralty to Colonial Office, 7 December 1922. CO 730 /27 /60792.

20- أُنظُر الفصل الثاني تحت عنوان «تحرك وتحرك مضاد: خلفية المصادقة على معاهدة 1922».

الكاملين، اتخذت خطوات ومنذ اتخاذها تجري مفاوضات لإشراك مصالح بلدان أخرى وأطراف أخرى في هذا المشروع بحيث كل من لديهم مصلحة متساوية يمكن أن تكون لهم حصة. وإذا نجح المشروع فإن العراق سيكون الرابح الرئيسي وليس عندي شك في أن الأناضول ستربح هي الأخرى. هذا هو جوهر الشأن النفطي الذي شرحته للمؤتمر حتى يكونوا على علم بالحجم الدقيق للنفوذ، وهو صفر، الذي مورس بشأن النفط على الموقف الذي غامرتُ باتخاذه من مسألة الموصل[21].

كانت الطبيعة المترددة للقسم الأول من الرسالة تختلف عن غالبية المعلومات المتاحة لكرزون، وخاصة مسوحات 1919، و«تقرير 1921 عن فلسطين ونفط بلاد ما بين النهرين»، اللذين كلاهما أشارا إلى الاحتمال الكبير إلى أقصى حد لوجود النفط بكميات تجارية. والأكثر من ذلك أن رسالة أدميرالية البحرية المقتبسة أعلاه ومخاوف بونار لو التي عبر عنها نيكولس[22] تتعارض بصورة لافتة مع نبرة خطاب وزير الخارجية برمتها، وكذلك حديثه مع الممثل الإيطالي في المؤتمر قبل أسابيع قليلة:

«أبلغتُ ماركيز غاروني Marquis Garroni بأننا عندما نسوِّي مسألة الموصل (التي ليس لدينا نية في التخلي عنها) تسوية مؤكدة، سنعطيهم حصة من النفط. فأعرب عن امتنان لا حدود له[23].

انفض المؤتمر دون اتفاق على مسألة الحدود، ونتيجة لذلك أُحيل نزاع الموصل إلى عصبة الأمم بعد أيام قليلة. وكان من المحتم أن تواجه

---

21- كلمة اللورد كرزون في لوزان، 23 كانون الثاني/ يناير 1923. CO 730 /46/ 4849.
ردا على كلمته اقترح ممثل تركيا عصمت إينونو أن يتقرر مستقبل المنطقة باستفتاء.
بيك (1981) Beck: 260.

22- نيكلسون (1934) Nicolson: 331 - 330.
كلمة اللورد كرزون في لوزان، 23 كانون الثاني/ يناير 1923. CO 730 /46/ 4849.
ردا على كلمته اقترح ممثل تركيا عصمت إينونو أن يتقرر مستقبل المنطقة باستفتاء.
بيك (1981) Beck: 260.

23- Note by Lord Curzon. 16 December 1922. FO 839 /10(Lausanne Conference).

تنقيبات شركة البترول التركية مزيداً من التأخير، ولكن الفائض العام في إمدادات النفط العالمية أبعد عن الشركة أي آثار سلبية ناجمة عن التأخير. بيد أن الحكومة البريطانية بدأت، فيما كانت جلسات المؤتمر ما زالت متواصلة، تضغط على العراق بأمل تيسير التساوم مع تركيا. وكان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سان ريمو أن يُسمح للحكومة العراقية خيار المساهمة بحصة 20 في المئة من شركة البترول التركية. واقترح الآن، في أوائل 1923، أن يجري التنازل عن هذا الخيار للحكومة التركية (أو التركية والإيطالية) مقابل اعتراف تركيا بالسيادة العراقية على ولاية الموصل. وبعثت وزارة المستعمرات ببرقية إلى دوبس تقول فيها:

«يجب أن تشير إلى أن الضمانة الأكيدة لمُلكية ولاية الموصل هي مصلحة العراق الرئيسة في عقد معاهدة مع تركيا وإنها تستحق تقديم تضحية جدية... وترى حكومة صاحب الجلالة أن العراق سيربح حين يبين العراقيون إنهم أكثر حرصاً على سلامة بلدهم من تحقيق مكاسب نفطية[24].

في هذه المرحلة لم تكن «التضحية» مطلوبة لأن المؤتمر فشل في التوصل إلى اتفاق، ولكن في عام 1924 دخلت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة البترول التركية طريقاً مسدوداً خطيراً حول المسألة نفسها، مسألة ما إذا كان ينبغي السماح للعراق بامتلاك الحصة الموعود بها أو مجرد إعطائه عائدات عن حقوق المُلكية. وكان الدفع على أساس العائد يُبقي الحكومة أكثر اعتماداً على الشركة، التي لن تكون للحكومة سيطرة على شؤونها، وهو يعني أن دخل البلد من النفط ستحدده كمية الإنتاج الذي تعتبره الشركة في خدمة مصالحها هي وليس مصالح العراق. وبذل ساسون حسقيل، وزير المالية العراقي، كل مجهود ممكن لضمان حصة في الشركة لكنه أخفق بسبب المعارضة القوية من

---

24- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 1 of 2 January 1923. CO 730 /51 /635.

شركة البترول التركية وعجز حكومته هو عن جمع رأس المال اللازم لشراء هذه الحصة.

نتيجة لذلك عُلقت المفاوضات بين الحكومة والشركة في الفترة الواقعة بين أيار/ مايو 1924 وشباط/ فبراير 1925. وبحلول التاريخ الثاني بدا من المتعذر تشكيل حكومة عراقية مستعدة لتحمل مسؤولية منح امتياز بالشروط المعروضة، وكانت الشركة بالقدر نفسه من التعنت. وبدت نقاط الخلاف أساسية. إذ كانت الحكومة العراقية، من جانبها، تريد، إلى جانب المساهمة بحصة في الشركة، أن يكون الذهب أساس عائداتها بدلاً من الجنيه الإسترليني. وكانت تريد الاحتفاظ بحق التصرف بكل الأراضي الواقعة خارج الرقع المختارة لاستغلالها من جانب الشركة. وكانت تريد استحداث مقياس متحرك بحيث تحقق زيادة الإنتاج نسبة أكبر من العائدات. وأخيراً، لم تكن الحكومة العراقية مستعدة لإعفاء المواد المستخدمة في عمليات التنقيب التي تقوم بها الشركة من رسوم الاستيراد خشية استغلال ذلك ببشاعة. وأشار دوبس على وزارة المستعمرات بأن التكتيك المعهود في إجبار الحكومة على الاستقالة هو، بكل بساطة، تكتيك لن يكون مجدياً، لأن الشروط مرفوضة على نطاق واسع[25]. وصبت الحكومة مزيداً من الزيت على النار برفضها دفع مساهمتها في إدارة الدين العام العثماني.

في النهاية، تم التوصل إلى حلول وسط مقبولة، مباشرة في أعقاب واقعة عرض فيها الكونت تيليكي Count Teleki، الرئيس المَجَري للجنة حدود الموصل، أن يقوم بدور الوسيط بين شركة البترول التركية والحكومة العراقية. ولا يُعرف ما هي المحاجَّات التي استخدمها تيليكي مع الحكومة، ولكن تم التوصل إلى اتفاق بعد فترة قصيرة على

25- High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Telegram 112 and 113 of 23 January 1925: CO 730 /73 /9364.

اجتماعه معها[26]. ونال العراق موافقة على مطلبه باعتماد الذهب أساساً واستُحدث المقياس المتحرك لعائدات حقوق الملكية. ويبدو في النهاية أن تضافر هذه التنازلات مع تدخل الكونت وتجدد الوعي بضرورة الدعم البريطاني، أدى مفعوله المنشود. وحصل دوبس ومفاوض الشركة إي. أتش. كيلنغ E. H. Keeling على موافقة الحكومة (رغم أنهما كادا يخسران مرة أخرى بعد نشوء خلاف على سعر البيع المحلي الذي تحدده الشركة)، وجرى التوقيع على الامتياز النفطي في 14 آذار/ مارس 1925.

رغم إجراء بعض أعمال التنقيب في المناطق التي يغطيها امتياز الشركة في ولاية بغداد خلال عام 1925 فإن العمل في مناطق الموصل الأغنى بالنفط تعين أن ينتظر قرار محكمة العدل الدولية الدائمة إعطاء المنطقة للعراق. ولم تحدث مصادقة البرلمان النهائية على الامتياز إلا في حزيران/ يونيو 1926 بسبب الغموض الذي يكتنف وضع الحدود الشمالية من جهة، ولأن الحكومة البريطانية التي بدت مصممة على التوصل إلى اتفاق بأي ثمن، لوحت مرة أخرى بشبح المساهمة التركية في الشركة، من الجهة الأخرى. وفي النهاية أُدخل بند في المعاهدة التركية - العراقية يمنح تركيا 10 في المئة من عائدات العراق عن حقوق مُلكية النفط لمدة 25 سنة.

بعد نحو تسع سنوات على نهاية الحرب، في نيسان/ أبريل 1927، بدأت أعمال استكشافية مكثفة في المناطق الواعدة أكثر من سواها، وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام اكتشف النفط بكميات ضخمة في بابا كركر قرب كركوك. ورغم هذا الاكتشاف المهم فإن الفائض العام في إمدادات النفط مقابل الطلب العالمي، تكفل بأن يجري هذا التطور خلال

---

26- Reported in High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Telegram 120 of 2 March 1925. CO 730 /73 /10185. أُنظُر أيضاً بارنز Barnes ونيكلسون (1980) Nicolson: 399 - 398.

السنوات القليلة المقبلة بخطى وئيدة، وهي حقيقة لم تكن تهم الشركة (التي أُعيدت تسميتها إلى شركة نفط العراق The Iraq Petroleum Company في عام 1929) بقدر ما كانت تهم الحكومة العراقية. وإزاء حجم الإنتاج القليل جداً كانت الحكومة تتلقى عائدات قليلة بشكل متناسب معه في حين أن قيمة الشركة بوصفها منتجاً مرشحاً لأن يكون كبيراً، كانت تزداد بصورة تدريجية. وللتعويض عن نقص العائدات وافقت شركة نفط العراق على إقراض الحكومة 400 ألف جنيه إسترليني في عام 1931، على شكل مقدَّم عن عائدات. وحل هذا مشكلات الحكومة المالية الآنية، ولكن بما أن مدفوعات مماثلة كانت تجري كل عام تقريباً، أسفرت المبالغ التي تُعطى مقدماً عن اعتماد الحكومة اعتماداً دائماً على الشركة في إيجاد عائد طبيعي. ولم تبدأ عائدات النفط تسهم بقسط كبير في الاقتصاد العراقي إلا في أوائل الخمسينيّات.

كانت النتيجتان الاقتصاديتان الأكثر ديمومة لتدخل بريطانيا في شؤون العراق هي، أولاً، أن استيرادات العراق، على الأقل حتى عام 1958، كانت تأتي بالدرجة الرئيسة من بريطانيا[27]، وثانياً، أن ثروات العراق النفطية كانت تسيطر عليها شركة بريطانية بالأساس حتى تأميم الشركة في عام 1972. وكان اهتمام بريطانيا بالنفط العراقي أعمق في الأيام الأول للانتداب مما كان يُعتقد، وإنكارات رجال الدولة لقيام

---

27- كان منشأ الاستيرادات وقيمتها كالآتي:

| السنة | القيمة (دينار) | بريطانية ٪ | أمريكية ٪ |
|---|---|---|---|
| 1912 – 1913 | 3.5 مليون | 49 | 9 |
| 1952 – 1958 | 92 مليون | 33.3 | 15 |

محمد سلمان حسن، «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق 1864 - 1964: دراسة في تطور اقتصاد تابع». The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq 1864 J 1964: A Study in the Development of a Dependent Economy. في كوك (1970) Cook: 372 – 346.

النفط بأي دور كبير في الحسابات البريطانية أُعطيت، على ما يبدو، صدقية مبالغ فيها. ويبدو أن ذلك عائد، من جهة، إلى الانطباع بأن وجود كميات كبيرة من النفط كان في أحسن الأحوال افتراضياً، ومن الجهة الأخرى، إلى الحقيقة الماثلة في أن المستبعد أن أهمية المسألة كانت واضحة وقتذاك للإداريين المعاصرين الذين كتبوا رسائل في ذلك الوقت ونشروا كتباً فيما بعد[28] لأنهم كانوا مستغرقين في أمور يومية. ولكن من الممكن الآن أن نجد أدلة أرشيفية تشير إلى أن وزارة الحربية وأدميرالية البحرية ووزارة الخارجية ووزارة المستعمرات كانت لديها كلها فكرة دقيقة عن إمكانات العراق النفطية، وإنها كانت موضع اهتمام دائم من كبار المسؤولين في إنكلترا على الأقل منذ بداية 1918 [29]. ويُرجَّح أن «إنكارات كرزون الشديدة» كانت ضرورية بسبب موقف الرأي الدولي وخاصة الرأي الأمريكي في ذلك الوقت.

## النزاع على حدود الموصل

في القسم السابق بُحث ضم ولاية الموصل إلى العراق بمفردات السياسة النفطية، ومن الواضح أن هناك علاقة متينة بين القضيتين. كما كانت لمسألة الموصل تداعيات أخرى على السياسة الداخلية العراقية وعلى العلاقات الأنكلو-عراقية. ويبدو من المرجح أن غالبية سكان ولاية الموصل العرب كانوا يتطلعون إلى ضمهم إلى دولة عربية، وإن هذه كانت أيضاً رغبة سكان ولايتي بغداد والبصرة السنة: من دون الموصل سيكون العراق دولة ذات أغلبية شيعية. وبقدر تعلق الأمر بالعلاقات الأنكلو-عراقية فإن حل مسألة

---

28- أُنظُر أدموندز (1957) Edmonds: 398 مقتبس في مونرو (1981) Monroe: 103 - 104، وقارن جي. أس. مان J. S. Mann إلى جلبرت مواري Gilbert Murray، 21 أيار/ مايو 1920: «لا أعتقد أن أي ضابط سياسي أو عسكري سيهتم قيد شعرة بمَنْ يحصل على الآبار (النفطية) طالما نحصل على حدود مناسبة لا تفكك التقسيمات القبلية أو غيرها... نعم، إن الأمر كله مأساة، ولكننا سندحر جماعة النفط...» مان (1921): 264 - 263.

29- أُنظُر Sykes to Hirtzel, 16 January 1918, Sykes Papers, FO 800 /221.

الموصل لمصلحة العراق كان قضية فريدة تقريباً. إذ كانت الحكومتان البريطانية والعراقية تسعيان إليه بقدر واحد تقريباً من الحماسة.

ينبغي أولاً تناول محور مضلل من محاور البحث. إذ جرت الإشارة إلى أن بريطانيا كانت حريصة، في المفاوضات مع تركيا حول الحدود التركية - العراقية، على رسم حدود استراتيجية بين البلدين[30]. ورغم أن هذا الاعتبار قد يبدو سليماً فالحقيقة تبقى ماثلة في أنه على ما يبدو لم يُناقَش قط مناقشة جدية، لا في وزارة المستعمرات ولا في الدوائر الرسمية البريطانية في العراق. وإن أوجه الشبه بين الوضع في العراق والوضع في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية للهند البريطانية أوجه شبه وهمية لأن الاستراتيجية المطبقة في الهند كانت تعتمد، مهما بَعِدت المسافة، على وجود قوة عسكرية متفوقة تفوقاً ساحقاً على كل ما يمكن أن يُدفع في مواجهتها. ويجب النظر إلى الممارسة المتمثلة بدعم زعماء محليين لضبط الحدود ومنع حدوث غارات عبرها في سياق قدرة قوات الجيش الهندي على التعامل مع أي انتهاكات حدودية خطيرة حقاً بحيث يمكن أن تشكل تهديداً كبيراً للأمن. وفي العراق لم تكن هناك، ولن توجد قط، أي قوة عسكرية كافية لاحتواء غزو خطير من تركيا. وفي برقية بتاريخ شباط/ فبراير 1924 ناقش دوبس وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لبناء خط حديدي بين الموصل ونصيبين. وكان دوبس يعتقد أن الموصل ستجني فوائد اقتصادية من هذا الخط واستبعَدَ المخاطر الاستراتيجية:

«إن حدود العراق الشمالية حدود لا يمكن الدفاع عنها من حيث الأساس ضد تركيا بأي قوة من الجائز أن يحشدها العراق ذات يوم بحيث سيكون على هذا الثاني دائماً أن يضع ثقته بالوسائل الدبلوماسية، بالدرجة الرئيسة، للدفاع عن نفسه ضد الأولى»[31].

30- مونرو (1981) Monroe: 103، أدموندز (1957) Edmonds: 398. للاطلاع على أقوال أقرب عهداً (وأكثر ظلالا) أُنظُر أولسن (1991) Olson: 149.

31- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Confidential 'A', 28 February 1924, E 4351 /1560 /93: FO 731 /10108.

وحتى بعد أخذ شك دوبس، الذي كثيراً ما كان يعبر عنه، بقدرة الجيش العراقي في الاعتبار فإن من الصعب نقض وجهة النظر هذه: ما من ترتيب بشأن الحدود سيكون قادراً ذات يوم على القيام بدور الرادع الكبير في مواجهة زحف تركي مندفع بتصميم.

وإذ نضع هذا نصب العين يكون من الأفضل أن ننظر إلى السياسة البريطانية والعراقية بشأن الموصل بمفردات الرغبة، أولاً، في ضمان بقاء حقول النفط على الجانب العراقي من الحدود الفعلية، والحفاظ، ثانياً، على سلامة الدولة العراقية كما كانت في تصور السياسيين البريطانيين والعراقيين إبان العشرينيّات. وكانت العقبة الرئيسة في طريق هذه السياسة، إلى جانب المساومات الدولية على النفط، معارضة عدد كبير من الكرد، الذين كان بعضهم تراوده أفكار متباينة، غير محدَّدة بدقة لكنهم يتمسكون بها تمسكاً قوياً، في نيل الاستقلال على الأسس التي وُعدوا بها في معاهدة سيفر (آب/ أغسطس 1920). وكان تعقيد القضية الكردية الشديد، والوضع الجديد الذي نشأ مع قيام الدولة التركية المستقلة مسؤولَين عن الكثير من التأخيرات في تسوية الحدود بين العراق وتركيا.

## القضية الكردية وحدود الموصل

بعد أربعة أيام على انتهاء الحرب مع تركيا، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، دخلت القوات البريطانية مدينة الموصل واحتلتها، وكانت مساحة المنطقة الواقعة تحت الاحتلال البريطاني تغطي ولاية الموصل بأكملها. وكانت تنظيمات قومية كردية في المنفى خارج تركيا وقيادات محلية في كردستان تطالب منذ زمن طويل بشكل من أشكال الوضع المنفصل للإقليم، ورأت في هزيمة الأتراك واحتلال بريطانيا للموصل فرصة ذهبية لطرح أجندتها الأولية من أجل الحكم الذاتي. وفي العراق صدرت تعليمات إلى ضابطين بريطانيين لهما خبرة مديدة

بالشؤون الكردية هما الميجر إي. بي. سون E. B. Soan [32] والميجر إي. دبليو. سي. نويل E. W. C. Noel ببدء مفاوضات فورية مع القادة المحليين. وأرسل المندوب المدني في بغداد توصية إلى لندن في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1918 بتشكيل مجلس مركزي لزعماء جنوب كردستان «برعاية بريطانية[33]»، وبعد المكوث ثلاثة أسابيع في المنطقة أوصى نويل بإقامة دولة كردية تمتد شمالاً حتى منطقة وان في شرق الأناضول (نحو 90 ميلاً شمال الحدود التركية - العراقية الحالية)[34]. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ومرة أُخرى بتحريض من نويل (الذي أصبح يدرك أنه لن يكون قادراً على التأثير في الأحداث شمال الحدود الشمالية الفعلية لولاية الموصل) عُين الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، شيخ الطريقة القادرية في السليمانية والزعيم الذي يُعتقد أنه كان يحظى بقبول عدد كبير من زعماء العشائر في المنطقة[35]، حكمدار السليمانية، بدعم مالي كبير من البريطانيين، مراهنين أن يكون قادراً على قيادة «كونفدرالية كردية جنوبية».

ولكن الوحدة التي أوجدتها هزيمة العثمانيين بين كرد تركيا والعراق، كانت قصيرة العمر. وكتب نويل في تقرير في ربيع 1919 أن التضامن الكردي في شرق الأناضول كان قائماً بالدرجة الرئيسة على مخاوف

---

32- مؤلف «إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان متنكراً: رواية رحلة من القسطنطينية عبر كردستان إلى بغداد، 1907 - 1909، مع ملاحظات تاريخية وإثنوغرافية عن العشائر الكردية المختلفة وكلدان كردستان»، لندن، جون مواري John Murray، 1926. للاطّلاع على عرض مستفيض للسياسة البريطانية تجاه الكرد وتحولاتها العديدة، أُنظر أولسن (1991) Olson: 90 - 52.

33- Political, Baghdad, to Secretary of State for India, T. 9267, 30 October 1918, Air 20 /512.

34- نويل Noel إلى المندوب المدني في بغداد (بلا تاريخ وبلا رقم ولكن بين 23 و27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918)، Air 20 /512.

35- قُتل والده الشيخ سعيد في ظروف مريبة للغاية بعد أن دعته السلطات العثمانية إلى الموصل في آذار/ مارس 1909. أُنظُر ماكدول McDowall (1996): 119 - 118، 97.

من انتقام الحلفاء لتهجير الأرمن والآشوريين وقتلهم، والآن إذ بدا أن حدوث ذلك لم يعد مرجحاً، اندلعت نزاعات بين عشائر متنافسة لم تكن أي منها تقبل بسلطة زعيم واحد[36]. وتضافرت جغرافية المنطقة ذات التضاريس الجبلية والوديان الخصبة، مع النزاعات القبلية التقليدية لتجعل الحفاظ على «النظام» وفق ما كان مطبقاً في الهند البريطانية متعذراً من الناحية الفعلية. وتبدو تعقيدات السياسة الكردية بلا نهاية تقريباً ولكن المصاعب ازدادت بتفضيل البريطانيين بناء وحدات إدارية منتظمة يحكمها قادة محليون «موثوقون»، أو مدعومون مالياً.

وكانت إحدى المصاعب الكبيرة أن مفهوم الإدارة الذاتية كله يتطلب اتفاقاً عاماً في الاعتراف بممثلين مناسبين «للشعب الكردي». فالزعماء الكرد في المناطق الوسطى لشمال العراق حول دهوك والعمادية وزاخو وزعماء برزان وأربيل لم يوافقوا على أن حاكمية الشيخ محمود في السليمانية تمنحه حق الاعتراف به «ملكاً على كردستان». وفي الحقيقة أن الشيخ محمود لم يكن قادراً على ممارسة أي سلطة على حلبجة وبنجوين، اللتين لا تبعدان إلا عشرين ميلاً عن عاصمته. ولعل مجموعة أخرى تطالب بالزعامة هي آل بدر خان، العائلة الكردية العريقة التي نُفيت إلى الأستانة منذ منتصف القرن التاسع عشر، كانت لها كلمة مسموعة عند السلطات البريطانية هناك، لكنها لم تعد قادرة على حشد التأييد محلياً. وكان هذا يصح أيضاً على عائلة بابان، المقيمة في بغداد منذ زمن طويل.

كانت الحقيقة، على ما يبدو، أن الكرد لو أُعطيت لهم الفرصة لفضلوا على الأرجح أن يُترك لهم إيجاد ترتيباتهم الإدارية بأنفسهم. فهم رحبوا بتحررهم من الحكم العثماني، ورغم وجود دلائل على أنهم سيكونون مستعدين لقبول سيادة بريطانية اسمية، فإن هذا القبول

---

36- نويل إلى المندوب المدني في بغداد، رقم 54 بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 1919 Air 20/714.

يمكن تفسيره برغبتهم في التأكد من بقاء الأتراك بعيدين أكثر منه بأي رغبة فعلية في الخضوع للسيطرة البريطانية. والأكثر من ذلك أن تطلع الكرد إلى الاستقلال لم يتمخض عن أي حركة متماسكة نحو الوحدة الكردية بسبب النزاعات القبلية والعشائرية التقليدية[37]. وبحلول أيار/ مايو 1919 تعين على السلطات البريطانية عزل الشيخ محمود الذي نجح في أن يستعدي تقريباً كل الذين اعتمد عليهم للحفاظ على موقعه في السليمانية. وظهر الآن منافس على الزعامة هو السيد طه النهري، سليل أُسرة عبيد الله، قائد الثورة الكردية الكبرى في عام 1896، مدَّعياً القدرة على قيادة دولة كردية مستقلة بحماية بريطانية، ولكن كان واضحاً أن قاعدة التأييد التي يتمتع بها هو أيضاً كانت أضيق من أن تكفل له نجاحاً دائماً.

طيلة عام 1919 والشطر الأعظم من عام 1920 أُبقيت القوات البريطانية منشغلة على حدود العراق الشمالية. إذ كانت التمردات تندلع في كل مكان، بعضها بإيحاء من الأتراك في محاولة لإخراج القوات البريطانية من منطقة الموصل[38]، وبعضها بكل بساطة تعبير الكرد الطبيعي عن مقاومتهم لفرض سلطة أجنبية أخرى. وفكرت غيرترود بيل، التي كانت معرفتها محدودة بحرب العصابات، أن الرد الوحيد هو «ضرب الآغاوات» وبذلك حرمان الكرد من قادتهم الذين يمنعون ما كانت تعتبره التعاون المرغوب على نطاق أعم مع بريطانيا[39]، ولكن سون، كاتباً بدراية أكبر عن حقيقة الأوضاع في جنوب كردستان، أبدى تبصراً أوسع:

---

37- أُنظُر A note on Northern Kurdistan, by G. L. Bell, 8 March 1920: Air 20/513.

38- الجدير بالذكر أن العلاقات التركية - الكردية التي كانت سيئة إنْ لم تكن عدائية تماماً طيلة شطر كبير من القرن العشرين، كانت ودية بقدر معقول حتى اندلاع ثورة الشيخ سعيد (التي لم ينضم إليها كرد العراق) في شباط/ فبراير 1925.

39- أُنظُر الهامش رقم 37.

«عموماً، جمهرة السكان لا ترغب في أي تغيير. وفي المقام الأول هم لا يريدون مجلساً لكردستان بل هم فرحون بإنقاذهم من الشيخ محمود، ومن الواضح أن تمرد الشيخ محمود فشل لأنهم لم يدعموه. وهم، بعد كل ما جرى، يعرفون إننا نستطيع أن نفعل أي شيء إذا اختاروا أن ينتفضوا ضدنا»[40].

في أواخر آذار/ مارس 1920 خولت الحكومة البريطانية إصدار بيان عام عن الانتداب على بلاد ما بين النهرين قائلة إن بريطانيا تقبل الانتداب، وإن بلاد ما بين النهرين تشمل الموصل. وكان هذا القرار نبأً لاقى ترحيباً في بغداد ولكن أهميته لم تكن محل ترحيب بالمرة في كردستان. فالقرار سبق (بنحو خمسة أشهر) معاهدة سيفر التي تدعو في المادة 62 إلى «مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق ذات الأغلبية الكردية الواقعة شرق الفرات وجنوب حدود أرمينيا الجنوبية... وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين»[41]. ومنذ ذلك الوقت فلاحقاً كان واضحاً على الدوام أن الكرد في العراق لم يريدوا قط أن يُحكَموا من بغداد، ولكن مع ذلك كان هذا الحكم دائماً يعتبر ضرورياً، بمفردات السياسة البريطانية أولاً ثم بمفردات السياسة العراقية لاحقاً. ويمكن استحداث صمامات أمان: ضمانات بالحفاظ على اللغة الكردية وتوظيف مسؤولين كرد، وحتى الإدارة المباشرة للسليمانية بتعيين

---

40- E. B. Soane, 'Note on the Political Situation in Southern Kurdistan', April 1920, Air 20 /513.

41- ولكن في هذا الوقت وحتى أكثر بحلول نهاية 1920 جعلت «القوة المتنامية للقوى القومية التركية» من المستبعد بصورة متزايدة تنفيذ المادة 62. أولسن (1991) Olson : 54. كما نصت معاهدة سيفر على إقامة دولة أرمنية ولكن الأرجح تحت الانتداب الأمريكي. ورغم حماسة وودرو ولسن الواضحة للفكرة، كان واضحاً بحلول ربيع 1920 أن الولايات المتحدة لا تعتزم تولي الانتداب وبذلك انتهت إمكانية تأسيس دولة أرمنية في شرق الأناضول. أُنظُر ماكدول (1996) McDowell : 131. وكانت المحاولات البريطانية لإقناع الأمريكيين بأخذ أرمينيا بدأت في كانون الأول/ ديسمبر 1918. أُنظُر ستايفرز (1982) Stivers: 57 - 49، 44، 30.

مندوبٍ سامٍ بريطاني، ولكن هذه الوعود التي قُدمت على الورق لم تكن كافية. وحتى أبسط محاولات الحد الأدنى من جانب بريطانيا لتأمين نوع من المعاملة الخاصة للكرد لاقت رفضاً شديداً من الحكومة العراقية.

بحلول ربيع 1921 أوجد الوضع في المنطقة مشكلات أكثر من السابق: قال تقرير من السليمانية إن الرأي العام هناك سيعارض «حتى وحدة مشروطة مع الحكومة العراقية»[42] في حين أن دهوك والعمادية وزاخو لن تعترض على ضمها إلى العراق. ولاحقاً، في الصيف، احتلت قوات تركية راوندوز وكانت لم تزل تتمركز هناك في نهاية العام. وبدا من المتعذر معاملة المنطقة كلها معاملة واحدة، ولكن إقامة نظام إدارة منفصل لكل وحدة سيثير بالطبع قضايا كانت هامدة حتى الآن. وأفاد تقرير بأن تركمان كركوك الذين كانوا على وشك التصويت بقوة ضد فيصل في الاستفتاء، «معادون للعرب بصلابة... ولكنهم ليسوا معادين للبريطانيين»[43].

لم يمض وقت طويل حتى تخلى البريطانيون عن أي تفكير جاد في معاملة الكرد معاملة منفصلة، واعتُمدت تدريجياً فكرة ضم «المنطقة الكردية» (جنوب حدود ولاية الموصل الشمالية) بالجملة إلى الدولة العراقية[44]. وفي أيلول/ سبتمبر بعث كوكس ببرقية تتضمن ملخصاً لآرائه هو وآراء فيصل. وكان فيصل يخشى أنه في حال تشجيع أي شكل

---

42- H. Goldsmith, Political Officer, Sulaymaniya to High Commissioner Baghdad, 14 May 1921. P/1072/1/E. Delhi, BHCF, 'Events in Kurdistan'. 13/14/Vol. I.

43- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 201 of 21 June 1921; Kirkuk Report, 11-12 June 1921 (Political Officer, Kirkuk, to High Commissioner, Baghdad No. 8 BHCF Delhi, 'Events in Kurdistan', 13/14/Vol. I.

44- ضد تقدير العديد من المسؤولين البريطانيين في المنطقة الكردية. اُنظُر *Kurds, Arabs and Britons: the memoir of Wallace Lyon in Iraq, 1918-1944* (Fieldhouse, 2002).

من أشكال الدولة الكردية المستقلة، سينضم كرد العراق إلى أشقائهم كرد تركيا وإيران ومن شأن هذا أن يشكل تهديداً دائماً للعراق. الأكثر من ذلك، وهذا هو أول تصريح محدَّد بهذا المعنى، كان الملك يريد ضم كردستان إلى العراق لتأمين أكثرية سنية دائمة على الشيعة في الجمعية التأسيسية. وخلص كوكس إلى الآتي:

«برأيي، يبدو لي من المعقول العمل على شمول المناطق الكردية ومشاركتها في الجمعية الوطنية شريطة موافقة السكان المحليين وممارسة إشراف خاص يتولاه ضباط بريطانيون، وإذا دعت الضرورة المندوب السامي».

رد تشرتشل:

«أُقدِّر قوة المحاجَّة في برقيتك رقم 503 (أعلاه) - بشرط ألا يوضع الكرد تحت سيطرة العرب إذا كانوا لا يرغبون في ذلك»[45]

بالطبع حتى هذا الشرط حُكم عليه بالحفظ في ملف الوعود الدبلوماسية التي لم تُنفذ. وسرعان ما أصبح واضحاً بأن التعبير عن حرية الرأي، بكل بساطة، لن يكون متاحاً للكرد الذين لم يكونوا راضين بالمرة عن احتمال ضمهم بصورة دائمة إلى العراق. وبات من الضروري أن تُستبعد إمكانية قيام كردستان مستقلة، أو أي شيء يمكن أن يوحي للكرد بأن هذا يمكن أن يتحقق. وكتب كوكس إلى فيصل في كانون الثاني/ يناير 1922 أن تركيا والعراق على السواء سيربحان من الاتفاق على هذه القضية:

«... ستكون نتيجة ذلك أن الحكومة التركية في الوقت الذي سيتعين عليها أن تتخلى عن الإمكانية الظرفية لانضمام كرد العراق إلى

---

45- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram No. 503 of 20 September 1921; Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 423 of 3 October 1921. E 12182 /43 /93: FO 731 /6347.

كردستان التي ستكون بحكم التعريف مستقلة تماماً عن تركيا، ستتحرر أيضاً من الالتزام بالسماح للمناطق الكردية في تركيا نفسها باختيار الاستقلال التام»[46].

ولكن في غياب أي اتفاق آني مع تركيا، استمر الوضع الأمني في التردي. وخلال الفترة الواقعة بين تموز/ يوليو 1921 وكانون الأول/ ديسمبر 1922 قُتل ثمانية ضباط بريطانيين على الحدود الشمالية، بعضهم وقعوا في كمين وآخرون قُتلوا خلال أداء الخدمة العسكرية الفاعلة. وكان واضحاً أن السلطات التركية تقدم أكثر من تشجيع ضمني إلى «كرد العراق». وفي مطلع ربيع 1922 نُصِّب مسؤول كمالي في راوندوز، جاء بعده الكولونيل المعروف أوز دمير الذي قام تدريجياً بمد سلطته إلى سناجق أربيل وكركوك والسليمانية. وظل التأييد الذي تتمتع به أنقرة قوياً في المنطقة حتى إلغاء الخلافة في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، الأمر الذي أثار استياء الكثير من المسلمين المتدينين (ماكدوال، McDowall، 1996: 141، 142). وبحلول خريف 1922 أُجبرت السلطات البريطانية على إعادة الشيخ محمود الحفيد إلى السليمانية من منفاه في الكويت في محاولة ثانية لبسط النظام بإنهاء الفوضى، والتعامل مع «التهديد التركي». وكما هو متوقع فإن الشيخ محمود أثبت أنه ليس مقبولاً لمن نصَّبوه ولا لمن يحكمهم مثلما كان غير مقبول في عام 1919 لأنه لم يكن مستعداً لقصر نشاطاته على السليمانية، وكان واضحاً أيضاً أنه على اتصال بممثلين أتراك بينهم الكولونيل أوز دمير. وقدم نويل تقريراً عن الوضع هناك:

«أواجه الارتياب السائد، الذي يكاد في بعض الحالات يرقى إلى اليقين، بأننا مصممون على ضم الكرد إلى العراق بكل الوسائل، وإن مسألة الانتخابات كلها هي لذر الرماد في العيون (أي انتخابات الجمعية التأسيسية) ... وأُشير إلى أن التأكيدات بعدم إجبار أي كرد على

---

46- Sir Percy Cox to King Faysal, 4 January 1922, BHCF, 'Events in Kurdistan', 3 /14 /Vol. II.

الانضمام إلى العراق لا تنسجم برأي الكرد مع مبدأ اعتبار لواء كركوك مَجمَعاً انتخابياً»[47].

ازدادت المشكلات الناجمة عن التأخيرات في مصادقة الجمعية التأسيسية على المعاهدة تعقيداً في الشمال بسبب اللامبالاة العامة بين قسم كبير من السكان تجاه فكرة الدولة العراقية بأكملها. وكما رأينا، لم تكن كركوك متحمسة حماسة تُذكر للعراق، وحتى أقل كان تحمسها للشيخ محمود الحفيد. والأكثر من ذلك، كما أشار كبار الوجهاء في مدينة كركوك، إنهم في الوقت الذي يعلمون بالترتيبات التي أعدتها بريطانيا للعراق ولا يوافقون عليها، ليست لديهم فكرة عن نيات بريطانيا بشأن السليمانية وبقية كردستان. واقترح سي. جي. أدموندز C. J. Edmonds، الضابط السياسي في كركوك، دعوة ممثلين عن لواء كركوك ولواء أربيل إلى بغداد لبحث إمكانية إنشاء فيدرالية يمكن أن تُقام على غرار «الوكالة السياسية الهندية» Indian Political Agency[48]. وسرعان ما أصبح واضحاً على نطاق واسع للكرد بأنه لم يعد هناك أمل باستقلالهم بل مجرد شكل محدود جداً من أشكال الحكم الذاتي داخل العراق. ويفسر اعتراض الكرد على هذه الصيغة فشل العرض الرسمي الذي قُدم إلى الكرد في كانون الأول/ ديسمبر 1922:

«تعترف حكومة صاحب الجلالة وحكومة العراق بحقوق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق لإقامة حكومة في إطار هذه الحدود وتأملان بأن تتوصل العناصر الكردية المختلفة، في أسرع وقت ممكن، إلى اتفاق بينها على الشكل التي ترغب في أن تتخذه هذه الحكومة والحدود التي ترغب بإقامة الحكومة في إطارها وإرسال مندوبين مسؤولين إلى بغداد

---

47- إذا اعتبر لواء كركوك مجمعاً انتخابياً فإن هذا يعني أنه جزء من العراق.
E. Noel, Sulaymaniya, to B. H. Bourdillon, Baghdad. 10 October 1922. Delhi. .BHCF, 'Events in Kurdistan', 13 /14 /Vol. II

48- C. J. Edmonds, Kirkuk, to B. H. Bourdillon, Baghdad, K 847 of 26 .October 1922, Delhi, BHCF, 'Events in Kurdistan', 13 /14 /Vol. II

لمناقشة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة وحكومة العراق» (تقرير العراق 38 :1923 – 1922 ،*Iraq Report*).

يبدو أن مفردات هذه الدعوة شجعت الشيخ محمود الحفيد على الأصغاء بمزيد من الانتباه إلى المبعوثين الذين يزورونه حاملين وعوداً بالتعاون من تركيا، رغم أنه كان يتراجع بشكل واضح في دائرة نفوذه ذاتها أي السليمانية[49]. وكان واضحاً أن نويل وأدموندز اختلفا حول الاستمرار في دعم الشيخ محمود أم لا. وكانت التقارير التي تتسلمها المقيمية متناقضة ولاذعة على السواء، ومن الصعب تكوين صورة واضحة عن الوضع في المنطقة. وما يتضح منها أن عصبة من أفراد قوة عسكرية تركية غير نظامية بإمرة أوز دمير تمكنت من الشيخ محمود بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر. وكتب نويل في تقرير من أربيل أن الشيخ محمود يعارض بكل تأكيد أي شكل من أشكال السيادة العراقية وإنه يكسب تأييداً متزايداً في أربيل وكركوك، وهو يمول نفسه من مكوس التبغ[50].

في أوائل عام 1923 بعد أزمة تشاناك بالإنكليزية، أو جناق قلعة بالتركية (والدر Walder، 1969)، والفشل في التوصل إلى أي تسوية فورية لقضية الحدود في مؤتمر لوزان، تقرر أن القيام باستعراض عضلات كبير هو الطريقة الوحيدة للتعامل مع الوضع. وكان هذا التطور بداية «السياسة المتقدمة» Forward Policy التي سعت إليها القوة الجوية الملكية البريطانية بلهفة كوسيلة لإثبات وجودها، الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً في أوساط الحكومة البريطانية[51]. وأُبلغ الإداريون المحليون:

---

49- بحلول آذار/ مارس 1922 أصبح بعض المسؤولين في لندن مقتنعين بأن «القوميين الأتراك وضعوا الكرد في جيوبهم». أولسن (1991) Olson: 80.

50- Noel, Arbil, to High Commissioner, Baghdad, 21 December 1922. Delhi, BHCF, 'Events in Kurdistan', Vol. II.

51- مما له أهميته أن المراسلات التي ضُبطت في وقت لاحق من العام كشفت وجود خطط تركية للتغلغل وصولاً إلى خانقين، على بعد 70 ميلاً جنوب السليمانية و80 ميلاً فقط شمال شرقي بغداد. انظر Minute by J. E. Shuckburgh, 30 April 1923

«من المؤمل في مجرى العمليات... توسيع نفوذ الحكومة العراقية بين الكرد الذين لا يخضعون لها في الوقت الحاضر، وأي فرصة تسنح... يجب أن تُغتَنم ويُبلَّغ عنها في الحال»[52].

قُصفت السليمانية مبكراً في آذار/ مارس، واحتلت قوات برية راوندوز في 22 نيسان/ أبريل 1923 ثم كوي ورانية بعد فترة قصيرة. وتقرر إبقاء الحاميات العسكرية في مواقعها حتى وصول لجنة الحدود المقترحة، لأن الجلاء سيمكّن الأتراك من إعادة احتلالهم على الفور وإعلان «وضع قائم» في مصلحة تركيا. وكان سبب القلاقل التي استمرت على الحدود طيلة ما تبقى من العام يعود، بحسب المندوب السامي، إلى استمرار المخاوف التركية من أن السلطات في العراق تعتزم بشكل ما منح الاستقلال إلى «كردها» وبذلك وضع تركيا في موقف محرج تجاه كردها هي:

«أقتَرح أن ما قد يسهل المفاوضات بشأن الحدود إلى درجة كبيرة لو أمكننا تقديم تعهد رسمي أولي إلى تركيا بأننا في الظروف المتغيرة تخلينا عن فكرة الحكم الذاتي للكرد الذي تضمنته معاهدة سيفر، وإن هدفنا هو أن نضم إلى العراق، بقدر ما يكون ذلك ممكناً في ظل إدارة عراقية طبيعية، جميع المناطق الكردية التي قد تقع على جانب الموصل من الحدود نتيجة المفاوضات»[53].

استمرت الهجمات التي كانت تنفذها قوات تركية وكردية مشتركة طيلة خريف وشتاء 1923 وفي ربيع 1924. ولكن بحلول منتصف العام

---

on CO 730 /48 /23813, and High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, 10 May 1923, CO 730 /40 /24591.

52- High Commissioner, Baghdad, to Administrative Inspector, Mosul, Kirkuk and Arbil. Telegram 188 /S of 6 April 1923, Delhi, BHCF, 'Events in Kurdistan', 13 /14 /Vol. III.

53- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 543 of 1 October 1923. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, 13 /14 /Vol. III.

كان ظاهراً أن الغَلبة عُقدت للقوات البريطانية، وبعد إعادة احتلال السليمانية في تموز/ يوليو 1924 هرب الشيخ محمود الحفيد إلى الجبال. وفي محاولة نهائية لكي يثبت الجنود الأتراك إنهم قوة يُحسب لها حساب، عبروا حوض خازل صو في الخريف وهاجموا القصبات الآشورية القريبة من العمادية ودهوك. وفي هذه المناسبة لم يكن الأتراك يشجعون مسلحين غير نظاميين فحسب بل كانوا يستخدمون وحدات من الجيش التركي أيضاً. ولاحظ قائد القوة الجوية البريطانية في المنطقة أنه لو لم يُحبط هجوم على زاخو بتحرك سريع لكانت الموصل في خطر محيق[54]. ويبدو أن الأتراك كانوا مصممين على أن يستغلوا إلى أقصى درجة ممكنة التأخير بين تشكيل لجنة الحدود وترسيم حدود الوضع القائم، الذي استمر من 30 أيلول/ سبتمبر إلى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924.

سبق وأن لاحظنا أن الحكومتين البريطانية والعراقية على السواء كانتا تريدان ضم الموصل إلى العراق. وسيكون واضحاً بالقدر نفسه أن سكان المنطقة الكرد كانوا، في أحسن الأحوال، غير مبالين وفي أسوئها معادين قطعاً لهذا الهدف: على العموم، إذاً:

«أصرت الجمهورية التركية الجديدة على أن القسم الأعظم من ولاية الموصل جزء لا ينفصل من تركيا. وإن الاحتلال البريطاني لولاية الموصل الذي استُكمل بعد الهدنة، لم يغير هذا الوضع، وأقر خبراء عصبة الأمم بأنه ما زالت لتركيا حقوق قانونية لا تُمارى في المنطقة. وأصرت بريطانيا التي لم تعقد صلحاً مع تركيا بعد على أن العراق يحتاج إلى الموصل، وإن الموصل تنتمي إلى العراق... (شيلدز Shields، 2004)»[55].

---

54- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret 'A' of 28 May 1925, enclosing Air Officer Commanding's report 'Operations in the Northern Frontier of Iraq, September – November 1924', CO 730 /75 /25923.

55- قارن «ادَّعت [الحكومة البريطانية] أن ولاية الموصل طبيعياً واقتصادياً وإثنوغرافياً جزء من العراق»: لويد (1926) Lloyd. بقدر تعلق الأمر بالحكومة التركية فإن الموصل

استغل الأتراك والكرد تأخر التسوية الحدودية لإبقاء المنطقة مضطربة قدر الإمكان: الكرد لتحقيق أفضلية قصوى من حيث السيطرة، والأتراك لإبقاء أكبر ما يستطيعون من المنطقة تحت السيادة التركية الاسمية. ولم يكن بمقدور الأتراك ولا السلطات في بغداد أن تسمح بإعطاء الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي للمنطقة. وكان الأتراك يخشون نتائج قيام دولة كردية مشاكسة على حدودهم، والعراقيون كانوا لا يريدون تمييز مناطق بأي شكل من أشكال المعاملة الخاصة يحدِّد سلطة الحكومة العراقية.

في أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1924 حاولت بريطانيا وتركيا مرة أخرى التفاوض مباشرة بشأن الحدود، ولكن المحادثات التي جرت في إسطنبول انهارت وأُحيل النزاع إلى عصبة الأمم للتحكيم النهائي فيه. وفي 30 أيلول/ سبتمبر عينت العصبة لجنة دولية من ثلاثة أعضاء لدراسة الأوضاع المحلية وعموماً استطلاع الآراء المحلية في محاولة لاكتشاف ما إذا كان السكان يرغبون في البقاء مع العراق أو الذهاب مع تركيا. وتعهدت بريطانيا وتركيا (مسبقاً) بقبول نتائج التحكيم على أنها ملزِمة. واقتصرت نشاطات اللجنة على الجانب الجنوبي أو العراقي من الحدود المرسومة مؤقتاً، أو ما يُسمى «خط بروكسل»[56]. وباشر أعضاء اللجنة عملهم بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات في لندن أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ولم يصلوا إلى العراق إلا في أوائل كانون الثاني/ يناير 1925. ورأينا أن الضغط التركي اشتد طيلة خريف 1924، وأدت نشاطات الشيخ محمود الحفيد في محيط السليمانية في أيلول/ سبتمبر 1924 إلى قيام طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية بقصف المدينة

---

أُدرجت في الميثاق الوطني التركي لعام 1920 (رد من حيث الجوهر على معاهدة سيفر) ولهذا السبب لم يكن من السهل التنازل عنها. بيك (1981) Beck: 256.

56- توصلت إليها لجنة فرعية شكلتها عصبة الأمم في بروكسل في تشرين الأول/ أكتوبر 1924، وأصبحت في نهاية المطاف الحدود الدائمة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو قرار أثار بعض القلق في لندن[57]. لذلك كانت المنطقة لم تزل في حالة من الاضطراب وقت زيارة اللجنة، رغم أن مجيء الشتاء فرض نهاية لأي حملات جدية. وخلال زيارة استمرت من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس استمعت اللجنة إلى أدلة في بغداد، وقامت بجولات واسعة في ولاية الموصل تحت إشراف بريطاني دقيق. وفي مرحلة من المراحل هدد أعضاء اللجنة بالاستقالة إذا لم تُوفَّر لهم تسهيلات للقيام بزيارات مفاجئة إلى مناطق معينة. وتمكنوا في الحقيقة من السفر إلى غالبية المراكز المهمة.

من حيث الأساس كانت الحكومة التركية تزعم أن الكرد والأتراك «أخوة» فيما كان البريطانيون يدَّعون أن الكرد لا يريدون الحكم التركي. وحاول أعضاء لجنة العصبة أن يطبقوا مبادئ أساسية لحق الجماعات الإثنية في تقرير المصير ظناً منهم بأن العرب سيقفون مع العراق والأتراك مع تركيا، لكنهم وجدوا أن الوضع الحقيقي أشد تعقيداً بكثير. وعلى سبيل المثال «أن عرباً يظنون أن التجارة كانت أفضل قبل الحرب تحدثوا لمصلحة تركيا، وإن أتراكاً يظنون أن الريف أكثر أمناً من ذي قبل كانوا مع استمرار السيطرة البريطانية». وكان هناك أتراك متدينون يمقتون حكومة كمال أتاتورك العلمانية وعرب يفضلون الاتحاد مع العراق إذا رحل البريطانيون، وعرب لا يريدون الارتباط بالعراق إلا إذا أمكنهم الحصول على ضمان بأن البريطانيين باقون (شيلدز، 2004). وصُرف النظر عن فكرة الاستفتاء لتحل محلها انطباعات شخصية من أعضاء اللجنة «عن الرغبات المفترَضة لسكان الموصل» (بيك Beck, 1981: 264).

اتضح في وقت مبكر من زيارة اللجنة أن من المرجح أن يوصي

57- هاجم الشيخ محمود الحفيد السليمانية في 7 أيلول/ سبتمبر 1924. أُنظُر Intelligence Report, 18 September 924, CO 730 /62 /46069. قُصفت المدينة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر. أُنظُر High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 574 of 8 November 1924, CO 730 /63 /53102.

أعضاؤها، بصيغة أو أخرى، بتمديد الارتباط ببريطانيا. وكتب السير هنري دوبس إلى وزارة المستعمرات في أواخر شباط/ فبراير بأنه على اقتناع بأن ولاية الموصل ستؤول إلى العراق إذا أمكن تمديد الوصاية البريطانية «أطول بكثير من الفترة المحدَّدة بالبروتوكول»[58]. ولكن أعضاء اللجنة واصلوا مقابلاتهم وجولاتهم متسببين في شكوى الضباط السياسيين المحليين من «شلل» الإدارة و«الضغط الذي يكاد ألا يُحتمل» من جراء زياراتهم[59]. والحقيقة أنه بحلول مطلع 1925 كانت المناطق التي يمكن الوصول إليها في ولاية الموصل خاضعة لسيطرة الحكومة المباشرة والفاعلة منذ ما يربو على ست سنوات، وكان دمج الإدارة والخدمات كاملاً تقريباً: هذه الفترة من السيطرة الأنكلو-عراقية جعلت احتمال عودة الاحتلال التركي يبدو بعيداً، وغير مرحب به على العموم[60]. والأكثر من ذلك، يبدو أن اللجنة رأت أن مصالح الأقلية المسيحية في المنطقة، وعلى ما يبدو مصالح الكرد، ستخدمها الحكومة العراقية أفضل من الحكومة التركية. ومن الصعب قياس موقف اللجنة في قضية استغلال حقول الموصل النفطية. وسبقت الإشارة إلى تدخل الكونت تيليكي، والحقيقة الواقعة أن

58- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret, 26 February 1925, CO 730 /72 /10992. للاطّلاع على نص البروتوكول أُنظُر الفصل الثاني.

59- قارن Edmonds' Diary, 5 March 1925: CO 730 /72 /12194: Report of the British Assessor to the Frontier Commission 19-22 March 1925; enclosed in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret, 26 March 1925. CO 730 /74 /15900: Arbil Report, March 1925, enclosed in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, SO 817 of 9 April 1925. CO 730 /74 /7892.

60- رغم الأدلة على ممارسة الترهيب: «آل توحلة يطوفون المدينة في مجموعات ولديهم تعليمات صارمة بالاعتداء على أي ممثل يصادفونه من الممثلين الأتراك في لجنة الحدود. وكان كل من يهتف مع الأتراك حين وصلت اللجنة يُهاجم ويُضرب». Abstract of Police Intelligence, 31 January 1925

الحكومة العراقية وقّعت اتفاقية الامتياز النفطي لشركة البترول التركية في نهاية زيارة اللجنة تماماً[61].

نشرت اللجنة تقريرها في 17 تموز/ يوليو 1925، بالاتجاهات التي توقعها دوبس إلى حد بعيد. وطرحت اللجنة أن الموصل جزء من العراق، على أن يكون ذلك خاضعاً لتمديد العلاقة مع بريطانيا وخاضعاً كذلك لضمانات بالحفاظ على طابع المناطق الكردية في قضايا مثل الكوادر الإدارية والتعليم واللغة:

«الحكومة البريطانية مدعوة إلى أن تقدِّم إلى مجلس عصبة الأمم معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار النظام الانتدابي، المحدَّد بمعاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق وبتعهد الحكومة البريطانية الذي وافق عليه المجلس في 27 أيلول/ سبتمبر، لمدة 25 عاماً، ما لم يُقبل العراق، عملاً بالمادة 1 من الميثاق، عضواً في العصبة قبل انتهاء الفترة. والحكومة البريطانية، بوصفها قوة انتدابية، مدعوة إلى أن تقدم للمجلس الإجراءات الإدارية التي ستُتخذ بهدف أن تُكفَل للسكان الكرد الوارد ذكرهم في تحقيق اللجنة، الضمانة المتعلقة بالإدارة المحلية التي أوصت بها اللجنة في خلاصاتها النهائية»[62].

حدث بعض التأخير في قبول التقرير لأن الجهود الدبلوماسية التركية اللاحقة نجحت في إحالة القضية للتسوية النهائية إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي. ولكن تقرير اللجنة لم يُنقَض، وبحلول 18 تموز/ يوليو 1926 وافقت عليه سائر الأطراف المعنية. ورغم إطالة الفترة الانتدابية التي ترتبت عليه فإن المعاهدة الأنكلو-عراقية لشهر كانون الثاني/ يناير 1926 التي جسدت توصيات عصبة الأمم، قوبلت من دون معارضة جدية في الدوائر السياسية العراقية، إلا بين الجماعات

61- أنظُر الفصل الثالث.

62- مقتبس في آيرلند (1937) Ireland: 407 - 406.

المؤيدة لتركيا في كركوك والموصل والسليمانية. وتتبدى نبرة التسليم في تقرير معاصر عن الرأي العام البغدادي:

«الذين مع المعاهدة، مهما كانت المسوغات، يستخدمون المحاجَّة القائلة إن المعاهدة ليست ضرورية للاحتفاظ بولاية الموصل فحسب بل ضرورية أيضاً لوجود العراق المستقل ونظامه الملكي وجوداً فعلياً...»[63].

في مجلس النواب أُقرت المعاهدة بالإجماع في 18 كانون الثاني/ يناير 1926. وصوت للمعاهدة 58 نائباً فيما امتنع عن التصويت 19 نائباً يطابق عددهم أتباع ياسين الهاشمي المنتسبين إلى حزب الشعب بزعامته. وأشارت شائعة نُقلت من الحلة إلى أن البريطانيين دبروا هذه المعارضة الرمزية لتفادي الانتقادات التي تقول إنهم صنعوا إجماعاً مفتَعلاً[64].

لم تتضمن المعاهدة الجديدة ضمانات محدَّدة للكرد، رغم التشديد على إعلانات رنانة عن النية في خطاب مؤثر ألقاه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون في 21 كانون الثاني/ يناير[65]. وتضمنت المعاهدة بنوداً لمراجعة المعاهدة الأنكلو-عراقية الموقعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1922 كل أربع سنوات. وبمناسبة كل مراجعة تتعهد الحكومة البريطانية بالتفكير في التوصية بقبول العراق عضواً في عصبة الأمم، أو، إذا كان هذا لا يُعد ممكناً، التفكير في تعديل الاتفاقيات العسكرية والمالية الملحقة بمعاهدة 1922[66]. وصادف وقوع أول هذه المراجعات، بموجب بروتوكول 1923، في ربيع 1927. وتجدر الإشارة إلى أن معاهدة 1926 لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع تقرير لجنة الحدود. فكلا الوثيقتين تنصان على استمرار الانتداب 25 سنة، ولكن كلاهما تتضمنان، على غرار مماثل، فقرات تقضي بقبول العراق عضواً

63- Abstract of Police Intelligence, 9 January 1926

64- Abstract of Police Intelligence, 6 January 1926

65- أُنظُر الفصل الخامس.

66- المادة الثالثة من المعاهدة بين المملكة المتحدة والعراق، الموقعة في بغداد بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1926. Cmd. 2587, 1926.

في عصبة الأمم قبل هذا التاريخ. وبالطبع أن الملك فيصل وسياسيي بغداد اغتنموا هذه الفقرة «الإنقاذية»، وبدؤوا العمل فوراً من أجل انضمام العراق إلى عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

## مصاعب العراق المالية

مبعث القلق الرئيسي الثالث في العلاقات الأنكلو-عراقية خلال السنوات الواقعة بين المصادقة على المعاهدة وحل مسألة الموصل، كان الخطورة القصوى لوضع الحكومة العراقية المالي. وسنناقش المشكلة المختلفة جداً لجباية الضرائب في فصل آخر[67]، ولكننا سنتناول في الوقت الحاضر المصاعب المالية الخاصة لمنتصف عقد العشرينيّات، والمحاولات المختلفة للتعاطي معها.

خلال الفترة الواقعة بين 1924 و1926 واجهت الحكومة العراقية مطالب مالية من كل الجهات فضلاً عن مواجهتها حالات طارئة تتطلب إنفاقاً فورياً. وأضافت الفيضانات العارمة وزيادة الإنفاق العسكري والإنفاق على أعمال الإغاثة مصاعب إلى مصاعب البلد المالية، ولكن هذه المصاعب كانت تنعكس أيضاً في حالة الاقتصاد الهزيلة. وكان هذا عائداً، في أحد أسبابه، إلى رداءة الحصاد في أعقاب الفيضانات، ولكن أيضاً إلى التراجع الشديد لتجارة الترانزيت الإيرانية. وحدثت إفلاسات كثيرة في بغداد، ولا سيّما بين تجار السكر والمنسوجات الرخيصة الذين لم يستطيعوا التخلص من سلعهم المتكدسة[68]. وامتنع الاستثمار الأجنبي الذي كان البلد بأمس الحاجة إليه، عن المجيء ربما بسبب استمرار الغموض الذي يكتنف الوضع في الشمال.

كانت المطالبات الرسمية الرئيسة المطروحة على الخزينة

---

67- أُنظُر الفصل السادس.

68- أُنظُر Economic Reports for July, October, November and December 1925. CO 730 /76 /35730, CO 730 /79 /49541 /54917, 57327.

العراقية، أولاً مسؤوليتها بموجب إدارة الدين العام العثماني (بليسديل Blaisdell, 1966: 193 - 197)، وتجاه الحكومة البريطانية، وثانياً الاشتراط القائل إن 25 في المئة من مجموع الإيرادات الضريبية يجب أن تُخصص للدفاع، بمقتضى بنود الاتفاقيات الملحقة بمعاهدة 1922. وكانت «ديون» العراق لبريطانيا ديوناً مشكوكاً فيها: عندما قُدِّم تخمين بريطاني رسمي لقيمة السكك الحديدية العراقية إلى وزارة المالية، احتج دوبس لدى لندن بأن الرقم الذي تم التوصل إليه يشمل خط الشرقاط الذي لم يكن له أي استعمال تجاري وأنشئ لأغراض عسكرية محضة خلال الحرب، وتمديد خطوط كركوك وكربلاء وخانقين الذي موَّلته الحكومة العراقية نفسها[69]. وتاريخ السكك الحديدية العراقية كله مثال لافت على البخل واللؤم الرسمي البريطاني، الأمر الذي يجعله أشد إثارة للسخرية لأن الحكومة البريطانية لم تكن لديها فرصة تُذكر للحصول على تعويض من تابعها المفلس. ويصح الشيء نفسه إلى حد بعيد على «الأصول المنقولة»، والمخازن، والمعدات العسكرية والخدمات العامة التي تركتها أو أنشأتها سلطات الاحتلال. فإن تخمين قيمتها ونقل مسؤوليتها فوراً إلى حساب الحكومة العراقية يعني أن البلد بدأ وجوده في عام 1921 بعجز آني قدره 95 لاخ روبية (نحو 63 ألف جنيه إسترليني).

يمكن على الأرجح تفسير امتناع الخزينة البريطانية العام عن التعامل بسخاء مع العراق، البلد الذي لا شك في أنه كان يمثل إمكانية استثمارية مربحة هائلة، أولاً بمفردات التطبيق العام للمبدأ القائل إن المناطق المستعمَرة (أو شبه المستعمَرة) يجب أن تكون قادرة على تغطية مصاريفها بنفسها، وثانياً المبالغ الكبيرة والمنتَقَدة انتقاداً واسعاً التي أُنفقت في العراق بعد الحرب مباشرة. ولكن بحلول 1926 - 1927

69- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 244 of 8 May 1924. CO 730 /59 /22213.

انخفضت حصة العراق في التصويت على «الخدمات الشرق أوسطية» Middle Eastern Services انخفاضاً كبيراً:

| السنة | الإنفاق في العراق (ملايين الجنيهات الإسترلينية) |
|---|---|
| 1920 - 1921 | 32.00 |
| 1921 - 1922 | 23.36 |
| 1922 - 1923 | 7.81 |
| 1923 - 1924 | 5.74 |
| 1924 - 1925 | 4.48 |
| 1925 - 1926 | 4.12 |
| 1926 - 1927 | 3.90 (70) |

في 1926 – 1927 أُنفق على الدفاع 3.1 مليون جنيه إسترليني من أصل 3.90 مليون جنيه إسترليني. وبما أن واجبات القوة الجوية الملكية البريطانية في العراق قُسمت بنسب غير محدَّدة بين الدفاع عن العراق والدفاع عن الإمبراطورية فإن الرقم 3.1 مليون جنيه إسترليني لا يمثل إنفاقاً «مباشراً» على العراق. وإجمالاً استغرب العديد من المسؤولين البريطانيين في العراق من حاجة وزارة المالية البريطانية إلى هذا القدر من الإقناع:

«... في عقد بين طرفين غير متكافئين بالقوة يستطيع الطرف الأقوى

70- أُنظُر Hansard، 18 شباط/ فبراير 1926. قُسمت الـ 3.9 مليون جنيه إسترليني (في الحقيقة 3893400 جنيه إسترليني) على النحو الآتي:
الدفاع (القوة الجوية الملكية البريطانية): 3112900 جنيه إسترليني
منحة لمساعدة قوات الليفي: 617000 جنيه إسترليني
منحة لمساعدة الجيش العراقي: 135000 جنيه إسترليني
أُخرى (بما في ذلك فرعا مصروفات المندوبية السامية): 28500 جنيه إسترليني
إجمالي المبالغ أعلاه: 3893400 جنيه إسترليني
(لأغراض المقارنة): كلفة القوة الجوية الملكية في مصر والسودان 1925 – 1926 بلغت 1170000 جنيه إسترليني.
CO 730 /10 /3532

ألا يصر على تحديد مفرط الوضوح لحقوق يعرف أنه سيكون قادراً على فرضها إذا حان الوقت عندما يكون من الضروري القيام بذلك: من الطبيعي أن يريد الطرف الأضعف الإصرار على ضمانات مكتوبة كاملة»[71].

كان من مصلحة الحكومتين البريطانية والعراقية أن تكون الثانية قادرة على الدفاع عن نفسها، وبسط سلطتها من المركز إلى الريف. وسنرى أن عمليات التهدئة الكبيرة التي نفذتها طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية في منطقة الفرات وغيرها من المناطق في جنوب العراق أُنجزت، بهذا القدر أو ذاك، بحلول منتصف عقد العشرينيّات[72]. ولم يكن وارداً بالطبع أن يكون العراق قادراً ذات يوم على الدفاع عن نفسه ضد غزو شامل من الخارج، ولكن كان المفترض أن تنتهي الاتفاقية العسكرية في آب/ أغسطس 1928 وبعدها يكون العراق مسؤولاً، من الناحية النظرية، عن الدفاع عن نفسه[73]. وكان من المحتم أن تسبب التحضيرات التي قام بها العراق أزمات مالية خطيرة للحكومة لأن المساعدة البريطانية لم تكن سخية، والحكومة العراقية عاجزة عن إيجاد مزيد من الإيرادات[74].

بحلول بداية 1925 كان واضحاً أن وزارة المالية العراقية ستكون

---

71- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret 'C' of 7 January 1926. CO 730 /92 /1535.

72- أُنظُر الفصل السابع.

73- B. H. Bourdillon to Sir John Suckburgh, Private and Personal No. 12 of 6 January 1926 من بي. أتش. بورديلون إلى السير جون شاكبيرغ، خاص وشخصي: «لا تعرف الحكومة العراقية بالطبع أن خطة وزارة الطيران تتضمن دعماً مالياً لغاية 1931». E 244 /44 /93: FO 731 /11457

74- «أرى بكل احترام أن من الضروري أن تُراعى بصورة كاملة مرحلة الحكم الذاتي التي تم الوصول إليها الآن في العراق. وليس من الممكن... أن تُفرض إجراءات لزيادة الضرائب مع وجود برلمان منتَخب وحكومة صديقة لكنها ليست آمنة، لا تحتاج إلى تعامل دقيق ومتفهم فحسب بل وإلى دعم كبير أيضاً».
Acting High Commissioner, Baghdad, to S /S Colonies, Despatch Confidential 'C' of 7 January 1926. CO 730 /92 /1531
أُنظُر الفصل السادس.

عاجزة عن موازنة ميزانيتها للسنة المقبلة، وهو وضع لا يمكن التفكير فيه على الإطلاق بمفردات الممارسة المالية في ذلك الوقت. وكلفت وزارة المستعمرات المصممة على ألّا تنفق مالاً لإنقاذ العراق، السير إي. هلتون يونغ Sir E. Hilton Young، عضو مجلس العموم، ومستر آر. في. فيرنون Mr. R. V. Vernon من دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، بدراسة الوضع المالي وآفاق الحكومة العراقية. وكانت نقاطهم المرجعية:

«إجراء دراسة وتقديم تقرير إلى حكومة صاحب الجلالة وإلى الحكومة العراقية عما ينبغي اتخاذه من خطوات لضمان إمكانية توازن الميزانية العراقية خلال فترة المعاهدة وبعدها، مع مراعاة احتياجات البلد للدفاع والأمن، للإدارة والتنمية، وبنود الاتفاقية المالية، والالتزامات التي فرضتها معاهدة لوزان بشأن إدارة الدين العام العثماني»[75].

جاءت نتائج البعثة، التي كان مؤملاً أن تستطيع اقتراح حلول دائمة لمصاعب الحكومة العراقية المالية، مخيبة كلها تقريباً، وإن كان ذلك حتمياً. وهي لم تتمكن إلا من أن تُري البلد كيف ينبغي أن يستغل موارده الضئيلة أفضل استغلال بدلاً من اقتراح طرق لزيادة الإيرادات بتغييرات في النظام الضريبي، أو استخدام الإيرادات بطرق أكثر إنتاجية. واقترحت البعثة إجراء توفيرات وتخفيضات في رواتب الدرجات الوظيفية الدنيا لوزارات الصحة والمعارف والزراعة، وما يثير العجب وزارة الري أيضاً. ولوحظ بذكاء في مقالة صحفية في أيار/ مايو 1925 أن الري هو الوسيلة الرئيسة التي قد تأمل الحكومة في زيادة مواردها بواسطتها وبالتالي فإن من الجنون المطلق أن تُقيَّد نشاطات هذه الوزارة[76].

ولكن لو نُفذت توصيات تقرير هلتون يونغ بأكملها لربما جرى

75- تقرير البعثة المالية التي شُكلت للتحقيق في الوضع المالي للحكومة العراقية وآفاقه. Cmd. 2438, 1925. رسالة تشكيل البعثة بتاريخ 3 آذار/ مارس 1925. أنظُر CO 730 /82 /9925.

76- *al- Iraq*, 6 May, 9 May. Intelligence Report, 14 May 1925. CO 730 /75 /23974.

التقليل من المشكلات الآنية التي تواجه وزارة المالية، لأن البعثة اقترحت أيضاً إجراءات تتخذها بريطانيا للتخفيف من الوضع. وكانت هذه الإجراءات تتضمن قرضاً للسكك الحديدية، وإعادة نظر سخية بالأرصدة المنقولة، وتصفية التزامات العراق للحكومة البريطانية، التي تشمل منغصات ثانوية مثل مساهمة العراق الإلزامية في تكاليف المندوبية السامية. وكانت التوصيات، في مجملها، بمثابة مقترح لإلغاء الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة 1922.

في برقية كُتبت قبل أيام قليلة على إقرار معاهدة 1926 في مجلس النواب دعا القائم بأعمال المندوب السامي بي. أتش. بورديلون إلى إدراج بند في المعاهدة الجديدة مؤداه أن حكومة صاحب الجلالة تتعهد بتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية فوراً:

«الحقيقة أن المعاهدة والاتفاقيات ما كانت لتمر قط في الجمعية التأسيسية (أي في عام 1924) لولا التأكيدات المتكررة، شفهياً وتحريرياً، بأن حكومة صاحب الجلالة ستنظر بعين العطف في تعديل الاتفاقيات[77]».

الذي حدث أن المعاهدة الجديدة أرجأت أي جهود من أجل التعديل حتى ربيع 1927. ولكن بقدر تعلق الأمر بالاتفاقية المالية تمكنت وزارة المستعمرات في النهاية من إقناع وزارة المالية بعدم جدوى الاستمرار في المطالبة بأموال لا يمكن توفيرها ولن يجري توفيرها، وانتهجت تدريجياً سياسة أكثر تساهلاً في الأمور المالية، رغم أن الحل المُرْضي نسبياً لهذه المصاعب لم يقترن بقدر مساوٍ من الاتفاق على السياسة العسكرية اللاحقة، التي كانت ساحة نزاع دائم في العلاقات الأنكلو-عراقية خلال السنوات الأربع التالية.

حتى عام 1926 لم يحدث تخفيف فعلي في مطالب بريطانيا المالية تجاه العراق سوى منحة صغيرة من المساعدة للجيش العراقي بلغت

77- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch Secret 'C' of 7 January 1926. CO 730 /92 /1535.

125 ألف جنيه إسترليني في السنة لمدة أربع سنوات[78]. ورغم عدم تسديد أي مدفوعات في الحقيقة لغرض «الأرصدة المنقولة»، كانت خشية الدوائر الرسمية العراقية على نطاق واسع أن مطلباً سرعان ما سيُقدَّم بالتسديد نظراً لعدم صدور قرار رسمي بالتخلي عنها. وكانت هناك القضية الأخرى المتمثلة بإدارة الدين العام العثماني الذي قُدرت مساهمة العراق فيه بـ 9.5 مليون جنيه إسترليني. وأشار بورديلون:

«لولا ما يُدفع لإدارة الدين العام العثماني لكان العراق قادراً ليس على التصرف بالمبلغ لدعم الجيش فحسب بل والمساهمة في تغطية تكاليف قوات الليفي أيضاً. تركيا نفسها تستطيع ألا تدفع شيئاً بسبب إدارة الدين العام العثماني وأفترض أن المعترَف به الآن أن مساهمة العراق جائرة بحقه تماماً»[79].

وبسياسة من التسويف الصامت خُفض هذا الالتزام بدرجة كبيرة. وعندما توقف العراق عن الدفع لم تتلق إدارة الدين إلا 1.6 مليون جنيه إسترليني[80]. وفيما يتعلق بـ«الأرصدة المنقولة»، كانت لندن مستعدة أخيراً للاستماع إلى صوت العقل. وكان إلغاء الـ 95 لاخ (نحو 63 ألف جنيه إسترليني) بادرة إحسان بخسة ولا سيّما وإن المبلغ أُنفق منذ ثماني أو عشر سنوات قبلها. وبعد مناشدات من المندوب السامي وآر. في. فيرنون (من وزارة المستعمرات سابقاً والآن مستشار وزارة المالية العراقية) أثار وزير المستعمرات شخصياً هذه المسألة مع وزير المالية البريطاني:

«إذا أمكنني أن أبرق إلى بغداد بأننا مستعدون لإلغاء المطالبة بالدفع

---

78- أنظر King Faysal to Acting High Commission, Secret, 30 December 1925 enclosed in Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret 'A', 30 December 1925. CO 730 /92 /872.

79- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 39 of 22 January 1926. CO 730 /92 /2026.

80- أي 1.6 مليون ليرة تركية. *Report on the Progress of Iraq 1920-1931*, p. 127.

عن «الأرصدة المنقولة»، وإذا عملوا ما يستطيعون بشأن العائد عن حقوق ملكية النفط [أي الـ 10 في المئة المقترح دفعها إلى الحكومة التركية لمدة 25 عاماً] فإن ذلك قد يُمكّننا من تسوية كل شيء مع الأتراك ما داموا متعقلين، وبذلك توفير مبالغ كبيرة لكم على المدى البعيد. وفي كل الأحوال فإنه ينبغي أن يوفر لكم في الميزانيات القليلة المقبلة أكثر بكثير مما تستطيعون الأمل بالحصول عليه من هذه الأقساط الضئيلة لكنها مرفوضة بمرارة عن تلك الأرصدة»[81].

في النهاية تنازلت وزارة المالية البريطانية عن مطلبها في حزيران/ يونيو، بحيث كان المندوب السامي قادراً على إعلان القرار في حفل استقبال رسمي كبير أُقيم في 25 حزيران/ يونيو[82].

## خلاصة

جاءت الأحداث التي وقعت بين المصادقة على المعاهدة والمصادقة النهائية على حدود الموصل لتوكيد استمرار تبعية العراق لبريطانيا التي كانت تُعتبر ضرورية إذا أُريد للحكومة العراقية أن تبقى في شكلها القائم. ويبدو أن الحكومة أصبحت تدرك، بحدة حتى أشد من ذي قبل، الطابع الملح للحفاظ على علاقتها مع قوة الانتداب، وخلال هذه الفترة أيضاً، يبدو أنها تخلت عن أي محاولات جدية للإقدام على أعمال تتسم بالتحدي. إذ كان العراق يحتاج إلى الموصل من أجل بقائه. والمساعدة البريطانية، الدبلوماسية والعسكرية على السواء، وحدها التي كانت قادرة على تأمين المنطقة، وإبقاء الأتراك خارجها وإبقاء الكرد هادئين بدرجة معقولة. ومرة أخرى فإن بريطانيا وحدها كانت تستطيع أن تردم الفجوة بين قدرة العراق على الإنفاق العسكري واحتياجاته الدفاعية الفعلية.

81- L. S. Amery, Private and Personal, to W.S. Churchill, 29 April 1926. CO 730 /93 /9075.

82- Intelligence Report, 6 July 1926. CO 730 /105 /312

وهذه الحاجة التي لا غنى عنها، كما تبدت بكل وضوح في سياق مسألة الموصل، تفسر قبول الامتياز الممنوح إلى شركة نفط العراق بشروط لم تكن قطعاً لمصلحة العراق، وإذعان الحكومة السريع والقابل عموماً للمعاهدة الأنكلو-عراقية الجديدة، وتمديد الانتداب من أربع سنوات إلى خمس وعشرين سنة. ولم تكن الحكومة قوية ولا تتمتع بشعبية، الأمر الذي كان يعني أن عليها أن تنظر خارج العراق من أجل البقاء في السلطة إلى أن تنتهي من بناء جهاز دولة قوي بما فيه الكفاية لها.

لذلك بحلول منتصف عشرينيّات القرن أصبح واضحاً أن الاستمرار في مقاومة الضغوط البريطانية لم يعد محتملاً، ولا حتى ممكناً. وتشكل السنوات الست المتبقية من الانتداب فترة تعاون عام مع بريطانيا، على النقيض من النزاعات الحادة في السنوات الأولى. وينعكس هذا في تخفيف الأواصر الرسمية التي تربط الحكومتين بصورة تدريجية. ويبدو من المرجح أن بريطانيا، الواثقة الآن من موقعها في العراق، كانت تستطيع إرخاء سيطرتها. وكانت هناك، بالطبع، خلافات متواترة من 1926 إلى 1932 حول أمور مثل التجنيد وتقديم ضمانات لحماية الأقليات، ولكن من الصعب تفادي الانطباع بأنه عندما تحققت الأهداف الرئيسة، وشريطة أن تكون القواعد العسكرية البريطانية قادرة على البقاء في العراق للمستقبل المنظور، بات من الممكن إيجاد طرق أقل سفوراً وأكثر دهاء للسيطرة على الحكومة العراقية. ويجب أن نتذكر أنه بعد زهاء ثمانية عشر شهراً على توقيع معاهدة 1926، التي تربط العراق ببريطانيا لمدة 25 عاماً إلا إذا انضم العراق إلى عصبة الأمم قبل انتهاء الفترة، كانت المراجع المسؤولة في وزارة المستعمرات ومقيمية بغداد، تروج إمكانية انضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1928[83] . وحينذاك يبدو

83- «لا داعي للقلق بشأن انتدابنا الذي يمتد 25 عاماً. وإذا استمررنا بالسرعة التي تحركنا بها خلال العامين الماضيين سيكون العراق عضواً في العصبة قبل مرور خمس أو ست سنوات، وستنتهي مسؤوليتنا المباشرة». غيرترود بيل إلى والدها، 13 كانون الثاني/ يناير 1926. بيل (1939) Bell: 747.

أن السلطات البريطانية خلصت إلى أن ماكنة التلجيم يمكن أن تُترك بصورة آمنة تحت إشرافٍ أقل إحكاماً لأن الآليات بدأت تعمل بصورة تلقائية. وفي الفصلين التاليين سنرى كيف نشأت هذه العلاقة الجديدة، وما تمخضت عنه من تحالفات سياسية مختلفة وتحالفات مضادة.



# الفصل الرابع

## سنوات الإحباط، 1926 - 1929

في كانون الثاني/ يناير 1926، وقت توقيع المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، كان عبد المحسن السعدون، رئيس الوزراء منذ ستة أشهر، يرأس حكومة تضم نوري السعيد وزيراً للدفاع، وصبحي نشأت وزيراً للمالية. وكانت تدعم الحكومة في مجلس النواب كتلة ترتبط بحزب التقدم الذي يتزعمه رئيس الوزراء فيما كانت «المعارضة»، بقيادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، تستمد التأييد من حزب الشعب بزعامة الهاشمي وحزب النهضة بزعامة أمين الجرجفجي[1]. وكانت السياسة العامة لحزب التقدم التعاون مع بريطانيا والعمل من أجل استقلال العراق بأي إيقاع يبدو أن بريطانيا تشير إليه. ونتيجة لذلك كانت علاقات عبد المحسن السعدون مع المقيمية علاقات ممتازة عادة، الأمر الذي كان من المحتم أن يوتر العلاقات مع الملك فيصل. وكان الملك الذي يحترم كفاءة رئيس الوزراء يرى أن دوره هو يتراجع في إدارة شؤون البلد، وإذ سعى إلى توفير ثقل مضاد، اقترح على محسن السعدون في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، أن تُعطى وكالات وزارات إلى أعضاء المعارضة،

1- كان حزب التقدم تجمعاً من المعتدلين الذين يمكن التعويل على تأييدهم بهذا القدر أو ذاك لأي إجراء تتخذه الحكومة. وكان حزب الشعب على العموم مناهضاً للحكومة ولبريطانيا في حين أن حزب النهضة كان يدافع بالدرجة الرئيسة عن مصالح الشيعة. أُنظُر الملحق رقم 1 للاطّلاع على تحليل أكثر استفاضة.

مع إجراءات أخرى غير مقبولة لرئيس الوزراء[2]. فاقترح عبد المحسن السعدون إجراء انتخابات رأى أنها ستعزز موقعه في مجلس النواب، ولكن الملك، خوفاً من هذه النتيجة تحديداً، عارض حل الحكومة. وإذ انزعج عبد المحسن من غياب دعم الملك الواضح لحكومته قرر أن يجعل من انتخاب رئيس مجلس النواب تصويتاً على الثقة به، وعندما هُزم مرشحه حكمت سليمان أمام رشيد عالي الكيلاني سارع إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة. واقترحت المعارضة بقيادة ياسين الهاشمي دعوة جعفر العسكري إلى العودة من الممثلية في لندن لرئاسة حكومة تضم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، وأُقر هذا الطريق.

كان السبب الحقيقي لهذا التغيير أن الملك، مع نوري السعيد وياسين الهاشمي، أراد تشكيل حكومة تكون لديها فرصة أكبر لإقناع مجلس النواب بقبول التجنيد الإجباري الذي سيمكن العراق من تحقيق ما يكفي من الاستقلال المادي عن بريطانيا بحيث تكون عنده فرصة طيبة لنيل العضوية الكاملة في عصبة الأمم في عام 1928. وكان هناك شعور بأن عبد المحسن السعدون لن يكون قادراً على العمل ضد آراء المقيمية المعروفة، التي كانت تقف بشدة ضد التجنيد الإجباري، في حين أن جعفر العسكري سيرضى بالعمل واجهة لنوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي الذين كانوا جميعاً ومعهم الملك، مدافعين أشداء عن التجنيد الإجباري. فإن جيشاً من المجندين وبالتالي جيشاً زهيد الكلفة نسبياً، سيكون ضمن إمكانات العراق الحالية، وبما أن الاكتفاء الذاتي عسكرياً كان يعتبر معياراً حيوياً للاستقلال فإن حكومة مؤيدة للتجنيد الإجباري ستكون لديها فرصة أفضل لنيل عضوية العصبة في وقت مبكر.

---

2- S. O. 2671, Bourdillon to Shuckburgh, 4 November 1926. Delhi, BHCF. Cabinet Formations, File 23 /14 /5; Formation of a Cabinet under Abd al-Muhsin Beg al- Sa'dun July 1925 – November 1926.

## التجنيد الإجباري كقضية سياسية

سيُناقَش دور الجيش العراقي مع مهمات القوة الجوية الملكية البريطانية في الفصل السابع. ولكن السجال الذي أُثير بشأن اعتماد التجنيد الإجباري كانت له تداعيات مهمة على العلاقات الأنكلو-عراقية والسياسة الداخلية العراقية، ومن المناسب فصل الجوانب السياسية للقضية عن جوانبها العسكرية تحديداً. وطبقاً للترتيبات التي كانت سارية في خريف 1926، فإن الاتفاقية العسكرية لعام 1924 ستنتهي في عام 1928. وفي ذلك الوقت سيتولى العراق، نظرياً، مسؤولية الدفاع عن نفسه بالكامل. كيف كان بالإمكان تحقيق ذلك في الممارسة العملية؟ بدا أن هناك بديلين. أولاً، أن يطلب العراق من بريطانيا الاستمرار في السماح للقوة الجوية الملكية وقوات الليفي بمساعدة الحكومة العراقية في الأوضاع التي لا تكون قادرة فيها على بسط سيطرتها بدرجة وافية من خلال الجيش العراقي. وفي الوقت نفسه سيُمارَس ضغط على بريطانيا لتنفيذ وعدها بتأسيس قوة جوية عراقية، الذي قدمته بموجب الاتفاقية العسكرية لعام 1924، ولكن وزارة الطيران البريطانية نجحت في الحيلولة دون تأسيسها (ربما خشية أن تصبح القوة الجوية الملكية البريطانية فائضة عن الحاجة عند ذاك)[3]. وخلال زيارة وزيري الطيران والمستعمرات إلى بغداد في ربيع 1925 أعلن دوبس:

«إن خبرة العامين الماضيين تسند زعمي بأن قوة برية كفء من 9000 رجل ستحافظ على النظام الداخلي كملحق لقوة جوية محترفة كافية»[4].

---

3- في نهاية المطاف ولدت القوة الجوية العراقية عام 1931 عندما أُرسل خمسة طيارين للتدريب في قاعدة كرانويل التابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية. وكانت هناك شكاوى مستمرة في الثلاثينيّات من امتناع بريطانيا عن توفير الطائرات ومعدات أخرى.

4- Minute by Dobbs on Memorandum from Adviser, Ministry of Defence, to High Commissioner, M. D /C /76 Confidential of 28 March 1925. Minute dated 26 April 1925. CO 730 /82 /24432.

وكان دوبس يفضل استحداث وحدات نموذجية بمساعدة تقنية توفرها بعثة عسكرية بريطانية. ومن الواضح أن دور مثل هذا الجيش سيتعين بالضرورة أن يقتصر على الحفاظ على الأمن الداخلي: دوبس لم يضع في تصوره إمكانية أن يكون العراق بمفرده قادراً على الدفاع عن نفسه ضد غزو خارجي، وهو رأي كان ضمناً لا يعني نهاية مبكرة للوجود العسكري البريطاني أو الانتداب البريطاني.

البديل الثاني كان البديل الذي يؤيده الملك والقريبون منه، وأبرزهم الضابطان السابقان في الجيش العثماني نوري السعيد وياسين الهاشمي. فهم كانوا يريدون جيشاً أكبر بكثير (ذُكرت أرقام بين 15 ألفاً و20 ألفاً) مع قوة جوية عراقية. وكانوا يرون أن هذا وحده سيكون كافياً لضمان استقلال البلد لأنه بمثل هذا الجيش الكبير وحده يستطيع العراق أن يحاول الاستغناء عن المساعدة العسكرية البريطانية. واختلف ياسين الهاشمي الذي كان رئيس الوزراء وقت النقاشات التي جرت في نيسان/ أبريل 1925، على مشروع دوبس لسببين رئيسيين:

«... أولاً أن ما كنا بأمس الحاجة إليه هو توسيع الجيش العراقي الذي لن يتحقق إلا بالتجنيد الإجباري، وثانياً أن الشعب العراقي سيعتقد أن المشروع خطة لوضع الجيش تحت السيطرة البريطانية»[5].

كسب اللوبي المؤيد للتجنيد الإجباري حليفاً مهماً في شخص الميجر جنرال ديلي Major-General Daly، المفتش العام للجيش العراقي الذي وصل إلى بغداد في مطلع صيف 1925. وبعد أشهر من التعاطي مع الملك ونوري السعيد يبدو أنه أصبح مقتنعاً بصواب آرائهما. وبحلول آذار/ مارس 1926 أعد ديلي مشروعاً دفاعياً للعراق يأخذ في الاعتبار تقليل دور القوات البريطانية تدريجياً. وأُعد المشروع بهدف الحفاظ على القوة الدفاعية الموجودة ولكن بالتزام عسكري أكبر من جانب العراق.

---

5- Despatch, Secret, High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, 16 April 1925. CO 730 /74 /9004.

وكانت الخُطط التي قُدمت بمعالمها الرئيسة أكثر طموحاً وحجماً بما لا يقاس مما أراده دوبس، وتستند إلى مبادئ يعارضها من الأساس. وكان في تصور المفتش العام ما مجموعُه 19 ألف رجل بضمنهم أفراد الجيش العراقي وقوات الليفي وقوة جوية عراقية. وحتى من دون قوة جوية كان سيكلف 119 لاخ روبية (80 ألف جنيه إسترليني) في حين أن مشروع المندوب السامي لا يكلف إلا 51 لاخ (34 ألف جنيه إسترليني)[6].

## القوى المعارضة للتجنيد الإجباري

كانت أكبر ثغرة في المشروع المقترح، إلى جانب تعذر جمع المال المطلوب على نحو واضح، الحقيقة الماثلة في أنه مهما بلغ التجنيد الإجباري من جاذبية للضباط السابقين في الجيش العثماني فإنه سيلاقي معارضة كثير من سكان البلد إنْ لم يكن من غالبيته. وسيكون ضباط الجيش من سنة المدن، وبذلك سيكون قادراً على ضمان هيمنة المدينة على الريف في حين أن العشائر الشيعية في الجنوب والكرد والإيزيديين في الشمال، على الأرجح، لن يوافقوا على المشروع لهذا السبب على وجه التحديد. ورغم الفرمانات الإصلاحية التي صدرت في القرن التاسع عشر فإن التجنيد الإجباري في زمن العثمانيين كان اعتباطياً وتعسفياً، وتحملت العشائر الشيعية العبء الأكبر من المعاناة بسببه. وكان المندوب السامي والكولونيل كاينهان كورنواليس، مستشار وزارة الداخلية، يدركان تماماً أن التجنيد سيُقابل بمقاومة عنيدة إذا تقرر العمل به. والأكثر من ذلك، كما أشار كورنواليس، فإن تطبيقه سيقوِّي موقع شيوخ العشائر الذين سيكونون قادرين على تسوية حسابات قديمة باختيار شباب أفخاذ يقودها منافسون لهم على الزعامة وإرسالهم إلى

---

6- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret of 16 September 1926, enclosing Major-General Daly's memorandum of 7 March 1926. CO 730 /95 /18538.

الجيش[7]. وسيتعين استثناء مناطق معينة، ولا سيّما منطقة الفرات جنوب بغداد. وفي الحقيقة إذا أُريد تطبيق التجنيد الإجباري سيكون من الأفضل إعفاء كل المناطق العشائرية منه.

وبالإضافة إلى تحديد مجال التجنيد كان هناك اعتراض مهم آخر. وأشار المندوب السامي في البرقية نفسها:

«أرى من غير الوارد قطعاً أن تقصف الطائرات البريطانية رجال العشائر بسبب مقاومتهم التجنيد في الجيش العراقي، وأن يوجَّه بذلك ضد البريطانيين في العراق الاستياء الذي من المحتم أن تثيره أي محاولة لفرض سياسة بين العشائر لم يفرضها حتى الأتراك ذات يوم. وإذا كان من الجائز أن يكتسب الجيش العراقي والشرطة العراقية ما يكفي من القوة بحلول عام 1929 لتنفيذ سياسة تجنيد بين العشائر فلنَدَعْهُم ينفذونها»[8].

في الشهر التالي، تشرين الأول/ أكتوبر 1926، قدمت الحكومة العراقية إلى دوبس مشروع قانون للتجنيد. ودوبس بتقديمه المشروع مع تعليقاته هو إلى وزارة المستعمرات، لم يُبق أمام الحكومة البريطانية من بديل سوى التعاطي مع القضية والخروج بخلاصات مطابقة لخلاصاته هو. وأشار شاكبرغ إلى أن استخدام القوات البريطانية لتطبيق التجنيد في العراق سيلاقي معارضة شديدة من دوائر حكومية أخرى بل وعلى نحو أعم في بريطانيا. وقال إن التجنيد الإجباري «سياسة تتعارض مع كل تقاليدنا ولم تُطبَّق قط في بلدنا (أي بريطانيا) إلا لفترة وجيزة... خلال أزمة الحرب العظمى».

وتابع شاكبرغ:

7- Adviser, Ministry of Interior, to Secretariat of H. E. the High Commissioner, C /2341 /8 /3 of 22 August 1926. Delhi, BHCF, Military, File 4 /69 Vol. .I, Conscription

8- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, .Secret, 1 September 1926. CO 730 /95 /17572

«يقترح السير هنري دوبس طريقاً وسطاً. فهو يقترح أن نسمح للحكومة العراقية بالمضي في تشريع القانون ولكننا يجب أن نحذرها مسبقاً من أنه إذا أدى إلى متاعب فيجب ألا تتوقع مساعدة منا. ويبدو أن السير هنري دوبس يأمل بأن الحكومة العراقية، حين تعرف أنها لا تستطيع التعويل على دعم منا، ستدرك أن المهمة فوق طاقتها وستصرف النظر عن المشروع. وإذا حدث ذلك فخيرٌ على خير، ولكن من طبيعة المقامرة، ومثل كل مقامرة أخرى، فإنها مقامرة قد لا تنجح. بيد إني في كل الأحوال لا أرى بديلاً أفضل»[9].

نُقل القرار بعدم تقديم دعم بريطاني فاعل إلى الحكومة العراقية في كانون الثاني/ يناير 1927. ورغم عدم صدور إعلان رسمي فإن موقف المقيمية، وامتداداً له، موقف وزارة المستعمرات، كان معروفاً بصورة جيدة في الدوائر السياسية في بغداد. وفي منتصف أيار/ مايو شكا فيصل بشيء من السذاجة إلى دوبس قائلاً إنه يشعر بأن قانون التجنيد الإجباري لن ينال أغلبية في مجلس النواب ما لم تساعده حماسة شعبية:

«يرى أنها ستتحقق بالإعلان المنشود بأن حكومة صاحب الجلالة ستطالب في نهاية فترة البروتوكول بقبول العراق في عصبة الأمم... وهو يعتقد بأنه، إذا لم يستطع تحقيق ذلك، سيكون عليه أن يسحب مشروع قانون التجنيد. وهذا سيجعل من المتعذر على العراق أن يتحمل كلفة إيجاد جنود يحلون محل القوات البريطانية ويجعل كل النقاشات حول الاتفاقية العسكرية الجديدة نقاشات في غاية الصعوبة»[10].

كما تفيد هذه المحادثة ضمناً لم يكن هناك بعد إعلان رسمي بأن القوات البريطانية لن تُستخدَم لفرض التجنيد الإجباري. وخشية حدوث

---

9- Minute, dated 18 November 1926. CO 730 /96 /19851.

10- تقرير عن حديث مع الملك فيصل مرفق في High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret 'D', 3 May 1927. Delhi, BHCF, Military, File 4 /69 Vol. I, Conscription.

أزمة حكومية دعا دوبس إلى الاستجابة لرغبات فيصل حتى الآن، وعدم الإصرار على بيان رسمي إلا إذا طُرحت أسئلة مباشرة في مجلس النواب[11]. وبحلول منتصف أيار/ مايو 1927، من دون تقدم محسوس بشأن التجنيد أو إعادة النظر بالاتفاقيات، وبذلك تمكين العراق من دخول عصبة الأمم في عام 1928، كانت استقالة الحكومة متوقعة كل يوم[12].

في هذا الوقت سرت شائعة في الأوساط الشيعية بأن الحكومة الجديدة ستضم ثلاثة وزراء شيعة شريطة موافقتهم على تأييد التجنيد الإجباري. وبحسب محمد رضا الشبيبي فإن الملك وعده بوزارة المعارف ومحسن الشلاش بوزارة الري والزراعة: قال الشبيبي للملك إن البلد كله يعارض التجنيد الإجباري وإن لا أحد من جماعته في حزب النهضة مستعد للتعاون مع الحكومة[13]. وفي اليوم التالي، 27 أيار/ مايو، ناشد الملك مرة أخرى السياسيين الشيعة أن يدعموا الحكومة بشأن هذه القضية، ولكن الشبيبي قال لجمهوره في مقر حزب النهضة بما أن البريطانيين ضد التجنيد الإجباري فإنهم يجب لا ينساقوا وراء رغبات الملك. فوافق أعضاء الحزب، وأكثر من ذلك اقترحوا أن أي شيعي يدعم الحكومة يجب أن يُنذَر بعواقب وخيمة[14].

---

11- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 229 of 18 May 1927. CO 730 /108 /40008.

12- أُنظُر Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 23 /147, Cabinet Crisis, May-June 1927.

13- Abstract of Police Intelligence, 28 May 1927 للاطّلاع على نقاش أكثر استفاضة حول موقف الشيعة والسياسة الشيعية عموماً في هذا الوقت، أُنظُر الملحق رقم 1.

14- بين هؤلاء المؤيدين محسن أبو طبيخ وسلمان الياسري ومزهر الفرعون وناجي الصالح وعبد الواحد سكر وعبادي الحسين. أفادت تقارير أن هؤلاء كلهم مع التجنيد الإجباري في Abstract of Police Intelligence, 18 June 1927. من المحيِّر أن نتابع ولاءات الشيخين الأخيرين: كان عبد الواحد سكر مع التجنيد الإجباري حتى منتصف أيلول/ سبتمبر عندما انضم إلى حزب النهضة (أُنظُر الملحق رقم 1) في حين أن عبادي الحسين التقى بورديلون Bourdillon في المقيمية قبل ثلاثة أسابيع على تقرير استخبارات الشرطة أعلاه الذي يربطه بجماعة الضغط المؤيدة للتجنيد حيث

في هذا الوقت كان الملك يتشبث بأي قشة. وكتب دوبس تقريراً إلى لندن في 27 أيار/ مايو بأن مسألة التهديد باستقالة الحكومة كلها مسرحية من إخراج الملك لتمكين الحكومة من المجاهرة بانتقاداتها لتلكؤ بريطانيا بشأن السياسة العسكرية ومسألة انضمام العراق إلى عصبة الأمم. ويبدو أن فيصلاً كان يأمل بأن هذا سيدفع بريطانيا إلى الشروع بإجراء مفاوضات على الفور. وقد وجد دوبس «من الصعب مكافحة هذا المخطط المشاكس والطفولي بمفردات تنم عن الاحترام»، ونصح الملك بأن يرفض قبول استقالة الحكومة وأطلعه في الوقت نفسه على جهوده هو لنيل موافقة لندن على سياسة تلتزم جانب الصمت بشأن طبيعة المشاركة البريطانية على وجه الدقة في فرض التجنيد الإجباري[15]. وبعد أربعة أيام أفاد تقرير بأن الحكومة سحبت استقالتها:

«الرأي العام في بغداد مقتنع الآن بأن تهديدات الحكومة ومناوراتها لم يكن القصد منها سوى الضغط على البريطانيين وإجبارهم على الموافقة على دعم مشروع قانون التجنيد الإجباري وضمان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. ويُقال إنه ما لم يدعم البريطانيون الحكومة في إدخال مشروع القانون حيز التنفيذ، فلا يهم إنْ أُقر القانون أو لم يُقر»[16].

في 1 حزيران/ يونيو أُبلغ دوبس بأن الحكومة العراقية لا تحتاج إلى الإعلان بأنه لن تكون هناك مساعدة بريطانية، وفي 8 حزيران/ يونيو،

---

ورد فيه: «سألني بصورة مباشرة عن التجنيد. وقال إن انطباع الشيعة في الخارج أن حكومة صاحب الجلالة البريطاني تعارض التجنيد الإجباري وكانوا سعداء جداً نتيجة ذلك».

Note by B. H. Bourdillon, 20 May 1927. Delhi, BHCF, Military, File .4 /69 Vol. I, Conscription

15- تختتم البرقية بالقول: «يؤسفني أن أقول إن فيصلاً لم يبدُ مقتنعاً... إنه راكب رأسه إلى درجة كبير بسبب تمجيده في كتاب لورنس ويبدو عازماً على زيارة لندن». High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram .241 of 27 May 1927. CO730 /108 /40008

16- Abstract of Police Intelligence, 31 May 1927

آخر أيام الدورة البرلمانية، جرت القراءة النظامية الأولى لمشروع قانون التجنيد الإجباري في مجلس النواب. وكما كان متوقعاً فإن وزير المعارف الشيعي السيد عبد المهدي استقال على الفور، ولكن مع انتهاء دورة البرلمان تراجعت القضية إلى الظل في الوقت الحاضر(17).

## مقدمة لطريق مسدود: محاولات العراق لتأمين الانضمام إلى عصبة الأمم في 1928

رغم أن التجنيد الإجباري كان من المشاغل الكبيرة في الدوائر السياسية العراقية وقتذاك فإنه كان، بالطبع، ثانوياً إزاء القضية الأكبر المتمثلة بما إذا كانت بريطانيا مستعدة للتسليم بإمكانية انضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1928. وإذ توقف دوبس عند المسألة في ربيع 1927 أدرك أن دعم العضوية في عام 1928 سيواجه خطر الاصطدام بمعارضة العصبة بسبب التوصيات المقدمة في تقرير لجنة الحدود «والمعارضة الفرنسية الشديدة لأسباب أخرى». ولكنه شعر أن تقدماً كبيراً تحقق في العراق منذ ذلك الوقت، وإن التقرير لم تعد له صلة تُذكَر بالظروف الحالية في البلد. والأكثر من ذلك أنه كان يعتقد أن الهدوء النسبي السائد الآن يعود إلى اقتناع العراق بأن بريطانيا ستطالب بانضمام العراق إلى العصبة في وقت مبكر. واقترح أن القضايا الدفاعية العالقة يمكن أن تُحَل بإبرام:

«معاهدة صداقة متينة بصفة خاصة مع بريطانيا العظمى بنودها لن تنال من حق العراق في العضوية... ومن المرجح أن يقبلها العراق (متضمنة) تمركز قوة جوية بريطانية صغيرة وزهيدة الكلفة نسبياً في العراق لبعض سنوات ووعداً بإعداد قوة جوية عراقية خلال تلك الفترة وتجديد الأقسام الضرورية من الاتفاقيتين العسكرية والمالية لإدامتها

---

17- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 183 of 1 June 1927. CO 730 /108 /40199, Part I.

هناك، بما في ذلك على الأخص صلاحية أن ترفض تقديم مساعدتها ما لم تمتثل سياسة العراق لرغباتنا...»[18].

رغم عودة الوضع السياسي في بغداد إلى الهدوء في ذلك الوقت فإن دوبس ظل قلقاً بشأن سلوك الملك وحلقته المقربة. وفي رسالة شخصية إلى إيل. أس. أيمري، وزير المستعمرات، بتاريخ 14 حزيران/ يونيو، أشار إلى أن الملك وياسين الهاشمي ونوري السعيد يحاولون متعمدين أن يخلطوا الأوراق من خلال الترويج بأن كل القوات البريطانية ستغادر العراق في نهاية 1928، في حين تم الاتفاق في الحقيقة على بقاء القوة الجوية الملكية البريطانية. وهم يريدون «بناء جيش كبير متحرر من السيطرة البريطانية، وفي الوقت نفسه أن نساعده ونصونه أثناء عملية إنشاء هذا الجيش». والأكثر من ذلك إنهم يذهبون إلى أن مثل هذا الجيش لا يمكن أن يُبنى إلا بالتجنيد الإجباري، ومرة أخرى أن البرلمان العراقي لن يوافق على التجنيد الإجباري إلا إذا قيل له إنَّ العراق سينضم إلى عصبة الأمم في عام 1928. وأدرك فيصل من جانبه أنه يحتاج إلى بقاء القوة الجوية الملكية البريطانية لكنه كان يعتقد أن بريطانيا متلهفة بالقدر نفسه على إبقاء أسراب جوية في العراق لحماية النفط والمواصلات الإمبراطورية وغيرها من المصالح البريطانية. وعليه، كما يرى المندوب السامي، فإن فيصلاً سيعقد صفقة، وهي أن توصي بريطانيا بقبول عضوية العراق في عصبة الأمم في عام 1928، وبالمقابل أن يسمح فيصل ببقاء القوة الجوية الملكية البريطانية في العراق لفترة محدودة. بالإضافة إلى ذلك سيطلب الملك والحكومة العراقية منحهما سيطرة كاملة على الجيش العراقي. ومهما يحدث فإن بريطانيا لا تريد أن تترك العراق في فوضى لأن هذا سيكون ضد مصالحها بقدر ما يكون ضد مصالح العراق. ومن الجهة الأخرى،

---

18- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret, 31March 1927. CO 730 /119 /40199, Part I.

إذا لم ترضخ بريطانيا فإن الملك وبطانته قد يحاولون إشعال انتفاضة من أجل الاستقلال التام:

«ما يريد الملك ونوري وياسين أن يفعلوه هو، من جهة، تأجيج المشاعر المعادية لبريطانيا أو تحريك مظاهرات بما يكفي لتمرير التجنيد الإجباري وتخويف الحكومة البريطانية بحيث تُرخي كل سيطرتها، ومن الجهة الأخرى، إسكات التحريض عندما يحققون غاياتهم والعودة صاغرين مبتسمين إلى تحالف منفرج بصورة مريحة مع بريطانيا. وكان الملك اتخذ الوقف نفسه تماماً في عام 1922 عندما أُهين كوكس في البلاط. وأنقذ الموقف حينذاك مرض الملك بالزائدة الدودية في صدفة حسنة. لكننا لا نستطيع الرهان على الزائدة الدودية مرة أخرى».

اعتبر المندوب السامي أنه إذا بقيت القوة الجوية الملكية البريطانية في العراق بعد عام 1928 فإن أي إرخاء للسيطرة البريطانية على القوات المسلحة العراقية يجب أن يكون مستبعَداً بالكامل. وهكذا كان البلاط والمقيمية على السواء يظنان أن بيدهما الورقة الرابحة: فيصل يعتقد أن البريطانيين لن يرحلوا بسبب النفط، ودوبس يعتقد أن فيصلاً لن يحتفظ بعرشه من دون الوجود العسكري البريطاني[19].

في لندن كانت نقاشات تجري حول السياسة العسكرية، والمسألة العامة لانضمام العراق إلى عصبة الأمم. وكان قائد القوة الجوية السير هيو تريتنشارد Sir Hugh Trenchard يرى أن الحكومة العراقية أصلاً تملك سيطرة كبيرة للغاية على الجيش العراقي، وأيضاً أنها تنوء تحت وطأة الانطباع الخاطئ بأن الاستقلال قاب قوسين أو أدنى. وعندما أبلغه السير صامويل ولسن Sir Samuel Wilson من وزارة المستعمرات بأن السياسة البريطانية موجهة صوب هذا الهدف على وجه التحديد «رد السير هيو تريتنشارد عملياً بأن الوقت حان للكف عن هذا اللعب. وكان عدة وزراء أبلغوه في مناسبات متعددة بأن الحكومة لا تعتزم الانسحاب

19- Dobbs to Amery, D. O. S. O 1334, 14 June 1927. CO 730 /120 /40229, Part II.

من العراق في أي موعد بعيد شريطة أن يكون من الممكن الاحتفاظ بالسيطرة على البلد، وأن السياسة الحالية لا هدف لها سوى مواجهة الانتقادات في هذا البلد وفي العراق»[20].

في النهاية تم الاتفاق على احتفاظ بريطانيا بوجود القوة الجوية الملكية في العراق وإعداد قوة جوية عراقية وتجهيزها، وإبقاء فوجين من قوات الليفي الآشورية كقوات تابعة للإمبراطورية مهمتها حراسة القاعدة الجوية[21]. وفي 6 تموز/ يوليو 1927، بعد موافقة الحكومة البريطانية على هذه الترتيبات، أُبلغ دوبس بإيصالها إلى الحكومة في بغداد مع التأكيد بأن بريطانيا ستدعم ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام 1932 شريطة الحفاظ على وتيرة التقدم الحالية. وللحكومة العراقية، إذا شاءت، أن تصدر بياناً عاماً بهذا المعنى[22]. وبعد أيام طار دوبس إلى لندن لبحث الوضع مع وزير المستعمرات. وتقرر أن من المفيد الشروع بتعديل معاهدة 1926 وإعادة النظر بها، ولكن على أساس غير رسمي حتى الخريف عندما تكون بريطانيا مستعدة لإعلان موافقتها[23]. ويبدو

---

20- تقرير عن حديث بين السير صاموئيل ولسن Sir Samuel Wilson والسير هيو ترينتشارد Sir Hugh Trenchards في وزارة المستعمرات بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 1927. CO 730 /120 /40299, Part II

21- قوة بقيادة ضباط بريطانيين تشكلت بتجنيد لاجئين آشوريين من غرب إيران وجنوب شرق تركيا، غالبيتهم وصلوا إلى العراق بعد سيطرة البريطانيين على بغداد في آذار/ مارس 1917.

22- Cab 38 (27): Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 232, 6 July 1927. CO 730 /120 /40299, Part II. بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر لم يصدر بيان عام في بغداد، وكان الافتراض الشائع في العراق أن تغييرات جوهرية، بل حتى قبول العراق في عصبة الأمم، كانت لم تزل قيد التفاوض. أُنظُر:

*Iraq; Suggested Treaty Revision*, Middle East Department of the Colonial Office, 28 September 1927, CO 730 /120 /40299 A, Part I.

23- أعطى وزير المستعمرات موافقته الشخصية على هذه النقاشات لأن الحصول على موافقة تامة من الحكومة البريطانية كان متعذراً قبل جولته الصيفية.

أن هذا المقترح كان مدفوعاً باعتبارات سياسية آنية وبعيدة المدى. وكان دوبس متلهفاً على إيجاد وسيلة لاستدراج فيصل إلى خارج بغداد لأن تدخله المتواصل كان يؤثر في شؤون الإدارة بأكملها. وعليه أُبلغ فيصل في 21 تموز/ يوليو أن وزير المستعمرات شخصياً يؤيد إعادة النظر بالمعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها[24].

من سوء حظ الهدوء في العلاقات الأنكلو-عراقية خلال الأشهر القليلة التالية، أن فيصلاً، على ما يبدو، اعتبر أن هذه المراسلات تتضمن وعداً بتحسن جوهري في مكانة العراق أكبر بكثير مما كان معروضاً في الواقع: غادر على الفور تقريباً إلى أوروبا بانطباع مؤداه أن الانضمام إلى عصبة الأمم في عام 1928 ما زال ممكناً[25]. وتسبب هذا الالتباس في تعقيد الأمور بدرجة كبيرة سواء في بغداد أو في سويسرا (حين أقام فيصل). وكانت الدوائر السياسية في بغداد على اقتناع بأن فيصلاً سيعود حاملاً معه الاستقلال الكامل، أو شيئاً مقارباً جداً له، من أوروبا[26]. وخلال اجتماعات عُقدت مع جي. أتش. هول J H. Hall والسير جون شاكبرغ Sir John Shuckburgh من وزارة المستعمرات في مدينة إيكس لي بان أوائل أيلول/ سبتمبر، أصبح واضحاً أن فيصلاً تخيَّل أنه استُدعي إلى أوروبا لهذا الغرض تحديداً:

«أعلن أنه ما لم يأخذ معه معاهدة منقحة لن يعود إلى العراق...

---

24- Secretary of State for the Colonies to Acting High Commissioner, Baghdad, Telegram 258 of 21 July 1927. CO 730 /120 /40299, Part II.

25- توقف الملك فيصل حين كان متوجهاً إلى أوروبا، في قبرص لزيارة والده حسين ملك الحجاز السابق. وكتب حاكم قبرص السير رونالد ستورز Sir Roland Stores في تقرير: «خلال حديث طويل هذا الصباح أشار فيصل إلى نيته في «التنازل» ما لم يحصل على اتفاقية مُرْضية في سويسرا حيث يعتقد أنه سيلتقي دوبس أو شاكبرغ. وكان واضحاً أنه أطلعني على ذلك لكي أنقله وها أنا أفعل بصرف النظر عن قيمته. بعد الغداء علَّمناه هو وزيد لعبة غولف كروكيت، وكان ذلك مسكّنا كبيراً». Stores to Ormbsy-Gore, 10 August 1927. CO 730 /120 /40299, Part II.

26- Abstract of Police Intelligence, 20 August 1927

وكانت زيارته لأوروبا موضع نقاش عام وعُلقت عليها آمال عريضة. وإذا عاد خالي الوفاض، لن تكون خيبة الأمل شديدة فحسب بل هو نفسه سيتعرض إلى خسارة لا تُعوَّض في سمعته»[27].

خلال الأشهر القليلة التالية كانت العلاقة بين فيصل والحكومة البريطانية متوترة ومشحونة لأن الملك ظل ثابتاً على موقفه رافضاً العودة إلى العراق بخفي حنين. وفي بغداد كانت هناك شائعات وبلبلة، وتجمعات وتحالفات محيِّرة ومتغيرة باستمرار، من كل صنف. وفي الشطر الأول من العام أصبحت العلاقات بين القيادات السنية والشيعية متوترة على غير العادة، أساساً بسبب إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري. وأثار التململ والتذمر الذي عبر عنه بعض السياسيين الشيعة حفيظة «الوطنيين» الذين كانوا يخشون أن الفشل في تقديم جبهة موحدة في بغداد من أجل استقلال العراق سيعرض نتيجة المفاوضات في سويسرا ولندن للخطر.

## الحزازات السنية/ الشيعية كعامل سياسي، كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر 1927

بعد إبعاد العلماء في صيف 1923 يمكن تقسيم القيادات السياسية والعشائرية الشيعية بصورة تقريبية إلى داعين للتعاون مع السياسيين الوطنيين السنة ضد بريطانيا، ومطالبين بالتضامن لتأمين أهداف شيعية تحديداً مثل زيادة تمثيلهم في الحكومة وجهاز الخدمة المدنية[28]. وكانت الجماعتان تصطدمان في بعض الأحيان، ولا سيّما عندما تبدو المقيمية أكثر حرصاً على المطالبة بحقوق الشيعة مما كانت الحكومة السنية

27- أحاديث مع الملك فيصل في إيكس ليبان (فرنسا)، 5 إلى 7 أيلول/ سبتمبر 1927. Report by Sir John Shuckburgh, printed by the Middle East Department of the Colonial Office, September 1927. CO 730 /120 /40299, Part II.

28- أُنظُر الملحق رقم 1 ولويزار Luizard (1991).

تمنحه لهم. ولم تستطع أي من الجماعتين الشيعيتين أو أي جماعة من «الوطنيين» السنة، ذات يوم، أن تكتسب قوة سياسية حصرية كانت عادة تستخدمها زمرة أخرى تضم سياسيين سنة قريبين من الملك. وأصبحت هذه المجموعة، رغم أنها كانت مبدئياً ضد الوجود البريطاني في العراق، تدرك أن التمادي في المعارضة الحازمة لبريطانيا قد يعني الحكم عليهم ببطالة دائمة. وليس من السهل دائماً أن نحدِّد، في أي لحظة معطاة، موقف فرد ما من أي جماعة معينة بسبب الطبيعة المشخصنة للسياسة العراقية في ذلك الوقت، ولكن التقسيم التالي يصح عموماً على الفترة قيد البحث:

أ - جماعة وطنية مستقلة (غالبيتها من السنة): مناوئة لبريطانيا:

رشيد عالي الكيلاني (ب)، ياسين الهاشمي (ب)، رؤوف الجادرجي، حكمت سليمان، جميل المدفعي (ب)، ناجي شوكت، ناجي السويدي، توفيق السويدي، الشيخ أحمد الداود، جعفر أبو التمن (شيعي)، محسن أبو طبيخ (شيعي، ب، ج) بهجت زينل، علي محمود، محامون سنة.

ب - البلاط: فيصل وحلقته المقربة

نوري السعيد، جعفر العسكري، عبد العزيز القصاب، جميل المدفعي (أ)، ياسين الهاشمي (أ)، رشيد عالي الكيلاني (أ)، علي جودت، محسن أبو طبيخ (أ، ج)، محمد الصدر (شيعي، ج).

ج - شيعة ليسوا محسوبين على ما يُسمى جماعة الوطنيين

أمين الجرجفجي، محمد الصدر (ب)، محسن الشلاش، الأخوة الشبيبي، غالبية شيوخ العشائر الشيعية وغالبية الوزراء الشيعة، محسن أبو طبيخ (أ، ب)[29].

---

29- هذه التنظيمات لا يُراد بها أكثر من أن تكون دليلاً تقريبياً لتوضيح مواقف الشخصيات السياسية المهمة. ولا يمكن الإحاطة بها كلها: على سبيل المثال أن من الصعب تصنيف عبد المحسن السعدون مع أي من هذه الجماعات، وأن العديد من شيوخ العشائر مثل عبد الواحد سكر وعبادي الحسين يتبعون مسارات عمل معقدة، كما جرت الإشارة إليه في حالة محسن أبو طبيخ.

كان موقف الشيعة غير المحسوبين على جماعة «الوطنيين»، كما يجوز أن نسميهم، ضرورياً بصفة خاصة في الجدل حول التجنيد الإجباري لأن نفوهم سيكون حاسماً. وكان من المرجح أن يلاقي التجنيد الإجباري معارضة مريرة من غالبية القادة الشيعة الذين سيعدُّونه مثالاً آخر على هيمنة الأفندية السنة. ولكن في حين أن هؤلاء القادة لم يكن بمقدورهم أن يفعلوا شيئاً يُذكر بإرادتهم لتعديل القصور المستمر والمرفوض في تمثيل طائفتهم سواء في الحكومة أو جهاز الخدمة المدنية، فإنهم كانوا مع مؤيديهم في موقع يتيح لهم مقاومة التجنيد الإجباري. ذلك أن العشائر الشيعية، إذا توحدت، ستكون أكبر من ند للجيش العراقي، وكما هو معروف فإن بريطانيا لن تكون مستعدة للسماح باستخدام قواتها في تنفيذ سياسة أبدت المقيمية عدم موافقتها عليها بشكل واضح. وفي هذه الظروف يبدو أن الحكومة العراقية، بدلاً من أن تحاول تهدئة هؤلاء القادة الشيعة أو كسبهم بتنازلات مناسبة، لم تبدِ اهتماماً خاصاً لمنع ما يبدو أنه كان سلسلة من الإساءات غير المبرَّرة تقريباً للحساسيات الشيعية.

كانت البادرة الأولى لهذا الموقف الأحمق كتاب تاريخ الإسلام الذي نشرته وزارة المعارف ليكون الكتاب المقرر في المدارس. وتضمن الكتاب مقاطع تهاجم الشيعة والمذهب الشيعي كان من المحتمل أن تثير استياءً كبيراً. ومُنع الكتاب فيما بعد، وطُرد المؤلف من وظيفته في التعليم، ولكن مشاعر المرارة ظلت مستمرة وخرجت تظاهرة لطلاب مدارس ثانوية ضد منع الكتاب وعزل المؤلف[30]. وحدث مزيد من المتاعب داخل وزارة المعارف عندما أُقيل معلم شيعي (هو الشاعر محمد مهدي الجواهري) الذي كان مقرباً من وزير المعارف، الذي كان نفسه الوزير الشيعي الوحيد في الحكومة، بدعوى قصيدة تمتدح إيران كما زُعم،

30- Abstract of Police Intelligence, 8 January, 5 February, 19 March 1927.

نُشرت في جريدة محلية[31]. ورأى الوزير أن كل الإقالات يجب أن تُحال إليه للموافقة عليها ولكن مدير التعليم العام ساطع الحصري اختلف معه. وأثارت هذه الحوادث الصغيرة استياء السياسيين الشيعة الذين رأوا أنها جزء من مكيدة محسوبة لإجبار الوزير على الاستقالة.

في منتصف شباط/ فبراير أخذ النمو المتسارع لحزب النهضة الطائفي بصراحة يثير قلقاً في البلاط والمقيمية على السواء. وراح سكرتيره العام أمين الجرجفجي يطالب بإجازة لإصدار جريدة تُسمى «النهضة» أو «الاتحاد». ويلاحظ تقرير استخباراتي كُتب في ذلك الوقت:

«إن القائمين على رأس الحركة يبدون رغبة لا تخطئها العين في تصعيد انحياز الحزب لمصلحة الشيعة حصراً، وتحدث المندوب السامي مع الملك عن مخاطر نشوء حركة سنية مضادة رداً على الحزب الشيعي إذا أصبحت نشاطاته شديدة البروز. واتفق جلالته اتفاقاً كاملاً وقال إن الحكومة العراقية سترفض إجازة الجريدة الجديدة المقترحة. كما أنه سيتحدث بلهجة شديدة مع أمين الجرجفجي وآخرين يعملون معه ويحاول أن يمنع تشكيل حزب سياسي طائفي محض»[32].

تصاعدت حدة التوترات في المحافظات فضلاً عن العاصمة: أفاد تقرير من لواء الكوت، في سياق النزاعات القديمة بين سراكيل منطقة الحي وإقطاعييهم الأقوياء من آل السعدون، أن «النار تأججت بالاحتقان العام بين السنة والشيعة حيث القاضي هناك والسراكيل شيعة والقائم مقام والملّاك كلهم سنة»[33]. ولكن ذروة الأحداث في تلك الفترة كانت بمناسبة دينية تحديداً هي مواكب الكاظمية في شهر محرم.

---

31- Fortnightly Intelligence Report, 26 April 1927

32- Fortnightly Intelligence Report, 15 February 1927

33- Fortnightly Intelligence Repo., 5 July 1927. لمزيد من التفاصيل أُنظُر Air 23 /121. استمر النزاع حتى ربيع العام التالي فيما تبنت الحكومة قضية الملّاك الذين دعمهم إلى حد كبير شقيقهم القوي عبد المحسن السعدون. للاطّلاع على تفاصيل دور السعدون في القضية أُنظُر الفصل الثاني، الهامش 60.

في عام 1927 بدأ شهر محرم بمواكبه الشيعية وما يرافقها من «تشابيه» تصوُّر مقتل الإمام الحسين، في 1 تموز/ يوليو. ومرت الأيام الأولى بلا حوادث، ولكن في 9 تموز/ يولية أثار قلق القائم بأعمال المندوب السامي تقريرٌ بأن وزارة الدفاع رأت من الضروري إرسال قوة من الجيش العراقي إلى الكاظمية، لأن الشرطة المحلية تكون قادرة عادة على ضبط الحشود. ونفى جعفر العسكري إرسال جنود. وفي اليوم التالي، 10 تموز/ يوليو، خلال أحد المواكب الحسينية، شوهد وجود قوة من الجيش العراقي. وأُطلقت عيارات نارية: أُصيب المحتشدون بالذعر فسقط عدد من الجرحى والمصابين بجروح خطيرة. وكان آمر القوة محيي الدين، أحد أتباع نوري السعيد، هو الذي أطلق الرصاصة الأولى، ولكن تحقيقاً قضائياً برأ ساحته من المسؤولية. ولبعض الوقت بدا من المرجح أن تكون هناك تداعيات خطيرة في شكل مزيد من الاضطرابات، رغم العرض الذي قدمه الملك بتعويض الضحايا. وهناك دلائل على أن الهياج ربما كان متعمداً. فإلى جانب وجود الجيش غير المعهود، جرى تداول:

«قصة مؤداها أن زوجة جعفر العسكري دعت في 4 تموز/ يوليو عدداً كبيراً من السيدات الأُخريات إلى تناول الغداء معها في الكاظمية يوم 10 تموز والتفرج على المواكب. ويُقال إنها ألغت الفعالية كلها في 8 و9 تموز/ يوليو على أساس أنها سمعت أن شيئاً ما سيحدث ونصحت الأخريات بشدة ألا يزرن المرقد في 10 تموز/ يوليو»[34].

لم تُسهم تبرئة محيي الدين، الضابط المسؤول، والأسوأ من ذلك

34- أُنظُر عموماً Delhi BHCF, Miscellaneous File 34 /83 /1, Riot at Khadimain on 10 July 1927. The quotation is from Edmonds to Bourdillon, D. O. SA 12 July 1927. قارن حوادث مماثلة في البصرة حيث حاول جنود التعرض لمواكب محرم:

Special Service Officer, Basra, to Air Headquarters. Baghdad 1 /799 of 17 July 1927. Air 23 /432.

في عام 1927 بدأ شهر محرم بمواكبه الشيعية وما يرافقها من «تشابيه» تصوِّر مقتل الإمام الحسين، في 1 تموز/ يوليو. ومرت الأيام الأولى بلا حوادث، ولكن في 9 تموز/ يولية أثار قلق القائم بأعمال المندوب السامي تقريرٌ بأن وزارة الدفاع رأت من الضروري إرسال قوة من الجيش العراقي إلى الكاظمية، لأن الشرطة المحلية تكون قادرة عادة على ضبط الحشود. ونفى جعفر العسكري إرسال جنود. وفي اليوم التالي، 10 تموز/ يوليو، خلال أحد المواكب الحسينية، شوهد وجود قوة من الجيش العراقي. وأُطلقت عيارات نارية: أُصيب المحتشدون بالذعر فسقط عدد من الجرحى والمصابين بجروح خطيرة. وكان آمر القوة محيي الدين، أحد أتباع نوري السعيد، هو الذي أطلق الرصاصة الأولى، ولكن تحقيقاً قضائياً برأ ساحته من المسؤولية. ولبعض الوقت بدا من المرجح أن تكون هناك تداعيات خطيرة في شكل مزيد من الاضطرابات، رغم العرض الذي قدمه الملك بتعويض الضحايا. وهناك دلائل على أن الهياج ربما كان متعمداً. فإلى جانب وجود الجيش غير المعهود، جرى تداول:

«قصة مؤداها أن زوجة جعفر العسكري دعت في 4 تموز/ يوليو عدداً كبيراً من السيدات الأُخريات إلى تناول الغداء معها في الكاظمية يوم 10 تموز والتفرج على المواكب. ويُقال إنها ألغت الفعالية كلها في 8 و9 تموز/ يوليو على أساس أنها سمعت أن شيئاً ما سيحدث ونصحت الأخريات بشدة ألا يزرن المرقد في 10 تموز/ يوليو»[34].

لم تُسهم تبرئة محيي الدين، الضابط المسؤول، والأسوأ من ذلك

34- أُنظُر عموماً Delhi BHCF, Miscellaneous File 34 /83 /1, Riot at Khadimain on 10 July 1927. The quotation is from Edmonds to Bourdillon, D. O. SA 12 July 1927. قارن حوادث مماثلة في البصرة حيث حاول جنود التعرض لمواكب محرم:

Special Service Officer, Basra, to Air Headquarters. Baghdad 1 /799 of 17 July 1927. Air 23 /432.

ترقيته لاحقاً، في تبديد شكوك الشيعة بأن الاضطرابات كانت واقعة أخرى أشد عنفاً في حملة الحكومة. وكان التنازل الوحيد الذي قُدِّم إلى الشيعة في أعقاب الحادث، منح أمين الجرجفجي إجازة من وزارة الداخلية لنشر جريدة «النهضة» التي لم تتأخر في الهجوم في عددها الأول يوم 10 آب/ أغسطس على الحكومة والتجنيد الإجباري وتقاعس الحكومة حتى ذلك الوقت عن نشر نتائج التحقيق في حادثة الكاظمية[35]. وفي الحقيقة أن الجريدة مُنعت من الصدور بعد أقل من ثمانية أسابيع بأمر من مجلس الوزراء أطلقت مراسلات غاضبة بين المقيمية ومكتب رئيس الوزراء والبلاط، حيث كان علي، الملك السابق، وصياً على العرش نيابة عن أخيه. وأسفرت محاولات كورنواليس والقائم بأعمال المندوب السامي لحمل الحكومة على رفع المنع، عن استقالة ياسين الهاشمي من الحكومة أولاً ثم رشيد عالي الكيلاني على أساس تدخل بريطانيا تدخلاً صارخاً في شؤون العراق الداخلية[36]. وشهدت نهاية العام حادثاً آخر زُعم فيه أن علماء شيعة تعرضوا إلى اعتداء أثناء وجودهم في أقبية مرقد الإمامين العسكريين في سامراء:

«ليس من المتوقع أن تكون هناك أي قضية ذات أهمية من هذا الحادث الذي وقع في سامراء ولكنه جاء بعد فترة قصيرة على منع جريدة النهضة من الصدور... فإن حصيلة مظالم الشيعة... التي تغطي مساحة واسعة، ازدادت مظلمة أخرى»[37].

---

35- Note of 10 August 1927 in Delhi, BHCF, Press and Propaganda, File 29 /93, *al-Nahdha*.

36- Cornwallis to Acting High Commissioner, SA /97 of 23 October 1927 الاحتجاج على غلق صحيفة «النهضة» دون موافقة كورنواليس Cornwallis: High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 524 of 28 October 1927 تقرير عن استقالة ياسين الهاشمي. Delhi, BHCF, Press and Propaganda, File 29 /93, *al-Nahdha*.

37- RAF Special Service Officer, Baghdad to Air Headquarters, I /Bd /39, 14 November 1927. Air 23 /432.

كما هو متوقع، تعرض قادة الشيعة وبخاصة الجرجفجي إلى انتقادات لاذعة حين عاد الملك وبطانته من أوروبا بما يقل كثيراً عما عُقدت عليه الآمال. وألقى جعفر العسكري باللائمة على جماعة «النهضة» ونشاطاتها، وتردد أن الملك كان شديد الغضب. وفي مقابلة في البلاط يوم 23 كانون الأول/ ديسمبر سمع الجرجفجي توبيخاً قاسياً من الملك لأنه نكث بالعهد الذي قطعه بالامتناع عن التحريض بأي شكل من الأشكال خلال غياب الملك. ورد الجرجفجي بأن امتناع الحكومة عن معاقبة محيي الدين، المحرك الرئيس لاضطرابات الكاظمية، جعل الاستمرار في السكوت متعذراً[38]. ومرة أخر:

«في حديث بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر قال نوري باشا أنه خلال محادثات لندن كانت وزارة المستعمرات تتلقى مناشدات متواصلة من القادة الشيعة، وإن هذه أضعفت إلى حد كبير موقف الوفد العراقي وأثرت في الوفد البريطاني برفضه تقديم تنازلات واسعة»[39].

ولكن ليست هناك أدلة حقيقية تُذكر لإسناد هذا الزعم. ومن المؤكد أن دوبس ووزارة المستعمرات كانا على علم بأعمال التحريض في العراق ولكن الحكومة البريطانية كانت مدفوعة بضرورة إيجاد صيغة جديدة للسيطرة البريطانية في العراق أكثر من أي شيء يزيد على اهتمام عابر بتطلعات الشيعة.

---

38- يبدو أن أمين الجرجفجي وفخري الكمونة قدّما مثل هذا التعهد. أُنظُر Fortnightly Intelligence Report, 6 August 1927

39- Intelligence Report, 21 December 1927: Abstract of Police Intelligence, 17,24 December 1927. كما أن موقف الجرجفجي كلفه تأييد شيعة آخرين أبرزهم محمد رضا الشبيبي وجعفر أبو التمن اللذان رأيا أن «الترويج لتأييد البريطانيين يتعارض بصورة مباشرة مع فكرة التحرر الوطني». أُنظُر RAF Special Service Officer to Air Headquarters I /Bd /35 of 22 December 1927. Air 23 /432.

## التفاوض على معاهدة جديدة، أيلول/ سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر 1927

رأينا أن أحد الدوافع وراء الدعوة المصاغة صياغة غير موفقة إلى فيصل في تموز/ يوليو كان إبعاده عن بغداد حيث أصبح وجوده لا يُطاق. وطرح بورديلون وأدموندز ونائب مارشال الجو أيلنغتون Ellington جدياً فكرة إجبار فيصل على التنازل عن العرش إذا تعذر إقناعه بالكف عن التدخل في الإدارة. ولاحظ أدموندز:

«إن الرأي المعبَّر عنه على نطاق واسع في دوائر غير متوقَّعة على الإطلاق يذهب إلى أن اختفاء هذا العصابي الخطير هو الحل الوحيد للمشكلات الحالية»[40].

لسوء حظ البريطانيين إنهم، بعد أن أفلحوا في استدراج «العصابي الخطير» بعيداً عن بغداد وجدوا في البداية أن من المتعذر تهدئته. وفي هذه المرحلة لم تكن بريطانيا تفكر أبعد من تقديم توصية مرحلية بقبول العراق عضواً في عصبة الأمم عام 1932، وهذا لم يكن كافياً لترضية فيصل والقريبين منه. وعاد شاكبرغ وهول من مدينة إيكس لي بان بعد محادثاتهما مع فيصل، حائرين بعض الشيء إزاء السياسة المثلى التي ينبغي اتباعها. ولكن بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر توصلت وزارة المستعمرات والمندوب السامي (الذي بقي في لندن حتى كانون الأول/ ديسمبر) إلى اتفاق جديد بما معناه أن فيصلاً لا يتعين عليه أن يعود إلى العراق خالي الوفاض. واقترحت معاهدة معدَّلة تخفف حقوق بريطانيا الرسمية في التدخل في شؤون العراق لكنها في الوقت نفسه تُبقي سيطرتها المحكَمة على كل شيء يمس المصالح البريطانية والتزامات بريطانيا الخارجية: «بكلمات أخرى»، كما عبرت مذكرة دائرة

---

40- 'Note on the Political Situation to 27 September 1927', by C. J. Edmonds' enclosed in D. O. 2032 Sturges to Shuckburgh, 1 October 1927, CO 730/123/40465.

الشرق الأوسط بفصاحة، «الإبقاء على المضمون بتضحية في الشكل». كما تلاحظ هذه المذكرة الحقيقة الماثلة في أن فيصلاً لا يحتاج إلى بريطانيا من أجل البقاء في الحكم فحسب بل أن بريطانيا أيضاً تحتاج إلى حاكم طيِّع ومتعاون في العراق:

«سواء أكانت النتيجة إيجابية أو سلبية فإننا اخترنا الملك فيصل أداة لسياستنا. وبنظر العالم فإننا نُمَاهى مع نظام الحكم. قد تكون له نواقصه مثلنا جميعاً لكنه على العموم خدمنا خدمة جيدة، وهناك الاعتراض الأكبر على أي نهج يستعديه بصورة خطيرة أو يضعه في موقف يعده مهزوزاً. فقدان إرادته الطيبة وتعاونه (ناهيكم عن استثارة عدائه في الخفاء) سيجعل موقفنا نحن مهزوزاً. وفي الحقيقة لا يمكن أن يكون لدينا عراق قانع من دون فيصل قانع بدرجة معقولة»[41].

الأكثر من ذلك، كانت هناك الحقيقة الماثلة في أن «حق» بريطانيا **الرسمي** في لجم الحكومة العراقية أو الملك، لم يُستحضَر قط لأن قوة المندوب السامي كانت تستند إلى قدرته على التهديد بحجب الدعم البريطاني أكثر بكثير من استنادها إلى أي شيء آخر أكثر صراحة. ومن سوء حظ السلطات في لندن أن فيصلاً أيضاً أدرك عدم وجود شيء «جوهري» فيما يُعرض عليه. وهكذا فإنه رغم التمكن من الشروع بإجراء مفاوضات حول معاهدة جديدة، دخلت هذه المفاوضات طريقاً مسدوداً فور بدئها تقريباً. وكان سبب الصعوبة الأولى السيطرة على الدفاع عن العراق. إذ جادل فيصل وبطانته بأنه إذا كانت بريطانيا حقاً تنوي تنفيذ بنود الاتفاقية العسكرية في عام 1928 والرحيل عن العراق في نهاية ذلك العام فإن السيطرة على الدفاع يجب، بحكم هذه الحقيقة ذاتها، أن تقع بعد ذلك على عاتق الحكومة العراقية. ويترتب على ذلك

---

41- أُنظُر *Iraq: Suggested Treaty Revision*, Memorandum prepared in the Middle East Department of the Colonial Office, 28 September 1927, CO 730 /120 /40299A Part I.

أن حق المندوب السامي حتى في تقديم المشورة لا يمكن أن يستمر في هذه الظروف. وكتب دوبس بعد أيام قليلة على أول إضراب كبير في حقل بابا كركر النفطي قرب كركوك معرباً عن اعتقاده بأن من الحكمة أن تلغي بريطانيا ما ينص على رحيل القوات العراقية:

«إن الالتزامات الضخمة الأخيرة لشركة البترول التركية وشركة النفط الأنكلو-إيرانية في العراق واكتشاف كميات هائلة من النفط في أراضي الامتياز الممنوح للشركتين، تجعل من المستحيل التخلي عن السيطرة على العراق من دون الإضرار بمصالح بريطانية وأجنبية كبيرة. وكان الأمر يختلف اختلافاً كبيراً حين كان وجود النفط مشكوكاً فيه، كما عندما بُحثت المعاهدة الأنكلو-عراقية السابقة»[42].

حين ألزمت بريطانيا نفسها بالبقاء في العراق كان هذا يعني ضمناً أن المسؤولية الأخيرة عن الدفاع ظلت بيد بريطانيا. ولكن فيصل كان شغوفاً على نحو خاص بصياغة تتضمن إما عبارة «مسؤولية مشتركة» أو «تقاسم مسؤولية» الدفاع. وكتب دوبس إلى شاكبرغ في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر أن فيصلاً «كان دائماً مأسوراً بهذا التعبير ومتعصباً له حتى من وقت نقاشاته الأولى مع كوكس»[43]. وكان هذا التنازل غير مقبول بالطبع، ولا سيّما لوزارة الطيران. وحاول دوبس عبثاً لمدة يومين أن يقنع فيصل، الموجود الآن في لندن، بوجهة النظر القائلة إن الاستغناء عن قبول مشورة المندوب السامي يستند إلى الافتراض القائل بأن بريطانيا سوف تسحب جميع قواتها. وإذا كانت بريطانيا مستعدة الآن للبقاء فإنها يجب أن تحتفظ بسلطاتها السابقة[44]. وخلال ذلك الوقت بدا فيصل ثابتاً

---

42- Memorandum by Sir Henry Dobbs, 18 October 1927 CO 730 /123 /40465.
كان إضراب بابا كركر في 15 تشرين الأول/ أكتوبر.

43- Memorandum for Sir John Shuckburgh, 11 November 1927. CO 730 /120 /42088A Part II.

44- تقرير عن اجتماع بين الملك فيصل والسير هنري دوبس، 18 - 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1927. CO 730 /120 /40299A Part II

على موقفه. وفي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر أُبلغ القائم بأعمال المندوب السامي في بغداد بأن فيصلاً قرر تعليق المفاوضات حول المعاهدة، وتبرير ذلك في بغداد بالإشارة إلى وعد بريطانيا بتحمل المسؤولية الكاملة عن الدفاع عن العراق بعد عام 1928. وأعقبت ذلك عدة أيام من الجمود كان فيصل متذبذباً خلالها بين هذه السياسة ورفضه العودة إلى العراق والتنازل عن العرش[45].

بعد عشرة أيام من الترقب أُعدت صيغة تحفظ ماء الوجه. وفي مأدبة غداء أُقيمت في فندق كلايريجز في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر سأل فيصل وزير الخارجية أوستن تشمبرلين Austen Chamberlain إن كانت بريطانيا ستهب لنجدة العراق في حال اندلاع قلاقل نتيجة أخذ العراق بنصيحة بريطانيا. فأجاب تشمبرلين قائلاً إنه واثق من أن بريطانيا لن تتخلف عن عمل ما يلزم في مثل هذه الظروف. وقال فيصل أنه سيكون مستعداً لقبول هذا التأكيد ثم استؤنفت المفاوضات[46]. وفي 2 كانون الأول/ ديسمبر أُبلغت بغداد بالتوصل إلى اتفاق وإن من المتوقع التوقيع على المعاهدة الجديدة في أي يوم. وحدث ذلك في 14 كانون الأول/ ديسمبر، وبحلول 20 منه عاد فيصل إلى بغداد في مواجهة مهمة شاقة هي أقناع المؤيدين والمترددين على السواء بأن شيئاً جوهرياً تحقق.

لم تكن المهمة شاقة، كما كان متوقعاً، فحسب بل مستحيلة عملياً. وكان رجلا الحكومة القويان، ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، استقالا بسبب حادثة جريدة «النهضة»، ولم تكن إلا مسألة أيام قليلة قبل أن يقدم نوري السعيد وجعفر العسكري استقالتهما أيضاً. ولكن الإعلان بأن بريطانيا ستدعم رسمياً انضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1932

---

45- Secretary of State for the Colonies to Acting High Commissioner, Baghdad, Telegram 414, 18 November 1927. Note by Dobbs for Shuckburgh, 24 November 1927: CO 730 /120 /40299A, Part II.

46- مذكرة عن الأحداث التي أعقبت توقف النقاشات مع الملك فيصل في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1927.

شريطة أن يكون كل شيء على ما يُرام في هذه الأثناء، وإن بريطانيا لن تسحب يدها من العراق في عام 1928، وإن المصادقة على المعاهدة الجديدة تعتمد على إعادة النظر بالاتفاقيتين العسكرية والمالية بصورة مُرْضية، لم يسدل الستار على الأحداث التي وقعت من قبل بقدر ما دشن فترة من الخلاف والنزاع المتجدد بل والأشد حدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية. وكانت بريطانيا مستعدة لأن تكون متعنتة إلى أن تحصل على ضمانات تكفل مصالحها في حين أن الحكومة العراقية من جانبها أصرت على رفض حرفها عن نيل الاستقلال «الحقيقي» الذي كانت تسعى إليه.

## طريق مسدود: من كانون الأول/ ديسمبر 1927 إلى أيلول/ سبتمبر 1929

في 7 كانون الثاني/ يناير 1928، إزاء ما قُدِّم من استقالات ورغبة رئيس الوزراء التي لا يتطرق إليها الشك في العودة إلى البعثة العراقية في لندن، استقالت حكومة جعفر العسكري. وكان الوضع يتطلب، كما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 وتموز/ يوليو 1925، حكومة «غير سياسية» بهذا القدر أو ذاك، لأن الوطنيين وجماعة البلاط على السواء رفضوا قبول المشاركة في ظروف المفاوضات الأخيرة حول المعاهدة. وكان عبد المحسن السعدون الرجل الوحيد الذي يستطيع البلاط والمقيمية أن يعتمدا عليه لتشكيل حكومة، وكان لِلفتور المعروف بين السعدون والملك أفضلية تمكين الثاني من التعلل، إذا اقتضت الضرورة، أمام مؤيديه بأن بريطانيا فرضت عليه هذا الخيار[47]. وتشكلت الحكومة

47- أو حتى لتشجيعهم على معارضة رئيس الوزراء: أفادت تقارير بأن فيصلًا قال للجرجفجي أن يعمل في الظاهر مع عبد المحسن السعدون وأن يتلقى الأوامر في الحقيقة من ياسين الهاشمي ويعمل ضد عبد المحسن إذا كان يريد أن يضمن حقوقه. Abstract of Police Intelligence 28 January 1928

الجديدة بتولي السعدون نفسه حقيبة الدفاع، وعبد العزيز القصاب الداخلية ويوسف غنيمة المالية، وحكمت سليمان العدل، وتوفيق السويدي المعارف، والشيخ أحمد الداود الأوقاف. وكان هناك وزيران شيعيان هما محسن الشلاش للمواصلات والأشغال وسلمان البراك للري والزراعة، الأمر الذي أثار استياء السياسيين الشيعة الذين كانوا يتوقعون أربعة ممثلين لهم في الحكومة، وفي كل الأحوال لم يغفروا قط للسعدون ضلوعه في إبعاد العلماء[48].

كانت القضية الأشد إلحاحاً التي واجهت الحكومة الجديدة إعادة النظر بالاتفاقية العسكرية مع بريطانيا التي أُلحقت بمعاهدة 1927. وكانت هذه القضية تتعلق بمسائل التمويل والتنظيم: كم من المال سيُطلَب من العراق أن ينفقه، وهل يستطيع العراق أن يتحمل كلفة هذا الإنفاق؟ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1927 أبلغ دوبس وزارة المستعمرات أن الحكومة العراقية تتطلع إلى سماع مقترحات تفصيلية من بريطانيا بشأن حجم المساعدة التي ستقدمها بريطانيا إلى القوات المسلحة العراقية وطبيعة هذه المساعدة لتمكين الحكومة العراقية من إعداد تقديرات مالية واقعية. وأصبحت مشكلة الترتيبات العسكرية حادة بصفة خاصة على خلفية التهديدات بالغزو من نجد فضلاً عن ضغوط الصحافة في بغداد مطالبة بسياسة دفاعية «فاعلة». وطلب دوبس تخويلاً لإبلاغ الحكومة رسمياً بضرورة صرف النظر الآن عن «مشروع ديلي» بسبب المعارضة ضد التجنيد الإجباري، وأن تبقى القوة الجوية الملكية البريطانية وفوجا قوات الليفي في العراق وتُغطى تكاليفها بتمويل بريطاني، وأن تُسلَّم المستودعات والمعدات الفائضة مقابل دفع 10 في المئة من قيمتها الدفترية في نهاية مفعول الاتفاقية العسكرية الجديدة، وأن تواصل بريطانيا دعم الجيش العراقي للفترة من 1928 إلى 1931

48- لم يكن أي من السياسيين الشيعة مرتبطاً بحزب النهضة. أُنظُر .Abstract of Police Intelligence, 14 January 1928

شريطة عدم إجراء تخفيض في عدد الضباط البريطانيين، وأخيراً أن تستمر بريطانيا في تنفيذ تعهدها بتدريب طيارين عراقيين للقوة الجوية العراقية. واستغرق إقناع حكومة صاحب الجلالة بالموافقة على هذه البنود 20 شهراً[49].

لذلك كان الوضع في أوائل 1928 يتمثل في أنه وإن كان معروفاً أن القوة الجوية الملكية البريطانية ستبقى في العراق أجلاً غير مسمى بعد نهاية 1928 فإن التفاصيل الدقيقة، وخاصة التكاليف التي سيتحملها العراق، لم تكن محدَّدة. وفي غياب أي معلومات مؤكَّدة عن مثل هذه الأمور فإن التجنيد الإجباري بقي قضية حية: السعدون لم يكن ميالاً إلى تأييد العمل به ولكنه أدرك أنه قد يصبح قضية مهمة في الانتخابات[50]. ولتخفيف متاعب رئيس الوزراء واستيضاح موقفه وموقف قائد القوات الجوية البريطانية، طلب دوبس طرح سؤال برلماني والإجابة عنه في لندن بما معناه أن بريطانيا في الوقت الذي تشك في صواب إدخال التجنيد الإجباري فإنها لن تعارضه لكنها لن تساعد الحكومة العراقية على فرضه، أو تتحمل أي مسؤولية إذا اندلعت قلاقل نتيجة تطبيقه. وأُعطي تأكيد بهذا المعنى في نهاية المطاف إلى مجلس العموم في أواخر نيسان/ أبريل[51]. وبشأن مسألة التكاليف كانت الحكومة البريطانية أقل تجاوباً، وأصرت، كمسألة مبدئية، على أن العراق يجب أن يدفع الفارق، البالغ نحو 20 ألف جنيه إسترليني سنوياً، بين تكاليف تمركز القوة الجوية الملكية في بريطانيا

---

49- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 612 of 20 December 1927. CO 730 /125 /40626.

50- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 14 of 8 January 1928. Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 24 /14 /8, Formation of a Cabinet under Abd al-Muhsin al-Sa'dun.

51- Dobbs to Shuckburgh, DO. SO 259 1 February 1928. CO 730 /128 /58003; *Hansard*, 23 April 1928 أُنظر *Iraq Times*, 25 April 1928.

وتكاليف تمركزها في العراق[52]. وأشار دوبس، بلا جدوى خلال هذا الوقت، إلى أن الحكومة العراقية ترى أن هذا المبلغ جائر، وكذلك أن الحكومة تخشى أنه إذا أُجيز العمل بمبدأ التكاليف الفائضة فقد يتعين على العراق أن يدفع مبالغ ضخمة في حال تنفيذ أي عمليات جوية كبيرة داخل العراق. والأكثر من ذلك:

«... إن هناك اتجاهاً متنامياً للنظر إلى القوات البريطانية في العراق على أنها موجودة لأغراض إمبراطورية خارج العراق، مثل الدفاع عن الكويت وضمان سلامة الموظفين البريطانيين في حقول شركة النفط الأنكلو-إيرانية. وسيكون من الصعوبة بمكان تبرير مبدأ الدفع عن التكاليف الباهظة للبرلمان العراقي»[53].

في الحقيقة أصبح واضحاً خلال العام أن السياسيين العراقيين، بصرف النظر عن اتجاهاتهم، كانوا على اقتناع بأن هدف السياسة البريطانية هو إبقاء العراق في حالة تبعية لبريطانيا وعدم السماح له ببناء القوات الضرورية لترجمة الاستقلال الموعود إلى واقع.

استأثرت انتخابات مجلس نواب جديد بالفترة الواقعة بين منتصف

---

52- توزعت الكلفة الإجمالية على بريطانيا كالآتي:

| | 1929 – 1928 | 1930 – 1929 |
|---|---|---|
| القوة الجوية الملكية | 232000 | 185000 |
| قوات الليفي | 225000 | 200000 |
| الفوج الهندي | 63000 | ـــــــ |
| منحة لمساعدة الجيش | 75000 | 75000 |
| فرعا مصروفات المندوبية السامية | 25000 | 25000 |
| | 620000 | 485000 |

Trenchard to Shuckburgh, 31 October 1927. CO 730 /125 /40607

53- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 211 of 10 April 1928. CO 730 /129 /58011.

كانون الثاني/ يناير ومنتصف أيار/ مايو. وخلال هذه الفترة عمل فيصل ونوري كل ما بوسعهما لتأمين مجلس يناصب السعدون العداء بأمل إسقاط الحكومة الجديدة على ما يبدو وفرض عودة حكومة جعفر العسكري بسلطات أوسع[54]. وكانت الحكومة نفسها في موقف لا تُحسد عليه بالمرة لافتقارها إلى دعم البلاط والوطنيين، بمن فيهم الشيعة، وكانت جميع هذه الأطراف تستطيع مهاجمة رئيس الوزراء بقدر من الحق على أساس أنه ليس إلا موظفاً عينه المندوب السامي. وفي بداية 1928، بعد زهاء ثلاثة أسابيع على حل البرلمان، خرجت تظاهرة عنيفة ضد بريطانيا والصهيونية سببها زيارة السير الفريد موند Sir Alfred Mond إلى بغداد (إيبيل Eppel، 1994: 17 – 20). وكان منظمو التظاهرة، على ما يُفترض، يوسف زينل وحامد الدبوني وطالب مشتاق من دار المعلمين العالية، ولكن التحقيقات اللاحقة قدمت مسوغات قوية للاعتقاد بأن المعلمين والطلاب الذين شاركوا في التظاهرة لاقوا تشجيعاً قوياً من أوساط أثقل وزناً. وكان ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني التقيا زينل ومشتاق قبل أيام قليلة على تلك الحوادث، ويُعتقد أن الملك كان ضالعاً كذلك[55]. كما أفاد تقرير بأن نوري السعيد بوصفه نائب القائد العام، أعطى عدداً من أتباعه الأشداء في الجيش العراقي إجازات خاصة ليكونوا جاهزين لتشجيع الناخبين على التصويت ضد مرشحي الحكومة[56].

---

54- Fortnightly Intelligence Report, 18 January 1928

55- أُنظُر High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 82 of 9 February 1928: Secret Police Report, Wilkins to Dobbs, 12 February: Smith (Inspector General of Education) to Dobbs, 19 February: D. O.R. O. 49 دوبس إلى فيصل مقترحاً أن من غير الحكمة تقديم المعارضين السياسيين للمحاكمة لكنه أوصى بنفيهم بموجب الباب 40 من نظام دعاوى العشائر. Delhi, BHCF, Interior, File 7/17/144. التظاهرة المناهضة للصهيونية بمناسبة زيارة السير الفريد موند للعراق عام 1928. المثير للاهتمام أن هذه التظاهرة كانت الأولى من نوعها في العراق.

56- Fortnightly Intelligence Report, 1 February 1928

في الوقت نفسه كان فيصل يحاول التأثير في قادة الشيعة لمعارضة عبد المحسن السعدون بأنفسهم أو الانضمام إلى جماعة البلاط. ولهذا الغرض أُرسل ياسين الهاشمي وجعفر العسكري في زيارات تصالحية إلى قياديين شيعة بينهم عمران الحجي السعدون والأخوان محمد رضا ومحمد باقر الشبيبي وناجي صالح مشيرين إلى سجل عبد المحسن السعدون في عدم التسامح تجاه الشيعة. وبُذلت جهود لتشجيع جعفر أبو التمن على العودة إلى معترك السياسة فيما استُبعد أمين الجرجفجي بهدوء من لجنة التفتيش الانتخابية في بغداد ما أن أعلن تأييده لرئيس الوزراء[57]. ولكن عندما اجتمع البرلمان الجديد في أيار/ مايو كانت غالبية المعارضة ضد الحكومة هُزمت في الانتخابات أو ذابت بكل بساطة. وكان بالإمكان الرهان على تأييد 66 نائباً للحكومة في المجلس المؤلف من 88 نائباً[58]، الأمر الذي يثبت بصورة قاطعة تقريباً قدرة الحكومة على تزوير النتائج لمصلحتها. وفي هذه المناسبة جاءت الاتهامات بحدوث مخالفات في الانتخابات من بغداد والبصرة والموصل ومن الكوت حيث أُعلنت الانتخابات لاغية في الحقيقة[59].

لم يكن من الممكن خلال هذه الأشهر تحقيق تقدم يُذكَر نحو إعادة

---

57- Fortnightly Intelligence Report, 18, 25 February 1928

58- Fortnightly Intelligence Report, 23 May 1928

59- Baghdad: Abstract of Police Intelligence Report 12 May 1928; Basra and Mosul: Fortnightly Intelligence Report, 23 May 1928; Kut: A. I. Kut to Adviser, Ministry of Interior S /543 /91 of 3 June 1928 يتضمن الملف المقدم إلى مستشار وزارة الداخلية تقارير عن مبالغات «عجيبة» في قوائم الناخبين الأولين المقدمة إلى اللجنة الانتخابية: «... من هذه المخالفات كان بعضها بسبب الاستحالة العملية لتطبيق نص القانون على منطقة عشائرية محضة مثل هذه الوحدة الإدارية. أخرى لا يمكن أن توصف إلا بأنها متعمدة». مرفق في High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch Secret 'B' of 16 June 1928. CO 730 /130 /58139.

التفاوض بشأن الاتفاقيات الموقعة مع بريطانيا رغم أن دوبس حاول مراراً تخفيف موقفه هو وموقف السعدون بالطلب من وزارة المستعمرات أن تتوسط لدى وزارة المالية البريطانية لتقديم تنازلات في نقاط الخلاف الحساسة وتكاليف القوة الجوية الملكية البريطانية والسكك الحديدية العراقية. ويكاد ألا يُصدق أن وزارة المالية ظلت على عنادها هذه الفترة الطويلة. كما أدرك دوبس وكثيرون أن القوات البريطانية ستبقى في العراق سواء أدفع العراقيون الفارق أو لم يدفعوه. وذهب المندوب السامي إلى أن القوة الجوية الملكية موجودة في العراق لحماية مصفاة عبادان النفطية والحقول العراقية المستثمرة حديثاً، وتأمين المواصلات الجوية الإمبراطورية، والتدريب في تضاريس توفر تسهيلات مفيدة للتمرين العملي والتطوير. وخلص إلى أن الأكثر من ذلك «إن الشعب العراقي يدرك هذه الحقائق كما ندركها نحن»[60].

## الوضع الشاذ

في هذا الوقت، بين الوعد المشروط بالاستقلال والعرض غير المشروط لمنحه، بدا أن السياسيين العراقيين وجدوا الجوانب البالية في الانتداب مربكة ومحيِّرة. ولعل تعبير «الوضع الشاذ» أصبح التعبير المختزل لوصف الوضع:

«عندما يكون الملك عاجزاً عن تطبيق إرادته فإن هذا هو الوضع الشاذ. وعندما يتعرض الوزراء للنقد يكون جوابهم «الوضع الشاذ». وعندما يقصِّر المسؤولون في واجباتهم فالسبب هو الوضع الشاذ. وعندما يتعالى صراخ الفلاحين بأنهم جياع فإن الأفندي المتخَم يكون مرتاح الضمير: «ماذا تريدون، إنه الوضع الشاذ»... الاعتقاد واسع الانتشار أن هناك، متأصلاً في «المأزق المحير» الغريب، شيئاً أساسياً يقف عقبة

---

60- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 423 of 18 August 1928. CO 730 /134 /58400. أنظُر الفصل السابع.

كأداء في طريق التقدم نحو الاستقلال الحقيقي، وإن هذه العقبة هي «الوضع الشاذ» الذي لا يتحمل مسؤوليته إلا إنكلترا وحدها»[61].

لعل أسلوب المبالغة في هذا المقطع هو خير دليل على صحته. وكانت التقارير الاستخباراتية نصف الشهرية (التي اقتبس المقطع أعلاه من أحدها) تعدها السكرتير الشرقي، وهو موظفة المقيمية الأقرب رسمياً إلى جس نبض الشارع ومعرفة رأيه[62]. ولا بد أن التناقضات والمصاعب التي تواجه السياسيين والقادة العراقيين كانت موضع أحاديث لا تنتهي في مكتب السكرتير الشرقي فيفيانت هولت Vyvyant Holt. ويلاحظ «تقرير العراق» لعام 1928 أن هذا الوضع وضع وهمي ولا يوجد «إلا في أذهان وطنيين متحمسين»، ولكن بما أن هذا التقرير لم يُنشر إلا في خريف العام التالي حين طرأ تحسن كبير على العلاقات، فإن المصاعب التي لازمت العلاقات الأنكلو-عراقية عام 1928 موصوفة على الأرجح وصفاً دقيقاً في المقطع المقتبَس أعلاه. وفي ذلك الوقت لم يكن بمقدور رئيس الوزراء العراقي أو الحكومة العراقية أن يقدما مقترحاً إلا ويُقابَل على ما يبدو برفض وزارة المستعمرات بلا نقاش، ومع ذلك كانت إمكانية الاستقلال لا تبعد إلا خمس سنوات.

تتسم الفترة كلها الواقعة بين خريف 1927 وأيلول/ سبتمبر 1929 بإحساس بعجز الحكومة العراقية أمام رفض بريطانيا التفاهم. وبالتالي كانت أي فرصة للمناورة تُغتَنم بلهفة. وكان عرض «شركة تطوير النفط البريطانية» BOD لامتلاك حصة في نفط العراق في نيسان/ أبريل 1928، الذي أتاح للحكومة العراقية أن تؤخر تجديد امتياز شركة نفط العراق IPC، فرصة رحبت بها الحكومة العراقية لاستخدام ما لديها من قدرة تساومية، وهنا على الأقل بدا لبعض الوقت أن تقدماً يمكن أن يتحقق.

---

61- Intelligence Report, 26 September 1928. قارن آيرلند 368 :(1937) Ireland.

62- كانت غيرترود بيل السكرتيرة الشرقية من 1916 إلى 1926 وجاء بعدها الكابتن فيفيان هولت Captain Vyvyan Holt الذي خدم من 1926 إلى 1947.

وإزاء افتقار شركة تطوير النفط البريطانية إلى رأس المال فإن عرضها لاستثمار أي نفط تكتشفه الشركة وكذلك مد أنبوب وخط للسكة الحديد يربط نهر دجلة بالبحر المتوسط، كان على الأرجح مشروعاً خيالياً (لونغريغ Longrigg، 1961: 73 – 75)، ولكنه أسفر عن إجبار شركة نفط العراق على التقدم بمشروع إنشائي مماثل. وكانت الحكومة العراقية راضية بلعب الشركتين ضد إحداهما الأخرى على أمل رفع قيمة العروض التي تقدمانها. وبالطبع فإن شركة نفط العراق هي التي أُعطيت الامتياز في نهاية المطاف، وأنشأت خط الأنابيب، ولكن الحكومة العراقية كانت قادرة لبعض الوقت، حتى يوم استقالة الوزارة في نهاية 1928، على الاحتفاظ باليد العليا في ساحة نزاع مهمة واحدة على أقل تقدير.

كان الخلاف الرئيس القائم بين الحكومتين البريطانية والعراقية في هذه المرحلة يتعلق بمسألة الدفاع. فإن بريطانيا، بسبب مصالحها الإمبراطورية والتجارية، لم تكن مستعدة لتمكين العراق من أخذ مسؤولية دفاعه على عاتقه[63]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر تساءل دوبس إنْ لم يكن من الممكن أن ترخي بريطانيا سيطرتها على الجيش العراقي وتترك العراقيين يقررون شؤونهم[64]. وبعد أسابيع ردت لندن بأنه بعد دراسة متأنية:

«لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة قبول السياسة المقترحة... وهي ليست مستعدة لفك ارتباطها بتنظيم... الجيش العراقي إلى الحد

63- للاطلاع على السياسة «التقليدية» أُنظُر Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 423, 25 October 1928: «السيطرة النهائية على قوات الدفاع عن العراق، سواء أكانت بريطانية أو عراقية، يجب أن تبقى بأيدي بريطانية طالما أن المسؤولية النهائية عن الدفاع عن البلد تقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة». Clayton Papers, University of Durham, Box 472/13.

64- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch Secret 'B' of 20 October 1928. CO 730/134/58400.

المقترح... ويجب أن تشدد على أن حكومة صاحب الجلالة ليست مستعدة لتقديم أي تنازلات أخرى في قضايا مبدئية»[65].

لو قُدِّم هذا الرد إلى الحكومة العراقية مباشرة لتسبب، كما يعرف دوبس، في استقالة الوزارة على الفور. وبدافع الاحترام الكبير الذي كان دوبس يكنه لعبد المحسن السعدون فضلاً عن الرغبة في تحضير الأمور لخلفه السير جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton الذي كان من المقرر أن يصل في عام 1929، قام دوبس بمحاولة أخيرة لحسم الوضع. وطلب من لندن بإلحال أن تفكر فيما إذا كانت أفضليات الإصرار على تأمين كل الضمانات التعاهدية الممكنة للقوات البريطانية، تفوق الأضرار التي قد تترتب على استقالة الوزارة، واقترح أن من الأفضل بكثير أن يُستخدم سلاحه المفضل، وهو التهديد برفض السماح باستخدام القوات البريطانية في حالات الطوارئ:

كانت هناك في الحقيقة دلائل أخيرة على أن (المعتدلين) حقاً تراودهم ظنون بأن حكومة صاحب الجلالة غيَّرت سياستها تجاه العراق نظراً لأهمية العراق المتزايدة كممر للطائرات والاكتشافات النفطية. وأشعر إننا نخاطر بإنزال هزيمة نهائية بعراق مستقل «صديق، تربطه أواصر التزام بحكومة صاحب الجلالة»[66].

هذه المناشدة لم تكن مجدية، ورغم موافقة الحكومة على البقاء كحكومة تصريف أعمال، فإنها قدمت استقالتها في 21 كانون الثاني/ يناير 1929.

في لندن كانت خطورة الموقف ظاهرة بجلاء. وكان يُخشى أن ينهار أساس التعاون الذي تعتمد عليه الترتيبات القائمة بأكمله. وفي وزارة الخارجية كتب غلادوين جيب Gladwyn Jebb في محضر:

---

65- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 633 of 31 December 1928. CO 730 /134 /58400.

66- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 633 of 31 December 1928. CO 730 /134 /58400 Part II.

«الآفاق قاتمة. الملك ونوري يريدان المناورة لدفعنا إلى موقع إما نرضى فيه بإجراءات تضر بمصالحنا الإمبراطورية أو نهدِّم واجهة المعاهدة المعلقة على مبنى الانتداب. وهذا الثاني هو الاحتمال الأرجح. ولكن ربما سيكون السير جلبرت كلايتون قادراً على إنقاذنا من هذا المأزق»[67].

ولكن رغم الأزمة في بغداد لم تكن هناك علائم تشير إلى انتشارها خارج حدود الدوائر السياسية في المدينة. ولم تتأثر سلباً بها حالة الأمن العام «المستتب والذي لا سابق له»[68]. ورغم التشاؤم باحتمالات إيجاد خلف لعبد المحسن السعدون فإن دوبس كان يشعر في نهاية كانون الثاني/ يناير بأن من الأفضل انتظار وصول كلايتون قبل المضي بالأمور أبعد. ويبدو أن الحكومة العراقية كانت تأمل بأن المندوب السامي الجديد، وهو صديق قديم لكل من الملك ونوري السعيد، سيكون قادراً على إيجاد مخرج من المأزق يكون أقل تجريحاً للمشاعر العراقية. وعندما أدركوا أن كلايتون أيضاً لن يتزحزح، وإن الحكومة تواجه ما كان وقتذاك يعتبر رفضاً نهائياً بكل تأكيد، ظن دوبس أن السعدون سيكون قادراً على الاستمرار كما في السابق «لأن البلد هادئ تماماً ولا يوجد اهتمام يُذكر بالأزمة خارج بغداد»[69].

لخص دوبس الوضع في برقية كتبها في أواخر كانون الثاني/ يناير 1929، قبل ثلاثة أيام على رحيله. فإن فيصلاً جعل موقف السعدون بالغ

---

67- Minute on High Commissioner's Telegram 524 of 16 October 1928 by G. Jebb (Foreign Office) 18 October 1928: E5000 /133 /93, FO 371 /13035.

68- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch Confidential 'B', 4 December 1928. Clayton Papers, University of Durham, Box 472 /13.

69- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 48 of 29 January 1929. Delhi, BHCF. Cabinet Formations, File 23 /148. Formation of Cabinet under Abd al-Muhsin Beg al-Sa'dun.

الصعوبة بإبلاغ جميع الشخصيات السياسية والعشائرية المرموقة أن كل من يقبل معاهدة 1927 هو خائن، وإزاء ضغوط متزايدة من هذا النوع لم يتمكن رئيس الوزراء من الاستمرار في منصبه. وقال فيصل للمندوب السامي أن هدفه الوحيد هو تأمين عضوية العراق في عصبة الأمم في عام 193: إذا كانت بريطانيا حقاً تعتزم دعم ترشيح العراق فلتعبر عن عزمها بتقوية الجيش العراقي بما فيه الكفاية لهذا الغرض. وكل ما يطلبه من بريطانيا هو وعد بالدعم دون تحفظ للانضمام إلى العصبة في عام 1932، وأن تسحب بريطانيا يدها من شؤون العراق الدفاعية وتكتفي بموقف تقديم المساعدة للجيش العراقي في الحالات الطارئة لا أكثر. وفي هذه الأثناء كان الملك وبطانته يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرونه من الإبقاء على الجمود الحالي[70].

في الشهرين الأولين بعد وصول كلايتون لم يكن هناك ما يشير إلى أي تقدم على الإطلاق، واستغلت الحكومة العراقية حالة الهدوء للعودة إلى خوض معركة التحدي مع شركة نفط العراق. وفي هذه المرحلة بدا من المستبعد تجديد التمديد المؤقت للامتياز الأصلي الذي أعطته الحكومة العراقية إلى الشركة، وأعدت الحكومة قائمة شروط جديدة. وكانت مستعدة لتمديد الامتياز خمس سنوات ولكن بشرط الانتهاء من إجراء مسح بهدف مد خط حديدي وأنبوب خلال العامين الأولين، وأن يعقب أعمال المسح بناء الأنبوب. فوجدت شركة نفط العراق نفسها في مأزق. أولاً، أنها، كما أشار غولبنكيان، شركة نفطية وليست شركة هندسية. وفي حين أنها قد تكون مستعدة لتوقيع اتفاقية امتياز والترتيب لإجراء مسح فإن من المشكوك فيه، بنظرها، أن الأول يجب أن يعتمد على الثاني. وثانياً، أن مسار خط الأنابيب والخط الحديدي مسألة

---

70- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret 31 January 1929. Delhi, BHCF, Military, File 4 /69 Vol. II Conscription. Cab 12 (29), Meeting of 20 March 1929. CO 730 /146 /68351 /I 'B'.

حساسة. فإن العضو الفرنسي في مجلس إدارة شركة نفط العراق يفضل طرابلس ميناء للتحميل في حين كان الأعضاء البريطانيون يريدون بالطبع ميناء حيفا.

من حسن حظ بريطانيا أن الملك فيصل أيضاً كان يفضل حيفا، وتم الاتفاق في لندن في آذار/ مارس على أنه إذا كان فيصل والعراقيون يريدون حيفا فليكن لهم ذلك[71]. وقد يكون من الصعب إقناع الفرنسيين بأن بريطانيا تصرفت تصرفاً منزهاً من أي مصلحة في الأمر، ولكن كما أشارت وزارة المستعمرات فإن من واجب قوة الانتداب أن تحمي البلد المسؤولة عنه من استغلال الشركات الأوروبية ذات الخبرة الواسعة في الحصول على امتيازات[72]. وإزاء الشائعات التي سرت في نيسان/ أبريل بأن الفرنسيين بدؤوا يبنون خطاً للسكة الحديد من حمص إلى دير الزور، اقترحت وزارة المستعمرات أن تقدم الحكومة البريطانية على الفور قرضاً بلا فائدة إلى العراق لتسهيل بناء خط دجلة - المتوسط الحديدي[73]. وبعد تأخيرات عديدة صُرف النظر عن مشروع الخط الحديدي ولكن بناء خط الأنابيب بدأ بعد أن ضمنت شركة نفط العراق امتيازاً جديداً في عام 1931، وأُنجز بناؤه أخيراً في عام 1934.

غادر دوبس بغداد في 3 شباط/ فبراير، ووصل خلفه إليها بعد شهر. وخلال هذا الفاصل القصير جرت محاولات لتعبئة الرأي العام وراء تحالف جديد بين البلاط والكتل الوطنية، في مجهود آخر لإقناع الشيعة المنخرطين في العمل السياسي بأن مصالح البلد تقتضي تطبيق التجنيد الإجباري. ولكن بعد خطاب ناري ألقاه المحامي البارز وعضو الحزب الوطني حديث التأسيس علي محمد أمام جمع من الحاضرين في نادي النهضة الشيعي:

---

71- B‘ I/ 68354/ 146/ CO 730. Meeting of 20 March 1929. (29) ‘Cab 12.

72- B‘ I/ 68354/ 146/ CO 730. Cabinet Paper C. P. 125 (29) 24 April 1929‘.

73- Draft Memorandum, Colonial Office, 29 April 1929. CO 730/ 146/ 68354/ I‘B‘.

... ران صمت غير مريح بعد أن سُئل كيف سيدافع الشيعة عن أنفسهم من السنة عندما يرحل البريطانيون[74].

بعد وصول كلايتون بفترة قصيرة وجد أن الملك ورئيس الوزراء اكتشفا صيغة جديدة إذا لاقت قبولاً ستمكن الحكومة على الأقل من استئناف مهام عملها. وكان أفضل مخرج من الطريق المسدود هو بكل بساطة تجاوز المشكلة الرئيسة والتركيز على ما يُعتبر قضايا قابلة للتفاوض. وقدم السعدون وفيصل خمسة مقترحات إلى كلايتون. أولاً، أن معاهدة 1927 يجب أن تُلغى واتفاقيات 1924 يجب بكل بساطة أن تُمدد. ثانياً، على بريطانيا أن تبلغ عصبة الأمم فوراً بالموعد الذي ستقدم فيه ترشيح العراق للعضوية على وجه الدقة. ثالثاً، على بريطانيا أن تخفف موقفها من التجنيد الإجباري. رابعاً، أن بريطانيا يجب أن تشجع رأس المال البريطاني على تمويل مشاريع في العراق، وأخيراً استئناف المفاوضات بشأن السكك الحديدية العراقية. وكان المندوب السامي نفسه ميالاً إلى تأييد كل هذه المقترحات باستثناء المقترح الثالث. وكان يشعر أن المصاعب الحالية نابعة من شك وعدم ثقة لدى العراقيين بنيات بريطانيا الحقيقة، وإنهم لا يستطيعون أن يروا على الأخص كيف أن الترتيبات العسكرية السائدة تنسجم مع الوعد بدعم ترشيح العراق في عام 1932، وإنهم يعتقدون أن الفقرة الشَرْطية مناورة يمكن تسويف هذه التوصية من خلالها. ولهذا أيد كلايتون حذف الشرط ذي العلاقة، والإعلان عن دعم مؤكد لعضوية العراق في عام 1932 [75]. ولندن، من جانبها، لم يكن بمقدورها سوى قبول المقترح الأول بلا تحفظ. والأشد أهمية، أي مطلب تقديم طلب فوري إلى عصبة الأمم، لن يُلبى، كما زُعم، لأن العصبة لن تقبل إشعاراً مسبقاً بهذه الفترة الطويلة. وأكثر ما كانت لندن مستعدة لعمله هو:

---

74- Abstract of Police Intelligence, 16 February 1929

75- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Tgms. 110, 111 of 14 March 1929, printed in C. P. 103 (29) CO 730 /139 /68015 .Part II

«إبلاغ مجلس عصبة الأمم، في أقرب فرصة لإشعار هذه الهيئة، بعدم وجود مقترح للمضي بتنفيذ معاهدة 1927، وإن حكومة صاحب الجلالة تعتزم، إلا إذا حدث في هذه الأثناء ما يكبح التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد، أن توصي المجلس في دورته لشهر حزيران/ يونيو 1932... إن العراق يجب أن يُقبل عضواً في العصبة بلا إبطاء»[76].

كما توقع كلايتون فإن هذا الرد المخيب للآمال، مع بيان مثبِّط بالقدر نفسه حول التجنيد الإجباري، دفع السعدون إلى تقديم استقالته واعداً بالدعم الكامل لأي وزارة تُشكَّل لكنه لم يعد قادراً على رئاسة حكومة يرى أنها بلا سلطة قانونية. وكان موقفه بين الملك والمقيمية وباقي وزراء الحكومة موقفاً لا يُحسد عليه قطعاً، ويبدو من المرجح أن رفضه المهادنة في هذه الأشهر الصعبة، مع وفاته بصورة مؤثرة في الخريف، هي التي أدت إلى بقائه ما يقرب من البطل الوطني في العراق، من القلائل الباقين من فترة الانتداب. وحتى محمد الصدر الذي كثيراً ما كان ينتقد بمرارة ما يعده سياسات السعدون المناوئة للشيعة، امتدحه على «تعزيز الروح الوطنية»[77].

كان الطريق الوحيد إلى الأمام هو تجاهل المشكلات الرئيسة ريثما يقوم أحد الطرفين بخطوة كبيرة. وفي نهاية نيسان/ أبريل:

«أبلغني جلالته بأن الوزراء عقدوا اجتماعاً وقرروا، بما إنهم لا يعتبرون أن المقترح كما عدلته حكومة صاحب الجلالة البريطانية يشكل أساساً لتشكيل حكومة لديها أي أمل بتأييد البرلمان لها، فإنهم خلصوا إلى أن من الأفضل تشكيل وزارة دون أي إشارة إلى هذه المقترحات على أساس إلغاء معاهدة 1927 وإجراء مفاوضات بشأن الاتفاقيتين العسكرية والمالية فقط. وهكذا فإن مسألة الانضمام إلى العصبة لن

---

76- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 108 of 25 March 1929. CO 730 /139 /68015 Part II.

77- Abstract of Police Intelligence, 16 March 1929

تشكل جزءاً من برنامج الحكومة... وأنهى جلالته المقابلة بالقول إن الأزمة تكون انتهت بهذا الترتيب»[78].

كان توفيق السويدي ميالاً إلى قبول هذه المبادئ وتشكيل حكومة بطلب من الملك رغم أنه تعرض إلى نيران كثيفة من الوطنيين لإقدامه على ذلك. ويقول السويدي في مذكراته أنه ونوري دُعيا إلى البلاط: نوري السعيد رفض المشاركة في حكومة مع السويدي رغم أن السويدي لم يعترض على نوري (السويدي، 1969: 129 – 140). وهكذا شُكلت حكومة أخيراً من دون نوري السعيد فيما تولى أمين زكي حقيبة الدفاع واحتفظ يوسف غنيمة ووزيران شيعيان بمناصبهم، وكان من بين الوجوه الجديدة في الوزارة عبد العزيز القصاب وخالد سليمان وداود الحيدري في الداخلية والمعارف والعدل على التوالي. ورغم الحديث الجامح في أوساط الوطنيين عن تظاهرات وحتى انتفاضات عشائرية فإن شيئاً لم يحدث على الإطلاق. ومن السمات الغريبة لهذه الفترة، بين مطلع 1928 وخريف 1929، أن النشاط السياسي، باستثناء انتخابات 1928، حُصر، على ما يبدو، في نوع من الفراغ عُزل فيه الأقطاب الكبار عن باقي السكان. ولم يكن بين الشيعة قدر يُذكر من النشاط السياسي واسع النطاق الذي اتسمت به الفترة السابقة مباشرة، أو العداء المستحكم لحكومة جماعة البلاط التي انبثقت لاحقاً.

وهكذا، رغم الانتقادات ورغم عجز الحكومة على كسر الجمود المستمر الآن منذ نحو عام، فإن ظهور حكومة بحد ذاته بعد فترة أشهر كانت الأعمال معلقة فيها من حيث الأساس، لاقى ترحيباً عاماً خارج الدائرة المباشرة للسياسيين الوطنيين وسياسيي البلاط. وفي حزب التقدم، بما يشكله من كتلة تضم معتدلين يقودهم السعدون الذي يتعين على أي حكومة أن تبني أغلبيتها البرلمانية على أساس تأييده، فإن سبعة

78- مذكرة عن اجتماع مع الملك فيصل في 24 نيسان/ أبريل 1929. Delhi, BHCF. Cabinet Formations File 23 /14 /9: Cabinet of Taoufiq Beg al-Suwaidi.

فقط من أصل 54 عضواً حجبوا دعمهم للحكومة الجديدة[79]. وقد يُفسَّر الهدوء النسبي بإحساس بأن الكرة الآن فعلاً وحقاً في ملعب بريطانيا لأن الحكومة العراقية عملت كل ما يمكن أن تفعله للتوصل إلى تفاهم. واستمر كلايتون من جانبه في مطالبة لندن بتقديم تنازلات مجادلاً، كما جادل دوبس من قبله، بأن مثل هذه التنازلات سيكون لها تأثير أكبر بكل تأكيد إذا أمكن تقديمها بصورة عفوية وليس تتويجاً لفترة من الأخذ والرد بعبارات لاذعة[80].

كان من المتوقع أن الملك وبطانته، في هذه الأوضاع المشحونة، لن يكونوا قادرين على الاستمرار طويلاً بضبط النفس، وسرعان ما لجأ فيصل إلى التكتيكات نفسها التي استخدمها لإضعاف السعدون. وفي منتصف حزيران/ يونيو قدم عبد المحسن السعدون تقريراً إلى أدموندز بأن الملك يفعل كل ما بوسعه لتدمير وزارة السويدي. واقترح فيصل ائتلافاً بقيادة نوري السعيد ولكن السعدون رأى أن ذلك غير دستوري وخاصة إزاء الحقيقة الماثلة في أن مجلس النواب أبدى مؤخراً ثقته بالوزارة عندما أقر الميزانية بأغلبية 45 صوتاً مقابل 9 أصوات. وانتقد كلايتون تدخل فيصل ولكن تكتيكات الملك الخفية لم تتوقف. وتلقت جماعة البلاط وجماعة الوطنيين على السواء تشجيعاً إضافياً من الرهان على فوز حزب العمال في الانتخابات العامة البريطانية (أيار/ مايو 1929)، الذي، كما كانت توقعاتهم، قد يحدث تغييراً في السياسة البريطانية. في هذه الأثناء، كان الملك يجعل من المتعذر على السويدي أن يواصل مهام عمله. وكتب أدموندز إلى كلايتون في أواخر حزيران/ يونيو:

79- معروف جياووك ونوري السعيد وأحمد الداود وناجي شوكت وإسماعيل الراوندوزي وجميل الراوي وجلال بابان.

80- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies Despatch Secret 'B', 13 May 1929. Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 23 /14 /9, Cabinet of Taufiq Beg al-Suwaidi.

«ليس لدى عبد المحسن السعدون شك في أن الخطوة التالية ستكون قيام البلاط (أي نوري، فأحدهما رديف الآخر) بتنظيم عصابات من الشقاوات (البلطجية) لإهانة الوزراء علناً فيما يعمد الملك إلى تبليد عمل الحكومة برفضه الموافقة على قراراتها»[81].

في النهاية لم يخيب فوز العمال في بريطانيا السياسيين الأكثر اعتدالاً في بغداد رغم أن تأثيره استغرق بعض الوقت للوصول إلى بغداد. وفي حزيران/ يونيو 1929 شُكلت لجنة حكومية برئاسة حامل أختام الملك جي. أتش. توماس J. H. Thomas لدراسة تنفيذ مشاريع تنموية في المستعمرات في ضوء أوضاع البطالة في بريطانيا. وقبل التفكير في أي مشروع من هذا القبيل في العراق رأى رئيس اللجنة أن مسألة السياسة البريطانية في العراق برمتها يجب أن يُعاد النظر فيها. ولاحظ شاكبرغ في 1 تموز/ يوليو:

«إذا كان فهمي لمستر توماس مصيباً فإن فكرته تذهب إلى أن المسألة يجب أن تُثار بأوسع أشكالها، وهي هل يجب أن نحافظ على علاقتنا الحالية مع العراق أم لا»[82].

في العراق، نظراً لعدم صدور إعلان من لندن، تعطلت الأعمال مرة أخرى. واستُدعي عبد المحسن السعدون من لبنان ليحاول أن يتولى مسؤولية الوضع: اقترح الوطنيون وفداً إلى لندن، وكُتبت رسائل وبرقيات احتجاج، وفي 31 آب/ أغسطس قدم توفيق السويدي استقالته. وإذا اختزل عمل كلايتون إلى الضروريات فإنه طرح بدقة ما تطلبه بريطانيا والعراق من أحدهما الآخر في برقية أُرسلت إلى وزارة المستعمرات في أواخر تموز/ يوليو. وكانت بريطانيا تريد أمن المواصلات الإمبراطورية

---

81- مذكرة عن اجتماع مع عبد المحسن السعدون في 17 حزيران/ يونيو 1929. Delhi, BHCF, Cabinet Formations File 23 /14 /9, Cabinet of Taufiq Beg al-Suwaidi.

82- Note by Shuckburgh, 1 July 1929. CO 730 /148 /68043

واستمرار وجود القوة الجوية الملكية وضمان أن يكون جميع المسؤولين الأجانب بريطانيين. وكان العراق يريد تعليق مدفوعاته إلى المندوبية السامية والقوات البريطانية، وأن تتولى وزارة الخارجية البريطانية التعامل مع شؤونه بدلاً من وزارة المستعمرات، وبيان دعم غير مشروط لانضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1932[83].

قُدمت هذه المقترحات للتدارس المديد كما هو معهود من لندن، ولكن في النهاية انتصرت الأجـواء السياسية الجديدة، والنصائح المتراكمة من بغداد. وفي 11 أيلول/ سبتمبر أبلغت وزارة المستعمرات المندوب السامي بأن الحكومة البريطانية مستعدة الآن للموافقة على تعليق معاهدة 1927 ومفاتحة عصبة الأمم لقبول العراق، فكُسر نحو عامين من الجمود. ولم يعرف كلايتون قط نتيجة مساعيه لأنه توفِّيَ بصورة مفاجئة يوم أُرسلت برقية لندن. وتُرِكَ لقائد القوات الجوية البريطانية في العراق بوصفه المندوب السامي وكالةً وأدموندز مترجماً، أن يزفا الخبر إلى الملك فيصل بعد ثلاثة أيام[84]. كان الملك مغتبطاً، وأعرب عبد المحسن السعدون عن موافقته على تشكيل وزارته الرابعة والأخيرة شريطة ألا يكون عليه «إن يعاني... من تدخل البلاط غير الدستوري بعد أن تتولى الحكومة الجديدة مهام عملها»[85].

كان أيلول/ سبتمبر 1929 الحد الفاصل الحقيقي في العلاقات الأنكلو-عراقية، ربما أكثر أهمية في الواقع من إنهاء الانتداب الفعلي.

---

83- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies Despatch Secret 'B' of 22 July 1929. CO 730 /148 /68444 Part I.

84- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 264 of 11 September 1929: Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret 'A' of 23 September 1929. CO 730 /148 /68403.

85- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 323 of 16 September 1929. Delhi, BHCF, 'Cabinet Formations', File 23 /14 /10: Formation of Cabinet under Abd al-Muhsin al-Sa'dun.

وأُقر أخيراً بأن من الممكن التظاهر بإرخاء السيطرة البريطانية دون إرخائها في الحقيقة. ولم تكن الحكومة العراقية تريد انسحاب القوات البريطانية، ولكنها أيضاً لا يمكن أن تبدو شديدة الاعتماد على بريطانيا. وباء الصراع من أجل تطبيق التجنيد الإجباري توكيداً للاستقلال، بالفشل من خلال غياب التأييد لا أكثر. وكان من الضروري أن تقدم بريطانيا تأكيداً رسمياً للحقيقة الماثلة في أنها لا تعتزم البقاء في العراق. وحدث ذلك أولاً من خلال الوعد بدعم غير مشروط في عام 1929 لعضوية العراق في عصبة الأمم خلال ثلاث سنوات، ومرة أخرى في عام 1930 بمعاهدة أنكلو-عراقية جديدة تؤكد أن العراق سيكون مسؤولاً عن الدفاع عن نفسه ولكن قوات بريطانية ستتمركز مع ذلك في العراق. وكان ذلك تناقضاً لكنه تناقض مقبول في لندن وأيضاً لأصحاب النفوذ في الدوائر السياسية في بغداد. وبتشجيع من المقيمية وبعض الأوساط في وزارة المستعمرات، أدركت الحكومة الجديدة في لندن أن كلفة الاستمرار في استفزاز العراقيين وتخييب أملهم أكبر من المخاطرة بتقديم وعد لهم بالاستقلال في عام 1932. وبدأ الملك ونوري يفقدان صدقيتهما، وبما إنهما وجماعتهما يشكلون القاعدة المتماسكة الوحيدة للسلطة في البلد فليس من الممكن أن يُنظَر إليهم على إنهم عديمو الفاعلية أجلاً غير مسمى بل أن تدمير موقعهم في العراق سيكون بمثابة تدمير موقع بريطانيا أيضاً.

خلال السنوات الثلاث التالية، بعد أن ترسخ أُفق الانضمام إلى عصبة الأمم في عام 1932 بثبات، كان هناك ما يكفي من الوقت للخوض في تفاصيل فك الارتباط، والمدى الحقيقي لإرخاء السيطرة والنفوذ الذي كانت بريطانيا مستعدة للسماح به. وكانت المهمة الأصعب على المسؤولين البريطانيين الموجودين على الأرض في العراق أن يعتادوا على القيام بدور أقل نشاطاً في الإدارة، الأمر الذي كان شاقاً بصفة خاصة عندما يواجهون حكومة عراقية تبدو عازمة على انتهاج سياسات قمعية

تجاه الأقليات المختلفة داخل البلد، حتى أن لجنة الانتدابات الدائمة كادت أن توضع في موقع تكون معه مضطرة إلى إعادة النظر بمسألة عضوية العراق في عصبة الأمم بأكملها. وكانت مشكلات السنوات الثلاث التالية، إلى جانب التفاوض حول تفاصيل العلاقة الأنكلو- عراقية في المستقبل، تتعلق أساساً بحجم المشورة التي ستكون الحكومة العراقية مستعدة، في هذه الظروف المتغيرة، للأخذ بها من المقيمية والمسؤولين البريطانيين في العراق. وكان الخط بين الإقناع الودي والتدخل الذي لا يُطاق خطاً رفيعاً للغاية، حتى أكثر مما كان في الشطر الأول من فترة الانتداب.

# الفصل الخامس

## التمهيد للاستقلال، 1929 - 1932

لاقى إعلان 14 أيلول/ سبتمبر 1929 ترحيباً من غالبية الاتجاهات السياسية في بغداد باستثناء بعض الشيعة. ونالت حكومة عبد المحسن السعدون رضا الوطنيين لأنها ضمت ناجي السويدي وياسين الهاشمي ولكن إشراك شيعي واحد هو عبد الحسين الجلبي أثار انتقادات في حين علق جعفر أبو التمن قائلاً إن انعدام المبادئ والطموح الشخصي المفضوح وحدهما اللذان أوحيا لياسين الهاشمي أن يقبل الاستيزار[1]. من الجانب الآخر، أكد عبد المحسن السعدون لأنصاره القلقين في حزب التقدم أن إشراك ياسين الهاشمي كان بناء على رغبة صريحة من الملك، وفي كل الأحوال فإن مشاركة أحد أقطاب المعارضة في الحكومة من شأنه أن يضعفها بدرجة كبيرة[2].

ومهما بدت الشراكة جائزة بين البلاط والوطنيين والمعتدلين في موجة الاستبشار التي أعقبت الإعلان بأن بريطانيا ستدعم انضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1932 فإنها سرعان ما انهارت. ومرة أخرى أثبت ضغط الجهد الذي تتطلبه محاولة الحفاظ على نوع من التوازن بين الكتل المختلفة، أنه فوق طاقة رئيس الوزراء. وكتب ليونيل سمث Lionel Smith إلى دوبس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر: «إن

---

1- Abstract of Police Intelligence, 29 September 1929

2- Abstract of Police Intelligence, 5 October 1929

الجميع متفقون، كما يبدو، على أن السعدون متوتر وحساس بصورة استثنائية منذ عودته من بيروت»[3]. وانتحر محسن السعدون مساء 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، والرسالة التي تركها حتى بالنسخة المشوهة التي قدمها زملاؤه إلى الصحافة لغرض النشر، تعكس العزلة التي وجد نفسه فيها[4]. ورغم قدرة خلفه ناجي السويدي على تشكيل وزارة من الوجوه نفسها عملياً فإن السويدي أيضاً وجد موقفه بدور الحَكَم بين البلاط والمقيمية والكتل السياسية المختلفة أخذ تدريجياً يصبح موقفاً لا يُحتَمل. وفي غضون أشهر قليلة أُضطر هو أيضاً إلى الاعتراف بالفشل وسلَّم المقاليد إلى نوري السعيد في أوائل آذار/ مارس 1930. وكان رئيساً الوزراء كلاهما واجها ضغوطاً ملحة من وزير المالية في حكومتهما ياسين الهاشمي مطالباً بأن يسعيا إلى إجراء خفض كبير في عدد المسؤولين البريطانيين. وأعرب أدموندز عن استغرابه عندما قدم له عبد المحسن السعدون هذا المطلب في 17 أيلول/ سبتمبر مباشرة بعد أن كلفه الملك بتشكيل وزارة جديدة. ورد السعدون بأن هذه محاولة للتوصل إلى أرضية مشتركة بينه وبين الملك وناجي السويدي وياسين الهاشمي. ورفض القائم بأعمال المندوب السامي قبول ذلك شرطاً لتشكيل السعدون وزارته، وبدا لبعض الوقت كما لو أن هذا الفيتو لاقى قبولاً. ولكن الحكومة لم تتأخر في تغيير رأيها، وفي شباط/ فبراير

---

3- Smith to Dobbs, 15 November 1929, enclosed in Dobbs to Shuckburgh, 1 December 1929 (Dobbs had retired by then). CO 730 /148 /68444, Part II.

4- كما أُرسلت إلى لندن في High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 401 of 14 November:
«الأمة تتوقع خدمة والبريطانيون لا يوافقون. ليس عندي مساعد، والعراقيون الذين يطالبون بالاستقلال ضعفاء وغير أكفاء وبعيدون جداً عن الاستقلال. كما إنهم غير قادرين على تقدير النصح من رجل شريف مثلي. يسمونني خائناً لبلدي وخادماً للبريطانيين. يا لها من كارثة، أن أكون أخلص شهيد لبلدي». جرى توزيع نصوص محرَّفة من هذه الرسالة تثقف العراقيين وتدين البريطانيين، على الصحف المحلية. أُنظر Delhi, Personalities File 27 /598, Abd al-Muhsin al-Sa'dun.

جرب ناجي السويدي استخدام وسيلة جذرية لخفض عدد المسؤولين البريطانيين بعدم إدراج رواتبهم في الميزانية. وأبلغ المندوب السامي الجديد السير فرانسيس همفريز Sir Francis Humphrys رئيس الوزراء أن مثل هذه العنجهية لا يمكن السكوت عنها، وإنه يفضل التعامل بروح من الصراحة الأكبر لتفادي دفعه إلى موقف يحرج معه الحكومة بالإصرار على استشارته قبل اتخاذ أي خطوات إدارية جديدة[5].

كان ياسين الهاشمي، بوصفه وزير المالية، المسؤول الأول عن هذه الفكرة: يبدو أن ناجي السويدي دُفع إليها من الخلف ولم يكن هو صاحب المبادرة إليها بنفسه. وحين عُين السويدي في تشرين الثاني/ نوفمبر ناشد المعارضة طالباً تعاونها. وكان هو والسعدون على السواء وُضعا في مواقف محرجة بمطالب الهاشمي التي رغم شعبيتها بين الوطنيين لم يكن لها حظ يُذكر في أن تنال قبول بريطانيا. وكانت كلمة الهاشمي مسموعة من الملك وعدد كبير من المؤيدين بين السياسيين في بغداد. وكان نوري السعيد وحده يتمتع بنفوذ أوسع منه، وفي النهاية كان نوري، من خلال دعم الملك والمقيمية وإسناد أتباعه في الجيش، وحده الذين استطاع أن يشكل حكومة يمكن استبعاد الهاشمي منها بلا مشكلات. وكان نوري وحده يملك قوة كافية تتيح له أن يتجاهل الهاشمي، وأن يكون محصناً بالكامل تقريباً من تهم التواطؤ مع بريطانيا. ولهذه الأسباب بقي نوري رئيساً للوزراء من آذار/ مارس 1930 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1932.

كانت ولاية نوري السعيد التي دامت أكثر من 30 شهراً أطول ولاية في تاريخ العراق السياسي حتى ذلك الوقت. وضمت حكومة نوري زوج أخته جعفر العسكري وزيراً للدفاع، وعلي جودت وزيراً للمالية،

---

5- تقرير عن حديث مع ناجي السويدي أجراه السير فرانسيس همفريز في 6 آذار/ مارس 1930. Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 23 /141, Cabinet of Naji Beg Al-Suwaidi.

وجميل المدفعي وزيراً للداخلية[6]. وكانت تتألف كلها من جماعة البلاط، ومصممة على التوصل إلى اتفاق دائم مع بريطانيا. ونص برنامج الحكومة على «نقل المسؤولية من أيدي بريطانيا إلى أيدي عراقية»[7] بصورة تدريجية، وبذل جهود لحل المشكلات الملحة في العراق بسبب آثار الركود العالمي وهبوط أسعار المواد الغذائية، والتفاوض بشأن معاهدة أنكلو-عراقية جديدة تضمن استقلال العراق الكامل لكنها «تراعي في الوقت نفسه ضرورة ترصين العلاقات الودية بين البلدين على أساس... المصالح المتبادلة»[8]. وستُقدم المعاهدة بعد التفاوض حولها إلى الشعب في انتخابات عامة.

## المعاهدة الأنكلو-عراقية لعام 1930

على النقيض من المفاوضات السابقة بشأن المعاهدة، أُنجزت مفاوضات 1930 بسرعة كبيرة، أساساً لأن نوري السعيد كان يعرف أنه يواجه معارضة عليه أن يتصارع معها. وكان السياسيون الأشد نضالية، من الوطنيين السنة والشيعة على السواء، على درجة من عدم التنظيم تحول دون الاتحاد بصورة فاعلة فيما بينهم، والاضطرابات الكبيرة في كردستان التي أعقبت نشر المعاهدة كانت تميل إلى استغلالها لمصلحة الحكومة: بغداد ستتوحد بكل تأكيد ضد محاولات الإملاء من بارزان في السليمانية. والأكثر من ذلك، كما رأينا، إذا كانت الحكومة مصممة على البقاء في السلطة، لم تكن هناك أداة دستورية لإسقاطها. وأخيراً، مهما بلغ عدم ثقة بعض المستشارين البريطانيين بنزاهة نوري السعيد

---

6- مع اختيار جلال بابان وجميل الراوي وعبد الحسين الجلبي لحقائب العدل والمواصلات والأشغال والمعارف على التوالي.

7- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 172 of 26 March 1930: Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 23 /14 /12; Cabinet of Nuri al-Sa'id.

8- Fortnightly Intelligence Report, 31 March 1930

وحسن نياته فلا يبدو أن هناك بديلاً واضحاً أمامه سوى ضوابط انتدابية أشد صرامة.

عموماً، كانت المعاهدة وملاحقها لا تمثل إلا تقدماً محدوداً نحو السيادة الوطنية. وعدا النص على إعطاء الأولوية للسفير البريطاني المقبل وتوظيف مسؤولين بريطانيين وإرسال بعثة عسكرية بريطانية، أعلنت المعاهدة «إن مسؤولية الحفاظ على النظام الداخلي تقع على عاتق ملك العراق»[9] في حين تكون بريطانيا ملزَمة بالتحرك لمساعدة حليفها في حالة تعرضه إلى غزو. وتتولى الحكومة العراقية إدامة قواعد القوة الجوية الملكية البريطانية التي ستختار بريطانيا مواقعها، دون رسم إيجار، مع استمرار امتيازات الجنود البريطانيين وحصاناتهم. وستمد بريطانيا القوات المسلحة العراقية «بأحدث طراز متاح» من الأسلحة والطائرات. وستدخل المعاهدة التي يستمر سريان مفعولها 25 سنة، حيز التنفيذ عندما ينضم العراق إلى عضوية عصبة الأمم في 1932. وتنص الفقرة 11 على الآتي:

«في أي وقت كان بعد 20 سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما، بناء على طلب أحدهما، بطلب من أي منهما، بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطاني الأساسية في جميع الأحوال».

بعد أيام قليلة على انتهاء المفاوضات حول المعاهدة طار نوري السعيد، ثم أعقبه المندوب السامي بفترة وجيزة، إلى لندن للشروع في إجراء محادثات بشأن القضايا المالية العالقة بين بريطانيا والعراق، وهي السكك الحديد العراقية وميناء البصرة ومسألة ربط قاعدة القوة الجوية الملكية البريطانية في الحبانية بشبكة السكك الحديدية العراقية، ونقل أبنية القوة الجوية الملكية ومستودعاتها الفائضة في الموصل والهندية

9- للاطّلاع على الحدود المفروضة على هذه المسؤولية اُنظُر الفصل الخامس.

إلى الحكومة العراقية[10]. ولم تلق المعاهدة ترحيباً يُذكر في بغداد ولكن، كالعادة، كانت الأوساط السياسية منقسمة بحيث تعذر بناء معارضة فاعلة.

تركزت انتقادات الصحافة بالدرجة الرئيسة على ثلاثة جوانب من المعاهدة هي، أنها لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد عامين، وإنها تنص على عقد معاهدة أخرى بالشروط نفسها بعد 25 عاماً، وإن تأجير قواعد جوية مجاناً لقوة أجنبية لا يتماشى مع الاستقلال الحقيقي. وما كان من معارضة يمكن تحشيدها بفاعلية انصب على تأييد مرشحين مناهضين للمعاهدة في الانتخابات العامة. وبعد حل البرلمان في 1 تموز/ يوليو أُجريت الانتخابات في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن وزارة نوري السعيد أثبتت كونها فاعلة مثلما كانت سابقاتها في تأمين انتخاب كتلة ذات أغلبية ساحقة من الموالين، ولم يكن بمقدور المعارضة أن تحقق نجاحاً يُعتد به. وهكذا بالرغم من قبول المعاهدة على مضض في بغداد، كانت هناك دلائل بين قطاع واسع وقوي من الأهالي إلى أنّهم لن يرضخوا بهذه السهولة. ونتيجة لإخفاق الكرد في الحصول على تنازلات من الحكومة العراقية في السابق فإنهم كانوا مستائين بصفة خاصة لعدم كتابة نص في المعاهدة يضمن وضعهم الخاص في العراق. وبحلول عام 1930 أصبحت كردستان والمسألة الكردية مرة أخرى قضية مركزية وملتهبة في السياسة العراقية.

## كردستان، 1926 إلى 1930

في 21 كانون الثاني/ يناير 1926، بعد ثلاثة أيام على إقرار المعاهدة الأنكو - عراقية لعام 1926، جرى نقاش في مجلس النواب حول تنفيذ ما جاء في تقرير لجنة الحدود بقدر ما يتعلق بحدود العراق الكردية. وأعلن رئيس الوزراء عبد المحسن السعودن إجمالاً:

---

10- المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى والعراق في بغداد يوم 30 حزيران/ يونيو 1930. Cmd. 3797, *Accounts and Papers, 1929-1930*, Vol. XXXIV.

«أيها السادة! هذه الأمة لا يمكن أن تعيش إلا إذا أعطت جميع العناصر العراقية حقوقها... ومصير تركيا يجب أن يكون درساً لنا، ويجب ألا نعود إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة العثمانية سابقاً. يجب أن نعطي الكرد حقوقهم. مسؤولوهم يجب أن يكونوا منهم، ولسانهم يجب أن يكون لغتهم الرسمية وأطفالهم يجب أن يتعلموا لسانهم في المدارس. ومن واجبنا أن نعامل جميع العناصر، مسلمة أو غير مسلمة، بإنصاف وعدالة، وأن نعطيها حقوقها»[11].

رغم ذلك، بحلول وقت المفاوضات في عام 1930، لم تفعل أي من الحكومات العراقية شيئاً من الناحية الفعلية لإقناع الكرد بأن مشكلاتهم تُدرس بجدية، ناهيكم عن إقناعهم بأنها تُحل على نحو فاعل. وقبل ست سنوات لا أكثر كان الكرد تلقوا وعداً بكردستان مستقلة طبقاً لبنود معاهدة سيفر، وفي عام 1926 كان يُعرض عليهم نظام خاص وحكم ذاتي محدود، والآن، في عام 1930، حتى هذا جرى قضمه. ومع ذلك كان الوضع في المناطق الكردية في ربيع 1926 هادئاً على العموم. وكان استمرار السلام يعتمد في جانب منه على الإرادة الطيبة للشيخ محمود الحفيد، وكذلك على إقامة نوع من الإدارة المحلية تكون مقبولة عموماً للكرد وفي الوقت نفسه لا تقترب كثيراً من شكل الحكم الذاتي الذي يثير حساسيات في بغداد. وكان غالبية الكرد يؤيدون اعتماد اللغة الكردية للأغراض الرسمية والقانونية والتعليمية، وتوظيف مسؤولين كرد رغم أن بعضهم أعربوا عن تفضيلهم إعادة تنظيم المنطقة الكردية في كيان إداري واحد بإشراف مسؤول بريطاني.

في بغداد، كانت هناك مدرستان بشأن كردستان والشؤون الكردية، المدرسة العربية والمدرسة البريطانية. وكان الوزراء والمسؤولون العرب

---

11- Proceedings of Chamber of Deputies, 21 January 1929. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. V.

كما سبق ذكره فإن نص المعاهدة لا يتضمن ضمانات محدَّدة للكرد. ماكدول McDowall (1996): 170.

في الوزارات ذات العلاقة المباشرة (عموماً التعليم والعدل والداخلية) يميلون إلى الاستهانة بالقضية الكردية على أنها بلا أساس سوى في أذهان المستشارين البريطانيين الذين يريدون إضعاف الهوية الوطنية العراقية. وكان المستشارون، من جهتهم، يتهمون الوزراء والمسؤولين بالتعمد في تجاهل تطلعات الكرد المشروعة. وأياً كانت جوانب الصواب والخطأ في الوضع، وما إذا كانت العهود انتزعت من الحكومة العراقية رغم أنفها أو لا، فالحقيقة أن تعهدات علنية قُدِّمت بكل تأكيد وإن الكرد كانوا ينتظرون الإيفاء بها. وكانت هناك، بالطبع، مشكلات عملية، ولا سيّما ما يتعلق باستخدام اللغة الكردية في المعاملات الرسمية والتعليم. إذ لم يكن هناك الكثير من الأدب المكتوب وسيتعين إعداد سلسلة من الكتب المدرسية المقررة. وكانت اللغة منقسمة إلى عدد من اللهجات التي تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض. ولكن، كما لاحظ ليونيل سمث، فإن تذليل مثل هذه المشكلات كان ممكناً: «صحيح أن لغة كردية موحدة غير موجودة ونحن يجب أن نوحدَها». واقترح سمث فتح مدرستين ثانويتين داخليتين في المنطقة، مدرسة في أربيل وأُخرى في السليمانية، حيث يجب أن تكون لغة التدريس الأساسية اللغة الكردية، وحيث ينبغي تدريس اللغة العربية أيضاً ليتمكن التلاميذ من مواصلة دراستهم في مؤسسة تعليمية تعتمد العربية[12]. وعلى النقيض من ذلك، علق وزير الداخلية عبد العزيز القصاب قائلاً إن اللغة الكردية وإن كانت تُدرَّس في بعض المدارس فإن استعمالها العملي من الضآلة حتى أن الآباء أنفسهم لم يكونوا متحمسين لها:

«اقترح (الوزير) أن يصدر بهدوء أمر حول مدارس لواء الموصل باستخدام كتب مدرسية عربية لأنها أفضل إعداداً وأنسب لأغراض

12- مذكرة عن موقف وزارة المعارف بشأن المدارس الكردية من ليونيل سمث Leonel Smith، 5 أيار/مايو 1926. Delhi, BHCF, Education, File 5/4/8 Vol. I, Kurdistan Education.

التدريس، وحيثما لا يفهم التلاميذ اللغة العربية يجب أن يشرح المعلم ويترجم لهم إلى اللسان الكردي. وهو يعتقد بأنه لن تُثار ضجة حول ذلك. فالمدارس الجديدة في لواء الموصل يجب أن يكون التدريس فيها باللغة العربية»[13].

من الصعب أن نتبين أيَّ سياسة ثابتة تجاه المسألة الكردية من جانب المقيمية أو وزارة المستعمرات حتى عام 1930، عندما أصبح من الضروري النظر إلى الكرد على إنهم أفراد مندمجون اندماجاً كاملاً بالدولة العراقية. وخلال السنوات الأربع الواقعة بين 1926 و1930 كان الشيخ محمود، المنفي نظرياً من العراق (إلى إيران)، يعقد اجتماعات بين حين وآخر ويتراسل في أحيان كثيرة مع المفتش الإداري للسليمانية ومستشار وزارة الداخلية والسكرتير الشرقي للمندوب السامي. ورسمياً، كانت السلطات البريطانية تصر على أن تقديم التماس إلى الملك فيصل وتعهد بالعيش حياة سلمية على الجانب الإيراني من الحدود وحده الذي سيلبي الشروط البريطانية والعراقية. وفي صيف 1927 جاء الشيخ محمود الحفيد إلى بغداد وقدم تعهداً بهذا المعنى، واعداً كذلك بأرسال نجله البكر بابا علي إلى كلية فكتوريا في الإسكندرية. وتقرر السماح له بالتمتع بدخل أملاكه في العراق، مرة أخرى شريطة ألا يدخل البلد[14]. ولكن في كانون الثاني/ يناير 1928 قدَّم ضابط الخدمات الخاصة للقوة الجوية الملكية البريطانية في السليمانية تقريراً قال فيه أن الشيخ محمود يقوم بجولة مديدة بين أفراد قبيلة الجاف على الجانب العراقي من الحدود، وطيلة أشهر الربيع عقد اجتماعات كثيرة داخل الأراضي العراقية مع المفتش الإداري المحلي و«المتصرف». ولم تُفرَض عليه أي قيود، ولم يُعتقل قط، ويبدو أنه لم يُؤمَر قط حتى بمغادرة البلد. وفي

---

13- Dobbs to Cornwallis, DO SO 1372 of 25 June 1926: Delhi, BHCF, Education, File 5 /4 /8 Vol. I, Kurdish Education.

14- A. I. Sulaymaniya C /252 to Adviser, Ministry of Interior of 1 June 1927: Delhi, BHCF, File 13 /22 Vol. II, Shaykh Mahmud.

السنة التالية، بعد ثلاثة أسابيع على تذكير كلايتون للشيخ محمود بأنه يجب ألا يتدخل في السياسة، أُرسلت إليه هدية من 1000 خرطوشة بندقية للصيد على ما يُفترض، دُفع ثمنها من أموال «خدمات سرية»![15] وكتب الشيخ محمود رداً مثيراً للاهتمام إلى كلايتون:

«لا تظن أن طاعتي للحكومة البريطانية هي من أجل أملاكي... لكن طاعتنا هي للحكومة البريطانية وليس للعراق. أرجوك أن تتوقف لحظة للتفكير في هذه النقطة. فإذا كنا نطيع العراق طاعة تامة، هل يناسبكم ذلك؟ وإذا أمرتونا بأن نكون مطيعين للعراق طاعة كاملة في كل الأمور فيجب أن نطيعكم في هذا الأمر كما في الأمور الأخرى. وحينذاك يجب أن نتصرف حسب أوامركم ولن تكونون قادرين على تحميلنا مسؤولية النتائج»[16].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1929 وصف الكابتن غاوان Captain Gowan، المفتش الإداري في السليمانية، اجتماعاً مع الشيخ محمود الحفيد طلب منه الحفيد مساعدة كبيرة خلاله[17]، وفي وقت لاحق من الشهر لاحظ أن الشيخ محمود شكا لقائم مقام شاربازير بأن اثنين من رجاله أُلقي القبض عليهما بتهمة السرقة. وقال غاوان للشيخ محمود «إن أي شكاوى تكتبُها إلى قائمي المقامات أو مدراء النواحي مباشرة لن تلقى اهتماماً إلا إذا أُرسلت أولاً إلى المتصرف أو إليَّ أنا»[18].

لا يُعرف إلى أي مدى كان المسؤولون العرب في بغداد مطلعين على

---

15- Clayton to Shaykh Mahmud, No. 5049 of 5 May 1929, Delhi, BHCF, File 13 /22 Vol. II, Shaykh Mahmud.

16- Shaykh Mahmud to Clayton, 27 May 1929, Delhi, BHCF, 13 /22 Vol. II, Shaykh Mahmud.

17- A. I. Sulaymaniya to Adviser, Ministry of Interior, C /1263 of 4 November 1929: Delhi, BHCF, File 13 /22, Vol. III, Shaykh Mahmud.

18- A. I. Sulaymaniya to Adviser, Ministry of Interior, C /2 /7 /1, 4 January 1930: Delhi, BHCF, File 13 /22 Vol. IV, Shaykh Mahumd.

هذه العلاقات الودية، ولكن من الواضح أن هناك أساساً للشكوك العربية بأن البريطانيين ينتهجون سياسة سرية تمثل على الأقل تفاهماً سخياً مع الشيخ محمود. ويمكن أن تساعد مثل هذه الشكوك على تفسير العداء الظاهر من جانب السياسيين والموظفين في بغداد تجاه أي شيء ينم عن تنازلات لكردستان، كان عادة يُنسَب إلى دسائس بريطانية سوداء ضد وحدة البلد الهشة. وبحلول ربيع 1927 لم يصدر عن الحكومة العراقية ما يُشير إلى تنفيذ الوعود التي قدمها عبد المحسن السعدون. وشكا بورديلون، القائم بأعمال المندوب السامي، إلى رئيس الوزراء من عدم وجود أثر لمكتب الترجمة الكردية الموعود (الذي كان من المقرر أن يتولى ترجمة القوانين والكتب المدرسية) وعدم إحراز تقدم بشأن مشروع ديكوفيل Decauville للسكة الحديد بين كركوك والسليمانية[19]. ويبدو أن الحكومة رأت أن من الأفضل ألا تلزم نفسها بموقف. ولاحظ أدموندز:

«لا أحد ينكر أن التطبيق العملي لحل القضية الكردية محفوف بالصعوبات، ولكن الجهود كلها منصبة على عدم تذيلها».

وهكذا عندما وُوجهت وزارة المعارف بعدم وجود معلمين في مدارس كردستان وردَّت الوزارة بعدم توفر مؤهلين، أشار أدموندز إلى أن السبب هو عدم إعداد أي معلمين. وعلى الغرار نفسه، لم تكن هناك كتب مقررة للمدارس بسبب عدم إعدادها[20].

ولكن تدريجياً بدأت تتبلور حركة من نوع ما. وفي نيسان/ أبريل 1929 قدَّم عدد من النواب الجريئين بينهم إسماعيل الراوندوزي وجميل بابان (أربيل) وحازم بيك (الموصل) ومحمد بيك جاف (كركوك)

---

19- Bourdillon to Ja'afar al-'Askari, D. O. P. O. 104 of 7 March 1927. كان الخط الحديدي الذي يغطي مسافة قدرها نحو 80 ميلا، سيكلف ما بين 80 ألف و100 ألف روبية (12 ألف - 15 ألف جنيه إسترليني). Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. V.

20- Edmonds to Holt, D. O. S. A. 232, 9 May 1928: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 / Vol. V.

ومحمد صالح وسيف الله خندان (السليمانية)، قائمة رسمية بالمظالم إلى رئيس الوزراء. وشكا النواب من عدم إحراز تقدم ملموس بشأن مقترحات لجنة الحدود، وأشاروا بصفة خاصة إلى غياب مستلزمات التعليم في المنطقة، ليس باللغة الكردية فحسب بل المستوى الهزيل عموماً لتوفير المدارس والمعلمين أيضاً. كما اقترح النواب أن تكون دهوك مركز لواء كردي يضم أقضية الموصل الكردية (عقرة والعمادية وزبيار وزاخو ودهوك)، وأن تكون إدارة السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك بيد مفتشية عامة ترأسُها شخصية كردية بارزة. وأخيراً، اقترحوا تشجيع التسجيل في دائرة الطابو بإلغاء رسوم الطابو لمدة عامين[21].

في الوقت نفسه لاحظت تقارير الشرطة أن التطلع إلى نظام لا مركزي في كردستان تطلع «شامل تقريباً»[22] وأبلغ كلايتون رئيس الوزراء أنه يتلقى باستمرار عرائض و«مضبطات» من المنطقة. ولم يكن المندوب السامي نفسه مع استحداث «لواء دهوك» المقترح أو أي شيء ينم عن نزعة انفصالية، لكنه طلب من رئيس الوزراء أن يتخذ خطوات عملية عاجلة لعلاج النقص في مستلزمات التعليم في المنطقة[23]. وفي الشهر التالي أرسل كورنواليس وأدموندز مذكرات عن المسألة الكردية إلى المقيمية يؤكدان فيها الموقف التعويقي للوزراء الذي تعاقبوا على وزارة المعارف. كما انتقدا مدير معارف الموصل وهو من المعادين بشدة للكرد كان مسؤولاً عن أربيل وكركوك أيضاً. وكان أدموندز مع خطة استحداث لواء دهوك لأسباب تتعلق بالكفاءة الإدارية. وحول مسألة المسؤولين والموظفين كان يميل إلى اتخاذ اللغة الكردية وليس القومية الكردية معياراً للتوظيف في المناطق الكردية. ولكن من باب

---

21- رسالة إلى رئيس الوزراء بتاريخ 3 نيسان/ أبريل 1929. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. VI.

22- Abstract of Police Intelligence, 26 April 1929

23- Clayton to Sa'dun, D. O. P. O. 139 of 20 April 1929: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. VI.

أيار/ مايو 1930 [29]، وعندما ظهر أخيراً جرى تمييعه بحيث لا يمكن التعرف عليه تقريباً.

رأينا مما سبق أن إغفال أي ذكر لكردستان في معاهدة 1930 أثار قلقاً بالغاً في الشمال. وكان كورنواليس يأمل بأن نشر المعاهدة قد يكون مناسبة مواتية تعيد فيها الحكومة تأكيد تعهداتها للكرد، وتطلق برنامجاً مناسباً يلبي تطلعات المعتدلين الكرد. وفي اجتماع للحكومة في 17 تموز/ يوليو تدارس الوزراء تفاصيل مقترحات قدمها مسؤولون بريطانيون أدت إلى إصدار إعلان نيات شامل منذ ثلاثة أشهر. وتمت الموافقة على غالبية الإجراءات التي طُلب اتخاذها، بما في ذلك إنشاء مفتشية تربوية للمناطق الكردية، وتعيين معاون مدير عام كردي لوزارة الداخلية مع اثنين من المترجمين بإشرافه المباشر، وتدريب ضباط شرطة باللغة الكردية، واعتماد معيار اللغة بدلاً من الانتماء العرقي شرطاً للتوظيف في المناطق الكردية، ومبدأ استخدام اللغة الكردية في كل إجراءات المحاكم في المنطقة الكردية[30].

بحلول هذا الوقت، عندما كانت برقيات الاحتجاج تُرسل إلى عصبة الأمم بأعداد كبيرة[31]، لم تعد المشكلة محصورة بالعراق وأخذت تهدد

---

29- Amin Zaki to Humphrys, 30 May 1931: Delhi, BHCF, Education, Local Education Law, 103/ 1/ 5. كما شكا أمين زكي الذي كتب هذه الرسالة إلى همفريز من إهمال الحكومة للتعليم في كردستان. ففي عام 1927 أنفقت الحكومة على التعليم 1 في المئة من إيرادات الميزانية المستحصلة في السليمانية و3 في المئة من الإيرادات المستحصلة في أربيل و38 في المئة من الإيرادات المستحصلة في بغداد و18 في المئة من الإيرادات المستحصلة في كربلاء.

30- Council of Ministers to Secretariat, Confidential 2080 of 17 July 1930, Enclosed in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret 'B' of 23 July 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. I-III.

31- هناك ثلاثة ملفات سميكة من العرائض الكردية تغطي الفترة من 1930 إلى 1931. Delhi, BHCF, Kurdish Petitions, File 13 /14 /B, Vol. I-III

بالتحول إلى مصدر إحراج كبير لبريطانيا. وأكد المسؤولون البريطانيون المتعاقبون للعصبة أن الحكومة العراقية تنفذ التعهدات التي قدمتها في عام 1926 في حين أن غالبيتها ظلت حبراً على ورق، وبدأت تتكدس في جنيف مذكرات بهذا المعنى. وقالت عصبة الأمم في كانون الثاني/ يناير 1930 أن عضوية العراق ستكون موضع ترحيب في عام 1932، ولكن أحد شروط العضوية هو «تأمين ضمانات بتنفيذ كل الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة في العراق لما فيه مصلحة الأقليات العرقية والدينية»[32]، وكان حجم الاستياء في كردستان مؤشراً واضحاً إلى عدم توفير هذه الضمانات. وبناء على ذلك قام المندوب السامي وكالةً يونغ ورئيس الوزراء العراقي وكالةً جعفر العسكري بجولة على المناطق الكردية في أوائل آب/ أغسطس لتأكيد شرور الانفصال والتعبير عن توافق السياسة البريطانية والعراقية تجاه كردستان. وألقى العسكري خلال الجولة عدة خطابات (تمشياً مع قرارات الحكومة في 17 تموز/ يوليو) أوحت بأن هذه الإجراءات نُفذت بالفعل.

لم تكن الجولة ناجحة، وخاصة في السليمانية، مركز أقوى المشاعر الانفصالية الكردية. إذ نُصبت مدافع وتمركزت قوات من الجيش العراقي على قمم الروابي المطلة على المدينة، وكانت مدافع رشاشة تُرى بوضوح على أسطح المنازل[33]. والأكثر من ذلك أن يونغ لم يدرك إلا بعد عودته إلى بغداد أن تصريحات جعفر العسكري عن قانون اللغة، والعدل، وتوظيف مسؤولين من الكرد، كانت وعوداً للمستقبل وليست توصيفات لما تحقق فعلاً. ونتيجة لذلك تعهد يونغ بأن يحيل إلى عصبة الأمم، مع مباركته الرسمية، مذكرات وقعها العديد من وجهاء السليمانية يشكون فيها من أن الحكومة العراقية لا تنفذ سياساتها كما تدَّعي:

---

32- اجتماع مجلس عصبة الأمم، 16 - 13 كانون الثاني/ يناير 1930. League of Nations, *Official Journal*, February 1930, pp. 142-143.

33- RAF Special Services Officer, Sulaymaniya, to Air Headquarters, I/S/I of 12 August 1930. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13/14 Vol. VIII.

«أقول للوصي وللقائم بأعمال رئيس الوزراء إني، ما لم أقتنع فوراً بتنفيذ السياسة التي أيدتُّها علناً باسم حكومة صاحب الجلالة نصاً وروحاً، سأكون مضطراً للتوصية بأن حكومة صاحب الجلالة بإحالتها مذكرة السليمانية إلى عصبة الأمم، يجب أن توضح أن إعلاني [خلال الجولة في كردستان] صدر نتيجة سوء فهم وإن الحكومة العراقية في الحقيقة لا تنفذ برنامجها»(34).

في الوقت نفسه، وجه كورنواليس مذكرة شديدة اللهجة إلى وزيره جميل المدفعي الذي أغاظته مذكرة السليمانية وأقال المتصرف توفيق وهبي الذي كان يتمتع بشعبية واسعة. وأشار كورنواليس إلى أن الكرد قادرون تماماً، إذا جرى استفزازهم بدرجة كافية، على أن يسببوا للحكومة العراقية أكبر إحراج. وكان كورنواليس دائماً يتوجس خيفة من حدوث قلاقل تتخذ شكل انتفاضة كردية، لكنه كان حريصاً بصفة خاصة على ألا تنفجر هذه الانتفاضة نتيجة سوء إدارة من جانب الحكومة العراقية. ورغم غضب المدفعي على زعماء السليمانية فيجب ألا ينسى إنهم أرسلوا برقية يعبرون فيها عن ترحيبهم الحار بقانون اللغة المقترح عندما طُرحت فكرته في نيسان/ أبريل. ولسوء الحظ أن الأجواء الطيبة أفسدها إعلان رئيس الوزراء بأن اللغة وليس الانتماء العرقي ستكون معيار التوظيف في المناطق الكردية في المستقبل. وظل الخيار قائماً بين: أن تلاحق الحكومة زعماء الكرد المعتدلين أو تحاول كسبهم إلى جانبها. وأوصى كورنواليس بتنفيذ كل المقترحات التي قُدمت فوراً مع أقصى دعاية ممكنة، وتعيين عدد من الكرد في مناصب رفيعة(35). حينذاك غدا واضحاً بجلاء أن «المشاعر القومية الكردية» أصبحت واسعة الانتشار بين الفئات المتعلمة في المنطقة الكردية.

---

34- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 381 of 18 August 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. VIII.

35- Cornwallis to Jamil Midfa'i, 19 August 1930, enclosed in Fortnightly Intelligence Report, 2 September 1930.

بحلول مطلع أيلول/ سبتمبر 1930، أدركت وزارة المستعمرات خطورة الوضع، وأدركت أيضاً أن المحاولات الرامية إلى إخفاء الحقيقة عن عصبة الأمم قد تؤدي إلى إحراجات خطيرة في المستقبل. وأُبلغ يونغ بأن حكومة صاحب الجلالة تطلب أدلة ملموسة على الإرادة الطيبة للحكومة العراقية مثل نشر قانون اللغات المحلية. وحين عاد رئيس الوزراء (نوري السعيد) من أوروبا، ينبغي إبلاغه بأن القانون يجب أن يُنشر، وإن كل مَنْ يبدي مواقف معادية للكرد يجب أن يُقال من الحكومة، وإن السياسة التي أُحيطت بدعاية واسعة يجب أن تُنفذ فوراً. وعندما وصلت هذه البرقية إلى المقيمية لاحظ سترجيز Sturges «إن هذا يقوي يدنا بدرجة كبيرة»[36].

ولكن في الوقت الذي أخذت لندن تدرك الآن خطورة الوضع، لم يبق هناك الكثير مما يمكن عمله لتفادي وقوع قلاقل خطيرة في العراق سوى تنفيذ الحكومة العراقية فعلاً للسياسات التي وعدت بها. وفي السليمانية أقالت وزارة الداخلية المتصرف توفيق وهبي في منتصف آب/ أغسطس بسبب تعاطفه الواضح مع زعيم المعتدلين في اللواء الشيخ قادر، زوج أخت الشيخ محمود الحفيد. وانتخَب المعتدلون هيئة في تموز/ يوليو لمقاطعة الانتخابات المقبلة. وما دام توفيق وهبي باقياً في السليمانية كان الشيخ قادر يشعر بالأمان من الضغوط الخارجية، ولكن عندما حل محله أحمد بيك توفيق بيك توجه الشيخ قادر مرة أخرى إلى شقيق زوجته طالباً للمساعدة[37]. وأمر أحمد بالمضي قدماً بانتخاب لجنة تفتيش، وأُرسلت قوة من الجيش العراقي للإشراف على العملية. وفي يوم الاقتراع، 6 أيلول/ سبتمبر، اندلعت اضطرابات خطيرة

36- Secretary of State for the Colonies to Acting High Commissioner, Telegram 333 of 2 September 1930: Minutes by R. S. M Sturges 3 September. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. IX.

37- Precis of Events 1 June to 4 December 1930, Air Headquarters, undated and unsigned. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. IX.

نتيجة محاولة الجيش فرض إجراء الانتخابات. وقُتل جندي وأربعة عشر مدنياً، واعتقل عدد كبير من المدنيين بينهم الشيخ قادر. وظهر المزيد من العرائض الكردية التي تطالب بالفصل الإداري الكامل للمنطقة عن بغداد (ماكداول McDowall، 1996: 176). وبعد يومين أُقنِع المدفعي أخيراً بتوقيع مذكرة حول السياسة المتبعة تجاه الكرد لإرسالها إلى متصرفي الألوية الشمالية يوعز لهم فيها بالعمل وفق بنود مشروع قانون اللغات المحلية الذي لم يُنشر بعد[38]. وأرسل القائم بأعمال المندوب السامي برقية إلى لندن قال فيها:

«إلى جانب الحقيقة الماثلة في أن الحكومة العراقية ليس لديها مزاج للنظر في تقديم تنازلات إلى الكرد في الوقت الحاضر، أرى أن أي تنازل مثل نشر قانون اللغات المحلية الآن سيفهمه الكرد على أنه ثمرة التكتيكات العنيفة التي استخدمت في السليمانية. وأَقتَرِح الاكتفاء في هذه الأثناء... بالتأكد من إحقاق العدل للمعتقلين بوصفهم محرضين على القلاقل ولفت أنظار الحكومة العراقية إلى حقيقة أن القلاقل التي حدثت في السليمانية يجب ألا تغيِّر سياسة المصالحة العامة»[39].

كانت النتيجة المباشرة لما حدث في السليمانية عودة الشيخ محمود الحفيد إلى ساحة السياسة الكردية. فبعد أحد عشر يوماً على الاضطرابات دخل العراق من إيران، وأرسل نجله بابا علي لإبلاغ متصرف السليمانية ومفتشها الإداري بوصوله، بدعوى حضور مجلس عزاء مع عدد من زعماء بشدر. وفي الحقيقة أنه كان يحشد التأييد بين عشائر بشدر وآفرومان. واعترف القائم بأعمال المندوب السامي بأنه

38- مذكرة عن الوعود المقدَّمة إلى الكرد كتبها آر. أس. أم. ستارجيز R. S. M. Sturges، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1930. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. VIII.

39- Acting High Commissioner (Brooke-Popham) to Secretary of State for the Colonies, Telegram 411 of 8 September 1930. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. IX.

قد يبدو من الغريب أن إجراء لم يُتخذ للجم الشيخ محمود ولكنه كان يعتقد أن الحكومة العراقية هي التي ينبغي أن تبادر لأن الشيخ محمود يستطيع دائماً التسلل عائداً عبر الحدود الإيرانية. وسيواجه الجيش العراقي صعوبة كبيرة في مقاومته بنجاح دون مساعدة من القوة الجوية الملكية البريطانية ولذلك كان من المرغوب فيه التريث إلى أن يتردى الوضع حقاً[40].

عاد الشيخ محمود الحفيد فعلاً إلى إيران بعد أن أمضى بضعة أسابيع في العراق ولكنه شكا بمرارة خلال مكوثه لدى المندوب السامي بشأن حوادث إطلاق النار في السليمانية. وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر كتب أن الكرد «من زاخو إلى خانقين» موحدون في الرغبة بالانفصال عن العراق والاستقلال بحماية بريطانية. وطلب الإفراج عن الذين اعتقلوا في السليمانية، وطالب أيضاً بإعادة تنظيم إدارية واسعة للمنطقة[41]. ولم تلق مناشداته هذه آذاناً صاغية في ذلك الوقت. فالمقيمية والمسؤولون البريطانيون لا يستطيعون دعم ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم ويبدو في الوقت نفسه إنهم يشجعون زعيماً محلياً قوياً على التمرد ضد سلطة الحكومة. وهكذا بُعثت رسالة من بغداد إلى السليمانية تبلغ الشيخ محمود أن الحكومة تعدُّه خارجاً عن القانون ولن تستمع إلى مطالبه في أي حال من الأحوال، وأن الطريق الوحيد المقبول هو أن يسلِّم الشيخ محمود نفسه ويحل قواته[42]. وفي أواخر العام بدا من المرجح للغاية أن يقود الشيخ محمود انتفاضة ضد الحكومة في الربيع، وأخذت العرائض

---

40- Acting High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret of 26 September 1930. Delhi, BHCF. Events in Kurdistan, File 13 /14 Vol. IX.

41- Shaykh Mahmud to Acting High Commissioner, 17 September 1930: Delhi, BHCF. Shaykh Mahmud, File 13 /22 Vol. III.

42- Adviser, Ministry of Interior to Administrative Inspector, Sulaymaniya, C /3872 of 15 November 1930. Delhi, BHCF. Shaykh Mahmud, File 13 /22 Vol. I

تنهال على المقيمية تأييداً له[43]. وبعد شهرين أكد المفتش الإداري في الموصل أن غالبية الآغاوات الكبار في اللواء تعهدوا بدعم الشيخ محمود أيضاً. وتساءل أدموندز كيف ينبغي التعامل مع هذا التهديد: «الخزينة العراقية فارغة وأحسب أن ميزانية القوة الجوية الملكية خُفضت بدرجة كبيرة منذ الأيام الذهبية في زمن السير جون سالموند عندما كانت إمكانات القوة الجوية الملكية ما زالت كبيرة»[44].

في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر عادت المقيمية إلى الهجوم في محاولة لمعرفة مقدار ما نُفذ من «الوعود» منذ جولة يونغ وجعفر العسكري في آب/ أغسطس. وفي الظاهر بدا أن الأمور تتحسن: في 24 آب/ أغسطس عُين صالح زكي من جمجمال معاون مدير عام وزارة الداخلية للشؤون الكردية، مع اثنين من المترجمين الكرد. وفي 30 أيلول/ سبتمبر عُين السيد نوري البرزنجي مفتشاً للمدارس الكردية[45]. ولكن قانون اللغات المحلية لم يُنشر بعد في أعقاب حوادث السليمانية وكان يُخشى في لندن أن أسئلة محرِجة ستُطرح قريباً في جنيف[46].

كانت لمثل هذه المخاوف مبرراتها. إذ سمع الميجر يونغ كلاماً شديد اللهجة خلال مثوله أمام لجنة الانتدابات الدائمة مندوباً عن بريطانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر. وأشار رئيس اللجنة إلى عدم استقرار الحكومة

---

43- Note by Sturges, 17 October 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

44- Administrative inspector, Mosul, to Adviser, Ministry of Interior, S /711 of 13 December 1930: Note on Kurdish Policy by C. J. Edmonds, 17 November 1930. Delhi, BHCF. Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

45- 'Note on Promises made to the Kurds', by R. S. M. Sturges, 10 October 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. VIII.

46- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad. Despatch Secret 'A' of 23 October 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

العراقية، كما تبين التعديلات الوزارية الكثيرة، وتساءل أيضاً إن كانت دولة الانتداب تنفذ واجباتها فعلاً بشأن العراق:

«إذا قررت الحكومة البريطانية بصورة مؤكدة التوصية بانضمام العراق إلى عصبة الأمم في عام 1932 فيجب أن تُطلع لجنة الانتدابات الدائمة على الأسباب التي أدت إلى هذا القرار. ولكن في كل مرة تطلب اللجنة هذه الأسباب كان ممثل بريطانيا العظمى المعتَمد يكتفي بحثِّها على الانتظار إلى أن يحين الوقت المناسب»[47].

كانت هناك اعتبارات جدية أخرى تواجه وزارة المستعمرات والمقيمية في هذا الوقت. وفي كانون الأول/ ديسمبر أبلغ همفريز لندن بأن وزراء الحكومة العراقية يعدُّون تعليقاتهم الخاصة على عريضة السليمانية، وقالوا له، أولاً، إنه حتى الآونة الأخيرة لم تكن هناك شكاوى من المنطقة على الإدارة المركزية، وثانياً، إن التقارير السنوية التي تُقدمها حكومة صاحب الجلالة إلى عصبة الأمم تؤكد ذلك. واقتبسوا مقاطع من تقريرَي 1925 و1926 كانت بكل تأكيد «مقتصدة في قول الحقيقة»:

«إن نظام تعيين مسؤولين كرد في المناطق الكردية قُبل منذ زمن طويل، هو واستخدام اللغة الكردية في المدارس، والمخاطبات المحلية تُجرى باللغة الكردية إذا كانت هناك رغبة في ذلك. وفيما يتعلق بالحساسيات الكردية فإن الحكومة العراقية أدركت عن صواب أن دولة موحدة يمكن أن تُبنى بمكونات متنوعة وإنها كانت مثالاً يُقتدى بين بلدان الشرق الأدنى. وفي كل مكان من المناطق الكردية كان المسؤولون من الكرد، مع استثناءات قليلة، واللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المحاكم والمدارس. والسياسة التي أعلنها رئيس الوزراء في 21 كانون الثاني/ يناير 1926 نفذتها سائر الدوائر بإخلاص وقبلها الكرد أنفسهم».

وتابع همفريز:

---

47- Permanent Mandates Commissions, 19th session 10-11 November 1930. CO 30 /152 /8076.

«لا أعرف إن كان فخامتكم يعتزم نقل تعليقات الحكومة العراقية هذه إلى عصبة الأمم مع التعليقات النهائية لحكومة صاحب الجلالة على المسألة الكردية، ولكن يبدو لي أنه إذا كان يُراد أن تُقدَّم إلى العصبة وثائق تبين اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والعراقية بشأن طريقة التعامل مع الكرد في السابق فإن تأثير ذلك في العصبة سيكون مؤسفاً إلى أقصى حد».

تعين إيجاد زاوية جديدة لمحاجَّة تستطيع الحكومتان البريطانية والعراقية تقديمها إلى عصبة الأمم في محاولة تشرح لماذا ظهرت مثل هذا الدلائل الواضحة على التذمر في عام 1930 في وقت رسمت السلطات البريطانية مثل هذه الصورة الوردية لكردستان. وجادل همفريز قائلاً إن أحد المهارب الممكنة يكمن في الاحتجاج بأن توصيات لجنة الحدود أصبحت غير عملية لأنها رُفِعت حين كانت وعود معاهدة سيفر ما زالت حية جداً في أذهان الكرد. واقترح الامتناع عن تقديم مزيد من العرائض إلى عصبة الأمم إلى أن يصدر عن لجنة الانتدابات الدائمة ما يشير إلى اتفاقها أو عدم اتفاقها مع السياسة الجديدة للحكومة العراقية، مجسَّدة في قانون اللغات المحلية الصادر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر[48].

في هذا الوقت كانت عصبة الأمم حتى أشد قلقاً بشأن الوضع في كردستان. وفي 22 كانون الأول/ ديسمبر تسلم المندوب السامي تعليقات لجنة الانتدابات الدائمة على العرائض التي تلقتها حتى الآن. وأوصت اللجنة برفض الدعوة إلى إقامة حكومة كردية مستقلة تحت رعاية العصبة ولكنها حثت على تعاون دولة الانتداب لضمان «الإسراع باتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية هدفها أن تكفل للكرد الموقع الذي من حقهم، وتنفيذها على الوجه المطلوب». كما طلبت اللجنة من

---

48- High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Despatch Secret 'A', 19 December 1930; CO 730/157/78315. *Iraq Report*, 1925, pp. 222–223; *Iraq Report*, 1926, p. 14.

الحكومة البريطانية أن تفكر في اتخاذ إجراءات لضمان حقوق الكرد بعد انتهاء الانتداب[49].

كما أدرك همفريز، فإن السلطات البريطانية كانت في موقف حساس للغاية. إذ لا شيء في تقاريرها السابقة إلى العصبة كان يتضمن أدنى إشارة إلى أن كل شيء على ما يُرام في كردستان، ولكنها الآن لا تواجه استياء واضحاً وواسع الانتشار في المنطقة فحسب بل وتواجه الإمكانية الحقيقية لاندلاع انتفاضة أيضاً. وزعمت الحكومة العراقية أن هذا هو نتيجة الغزل مع الكرد في حين زعمت السلطات البريطانية أنه، على النقيض من ذلك، نتيجة عدم أخذ مطالب الكرد بجدية كافية. ويبدو أن الحكومة العراقية أدركت من جانبها بحلول نهاية 1930 أن بريطانيا ليست متلهفة على أن تكون قادرة على مغادرة العراق في عام 1932 فحسب بل أن عدم رحيلها لأن عصبة الأمم قررت أن العراق غير مؤهل بعد، سينعكس سلباً إلى حد بعيد على نزاهة بريطانيا في جنيف. وهكذا كانت الحكومة العراقية، من بين الأطراف كافة، صاحبة الموقف الأقوى: إذا أمكن التعامل مع الخطر الذي يمثله الشيخ محمود الحفيد ودرء الاقتراح الداعي إلى تعيين

مندوب من العصبة، يكون من الصعب أن نرى كيف تخاطر الحكومة العراقية بمواجهة أكثر من مجرد توبيخ توجهه العصبة إذا لم يكن الكرد راضين بعد انتهاء الانتداب. كما كانت الحكومة العراقية تعرف أن بريطانيا بسبب علاقاتها مع تركيا وإيران كانت تنظر بحساسية شديدة إلى كل ما يوحي بأنها تحاول العودة إلى شروط معاهدة سيفر. وإذا تمكنت الحكومة العراقية من تقديم تنازلات على الورق، والاستمرار في المماطلة، فلا يبدو من الضروري القيام بأي محاولة جدية لحل القضية الكردية.

---

49- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Telegram 488 of 22 December 1930. High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Telegram 623 of 31 December 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

## شؤون داخلية ومصاعب مالية، 1930 - 1931

في الوقت ذاته الذي كانت فبه الحكومة العراقية تواجه هذه المشكلات في كردستان تعرضت إلى أزمة اقتصادية خطيرة طاولت البلاد بأسرها. ففي أوائل عام 1930 كان بالإمكان التنبؤ باقتراب أزمة مالية حادة، في العراق كما في البلدان الأخرى التي تعتمد بالدرجة الرئيسة على إنتاج الحبوب، بسبب الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية. وكما في عام 1925، بدا من المستبعَد أن تكون الحكومة قادرة على تفادي نشوء عجز في الميزانية، ومرة أخرى طُلب من السير هلتون يونغ أن يزور العراق ويقدم مشورته بشأن الإجراءات الاقتصادية المناسبة. وبحلول آذار/ مارس بلغ العجز 25 لاخ (نحو 17 ألف جنيه إسترليني) في إيرادات الإنتاج الزراعي، وكان متوقعاً أن يكون هناك عجز نهائي ما بين 30 و40 لاخ (20 ألف جنيه إسترليني - 25 ألف جنيه إسترليني)[50]. ولاحظ هلتون يونغ في تقريره أنه رغم الزيادة التي تحققت في الإنتاج لم تكن هناك تحسينات في النوعية. يضاف إلى ذلك أن الزيادة كانت على حساب استنزاف التربة وارتفاع مستوى الملوحة بسبب الاستخدام الواسع للمضخات الآلية دون تدابير بزل صحيحة. والأكثر من ذلك أن نقصاً حاداً حدث في الأيدي العاملة الزراعية: كانت حصة الفلاحين مما ينتجونه لا تكفي لمعيشتهم، وهاجر كثير منهم إلى المدن بحثاً عن فرص عمل.

لم يكن هلتون يونغ يعتقد أن من الحكمة مواجهة الأزمة بتغييرات بنيوية دائمة في الإدارة أو الاقتصاد، لأن هذا سيؤدي إلى مواطن ضعف طويلة الأمد. واقترح يونغ خفض الإنفاق العسكري 9 لاخ (نحو 6000 جنيه إسترليني) وإجراء تخفيضات صغيرة بواقع 2 لاخ (نحو 1300 جنيه إسترليني) في كل من ميزانيتي وزارة الزراعة ووزارة الصحة. وفي الحقيقة أن الوضع تطلب في النهاية تخفيضات أكبر مما كان متوقعاً:

---

50- High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Despatch CO 1280, 27 March 1930. CO 730 /156 /78275.

بحلول أيلول/ سبتمبر 1930 تقرر أن من الضروري إجراء تخفيضات بواقع 10 لاخ في الأشغال العامة و8 لاخ في الري و5 لاخ إضافية في الإنفاق العسكري لأن إيرادات الجمارك والمكوس أثبتت كونها أقل بكثير مما كان متوقعاً[51].

على الجانب الإيجابي جرت التوصية بأن تولي الحكومة العراقية تحسين نوعية الإنتاج الزراعي اهتماماً خاصاً، وأن تركز على المحاصيل النقدية الأعلى قيمة مثل القطن. وفي إطار برنامج واسع للأشغال العامة اقترح يونغ تنفيذ مشروعين للوقاية من الفيضان في عقرقوف والحبانية، وإنجاز تمديد الخط الحديدي إلى الموصل، وبناء جسر على نهر دجلة في بغداد لربط النصف الشمالي من شبكة السكك الحديدية بنصفها الجنوبي. وتوجب الحصول على قرض بضمانة عائدات النفط «التي توفر سنداً قوياً للائتمان»[52]. ولكن الاتفاقية النفطية الجديدة لم توقَّع بعد، وفي هذه المرحلة كانت عائدات النفط تشكل جزءاً لا يُعتد به من دخل العراق الوطني[53].

ازدادت شدة الأزمة الاقتصادية خلال عامي 1930 و1931، وكانت التقارير الواردة من مناطق عديدة تتحدث عن أوضاع خطيرة[54]. وبسبب

---

51- Brooke-Popham to Suckburgh, D. O. S. O. 983, 9 September 1930: CO 730 /156 /78275.

52- Report on Economic Conditions and Policy' and 'A Note on Loan Policy'' by Sir E. Hilton Young: E 6048 /42 /93, CO 371 /14509, printed June 1930.

53- كانت عائدات النفط بين 1927 و1929 (من الحقول الأنكلو-إيرانية في الأراضي المنقولة) كالآتي:

عام 1927: 1050000 جنيه إسترليني

عام 1928: 1650000 جنيه إسترليني

عام 1929: 1850000 جنيه إسترليني

*Report....on the Progress of Iraq, 1920-1931*, pp. 90-19

54- أنظُر الملحق رقم 2 للاطلاع على أوضاع العمارة.

هبوط أسعار الحبوب إلى مثل هذه المستويات المتدنية فإن ضريبة الأرض انخفضت بحدة، والأرجح أن هذا التطور أسهم في إحداث تغيير جذري في طريقة جباية الضرائب لخصها قانون الاستهلاك لعام 1931 الذي بموجبه تُدفع الضريبة في نقطة البيع وليس عن محصول الحبوب. وسنتناول الدلالات الاجتماعية - الاقتصادية لهذا القانون بمزيد من التفصيل في الفصل السادس، ولكن يكفي أن نذكر هنا أن التغيير طاول النظام الضريبي العراقي بأكمله: تراجعت ضريبة الأرض تدريجياً إلى أقل من 10 في المئة من إجمالي الضرائب، وكان القسم الأعظم من الدخل الوطني يتحقق من الجمارك والمكوس، وفي نهاية المطاف، من عائدات النفط[55].

كانت الحكومة العراقية تتعامل بصلابة متزايدة مع شركة النفط التي أُعيدت تسميتها لتكون شركة نفط العراق في عام 1929 إلى أن تضافرت هذه الاعتبارات الضاغطة لتفرض عليها الاستسلام عملياً في عام 1931. وكانت الجولة الثانية من المفاوضات بدأت منذ عام 1927 عندما بدأت شركة نفط العراق/ شركة البترول التركية TPC/ IPC محاولاتها لإقناع الحكومة بالتخلي عن نظام الرقع وتمديد الفترة الزمنية المحدَّدة للامتيازات[56]. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1929، بعد أن منحت الحكومة امتيازين، أبلغت الشركة شركة نفط العراق الحكومة بالرقع التي اختارتها، ولكنها طلبت في الوقت نفسه إعادة النظر بالامتياز ليشمل مساحة أكبر. وكما يوضح لونغريغ فإن الشركة كانت تستطيع العمل «بإيقاع بطيء» نظراً للفائض في الإمدادات العالمية. وكان هذا

55- كانت هناك زيادة عامة في الرسوم الجمركية قدرها 10 في المئة على جميع الاستيرادات، و20 في المئة على الملابس والأسلحة والأعتدة والساعات المنبهة وساعات اليد والكحول والسيارات والمواد الغذائية المستوردة (باستثناء السكر والشاي والبن) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1930. Fortnightly Intelligence Report, 10 November 1930.

56- أي الرقع البالغة مساحتها 8 x 24 ميل مربع كما حُدِّدت في بنود اتفاقية امتياز شركة البترول التركية لعام 1925.

يرفع قيمة الشركة وفي الوقت نفسه يؤجل المنافع التي كانت الحكومة ستجنيها من استغلال النفط بوتيرة مكثفة (لونغريغ، 1961: 74).

وكما رأينا فإن العرض الذي قدمته شركة تطوير النفط البريطانية BOD في نيسان/ أبريل 1928 أظهر للحكومة العراقية أن من الممكن انتزاع شروط أفضل من شركة نفط العراق. ودفع هذا الحكومة إلى تقديم طلبها الذي أُجبرت شركة نفط العراق على تدارسه منذ ربيع 1929، بأن أي امتياز جديد يجب أن يرتبط ببناء خط حديدي وخط أنابيب. وأخذت الحكومة العراقية تفكر جدياً في عرض شركة تطوير النفط البريطانية ولا سيّما وإن الشركة وافقت على تفضيل الحكومة لمد الأنبوب باتجاه الجنوب. وبحلول أيار/ مايو 1930 يبدو أن وزارة المستعمرات أُصيبت بخيبة أمل إزاء التقدم البطيء في المفاوضات مع شركة نفط العراق حتى أنها اقترحت أن تنقل حكومة صاحب الجلالة دعمها من هذه الشركة إلى شركة تطوير النفط البريطانية. وفي مذكرة مفيدة أشار ريندل Rendel من وزارة الخارجية البريطانية إلى أن هذا محال تماماً. وتلقي الأسباب المقدَّمة لهذه الاستحالة ضوء ساطعاً على ادعاء بريطانيا حق اللجوء إلى القضاء بشأن نفط العراق.

تنص اتفاقية سان ريمو النفطية لعام 1920 على منح فرنسا 25 في المئة من أسهم أي شركة تُؤسس لاستغلال نفط العراق. وهكذا قُسم امتياز شركة البترول التركية بموجب اتفاقية الخط الأحمر لعام 1928 على النحو الآتي:

| الشركة | ٪ من الأسهم | الجنسية/ المكونات |
|---|---|---|
| 1. بارتيسبيشن أند إنفستمينتس لمتد | 5.00 | سي. أس. غولبنكيان |
| 2. نير إيست ديفيلوبمنت كوربوريشن | 23.75 | الولايات المتحدة: شركة سوكوني فاكيوم أويل وشركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي (50٪ لكل منهما) |

| | | |
|---|---|---|
| 3. شركة دارسي إكسبلوريشن كو | 23.75 | بريطانيا (شركة النفط الأنكلو- إيرانية): 66٪<br>بورما أويل: 22٪<br>قطاع عام: 12٪ |
| 4. أنكلو-ساكسون بتروليوم كو | 23.75 | أنكلو-هولندية:<br>رويال داتش: 60٪<br>شل ترانسبورت: 40٪ |
| 5. كومباني فرانسيس دي بترول | 23.75 | فرنسية: الحكومة الفرنسية: 35٪ |

بما أن الحكومة البريطانية وغيرها من المساهمين البريطانيين الآخرين يملكون حصة كبيرة في الشركات (رقم 3) و (رقم 4) فإنهم كانوا في موقع المهيمن على مجلس إدارة شركة نفط العراق. ومن الجهة الأخرى، إذا سمحت الحكومة البريطانية بقبول ما تطالب به شركة تطوير النفط البريطانية فإن الوضع سيكون مختلفاً بالكامل. وفي عام 1930 كانت شركة تطوير النفط البريطانية تتكون من الأطراف أدناه:

| المساهمة | النسبة المئوية |
|---|---|
| بريطانية | 51 |
| إيطالية | 35 |
| هولندية | 14 [57] |

نظراً لعدم وجود حصة فرنسية ممثلة في شركة تطوير النفط البريطانية كان يتعين، على ما يُفترض، تغطية القسمة التي تنص عليها اتفاقية سان

57- بحلول عام 1931، عندما كانت المفاوضات جارية بشأن منطقة غرب دجلة، تغيرت تركيبة الشركة:
المساهمة البريطانية: 46٪
المساهمة الإيطالية: 46٪
المساهمة الفرانكو-سويسرية: 12٪
المساهمة الألمانية-الهولندية: 12٪

ريمو من حصة بريطانيا البالغة 51 في المئة، وكان من المحتم أن تطالب المصالح الأمريكية أيضاً بحصة تعادل حصتها في شركة نفط العراق. ولهذا كانت الفرصة الوحيدة للخروج من الطريق المسدود تكمن في شركة نفط العراق، التي عليها أن تتخلى عن اعتراضها على بناء خط الأنابيب باتجاه الجنوب «بغية التوصل إلى اتفاق مبكر ومُرْضٍ مع الحكومة العراقية». وكما رأينا، كان من محاسن الصدف أن الطرفين البريطاني والعراقي يفضلان طريق كركوك/ حيفا: كان التفضيل العراقي يتطابق تقريباً مع رغبة بريطانيا في مد الأنبوب عبر أراضٍ تخضع للسيطرة البريطانية[58]. وفي نهاية حزيران/ يونيو أكدت الحكومة العراقية أنها لا تعتزم إعادة النظر في امتياز شركة نفط العراق إلا إذا خرج الأنبوب عن مساره في حيفا: تخلت الحكومة العراقية عن مطلبها بأن يكون الامتياز مشروطاً ببناء خط حديدي ولكنها لن تتراجع في أي حال من الأحوال بشأن اتجاه الأنبوب[59].

في هذه المرحلة كانت الحكومة العراقية تواجه مصاعب مالية خطيرة. وغادر نوري السعيد إلى لندن لبحث الخلافات المالية العالقة بين الحكومتين البريطانية والعراقية في لحظة التوقيع على المعاهدة: كان واضحاً أن الحاجة إلى المال ليست لتمويل مشاريع تنموية فحسب وإنما للتعامل مع عجز الميزانية أيضاً. وبحلول 30 أيلول/ سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق بين نوري السعيد ووزارة المستعمرات على إدارة واسعة للسكك الحديدية العراقية، وأمانة لميناء البصرة[60]. وفي وقت

---

58- Memorandum by G. W. Rendel, 26 May 1930. E 265 /51 /93, FO .371 /14511. 296 of 24 June 1930: E 3419 /51 /93, FO 371 /14511

59- High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, .Telegram 296 of 24 June 1930: E 34 /51 /93, FO 371 /1 /14511

60- *Notes exchanged with the Iraqi Prime Minister embodying the separate Agreement on Financial Questions in the second exchange of Notes appended to the Anglo-Iraqi Treaty of 30 June 1930*, Cmd. 3627, *Accounts .and Papers* 1930-1931, Vol. XXXIV

لاحق من العام اقترح حل وسط بشأن أنبوب النفط هو تفرع الأنبوب في الرطبة أو بعدها، فرع يصل إلى حيفا وفرع إلى طرابلس، وكُتب هذا في نهاية المطاف في الاتفاقية التي وقعت أخيراً مع شركة نفط العراق في آذار/ مارس 1931.

في هذا الوقت كانت الحكومة العراقية بحاجة ماسة حقاً إلى المال، وكانت مدفوعات الحد الأدنى من الشركة (تسلمتها الحكومة مقدماً على أن تُسدَّد من عائدات النفط لاحقاً) في إطار الامتياز، مدفوعات ضرورية بصورة حيوية. ولم يُنفق هذا المال على مشاريع تنموية بل جُير مباشرة إلى الخزينة وبذلك أصبح البلد يعتمد بهذا القدر أو ذاك على المبالغ التي تُدفع مقدماً أو على عائدات النفط لتحقيق ملاءته المالية. وبلغ إجمالي عائدات النفط للفترة من 1933 إلى 1940 نحو مليوني جنيه إسترليني

في السنة، أو زهاء ربع إجمالي الدخل الوطني. وتبين أرقام 1930 – 1932 إلى أي مدى كانت الأزمة محدقة قبل تفاديها:

| السنة | العائدات (لاخ) | المصروفات | العجز | العائدات من شركة نفط العراق |
|---|---|---|---|---|
| 1929 – 1930 | 576.66 | 574.61 | 2.05 | --- |
| 1930 – 1931 | 464.57 | 511.58 | 47.01 | --- |
| 1931 - 1932 | 481.74 | 509.19 | 17.45 | 86.70 [61] |

حتى بوجود عائدات النفط كان هناك عجز قدره 17.45 لاخ (12 ألف جنيه إسترليني) في 1931 – 1932: من دون العائدات كان العجز سيزيد على 100 لاخ (65 ألف جنيه إسترليني). وشهدت السنة السابقة، 1930 – 1931، أكبر عجز في تاريخ الدولة البالغ 10 سنوات. ومن المرجح أن شركة النفط استطاعت الحصول على شروط مواتية للغاية من الحكومة لأن هذه لم يكن لديها بديل آخر.

61 – أيرلند (1937) :Ireland 437.

تبسط سيطرتها في النهاية على العراق برمته: بحلول عام 1935 أصبح الإيطاليون يملكون أغلبية من أسهم شركة تطوير النفط البريطانية ولكنهم لم يتمكنوا من دفع الـ 200 ألف جنيه إسترليني المتفق عليها إلى الحكومة العراقية. وفي عام 1936 اشترت شركة قابضة حصص الألمان والإيطاليين بالنيابة عن شركة نفط العراق، وبحلول عام 1938 كانت شركة نفط العراق تسيطر على جميع الامتيازات النفطية ليس في لوائي بغداد والموصل فحسب وإنما في البصرة والمنطقة المحايدة بين العراق والسعودية، واستمرت سيطرتها حتى القانون رقم 80 الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم في عام 1961، واستعادت بموجبه الأراضي غير المستثمرة من منطقة امتياز شركة نفط العراق إلى السيادة العراقية.

## الشيخ محمود الحفيد والسياسة الكردية، 1930 - 1931

في أواخر 1930 أخذ المسؤولون البريطانيون في وزارة الداخلية العراقية يعبرون عن شكوك واسعة النطاق بسياسة الحكومة العراقية تجاه الكرد. وأشار أدموندز إلى أن الموقعين على المذكرة الكردية إلى عصبة الأمم يطلبون فيها دولة مستقلة عوملوا وكأنهم ارتكبوا خيانة. فهم كانوا يدركون بأنهم لا يستطيعون الأمل بالاستقلال الكامل لكنهم طرحوا، بشكل مفهوم، مطالب الحد الأقصى ليضمنوا منحهم مطالب الحد الأدنى[64]. وبعد حوادث إطلاق النار في السليمانية كان بمقدور الشيخ محمود الحفيد أن يقدم نفسه مدافعاً عن قضية عادلة. وكان ثلاثة أرباع الجيش العراقي في لواء السليمانية الآن لكنه رغم ذلك كان عاجزاً عن منع الوضع من التدهور. والأكثر منذ ذلك أنه رغم ادعاء الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها فإن هذا كان بعيداً عن الواقع. فإن معاون مدير عام وزارة الداخلية الكردي كان بلا عمل، واستمرت الوزارة في تعيين

---

64- Note on Kurdish Policy by C. J. Edmonds, undated, November 1930: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

قائمي مقامات عرب في مناطق كردية، وقانون اللغات المحلية لم يوضع في حيز التنفيذ[65].

حدث انفراج طفيف باستقالة جميل المدفعي من وزارة الداخلية في أوائل شباط/ فبراير 1931. ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً تولى المنصب نوري السعيد نفسه ولكن خلفه «الدائم» مزاحم الباجه جي كان أفضل بكثير في موقفه من القضايا الكردية. ورغم نقل ردود عصبة الأمم على موقّعي عرائض السليمانية إلى المندوب السامي في أواخر كانون الأول/ ديسمبر فإنها لم تصل إلى الموقِّعين أنفسهم حتى نهاية شباط/ فبراير، وفي هذه الأثناء كان كورنواليس بصفة خاصة يلح على الوزير أن يبذل كل مجهود ممكن لمحاولة تبديد عدم الثقة بالحكومة المركزية بين الغالبية العظمى من الكرد. وطلب منه مرة أخرى أن يتأكد من تنفيذ سياسات الحكومة المُعلَنة، وقدم توصيات مستفيضة ببناء مدارس جديدة وتعيين أفراد شرطة ومسؤولين آخرين يتكلمون الكردية.

في هذه الأثناء أخذ يصبح واضحاً بصورة تدريجية في دوائر الحكومة البريطانية أن الحكومة العراقية تقاوم تنفيذ الإجراءات التي وعدت بريطانيا بوضعها في حيز التنفيذ. وحذرت وزارة المستعمرات من إجبار العراق على القبول بتشكيل لجنة تحقيق، أو أسوأ من ذلك، تعيين مندوب مقيم من العصبة، إذا لم تقتنع جنيف. وكانت بريطانيا تتمنى أن تكون قادرة على إبلاغ الاجتماع المقبل للجنة الانتدابات الدائمة في حزيران/ يونيو بأن سياسة الحكومة العراقية المُعلنة «نُفذت تنفيذاً كاملاً». في هذه الأثناء طلبت لندن إرسال أكبر قدر ممكن من المعلومات من بغداد:

«أعتقد بأن ما لا شك فيه أن لدى لجنة الانتدابات الدائمة، لسبب أو آخر، انطباعاً بأننا نتعمد حجب المعلومات عنها... إن وزارة الخارجية

---

65- Cornwallis to Young, DO SA 627, 10 December 1930. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. X.

ليست متفائلة على الإطلاق بآفاق قبول العراق عضواً في العصبة العام المقبل، ويبدو أن الوسيلة الظاهرة الوحيدة المتاحة لنا لتحسين هذه الآفاق في الفترة الفاصلة هي إقناع لجنة الانتدابات الدائمة بثقل الأدلة وحجمها على أن العراق مؤهل حقاً للاستقلال»[66].

اتخذت بعض المعلومات المقدمة إلى العصبة شكل مذكرة أعدها جي. أتش. هول J. H. Hall من وزارة المستعمرات معلقاً فيها على سبع عرائض تم تسلمها من سكان السليمانية بعد حوادث إطلاق النار في 6 أيلول/ سبتمبر 1930. وحاول هول جاهداً تبرئة سلوك الجيش، ورفض أربعاً من العرائض بوصفها صادرة عن «المتمرد وقاطع الطرق سيئ الصيت الشيخ محمود». وتغفل المذكرة أن تشير إلى الحقيقة الملموسة بأن عودة الشيخ محمود إلى الظهور على الساحة السياسية الكردية هي نتيجة مباشرة لحوادث إطلاق النار. وأمكن التعامل مع اثنتين من العرائض الأخرى أيضاً باستغراب لأن مصدرهما شقيق «قاطع الطرق»، الشيخ قادر (الذي كان في الحقيقة زعيم الكرد المعتدلين في السليمانية). ولم تكن هناك محاولة للتعاطي مع أي نقطة جوهرية مطروحة في أي من هذه العرائض. ومن الصعب تفادي الخلوص إلى أن ارتياب لجنة الانتدابات الدائمة ببريطانيا و«تعمدها حجب المعلومات» كان مبرَّراً بالكامل[67].

شهد ربيع 1931 القيام بعمل عسكري ضد الشيخ محمود الحفيد. وكان الشيخ محمود سيطر بحلول آذار/ مارس على حلبجة وخورمال وأخذ يجبي ضرائب في قرة داغ مع أتباع قوتهم نحو 600 رجل نجحوا في

66- Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, 19 February 1931, Telegram 108: Flood (Colonial Office) to Humphrys, Private and Personal, 20 February 1931. Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

67- Memorandum by J. H. Hall, 20 February 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

تحدي الحكومة العراقية التي أرسلت قوة حجمها 350 عنصراً من شرطة الخيالة إلى المنطقة. ورغم أن قائد سرب القوة الجوية الملكية البريطانية كان المشرف العام على العملية فإنه قرر أن يترك قيادة القوات الفعلية في الميدان للجيش العراقي: لم تُستخدم أي وحدات من قوات الليفي بحسب التقرير المستفيض عن العملية الذي كتبه في تشرين الأول/ أكتوبر 1931، ولم يكن دور القوة الجوية الملكية البريطانية أساسياً حتى آذار/ مارس[68]. وفي 26 آذار/ مارس تسلم المندوب السامي طلباً رسمياً من الحكومة العراقية بتوفير إسناد جوي، وفي 28 من الشهر قُصفت قرى كاني كرمانج وشاوازي وباغ أناران لإنقاذ سرية من أفراد الشرطة طوقتها القوات الكردية.

بعد أشهر من عمليات التعرض التي نفذها الجيش مع القوة الجوية الملكية البريطانية أشار الشيخ محمود إلى أنه مستعد للتفاهم. وبعد بعض الأخذ والرد بين وزارة الداخلية والمقيمية تم الاتفاق على أن تضع الداخلية توقيعها على الرسالة التي كتبتها المقيمية. وأُبلغ الشيخ محمود

68- هناك قدر معين من التشوش حول الدور الذي قامت به القوة الجوية الملكية البريطانية في هذه العمليات. وكان نائب مارشال الجو لادلو هيويت حريصاً بشكل واضح في تقريره على الإيحاء بأن الجيش العراقي يدير الأمور بنفسه، ولم تساعده القوة الجوية الملكية إلا عندما كان الموقف يصبح صعباً بحق: «أشرتُ بألا يكون هناك عمل جوي ضد المتمردين إلا إذا كان الجيش العراقي يتعرض فعلاً للهجوم وبحاجة إلى معونة». ما يوحي به ذلك هو أن القوة الجوية الملكية، ما عدا التحليقات الاستعراضية والاستطلاعية، لم تُستخدم بصورة جدية إلا في المراحل النهائية من العمليات. وكان هذا بلا شك للإيحاء بأن الجيش العراقي قادر على القيام بحملة عسكرية من هذا النوع. ولكن من الضروري المقارنة مع التقرير الآخر عن العمليات في منطقة برزان في العام التالي. A.V.M Ludlow-Hewitt, Report on Operations in Kurdistan to May 1931, 16 October 1931, CO 730 /163/ 88069 وأُنظُر الفصل السابع. أُنظُر أيضاً الموجز الشهري للعمليات الجوية، تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 الذي يتضمن قصف بنجوين وشيخ صادق وريشه (5 كانون الثاني/ يناير 1931) ودلش (24 كانون الثاني/ يناير 1931). Air 1292/ 1/ 5.

بالحفاظ على حياته وحياة أسرته، وإقامته داخل العراق في مكان تحدِّده الحكومة العراقية، وتقاضيه مخصصات كافية. وفي 13 أيار/ مايو اجتمع هولت Holt والشيخ محمود في بنجوين حيث وافق الشيخ على هذه البنود وأُسكن في أور جنوب العراق يوم 15 أيار/ مايو:

«من المثير للاهتمام أن الشيخ محمود توجه في اللقاء الأول في بنجوين إلى ضابط في القوة الجوية الملكية كان حاضراً، وقال مشيراً إلى الجناحين اللذين يحملهما على بدلته: أنتم السبب في انكساري»[69].

أُرسل الجيش العراقي إلى جلباغ لإنهاء العملية، وكانت المنطقة هادئة حتى الشتاء التالي: تعزز ضمان السلام بإقامة معسكر شبه دائم لقوات الليفي في سر عمادية - وأُرسلت وحدات أخرى من قوات الليفي إلى السليمانية في آب/ أغسطس.

كان رد عصبة الأمم على العرائض موضع ترحيب عموماً بين القيادات الكردية المعتدلة. ويبدو أن المعتدلين اعتبروا الرد مؤشراً إلى أن العصبة سترعى مصالحهم. واعتبر المفتش الإداري للسليمانية، بعد الرد، «إن من الجائز أن نتوقع استمرار المطلب المشروع بتنفيذ وعود 1926»[70]. وهكذا كتب الشيخ قادر إلى المندوب السامي:

«سألني مواطنو بلدي... إن كانت قوة الانتداب تعتزم تنفيذ بنود القرارات... فالآن مر نحو شهرين على اتخاذ القرار ولكن لم تحدث تغيرات ويُفترض ألا يكون لدى فخامتكم اعتراض على تقديمنا مطالب أخرى إلى عصبة الأمم إذا أُرجئ هذا القرار فترة أطول»[71].

---

69- Report on Air Operations, May 1931, Air 5 /1292

70- Administrative Inspector, Sulaymaniya, to Adviser, Ministry of Interior, C /284 /27 /3 of 15 April 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

71- Shaykh Qadir to Sir Francis Humphrys, 31 March 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

بعد خمسة أسابيع أحال همفريز نسخة من الرسالة إلى نوري السعيد معلقاً بأنها «تعطي مؤشراً إلى الأثر الذي تركه على موقّعي العريضة الكردية الرد الذي أُرسل إليهم من جنيف، وتبين أهمية اتخاذ خطوات فورية لطمأنتهم»[72].

في الوقت نفسه كتب كورنواليس تقريراً قال فيه أن موقف وزير الداخلية مزاحم الباجه جي موقف «معقول جداً»، وإنه يلتقي قيادات كردية في بغداد ويخطط للقيام بجولة على المناطق الكردية في أيار/ مايو. ورأى كورنواليس أن على المسؤولين البريطانيين، لهذا السبب، «أن يبقوا في الظل إلى أن نرى إن كانت هناك رغبة صادقة حقاً في انتهاج سياسة تصالحية»[73]. وكان واضحاً أن جولة الوزير تكللت بالنجاح وإن التقارير الواردة من السليمانية وأربيل على السواء كانت تقارير إيجابية. ولكن التقدم ظل قليلاً في تنفيذ الإصلاحات الإدارية الموعودة. وكان المدير العام الكردي في وزارة الداخلية يُعطى عملاً «ذا طبيعة عامة»: «ضابط التربية» لم يكن إلا مفتشاً وليس له الصلاحية النهائية في هذا المجال، وكانت لم تزل هناك أعداد كبيرة من أفراد الشرطة الذين لا يتكلمون الكردية في المناطق الكردية. وبشأن القضية الرئيسة لقانون اللغات المحلية، استمرت الحكومة في التسويف: في شباط/ فبراير قال نوري السعيد للمندوب السامي أنه ليست هناك لغة كردية موحدة، كما لاحظ ليونيل سمث Lionel Smith قبل نحو خمس سنوات. وفي النهاية، بعد كثير من الجدل، صدر القانون في 19 أيار/ مايو لكنه بحلول وقت صدوره تعرض إلى الكثير من التضييق في نطاقه. واستُبعدت الدوائر المهنية من شمولها بالقانون. وحلت معرفة اللغة الكردية محل الانتماء القومي معياراً للتوظيف في المناطق الكردية، وأُمهلت الأقضية

---

72- High Commissioner to Prime Minister, P. O. 87, 9 May 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

73- Cornwallis to Young, DO SA 62 of 26 April 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

الكردية في لواء الموصل سنة لحسم قرارها بشأن اللهجة الكردية التي تفضلها. وأشار هولت بغضب:

«رأيي الخاص أن الملك ونوري مصممان على عمل كل ما بوسعهما للإبقاء على استخدام اللغة العربية في هذه الأقضية. وإذا أمكنهما أن يؤخرا بضعة أشهر تنفيذ البند المتعلق بالتأكد من رغبات الشعب فإن الانتداب يمكن أن ينتهي قبل نهاية العام وحينذاك لن يكون هناك أحد يطالبهما بتنفيذ تعهداتهما».

وأشار هولت معلقاً على رسالة من نوري السعيد حول تطبيق القانون، إلى أنه إذا فُسِّر كما اختار رئيس الوزراء أن يفسره (بما يعني ضمناً أن العاملين في الخدمات المهنية لا يحتاجون إلى معرفة اللغة الكردية) فإن هذا سيعني «أن أي كرد يرغبون في التعامل مع الخدمات العامة في المناطق الكردية مثل شراء طوابع أو للعلاج في المستشفيات، سيتعين عليهم أن يستخدموا اللغة العربية». ورأى هولت أن رسالة نوري كلها «فضح مفيد لغياب حسن النية بالكامل من جانب الحكومة العراقية فيما يتعلق بمعاملة الكرد»[74].

واصلت السلطات البريطانية في بغداد ضغطها على الحكومة العراقية للتحرك، ولكن كما توقع هولت وآخرون عن صواب فإن الحكومة العراقية لجأت إلى سياسة المماطلة. وبعد مراسلات مطولة اعترف نوري السعيد بأن «الخدمات المهنية» لا تعني سوى الكوادر المهنية الفعلية (مثل الأطباء والمهندسين والكهربائيين، إلخ) وإن الموظفين الإداريين سيُعيَّنون محلياً[75]. وأشارت المقيمية إلى أنه يجب أن يكون ماثلاً في الذهن بأن القانون لم يصدر لمجرد شرعنة ممارسات قائمة بل:

---

74- Minute by Holt, 2 June 1931 on Prime Minister to High Commissioner 2251 of 30 May 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XI.

75- Prime Minister to High Commissioner, Confidential, 27 July 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13 /14, Vol. XII.

في إطار برنامج للإصلاحات القانونية والإدارية «هدفه تصحيح الوضع الذي أوجدته الحقيقة الماثلة في أن الحكومة العراقية تراجعت على نحو ما خلال السنوات الأخيرة عن الوعود التي قدمها رئيس الوزراء السابق في عام 1926» (اقتباسي من محضر الجلسة التاسعة عشرة للجنة الانتدابات الدائمة)... «وأشعر بأنه سيكون من الخطر اعتماد أي مبدأ يقول إن «لا تغيير»... لأني على اقتناع بأن الحكومة العراقية ستكون مستعدة لاستغلاله من أجل قصر تطبيق القانون على خدمات عامة أخرى وحتى على التعليم»[76].

بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو 1932 كانت السلطات البريطانية في لندن وبغداد مضطرة إلى السير في طريق وعر بين إقناع قوى منفردة وعصبة الأمم عموماً بأن العراق مؤهل فعلاً للاستقلال، ودفع الحكومة العراقية إلى قبول سياسة تجاه الأقليات يمكن أن تنتهجها دون أن تفقد احترامها لنفسها. وهكذا تعين على بريطانيا أن تشرح سياسة العراق للعصبة، وسياسة العصبة للعراق بمفردات توفيقية قدر الإمكان للجانبين. وكان يُعتقد أن الحكومة الإيطالية بصفة خاصة ستحاول على الأرجح الوقوف عائقاً في طريق قبول العراق عضواً من دون إبداء الاهتمام اللازم بمصالحها. وبالتالي كان هناك، حتى وقت متأخر هو تموز/ يوليو 1931، الكثير من اللايقين بشأن الأمر كله:

«كثير منا هنا (في وزارة الخارجية البريطانية) يعتقدون أن طموح العراق سيتحقق. آخرون منا يشعرون أنها مسألة فيها نظر، ولا سيّما وإن حليفاً أو حليفين من حلفائنا المتأخرين في الحرب لا يستطيعون الكف عن طرح الأسئلة علينا بشأن العراق، الأمر الذي يقودنا إلى الظن بأنه يريدون إثارة متاعب أو المطالبة بثمن باهظ لقاء دعمهم»[77].

76- Minute by Holt, 26 June 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13/14, Vol. XI.

77- Lancelor Oliphant (Foreign Office) to Sir George Clerk (Ankara), Private and Personal, 31 July 1931: E 3671/3137/93, FO 731/15323.

في منتصف حزيران/ يونيو 1931 كان من المقرر أن يمثل همفريز أمام لجنة الانتدابات الدائمة لإبقاء اللجنة على اطّلاع على التطورات الجارية في العراق. وإذا واجهت يونغ تحديات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1930 فإن رئيسه لاقى استقبالاً حتى أصعب بما سمعه من انتقادات في هذه المناسبة. وجرى استجواب همفريز بكثافة عن «التقرير الخاص... حول التقدم المتحقق في العراق، من 1920 إلى 1931»، الذي أُعد لغرض مساعدة اللجنة على اتخاذ قرارها بشأن أهلية العراق لعضوية العصبة. وكان عبء المرافعة الذي تحمله المندوب السامي في هذه المناسبة ومناسبات أخرى أن اللجنة تستطيع بل ويجب أن تعتمد على حسن نية الوعود التي قدمتها حكومة صاحب الجلالة ونزاهتها:

«إذا أثبت العراق أنه غير جدير بالثقة التي وُضعت به فإن المسؤولية الأخلاقية يجب أن تقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة... والمعاهدة الجديدة لم تتضمن التزاماً بمساعدة الحكومة العراقية على إخماد الاضطرابات، ولكن إذا قُدمت مثل هذه المساعدة فإن الحكومة البريطانية ستحدِّد شروطها، ولن توافق أبداً على تقديم المساعدة باستخدام القوة الجوية الملكية ما لم تكن متأكدة من أن مثل المساعدة مبرَّرة... وهو يستطيع أن يطمئن اللجنة إلى أن الحكومة البريطانية لا تعتزم أن تصبح أداة بيد الحكومة العراقية أو أداة لقمع الانتفاضات بسبب سوء الإدارة والظلم»[78].

أُرجئ القرار النهائي لمجلس العصبة إلى تشرين الثاني/ نوفمبر. إذ كانت القضية لم تزل غير واضحة.

يبدو في هذه المرحلة وكأن همّ بريطانيا الرئيسي أن تقدم أدلة إلى عصبة الأمم على أن العراق يدرس بنشاط اتخاذ إجراءات مناسبة، وفي الوقت نفسه تغفل أن تذكر أن التنفيذ الفعلي لا يحدث. وكانت الحكومة العراقية واثقة لأنها تعلَم بأنها إذا تفادت تعيين ممثل مقيم عن العصبة،

78- لجنة الانتدابات الدائمة، الدورة العشرون، 18 - 19 حزيران/ يونيو 1931.

متباعدة عن بعضها البعض بحيث سرعان ما انهارت وحدتها. وهكذا ظلت الحال من حيث الأساس في بداية 1931، ولكن أصبح واضحاً بصورة تدريجية أن هناك هذه المرة بعض الأمل بتنظيم محاولة منسَّقة لإسقاط الحكومة. ونال هذا الهدف دعم قوى متباينة سياسياً مثل القادة النقابيين في بغداد والبصرة وشيوخ العشائر في منطقة الفرات. والمثير للاهتمام أن المعارضة في عام 1931 لم تكن موجهة ضد الشروط المجحفة التي فرضتها بريطانيا في معاهدة 1930 وامتياز النفط بقدر ما كانت موجهة ضد خنوع الحكومة ومجلس النواب في قبول هذه الشروط، وموقف الحكومة بخنق كل نقد لسياستها في الصحافة[80].

من الصعب تمييز دور منفصل للحزبين الرئيسين: عموماً كان الحزب الوطني يمثل المجموعة الوطنية السنية القديمة في حين كان حزب الإخاء أقرب إلى التوجه الوطني الشيعي. ولكن أكبر النقابات المهنية وهي «جمعية أصحاب الصنائع» كانت وثيقة الارتباط بحزب الإخاء. وكان أبرز قائدين في المعارضة جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي، لا يثقان بأحدهما الآخر إلى حد بعيد، وكانا مرتبطين بالحزبين معاً. وكانت مهمة القيادة الرئيسة ضمان عدم انفصام شيوخ العشائر عن الحزبين: رغم نفور زعماء الفرات عموماً من الحكومة فإنهم لم ينسوا ما كان بنظرهم خيانة السياسيين السنة لهم بعد ثورة العشرين عندما نهضوا بكل أعباء القتال ليقطف «الأفندية» كل الثمار. وكان زعماء المدن من جانبهم يعرفون أن ليس من الممكن بناء ما يشكل تحدياً جدياً للحكومة من دون التهديد على الأقل بانتفاضة عشائرية مسلحة.

في الافتتاح الرسمي لحزب الإخاء الوطني في بغداد في آذار/ مارس

---

80- في 25 كانون الثاني/ يناير قرر مجلس الوزراء غلق صحيفة «نداء الشعب» لنشرها مقالاً كتبه دوبس في صحيفة الديلي تلغراف اللندنية ينتقد فيه تحالف البلاط والمقيمية ومقالاً آخر من الديلي هيرالد زعم أن الحكومة العراقية تتقاضى رشاوى من السير جون كادمان Sir John Cadman، رئيس مجلس إدارة شركة النفط الأنكلو- إيرانية. Fortnightly Intelligence Report, 4 February 1931.

ألقى رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي خطابات في اجتماع حضره زهاء 200 شخص. ودعا الخطيبان إلى تشكيل حكومة جديدة ووزارة تتعهد بإعادة النظر في العلاقات السياسية بين بريطانيا والعراق. وتحدثت تقارير عن مشاعر قوية «ضد الحكومة وضد الملك» في بغداد، وعن مشتريات كبيرة للسلاح في مدن الفرات[81]. وأثار الركود الاقتصادي وتخلف الحكومة عن أخذه في الحسبان بمنح إعفاءات ضريبية، حفيظة شيوخ العشائر بصفة خاصة، ولكن أوضاع الريف كانت تؤثر أيضاً في أوضاع العمال الأجراء أيضاً. وفي نهاية شباط/ فبراير أعلن عمال السكك إضراباً قصيراً نظمته جمعية أصحاب الصنائع احتجاجاً على خفض ساعات العمل في السكك الحديدية، ولكن إيضاح الإدارة بأن هذا هو البديل الوحيد عن التسريحات، لاقى قبولاً[82].

بحلول نهاية نيسان/ أبريل أصبح المزاج أشد صلابة. وقُدمت عرائض إلى الملك تدعو إلى حل الوزارة واقتراحات بمقاطعة البضائع الأجنبية، وجرت محاولات لتنظيم مزيد من الإضرابات. وكانت طلبات الموافقة على عقد اجتماعات جماهيرية عامة تُرفض عادة ولكن الأحزاب كانت تعقد تجمعات كبيرة في مقراتها. وشُكلت لجنة مشتركة لتنسيق النشاطات بين الحزبين تضم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وجعفر أبو التمن ومحمود رامز. وبُذلت جهود مضنية للحفاظ على علاقات ودية مع شيوخ العشائر الذين كانوا ينظرون بريبة عميقة إلى ياسين الهاشمي ورشيد عالي[83]. وفي أوائل حزيران/ يونيو قرر الحزبان إطلاق حملة مشتركة لرفض دفع الضرائب، وجرت محاولات أُخرى لإشراك علماء الدين. ولكن في هذه المرحلة كانت هناك دلائل تشير إلى أن الحركة بدأت تفقد زخمها، ولم ينقذها من الانحسار إلا ظهور

81- Fortnightly Intelligence Report, 3 March, 18 March 1931

82- Fortnightly Intelligence Report, 4 March 1931

83- Abstract of Police Intelligence, 11 April, 29 April 1931

قضية ملموسة يمكن أن تشكل محوراً لمظلومية الشعب. إذ كان قانون رسوم البلديات، وهو ضريبة معدَّلة على جميع أصحاب المهن، مبعث استياء مرير لقطاعات واسعة من مجتمع المدينة، ونُظم بنجاح إضراب عام استمر أكثر من أسبوعين، (فاروق - سلغليت وسليغلت -Farouk (Sluglett and Sluglett, 1983, 2007).

في 4 تموز/ يوليو غادر الملك بغداد إلى أوروبا تاركاً وراءه أخاه ملك الحجاز السابق علي، وصياً للعرش. وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي كانت المتاجر مقفلة وبحلول ساعة الظهيرة توقفت تقريباً جميع وسائط النقل. وطوال اليوم كانت هناك مواكب وتظاهرات في الشوارع، وخطابات تندد بقانون رسوم البلديات الذي دعت جمعية أصحاب الصنائع إلى إلغائه، وخلال الأيام القليلة التالية طالبت بالإفراج عن المعتقلين بسبب التظاهر. وبعد تقديم عريضة إلى الوصي اعتُقل رئيس الجمعية محمد صالح القزاز وأُغلقت الجمعية قسراً بأمر من وزارة الداخلية. ودهمت قوات من الشرطة مقرات الحزبين. وبعد أيام قليلة كان الغذاء ما زال متوفراً ولكن وسائط النقل العام توقفت عملياً في بغداد. ويبدو أن المقيمية أُخذت على حين غرة قائلة في تقرير إلى لندن بتاريخ 11 تموز/ يوليو:

«يكشف الوضع عن غياب التأييد للحكومة الحالية بصورة مدهشة، وعدم شعبية الملك فيصل. وارتفعت أصوات في الشوارع تدعو جهاراً إلى إقامة جمهورية ونودي علناً بياسين رئيساً مقبلاً لها، في حين لم يكن هناك دليل ولاء للملك أو تأييد للحكومة إلا في الجرائد الرسمية»[84].

خلال الأيام القليلة الأولى من الإضراب اتخذ قادة الأحزاب المعارضة موقف التريث ليروا، على ما يُفترض، حجم التأييد للإضراب.

---

84- Acting High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Telegram 304 of 11 July 1931: Delhi, BHCF, Interior, File 7 /4 /22, Part II, General Strike in Baghdad in Protest against the Municipal Fees Law.

ولكن بعد خمسة أو ستة أيام تقرر، إثر اجتماع عُقد في مقر الحزب الوطني (بحضور جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعلي محمود والشيخ محمد باقر الشبيبي)، إرسال وفد إلى الملك علي، وتوجيه رسائل إلى علماء كربلاء والنجف. وفي 11 تموز/ يوليو اجتمع محسن أبو طبيخ مع الشيخ عبد الواحد سكر والشيخ سماوي الجلوب في الكاظمية. واتفق الأخيران على إنزال عشائر الديوانية حين يكون الوقت ناضجاً. وفي هذه الأثناء، في اليوم نفسه، أخذت التظاهرات في بغداد تكتسب طابعاً أشد عنفاً. واعتُقل 50 شخصاً فيما وردت تقارير من الكوفة والديوانية عن غلق غالبية المتاجر.

بحلول منتصف الشهر امتد الإضراب إلى غالبية المدن في منطقة الفرات، وكان كبيراً بصفة خاصة في الرميثة والكوفة والديوانية، ولاحقاً في البصرة. وحلقت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية في طلعات استعراضية فوق المنطقة يومي 13 و14 تموز/ يوليو[85]. وفي 15 تموز/ يوليو عاد نوري السعيد إلى بغداد، وعاد الهدوء تدريجياً إلى العاصمة، ولكن القلاقل في الألوية الأخرى استمرت، وخاصة في لواء البصرة. وأُرسلت تعزيزات لقوات الشرطة من بغداد إلى البصرة بطائرات نقل تابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية استجابةً لطلب عاجل من المفتش الإداري[86]. وبحلول 20 تموز/ يوليو أُعيد النظام في غالبية المدن الرئيسة ولكن الشيخ عبد الكريم الجزائري كتب تقريراً من النجف إلى السيد محمد الصدر بأن العشائر ما زالت في حالة تململ[87]. وفي بغداد طلب نوري السعيد من القائم بأعمال المندوب السامي موافقته على إبعاد ياسين الهاشمي من العاصمة بموجب الباب العاشر من نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، ولكن طلبه رُفض. وفي هذا الوقت أخذت

---

85- التقرير الشهري عن العمليات الجوية، تموز/ يوليو 1292/ Air 5 :1931.

86- Administrative Inspector, Basra, to Ministry of Interior, Telegram 991 of 17 July: Delhi, BHCF, Interior, File 7 /4 /22, Part I, General Strike.

87- Abstract of Police Intelligence, 21 July 1931

الأوضاع تعود إلى حالتها الطبيعية، وباءت بالفشل محاولة للعودة إلى الإضراب مجدداً في بغداد في 24 تموز/ يوليو.

كان الإضراب أكثر أهمية بما كشفه عن تنظيم المعارضة والازدراء الذي يُضمَر للحكومة من أي مكاسب ملموسة لجهة الحصول على تنازلات. وكان واضحاً أن قادة الأحزاب أخذوا زمام القيادة بعد الأيام القليلة الأولى، وعلى أثر اعتقال القزاز تكفل التنسيق بينهم بامتداد الإضراب إلى عدة مدن وأقضية في الألوية الأخرى. ورأى لادلو هيويت Ludlow-Hewitt، قائد القوات الجوية البريطانية في العراق الذي كان يقوم بأعمال المندوب السامي في غياب همفريز، أن إرسال طلعات جوية استعراضية فوق الرميثة والديوانية كان له «تأثير مهدئ». ولكن تشخيصه للوضع كان متبصراً:

«يجب أن أعترف بأنه كان لديَّ قدر معين من التعاطف مع موقف المعارضة. وكما تعرفون فإن فرصتهم في ممارسة نفوذهم بطريقة دستورية داخل المجلس دُمرت عملياً بتلاعب الحكومة بالانتخابات. وإذ وجدوا أنفسهم أقلية بلا أمل في المجلس فإنهم قدموا استقالتهم معتقدين بأن وسيلتهم الوحيدة للتأثير في الوضع هي من خلال حملة صحفية ودعائية في البلد».

كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن للمعارضة أن تُسقط بها الحكومة هي ممارسة التحريض الشعبي من النمط الذي حدث. وبطبيعة الحال فإن هذا ما كان ليتوقف عند التغيير السياسي فحسب بل سيؤدي إلى انتفاضات عشائرية أيضاً. وفي هذه الظروف أكد لادلو هيويت أنه سيوافق على اعتقال قادة المعارضة إذا كان اعتقالهم ضرورة مطلقة. وبناء على ذلك قابل ياسين الهاشمي وأبلغه أن الحكومة البريطانية في الوقت الذي تعتزم اتخاذ «موقف محايد» من السياسة الداخلية فإنها لا تستطيع السكوت عن أي محاولة لإثارة العشائر، وستكون مضطرة لاتخاذ

«أقوى الإجراءات وأشدها» من أجل منع هذا النوع من التحريض[88].
وبحلول منتصف آب/ أغسطس عاد الوضع إلى حالته الطبيعية. ونُفي العديد من الذين اعتُقلوا خلال الإضراب بموجب الباب الأربعين من نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، وظلت جمعية أصحاب الصنائع محظورة. ورغم مرور الأزمة الآنية فإن يونغ أدرك أن الأسباب الأساسية للاستياء لم تتغير:

«من جهة هناك نوري باشا، الذي ربما ينظر إلى نماذج مثل موسوليني ومصطفى كمال، ومصمم مع الملك فيصل على إقامة حكم أوتوقراطي في بغداد. ومن الجهة الأخرى يقف ياسين باشا، مع قادة المعارضة، بمن فيهم القسم الأعظم من خيرة العقول في البلد، الذي يرفضون التعاون مع نوري باشا ومن الطبيعي إنهم لن يرضخوا لاستبعادهم بصورة دائمة عن المشاركة في الحكومة دون كفاح»[89].

في 26 أيلول/ سبتمبر نُفذت عملية دهم أخرى لمكاتب حزب الإخاء يبدو أنها ثبَّطت عزائم المعارضة: الوعود بتظاهرات ضخمة لدى عودة الملك إلى بغداد لم تتمخض عن شيء. وكانت هناك موجة عابرة من الحماسة في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر عندما سرت شائعة بأن الوزارة قد تستقيل، ولكن ما حدث في الواقع كان تعديلاً وزارياً صغيراً سببه اختلاف مزاحم الباجه جي مع زملائه. وكانت التعيينات المهمة الوحيدة هي تولي ناجي شوكت وزارة الداخلية وجعفر العسكري وزارة الدفاع، ومغادرة مزاحم الباجه جي نفسه لتولي رئاسة البعثة العراقية في لندن[90].

---

88- Ludlow-Hewitt to Humphrys, SO 961, 23 July 1931 (Humphrys was in London), Delhi, BHCF, Interior, File 7 /4 /22, Part I, General Strike.
للوضع أوجه شبه كبيرة بانتفاضة 1935. أُنظُر الفصل السابع.

89- Acting High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret, of 14 August 1931: CO 730 /170 /88369.

90- High Commissioner, Baghdad to Secretary of State for the Colonies, Telegram 366 of 19 October 1931: CO 730 /160 /88016.

مر بعض الوقت قبل نهوض المعارضة من هذه الكبوات. وكانت المشكلة أن شبح ثورة العشرين كان لم يزل حياً: الانتفاضة العشائرية حركة تتسم باللايقين وتعذر السيطرة عليها بحيث إن السلطات البريطانية وطائرات القوة الجوية الملكية ستنبري دائماً لمواجهتها. والأكثر من ذلك أن وحدة المعارضة كانت دائماً ضعيفة ولا سيّما وإن بعض الأقطاب السياسيين كانت تُتاح لهم في الواقع فرصة استلام مناصب من حين إلى آخر، وعدا الاعتبارات المتعلقة بإمكانية الارتشاء، يمكن القول إن ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ربما كانت لديهما فرصة أكبر لتحقيق إنجاز حقيقي من داخل الحكومة بدلاً من محاربتها كمعارضين دائمين من الخارج. ويصح الشيء نفسه على شيوخ العشائر الذين انتقدوا جعفر العسكري لارتباطه بسياسيين سنة في ذات الوقت الذي كان يهدد بقطع كل علاقة له بياسين الهاشمي إذا تولى منصباً في الوزارة. وفي هذه الظروف كان الملك ونوري السعيد يعرفان حق المعرفة أن موقعهما حصين لا يُقتحم عملياً ما لم يظهر تهديد آخر وأقوى.

## كردستان وعصبة الأمم، 1931 إلى 1932

نتيجة للقرارات المتخذة في لجنة الانتدابات الدائمة في حزيران/ يونيو، أُجبرت السلطات البريطانية على الاستمرار في ممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتنفيذ سياساتها بشأن القضية الكردية. وفي أيلول/ سبتمبر 1931 شكا يونغ إلى نوري السعيد بأن عدد أفراد الشرطة الكرد ما زال قليلاً وإن همفريز سيحتاج إلى أدلة تفصيلية على أن قانون اللغات المحلية يُطبق بصورة فاعلة. ولم تكن الآفاق مشجعة على التفاؤل. وفي نسخة لنص مقابلة تتسم بالمراوغة كالعادة بين مسؤول كبير في وزارة الداخلية ورئيس الوزراء، لاحظ هولت:

«يؤكد هذا التقرير عن حديث مستر تشابمان مع رئيس الوزراء خشيتي من أن هذا الأخير يعتزم استخدام كل مراوغة للتملص من

توظيف كرد في الخدمات العامة. ويُسجّل مسيحيون ويهود على إنهم كرد لكي تبدو الإحصاءات أفضل. ولن يُطبق قانون اللغات المحلية في دائرة الأوقاف... وفي المدارس التمهيدية وحدها من المقرر الاستعاضة عن غير الكرد بمعلمين كرد»[91].

في جنيف واصلت بريطانيا تمسكها بالموقف الذي اتخذته في الصيف، وهو أن عضوية العراق يجب أن تكون مسألة شرف بالنسبة بريطانيا. وإذا أمكن، يجب تفادي توقيع العراق حتى على ضمانات تكميلية. ولكن لجنة الانتدابات الدائمة كانت لم تزل غير راضية بالمرة عن الموقف من الأقليات العراقية. وقالت في تقرير أن «فرصةً لم تُتح للوقوف مباشرة على الحالة المعنوية والسياسة الداخلية في العراق، ودرجة الكفاءة التي بلغها تنظيمه الإداري، والروح التي تُنفَّذ بها قوانينه وتعمل مؤسساته». ولذلك تعين على اللجنة أن تعتمد اعتماداً كبيراً على إعلان همفريز مسؤولية بريطانيا الأخلاقية الذي قدمه خلال الجلسة السابقة:

«لولا هذا الإعلان لما كانت اللجنة قادرة من جانبها على التفكير في إنهاء نظام كان قبل بضع سنوات يبدو ضرورياً بما يخدم مصالح كل قطاعات السكان»[92].

تعين أن يُترك القرار النهائي لمجلس العصبة الكامل الذي كان من المقرر أن يجتمع في أواخر كانون الثاني/يناير 1932. ونتيجة لتقرير اللجنة كان هناك شعور بأن الإيطاليين قد يحاولون أن يثيروا إمكانية تشكيل لجنة تحقيق. وفي اجتماع عُقد في لندن لبحث سبل مواجهة مثل هذا التحرك، أشار هول إلى أنه «إذا كانت المسألة تتعلق بإعطاء الإيطاليين أي شيء في العراق» فإن ممثلهم يمكن «أن يتوصل إلى

---

91- A. J. Chapman (Interior) to Secretariat, C/1139 of 29 September 131: Minute by Holt, 29 September 1931: Delhi, BHCF, Events in Kurdistan, File 13/14, Vol. XII.

92- لجنة الانتدابات الدائمة، الدورة الحادية والعشرون، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1931.

ترتيب ما مع رئيس الوزراء العراقي مباشرة» لأن نوري السعيد سيكون في جنيف، ولاحظ أيضاً أن العراقيين يجرون حالياً محادثات مع شركة تطوير النفط البريطانية. وفُهم الآن أن ضمانات ستكون مطلوبة، ولكن هول طمأن الاجتماع إلى عدم وجود خطر أن يرفض البرلمان العراقي المصادقة على أي ضمانات كهذه بعد أن يكون ممثل العراق قَبِلَها في جنيف[93]. وما إذا توصل نوري السعيد إلى ترتيب ما مع الإيطاليين في أروقة قصر الأمم أو لا فإن هذه مسألة تتحمل التكهن، ولكن اعتراضات أساسية لم تُقدَّم على قبول العراق عضواً في العصبة[94]. وفي 28 كانون الثاني/ يناير 1932 وافق مجلس عصبة الأمم على قبول العراق شريطة أن تُوقَّع ضمانات مختلفة بينها إدارة العدل وصيانة حقوق الأقليات وأن يبدأ سريان العضوية الكاملة بعد اجتماع مجلس العصبة في تشرين الأول/ أكتوبر 1932.

## آخر محاولات الأقليات: برزان والآشوريون

أشَّر توقيع نوري السعيد على الإعلان الخاص بالأقليات في 30 أيار/ مايو 1932 في جنيف نهاية الانتداب من الناحية الفعلية رغم أن المقيمية ودوائر الحكومة البريطانية لا بد عاشت لحظات قلقة في ربيع وصيف 1932 عندما ظهر تحديان أخيران لسلطة الحكومة العراقية قبل الاستقلال هما قبيلة برزان والليفي الآشوريون. وكان الآشوريون أدركوا قبل الكرد أن طائفتهم الصغيرة (كان يُقدَّر عددهم بنحو 40 ألفاً في أوائل 1933) ستكون بعد رحيل بريطانيا تحت رحمة الحكومة العراقية بالكامل، وإنهم سيكونون مطوقين بسكان معادين عموماً سواء أكانوا من العرب

93- *Record of a meeting at the Foreign Office to consider the P. M. C's report to the League of Nations Council on the release of Iraq from the Mandatory Regime, 14 December 1931*: E8219 /93 /93, FO 731 /16028.

94- وُقع امتياز شركة تطوير النفط البريطانية في أيار/ مايو 1932.

أو الكرد (ستافورد Stafford, 1935: 41). وفي عام 1925 عندما سحقت توصيات لجنة حدود الموصل كل أمل بعودة الآشوريين إلى منطقتهم في جبال هاكياري جنوبي شرق تركيا، استقر غالبية الآشوريين غير العاملين في قوات الليفي والكثير من عائلات المنخرطين في الليفي، في القسم الشمالي من لواء الموصل. وفي نهاية المطاف أُقنعت الحكومة العراقية، بضغط من المقيمية ووزارة الداخلية، بتخصيص المنطقة التي تشكل محيط برادوست للآشوريين، وكان من المخطط البدء بتنفيذ مشروع توطينهم في آب/ أغسطس 1932. ولكن قضاء برادوست الخاضع لسيطرة الشيخ رشيد لولان، يقع بجوار أراضي البارزانيين، التي لم تكن بعد تحت سيطرة الحكومة المركزية بصورة دائمة.

تقع النشاطات المهمة لزعماء البارزانيين خارج الفترة التي يغطيها هذا الكتاب: أصبح الملا مصطفى، شقيق الزعيم الاسمي الشيخ أحمد، قطب المقاومة ضد الحكومة العراقية بعد القبض على الشيخ محمود الحفيد، وقائد الكرد الفعلي، وهو موقع ظل يشغله في الحياة السياسية الكردية حتى عام 1975. وفي هذه المرحلة كان نضال البارزانيين المديد ضد الحكومات العراقية المتعاقبة ما زال في بدايته. وفي ربيع 1931 بدأت تقارير تصل إلى بغداد بأن الشيخ أحمد البارزاني أسس طائفة دينية جديدة وبدأ يفرض الانتماء إليها على رعاياه. وبحلول حزيران/ يونيو وصلت القلاقل الناجمة عن حماسته التبشيرية إلى قضاء برادوست حيث بدأت التحضيرات لتنفيذ مشروع توطين الآشوريين. وعدا الدلالات الدينية الغريبة للقتال فإنه بدا في البداية من نمط النزاعات على الأرض التي تكاد أن تكون متوطنة في هذه المنطقة من البلد. ولكن بحلول 11 تموز/ يوليو حلت قوات عراقية محل حامية الليفي في قرية بله لتكون قوة رادعة على ما يُفترض ولكن نتيجة ذلك كانت إبعاد تشكيلة مسلحة قوية من الآشوريين المتمرسين عن المنطقة. ورغم ما يبدو أنه كان وضعاً بسيطاً نسبياً فإن نوري السعيد اقترح على قائد القوات الجوية البريطانية

لادلو هيويت الذي كان وقتذاك القائم بأعمال المندوب السامي، تنفيذ عملية جوية وبرية مشتركة ضد البارزانيين:

«كما تعرف، رُفضت هذه العمليات قبل شهر لأن الموسم فات عليها. ولم تكن لدى [نوري] خطة في ذهنه بالمرة وهو يستخدم عمليات بارزان كوسيلة لحرق خطة توطين الآشوريين... وفات الوقت بكل تأكيد على تغيير قرار الحكومة الأصلي، كما إني لا أعتقد أن من المأمون دفع قسم كبير من الجيش العراقي إلى عمليات لا يُعرف أمدها في هضاب برزان في حين أن الوضع العشائري على درجة كبيرة من عدم الاستقرار في الجنوب. أخشى أن ذلك لا يكشف سوى نية نوري في عرقلة مشروع توطين الآشوريين»[95].

من الصعب إقامة علاقة مؤكدة بين القتال في منطقة بارزان ورغبة الحكومة في إحباط مشروع التوطين. وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1931 أُرسل طابور من الجيش العراقي لتطويق قرية بارزان القريبة من موقع الجيش في قرية بله، ولكن جرى التصدي للطابور ورُدَّ على أعقابه. وطُلب تنفيذ عملية جوية فقصفت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية قرية بارزان. ولفترة من الوقت امتنع الشيخ أحمد عن القيام بنشاطات أخرى، ولكنه في شباط/ فبراير استأنف نشاطه ودحر طابوراً آخر أُرسل من قرية بله[96]. وفي هذه المرحلة قررت الحكومة أن الوقت حان لإخضاع المنطقة تحت السيطرة الإدارية على الوجه المطلوب، وُدفع بقوة أكبر في آذار/ مارس[97]. ومُنيت القوة بهزيمة شنعاء على أيدي رجال بارزان بقيادة الملا

95- Ludlow-Hewitt to Humphrys, SO 961, 23 July 1931: Delhi, BHCF, Interior, File 7 /4 /22, Part I, General Strike.

96- «حين كنتُ في الموصل وكركوك في شباط/ فبراير الماضي، كان الحديث يجري بحرية عن «هزيمة» الجيش العراقي». محضر كتبه جي. دبليو ريندل G. W. Rendel من وزارة الخارجية: E 1820 /617 /93, FO 731 /16045

97- تلخيص بي. جي. ديكسون P. J. Dixon للعمليات حتى هذه المرحلة .E1820 /617 /93, FO 731 /16045

مصطفى، «ولم يُنقَذ الوضع من كارثة محققة إلا بإسناد القوة الجوية الملكية»[98]، التي منذ ذلك الوقت أخذت كامل المسؤولية على عاتقها. وكانت تضاريس المنطقة بوديانها العميقة وسفوح جبالها المكسوة بالأحراش، مناسبة لحرب العصابات، ولكن كالعادة فإن الهجمات الجوية المتكررة على رجال القبائل وقراهم كلف الكرد الكثير من أنصارهم. وجرت محادثات في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، وفي 22 حزيران/ يونيو عبر الشيخ أحمد الحدود وطلب اللجوء في تركيا.

سواء أكانت العلاقة مقصودة أو غير مقصودة فإن العملية التي نُفذت في بارزان منعت تنفيذ برنامج توطين الآشوريين المقترح، وبذلك زيادة حدة التوترات التي أثارتها احتمالات رحيل البريطانيين الوشيك. وكان الآشوريون وُعِدوا، كما وُعِد الكرد، بضمانات مبهمة من أعضاء لجنة الحدود في عام 1925:

«نشعر أن من واجبنا أن نشير إلى أنه يجب أن تُتاح للآشوريين إعادة الامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها في الممارسة، إنْ لم يكن رسمياً قبل الحرب. وأياً تكن الدولة ذات السيادة فإنها ينبغي أن تمنح الآشوريين قدراً معيناً من الحكم الذاتي المحلي»[99].

لهذا السبب حث البريطانيون لجنة الحدود على تأمين ضم جبال هاكياري إلى العراق. وتعاملت الحكومة العراقية مع التوصية الداعية إلى نوع من النظام الخاص للآشوريين بالقدر نفسه من القلق الذي تعاملت به مع فكرة اتخاذ إجراءات خاصة لمصلحة الكرد، ولكن المشكلة ازدادت تعقيداً في حالة الآشوريين لكونهم مسيحيين وبسبب علاقتهم الوثيقة والإشكالية مع بريطانيا من خلال قوات الليفي. وكانت السلطات البريطانية تعتبر هذه القوات المؤلفة من نحو 2000 رجل أكثر موثوقية وأعلى كفاءة من الجيش العراقي، واستخدمت بالتنسيق مع القوة الجوية الملكية البريطانية

98- موجز العمليات الجوية، آذار/ مارس 1292/ Air 5 1932. أُنظُر أيضاً الفصل السابع.

99- لجنة الانتدابات الدائمة، الدورة السابعة، حزيران/ يونيو 1925.

في كل العمليات التي نُفذت في كردستان حتى عام 1930. وكان أفراد الليفي، رغم كونهم كياناً متجانساً، يطيعون آمريهم البريطانيين، فهم من جنود الإمبراطورية وليسوا جنوداً عراقيين. وكان ولاؤهم القومي يتمحور حول بطرياركهم مار شمعون. وفي عام 1932 كان البطريارك شاباً في أوائل العشرينيّات تعلم في مدرسة وكلية لاهوتية في إنكلترا خلال الفترة الواقعة بين 1925 و1929 برعاية كبير أساقفة كانتربري[100].

مع اقتراب موعد استقلال العراق، والاستمرار في تأخير خطط توطين الآشوريين، قررت قوات الليفي الآشورية أن تأخذ الأمور بأيديها. وبناء على ذلك قدم ضباط الليفي في 2 حزيران/ يونيو استقالات جماعية إلى قائد القوات الجوية البريطانية في العراق. وكانت الحكومة العراقية، والحكومة البريطانية، تخشيان أن كتائب هذه القوات، إذا قُبلت الاستقالات، ستتجه فوراً إلى الشمال، وعندما تتمركز هناك ستدخل في مواجهة مع الجيش العراقي من المؤكد تقريباً أن تنتصر فيها. وإذا استطاع الآشوريون أن ينجحوا في تحدي الحكومة العراقية فإن هذا سيعطي الكرد ما يشجعهم مجدداً على تحديها كما فعل الآشوريون. كما تعين أن يؤخذ في الحسبان أن القوات البريطانية في الوقت الذي يمكن أن تُستخدم لقمع مسلمين كرد ثائرين فإن إرسالها ضد مسيحيين آشوريين مستائين مسألة أخرى مختلفة. وبعد أيام قليلة قال همفريز في تقرير أن الآشوريين لم يبدوا ما ينم عن عدم جديتهم، وإن الأمر أُخذ على محمل الجد في لندن حتى أنه كان موضوع اجتماع خاص عقدته الحكومة. وطلب همفريز نقل كتيبة جواً من مصر لتكون قوة رادعة، فوافقت الحكومة البريطانية على مضض لكنها تركت القرار الفعلي للمندوب السامي[101]. وفي 22 و23 حزيران/ يونيو وصلت القوات،

---

100- أبدت أسقفية كانتربري اهتماماً وودياً بالآشوريين (غير الكاثوليك) منذ إرسال بعثة أسقف كانتربري التبشيرية. أنظُر ويغرام Wigram (1929) وكوكلي Coakley (1992).

101- يبدو أن هذه كانت أول عملية «دولية» لنقل جنود جواً.

وكتب همفريز تقرير عن «تأثيرها القوي في استقرار الوضع»: بحلول 30 حزيران/ يونيو انتهت الأزمة الآنية[102].

خلال هذه الأسابيع قدم مار شمعون عريضة إلى المندوب السامي تضمنت طلبات طائفته. وفي الحالة المثلى كان الآشوريون ما زالوا يريدون العودة إلى جبال هاكياري ولكن هذا كان متعذراً فطلب مار شمعون السماح لهم بالتوطن في محيط دهوك تحت إدارة محافظ عربي يساعده مستشار بريطاني. ويجب الاعتراف رسمياً بحق البطريارك نفسه في إدارة شؤون «الملة»[103] روحياً وزمنياً. وطلب مار شمعون أن يكون في مجلس النواب عضو آشوري، وفتح مدارس ومستشفيات في المنطقة الآشورية. وأخيراً أراد أن تُدرج هذه المطالب في ضمانة يقدمها العراق إلى عصبة الأمم، وأن تكون هذه الضمانة جزءاً من القانون العضوي في العراق أيضاً[104]. وبالطبع أن الحكومة العراقية رفضت العريضة على الفور ولكن لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية كانت تستطيع أن توقف استقالة الآشوريين من قوات الليفي إذا أردوا الاستقالة.

كما في حالة الكرد وقعت الحكومة البريطانية بين الرغبة في إحقاق نوع من العدل للآشوريين، وبذلك تهدئة عصبة الأمم، والامتناع عن جرح كرامة العراقيين. وكان همفريز يعرف أن الحل الأكثر مقبولية للمشكلة هو عودة الآشوريين إلى جبال هاكياري، وتساءل إن كان

---

102- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 199 of 11 June 1932, CO 730 /177 /96602.

103- «الملة» هي المفهوم العثماني للطائفة في القرن التاسع عشر الذي بموجبه تكون للقائد الديني سلطة روحية وزمنية على أفراد طائفته. وهذه النقطة بالذات كانت سمة مهمة في الخلاف بين مار شمعون والمندوب السامي قبل المجزرة بعد عام، في صيف 1933. أُنظُر ستافورد Stafford (1935).

104- أُرسل إلى وزارة الخارجية في 18 حزيران/ يونيو 1932: High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Secret: CO 730 /177 /96602.

الأتراك مستعدين لأخذ بارزان بالمقابل في مقايضة بسيطة[105]. ورغم أن الآشوريين أضروا بقضيتهم بعمل متهور فإن مسألة توطينهم في نهاية المطاف ما زالت تتطلب إيجاد حل لها: أشار القائم بأعمال المندوب السامي في آب/ أغسطس إلى أنه رغم أن المفترَض أن تقوم الحكومة العراقية بتوطين الآشوريين في برادوست فإنها في الحقيقة لا تفعل ذلك[106]. وجرت مفاتحات لجس نبض الأتراك ولكن إحراز تقدم بدا مستبعداً، وتُرِك حل المشكلة للحكومة العراقية. وفي جنيف في 9 كانون الأول/ ديسمبر رفض ممثل العراق مقترحاً بإرسال محكّم من مكتب نانسن الدولي للاجئين إلى العراق: لاحظ هول، الذي كان وقتذاك في جنيف، أن الآراء كانت شديدة في نقدها موقف بريطانيا. وقيل إن هناك الكثير من الأراضي المتاحة «وإن نَفْيَنا هذه الحقيقة هو مجرد خديعة بريطانية بهدف استرضاء الحكومة العراقية». ورد همفريز:

«إن جوهر معارضة الحكومة العراقية لمندوب العصبة... هو ليس خشيتها من أنه سيجد أرضاً قالت إنها ليست موجودة، بل أنها، إذا حضر المندوب، لن تكون سيدة بيتها. وكما يقول الملك فإنهم سيتحررون من الانتداب البريطاني ليقعوا تحت انتداب مجموعة من المعتوهين في جنيف»[107].

بدا أن لا شي أكثر يمكن عمله[108].

---

105- Suggested to Foreign Office in Hall (Geneva) to Rendel, 26 September 1932: E 4981 /23 /93, FO 371 /16037.

106- Ludlow-Hewitt to Humphrys, 8 August 1932: E 4226 /23 /93 FO 371 /16035.

107- Hall to Humphrys, 9 December 1932; Humphrys to Hall, 15 December 1932: E 6569, E6913 /23 /93, FO 731 /19037.

108- «... لا شك في أن ممارسة ضغط أشد حزماً من جانب المندوب السامي قبل عام 1932 كان من الجائز أن يجبر الحكومة العراقية على الأقل على إدراج قوانين في سجل التشريعات تستجيب لعهود البريطانيين وتلتزم الدولة العراقية بتنفيذها. وهي لم تفعل ذلك». فيلدهاوس (2002) Fieldhouse: 42.

## نهاية الانتداب

لم تكن هناك مظاهر حماسة تُذكر في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 1932 عندما قُبِل البلد أخيراً في عصبة الأمم. واتسم ذلك العام بالنشاط غير المجدي المعهود للمعارضة مع انتعاش النشاط مجدداً بين تجمعات شيعية مختلفة في الربيع. وفي أيار/ مايو اختصم الملك ونوري السعيد: تم حل الخلاف وقتذاك بإجازة أخذها نوري لمدة ستة أسابيع لأن تغيير الوزارة في هذه المرحلة، كما أشار همفريز، لن يُنظَر إليه بعين الرضا في جنيف(109). ويبدو أن موقف الملك كان بوحي من شعور غير مريح بأن نوري يسرق الأضواء، وما أن عاد نوري إلى العراق من جنيف في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر حتى أُمِر بتقديم استقالته. وبحسب يونغ وهمفريز فإن الملك في الوقت الذي اعترف بنجاح رئيس الوزراء المتميز في الشؤون الدولية، أصبح يشعر بقلق متزايد من عدم شعبية الحكومة في الداخل(110). وعلى أية حال فإن حكومة قوامها بالدرجة الرئيسة من مسؤولين في جهاز الخدمة المدنية، شُكلت برئاسة ناجي شوكت، فيما غادر نوري السعيد البلد تاركاً المقيمية تتساءل كيف سيتدبر الملك أمره من دونه.

قد يبدو غريباً أن احتفاءً يُذكَر لم يحدث نتيجة إنهاء الانتداب في تشرين الأول/ أكتوبر أو اجتماعات عصبة الأمم المبكرة التي جعلت قبول العراق عضواً في الخريف مسألة مراسيمية شكلية بهذا القدر أو ذاك. ولكن الذين كانوا يفهمون حقائق الوضع في العراق، ولم يكونوا

---

109- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 185 of 1 June 1932: Delhi, Cabinet Formations, File 23 /14 /12, Cabinet of Nuri al-Sa'id.

110- Counsellor, Baghdad, to Secretary of State for Foreign Affairs, Despatch 1060 of 3 November 1932: Ambassador, Baghdad, to Secretary of State for Foreign Affairs, Despatch 1093 of 17 November 1932: Delhi, BHCF, Cabinet Formations, File 23 /14 /13, Cabinet of Naji Shawkat Beg.

ينتمون إلى الحلقة الضيقة التي عُهدت إليها مقاليد السلطة في الواقع، كانوا يدركون أنه ليس هناك الكثير مما يدعو إلى الابتهاج به. فالحجم الحقيقي للنفوذ البريطاني لم يُلجَم بدرجة محسوسة. وفي حين أن بريطانيا لم تعد قادرة على التدخل السافر في شؤون العراق الداخلية فإن معاهدة 1930 تركت لها مجالاً واسعاً للتدخل في قضايا الدفاع والإدارة من خلال الاحتفاظ بمسؤولين بريطانيين كبار في وزارات مهمة. وكان هذان الأمران، أي موقع السفير والمستشارين، والعلاقات بين القوة الجوية الملكية البريطانية والحكومة العراقية، موضع نقاش دائم بين لندن وبغداد خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الانتداب.

## دور القوة الجوية الملكية بعد عام 1932

في الأشهر التي سبقت المفاوضات بشأن معاهدة 1930، تحدَّد دور القوة الجوية الملكية في محادثات بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ووزارة الطيران. وبقدر تعلق الأمر بالدفاع ضد غزو خارجي فإن بريطانيا ستهب بكل تأكيد إلى نجدة العراق. وكانت وزارة الطيران ترى أن قضية الأمن الداخلية، الأشد حساسية، أعقد من «أن تُعهَد للحكومة في بغداد». وفي نهاية المطاف فإن قوة جوية عراقية ستكون قادرة على تولي هذه المهام، ولكن من المستبعد أن تصبح قوة قتالية قبل مرور سنوات. وفي الحقيقة أن المعاهدة (المادة 5) تنص على «أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق ومسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق»، ولكن أصبح واضحاً أن واجب بريطانيا في حماية مصالح الإمبراطورية البريطانية في العراق سيكون موضع تأويل فضفاض واسع إذا اقتضى الأمر. ومن الجائز أن تحتج المعارضة بأن وجود قواعد في البلد لا يتماشى مع الاستقلال الحقيقي ولكن الحكومة العراقية كانت تعلم جيداً أنها تعتمد على القوة الجوية الملكية البريطانية للبقاء في الحكم،

وليس لديها بديل سوى القبول بالقواعد والبعثة العسكرية البريطانية. وأكد همفريز في حينه:

«... سيعتمد نجاح النظام الجديد أو فشله بعد قبول العراق في عصبة الأمم بالدرجة الرئيسة على النفوذ المعنوي الذي ستواصل القوة الجوية الملكية ممارسته على شعب خارج بطبيعته عن القانون ويكره دفع الضرائب»[111].

كما رأينا، كان يُخشى في بعض الدوائر في إنكلترا أن وجود القوة الجوية الملكية في العراق، بعد أن أصبح مستقلاً، يعني ضمناً عمل الطيارين البريطانيين بمثابة مرتزقة لدى الحكومة العراقية. وسرعان ما وقعت المحاولات الرامية إلى تحديد وضع القوات البريطانية على وجه الدقة بعد انتهاء الانتداب، في مطب من المصاعب اللغوية والمنطقية. فإن الحفاظ على الأمن الداخلي كان من اختصاص الحكومة العراقية ولكن حماية مصالح الإمبراطورية مهمة القوات البريطانية. ومع ذلك من الجائز أن تنشأ حالة قد تبدأ فيها قلاقل داخلية لا تشكل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية ولكن إذا تُركت منفلتة أو تُرك التعامل معها للقوات العراقية وحدها فإنها قد تشكل تهديداً كهذا[112].

هذه الحالات الشاذة لم تُعالج بالتعليمات الصادرة إلى المندوب السامي في صيف 1932. وكانت نبرتها العامة أن تُناط به صلاحيات اجتهادية واسعة عندما يصبح سفيراً في نهاية الانتداب. وسيكون قائد القوات الجوية البريطانية في العراق مسؤولاً أمام وزارة الطيران وليس السفير ولكن إذا أرادت الوزارة أن تستخدم القوة الجوية الملكية فإن هذا يجب ألا يحدث من دون التشاور مسبقاً مع السفير، إلا إذا ثبت تعذر

---

111- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch Secret, 8 July 1930: E 3728 /41 /93, FO 371 /14507.

112- Report of an International Committee (FO, CO, AM) 22 October 1931: E 5316 /3226 /93, FO 371 /15324.

ذلك. وبقدر تعلق الأمر بالأمن الداخلي فقد استُبعد قيام القوة الجوية الملكية بعمل «مستقل». وعلى العموم:

«... يجب ألا تُستخدم القوة الجوية الملكية إلا بطلب تحريري من الحكومة العراقية إلى السفير... وعلى السفير أن يقتنع في كل حالة لا تكون للمصالح البريطانية صلة مباشرة بها، بأن القوة الجوية الملكية لا تُستخدم لدعم عسف حكومي أو إدخال إجراءات جديدة ليس لها شعبية»[113].

هذه التعليمات مبطنة بأكبر قدر ممكن من المفردات المبهمة: ليس هناك تعريف يحدد ما هو «العمل الجوي»، ولا مؤشر إلى أنه يعني ضمناً طلعات استعراضية أو غارات قصف. وفي الحقيقة أن مجرد وجود الطائرات البريطانية كان رادعاً كافياً، كما أظهرت الخبرة أثناء الإضراب العام في عام 1931 وكما ستبين مرة أُخرى خلال القلاقل التي شهدتها منطقة الفرات في عام 1935، ويمكن أن يُعزا السبب في الحالتين إلى سوء الإدارة من جانب الحكومة العراقية. ومن الناحية العملية فإن دور القوة الجوية الملكية لم يتغير كثيراً بعد انتهاء الانتداب: بموافقة السفير وقائد القوات الجوية البريطانية في العراق كانت الحكومة العراقية تستطيع أن تطلب تعاون هذه القوات، كما فعلت في السابق. والأكثر من ذلك، فإن من الأصعب حتى تلمس أي تغير جوهري في الوضع إزاء بقاء الرجل نفسه، السير كيناهان كورنواليس، على رأس فريق المستشارين في وزارة الداخلية.

## موقع السفير والمستشارين البريطانيين

في ربيع 1930 استقالت وزارة ناجي السويدي، في الحقيقة لأن رئيس الوزراء وزملاءه لم يكونوا مستعدين للتفاوض بشأن المعاهدة الأنكلو-عراقية الجديدة، ولكن، في الظاهر لأن المندوب السامي كان

113- Enclosed in Secretary of State for the Colonies to High Commissioner, Baghdad, Despatch Secret, 28 July 1932: E 3846 /894 /93, FO 371 /16045.

يرفض الموافقة على إجراء تخفيضات في عدد المستشارين البريطانيين.
وكان في تقدير وزارة المستعمرات أن من الطبيعي والمعقول أن يريد العراقيون النهوض بقسط متزايد من المسؤولية عن إدارة البلد بين ذلك الوقت وعام 1932، والأكثر من ذلك كان من المرجح أن يكون من دواعي اهتمام مراجع عصبة الأمم في جنيف أن تعرف مدى ما كان يحدث من نقل حقيقي للسلطة. وفي رسالة إلى همفريز استعرض رئيسه الجديد هوبرت يونغ Hubert Young مصاعب الوضع بخطوطها العامة:
كان الوزراء بصفة خاصة يدركون إنهم لا يستطيعون الاستغناء بسهولة عن المسؤولين البريطانيين، ولكنهم يترددون في المخاطرة بتعرضهم إلى خزي الاعتماد الصارخ عليهم. وأوصى يونغ بأن موافقة المندوب السامي يجب أن تُطلب مسبقاً عندما تقترح الحكومة العراقية إجراءات تحد من صلاحيات البريطانيين الذين يشغلون الثمانية عشر منصباً التي تنص عليها المعاهدة (أي المناصب المحدَّدة في المعاهدة الأنكلو-عراقية الأولى لعام 1922 في إطار شروط الانتداب). ولن يحدث تدخل المندوب السامي الفعلي إلا بطلب من أحد المستشارين[114].

في «التقرير الخاص حول التقدم المتحقق في العراق... 1920 إلى 1931» هناك نسخة من الرسالة الرسمية الموجهة إلى جميع المستشارين البريطانيين تُبلغهم رسمياً بنية بريطانيا في دعم ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في 1932. وتشير الرسالة إلى أنه بغية تمكين العراق من الانضمام إلى العصبة في عام 1932:

«... فإن من المرغوب فيه تسريع اضطلاع الحكومة العراقية بالمسؤولية الإدارية بقدر ما يتماشى هذا مع التزاماتها بموجب المعاهدة، ونهوض مسؤولين عراقيين بقسط متزايد من الإدارة».

---

114- Note by H. W. Young, 18 December 1929, enclosed in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Secret of 19 December 1929: E 670 /41 /93, FO 371 /14503.

قال المندوب السامي إنه لا يعتزم التدخل في «شؤون داخلية» في ظروف يكون المسؤولون البريطانيون راضين فيها عن الأعمال المقترحة للحكومة العراقية ولكنه سيبقى مطلعاً على اتخاذ أي إجراءات إدارية جديدة ليكون قادراً على أن يجعل من المعروف بصورة غير رسمية «ما هو الموقف الذي أَعتزم اتخاذه في حالة عدم نجاح المستشار البريطاني المسؤول صاحب العلاقة في حث الحكومة العراقية على قبول نصيحته»[115].

كان يُراد لهذه الرسالة أن تغطي الفترة الواقعة بين 1930 و1932، وفي عام 1932 نشأت مسألة شكل العلاقة التي ينبغي أن توجد بين المستشارين والسفارة عندما يصبح العراق مستقلاً:

«صحيح أن المقترح هو ألا توجَّه في الحقيقة رسالة تعميمية (أُخرى) إلى المسؤولين البريطانيين حتى انتخاب العراق عضواً في عصبة الأمم... ولكني أفهم أن الفكرة هي الاتفاق سراً مع الملك قبل هذا التاريخ، ولا يسع المرء إلا أن يتخيل التأثير الذي سيحدث في جنيف إذا أصبح معروفاً أن رسالة كهذه قيد البحث... ومن وجهة نظر علاقاتنا مع العراق نفسه، تبدو الاعتراضات جدية بالقدر نفسه. وأفهم أن منظومة المسؤولين البريطانيين... في العراق لا تحظى بشعبية عامة بأي حال... وفي حال إصدار الرسالة المقترحة أليس من الجائز، إذا وقعت نسخة بالأيدي الخطأ، وهي إمكانية لا يمكن تجاهلها ولا سيّما وإنها ستكون موضع تداول واسع، أن تقدم إلى مثل هذه الدوائر سلاحاً ماضياً بالغ الخطورة ضد المسؤولين البريطانيين في المستقبل وتجعل وضع جميع المسؤولين البريطانيين في العراق وضعاً لا يمكن الدفاع عنه»[116].

قُدمت توصية بعدم توجيه رسالة كهذه، وهو الطريق الذي اعتُمد في نهاية المطاف، ولكن ليس من دون بعض التوجسات من طرف

115- *Special Report on the Progress of Iraq....* 1930-1931, pp. 290-292.

116- Rendel to Hall, 14 July 1932, E 3070 /2576 /93: FO 371 /16047.

بغداد. وبقدر تعلق الأمر بموقع المندوب السامي فإن يونغ قدم تقريراً في أيلول/ سبتمبر 1932 جاء فيه أن همفريز يزور الملك على الأقل مرة في الأسبوع وإن رئيس الوزراء عادة يزور المندوب السامي كل أسبوع. وكانت وزارة الخارجية العراقية دائماً تعمل مع المقيمية، ودعا يونغ إلى الاستمرار في ذلك. كما تولى يونغ إقامة ارتباط وثيق بين رئيس البعثة العسكرية البريطانية والسفارة. ولكن السفارة لم تعد قادرة على طلب معلومات من المسؤولين البريطانيين العاملين في العراق كحق من حقوقها، مثلما كان المندوب السامي يفعل في السابق[117]. ويبدو أن ترتيبات جرت في لندن بحيث، أولاً، أن يكون للسفارة في بغداد وضع خاص في العراق، وثانياً، أن يعاد النظر بهذا الوضع حين يغادر همفريز نفسه العراق[118]. وطلب همفريز نفسه صلاحية أن يُرتب بشكل خاص مع الملك ورئيس الوزراء تلقيه بصورة غير رسمية من كورنواليس، كبير المستشارين البريطانيين من الناحية الفعلية:

«... الأخبار المهمة التي تتعلق بالأمن الداخلي للبلد كي يكون في وضع يتيح له تقديم استشارة، في حالة طلب خدمات القوة الجوية الملكية للتعامل مع قلاقل داخلية. السير فرانسيس همفريز على ثقة بأن هذه الطريقة ستُعتبر طبيعية تماماً والملك فيصل ورئيس وزرائه لن يقدما اعتراضاً»[119].

المثير للاستغراب أن تغيراً يُذكر لم يُلحظ في هذا الشأن أيضاً.

وكتب أي. جي. بالفور في عام 1919 أنه «ما من دولة يمكن أن تُسمى مستقلة حقاً، من عادتها وطبيعتها أن تتبع نصيحة خارجية مدعومة، إذ

---

117- Acting High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, 1 September 1932. CO 730 /177 /96600; Secretary of State for the Colonies to Acting High Commissioner, Baghdad,20 September 1932. E 4767 /9 /93: FO 371 /16031.

118- Simon to Hoare, 6 August 1932. E 4196 /249 /93: FO 371 /16041

119- E 4224 /249 /93: FO 371 /16041

ساءت الأوضاع حقاً، بجنود وطائرات ودبابات»[120]. وبصرف النظر عن الطبيعة الحقيقية لقوة بريطانيا ونفوذها بعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم فإن العراقيين كانوا يعتقدون على نطاق واسع إنهم ليسوا أسياد بلدهم الحقيقيين. إذ تحقق نصر من نوع ما لكنه نصر محدود، بنيل استقلال مشروط. والأكثر من ذلك أنه استقلال لم ينله البلد بصفة عامة بل نالته زمرة صغيرة مفروضة من الخارج، ليس لديها الكثير مما تدَّعيه عن تمتعها بقبول باقي السكان أو تأييدهم أو ثقتهم. وحين أعلنت بريطانيا تخليها عن الانتداب فإنها كانت عازمة على التخلي عنه ولكنها حرصت، بالطبع، على استمرار نفوذها في الأمور المهمة كما كان في السابق قدر الإمكان. وكانت نهاية الانتداب مهمة لمجموعة صغيرة من المسؤولين والعسكريين السنة المحيطين بالملك فيصل، من حيث إطلاق يدهم لممارسة السيطرة داخل البلد، ولكن السلطات البريطانية ظلت هي القوة المتسيدة، والغالبية العظمى من السكان ظلوا بلا أي سلطة.

---

120- وثائق عن السياسة الخارجية البريطانية، الجزء 3، ص 344. أُنظُر ثورنتون Thornton (1963): 168.

# الفصل السادس

# حيازة الأرض والإيرادات والسياسة العشائرية

حتى السنوات الأخيرة من الانتداب كانت الضريبة على المنتوج الزراعي تشكل جزءاً كبيراً من إيرادات العراق. وكان حجم الضريبة وطريقة جبايتها يعتمدان بدرجة كبيرة على نظام حيازة الأرض، الذي كانت تحدده، من جهة، الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف، ومن الجهة الأخرى، الأوامر الإدارية الصادرة عن الحكومة المركزية. وفي الفترة التي أخذ العراق يصبح فيها جزءاً من السوق الرأسمالية العالمية حدثت تغيرات كبيرة في الاتجاهات الزراعية وأُدخلت ترتيبات جديدة لحيازة الأرض. وتفاقمت البلبلة الناجمة عن ذلك أولاً باندلاع الحرب العظمى ثم الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبتها ولاحقاً الكساد العالمي في أواخر العشرينيّات وأوائل الثلاثينيّات.

وبمفردات عمومية فإن الفترة الواقعة بين 1850 و1950 كانت فترة تراجع وليست فترة تقدم للفلاح العراقي البسيط. وخلال هذا الوقت تحول مجتمعٌ من رجال القبائل الأحرار عموماً إلى مجتمع من أشباه الأقنان المرتبطين بالأرض، واكتسب شيوخ العشائر والملاك «الجدد» على السواء سلطات قانونية واقتصادية لا سابق لها على فلاحيهم. وكان الهدف المعلن لغالبية التشريعات الصادرة في زمن العثمانيين هو تمكين المزارعين الأفراد من تسجيل ما كان مجرد حقوق عرفية في الأرض بصورة قانونية، وتوكيد سلطة الدولة بوصفها مالكاً. ولكن أياً تكن

أهداف قانون الأرض العثماني أو «إصلاحات» مدحت باشا أو الجهود اللاحقة التي بذلها مسؤولون بريطانيون وعراقيون فإن النتيجة كانت تحويل أراضي الدولة على نطاق واسع إلى ملكية خاصة لأشخاص كانوا في الغالب غائبين عن الأرض[1].

وخلال فترة الاحتلال والانتداب أُنيطت السلطة السياسية وجباية الضرائب في المناطق الريفية بأفراد وقع عليهم الاختيار بسبب ولائهم المرجَّح لـلإدارة المدنية أو الحكومة العراقية. وتوقف الانحسار التدريجي لسلطة الشيوخ الذي حدث خلال العقود السابقة بالاعتراف الرسمي بالعديد من السلطات التي لم يعد الشيوخ يمارسونها في الواقع العملي. وبحلول منتصف العشرينيّات نشأ تحالف غير رسمي بين الحكومة العراقية وكبار الملاك، حيث مقابل تأييدهم للحكومة يُسمح لهم أن يفعلوا ما يشاؤون قدر الإمكان.

كان من النتائج بالغة الأثر لهذه السياسة وضع الحكومة في موقع كانت تواجه معه مصاعب مالية تكاد لا تنتهي. وهي إذ كانت مضطرة إلى الاعتماد على قيادات محلية، لم تكن في موقع يتيح لها أن تطرح على مؤازريها الرئيسين مطالب ضريبية واقعية. وفي النهاية انخفضت الضرائب على الأرض من نحو 42 في المئة من إيرادات الحكومة في عام 1911 إلى زهاء 14 في المئة في عام 1933، مع التعويض عن الفارق أولاً بزيادات عامة في رسوم الجمارك والمكوس ثم بعائدات النفط[2]. ولم يشمل هذا التغيير إلا الملاك وليس الفلاح لأن الملاك كان يدفع ضريبة قليلة لكن الفلاح كان مجبراً على تسليم الكمية نفسها من محصوله التي كان يسلمها في السابق إلى الملاك أو وكيله.

---

1- كاربات Karpat (1968). أُنظُر أيضاً فاروق - سلغليت وسلغليت Farouk-Sluglett and Sluglett (1983). للاطّلاع على نقاش أعم أُنظُر فاروق - سلغليت وسلغليت (1984).

2- Sa'id Himadeh, 'Taxation in the 1900's', in Issawi (1975)

## السمات الرئيسة للنظام في جنوب العراق خلال الفترة العثمانية المتأخرة[3]

لأغراض هذه الدراسة نرى أن أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الفترة العثمانية المتأخرة هي الانتشار التدريجي للزراعة التي يمارسها فلاحون استقروا وتوطنوا في مناطقهم، بالتزامن مع حدوث تراجع في تماسك القبيلة كوحدة. وفي البداية كان الإنتاج المحلي يتركز بالدرجة الرئيسة على ضفاف القنوات والترع القريبة من المدن. ولأن إمدادات الماء كانت إمدادات لا يمكن الركون إليها بدرجة كبيرة، وخاصة قبل إدخال المضخات الآلية، فإن المساحة المزروعة كثيراً ما كانت تتفاوت من سنة إلى أخرى. كما أن الانتقال من تربية الحيوانات التي يمارسها بدو رُحل إلى زراعة المحاصيل التي يمارسها فلاحون متوطنون، كان يحدث في أوقات مختلفة في أماكن مختلفة حسب نمط التنظيم القبلي ونوع الأرض المتاحة. ولم يهجر رجال القبائل بالضرورة حياة الصحراء تماماً. وهكذا يلاحظ تقرير كُتب عام 1918:

«بلغة تقريبية عن منطقة الفرات من الرمادي إلى أبو غريب فإن الأرض المستثمرة يزرعها رجال قبائل يستقرون بضع سنوات لمزاولة الزراعة ثم يعودون إلى حياة الصحراء في فترات متناوبة»[4].

بما أن الإنتاج الزراعي يستلزم سلاماً واستقراراً نسبيين فإن الصفات القتالية التي كانت مهمة في تنمية التلاحم القبلي كان من المحتم أن تصبح أقل أهمية، ونتيجة لذلك بدأ الضعف يعتري موقع الشيخ الأكبر ونفوذه[5]. وأصبحت شدة البأس في القتال وامتلاك قوة من المرافقين المسلحين أقل أهمية لأن المناسبات التي تتطلب مثل هذه الموارد

3- هذا العرض عن حيازة الأرض لا يغطي إلا الأراضي المروية في العراق.

4- Administrative Report, Revenue Board, 22 March to 31 December 1918, FO 371 /3406 /139231.

5- «عملت الزراعة المتوطنة وتوسع المدنية على إضعاف سلطة الشيخ». أُنظُر الهامش 2 أعلاه وسلغليت، «المنتفق في الأزمنة الحديثة»، (1992).

أخذت تحدث في أحيان أقل فأقل. وهكذا تراجعت سلطات الشيخ فيما ازدادت سطوة السراكيل. وفي حين أن السراكيل كانوا ملزمين بدفع رسوم إلى شيوخهم فإنهم أصبحوا الآن مستقلين إلى حد بعيد، وتجدهم يدفعون ضرائب إلى الحكومة مباشرة وخاصة في ولاية البصرة. والأكثر من ذلك أن علاقة العشيرة بالأرض تغيرت عندما أصبحت الزراعة نشاطاً مربحاً وليس مجرد وسيلة للعيش. وكانت الديرة في السابق ملكية العشيرة المشتركة[6] رغم أن أفراداً كانوا يكتسبون حق اللزمة في مساحات معينة، عادة باتفاق شفهي حسب التقاليد المرعية. ولكن بما أن العمل الزراعي الفعلي كان يستند على نطاق أوسع إلى وحدات العائلة الممتدة فإن أفراداً آخرين من العشيرة قد يكونون من الناحية العملية شركاء مع صاحب اللزمة[7]. وبالتدريج أصبحت الحدود وعقود الإيجار وشروط الحيازة قضايا ذات أهمية كبيرة وأيضاً مصادر احتكاك في الوضع السائد الذي كان بلا ضوابط من حيث الأساس.

---

6- تختلف المراجع هنا: «ما من دليل يشير إلى أن الأرض كانت ذات يوم تعتبر مُلكاً مشاعاً للعشيرة بل تقول مصادر مطلعة إن أفخاذاً من العشيرة كانت دائماً تدَّعي ملكية مساحات من الأرض، وداخل الفخذ كان أفراد وأبناؤهم يدَّعون الحق في زراعة حقول منفردة. ويذكر داوسن Dowson أن الشيوخ عموماً كانوا يوزعون قطعاً من الأرض على رجال عشيرتهم». (فيرنيا 1970 Fernea: 97). وكانت حقوق اللزمة أكثر تطوراً في بعض المناطق من مناطق أخرى (أنظُر الهامش التالي). «وفي منطقة الدغارة التي يتناولها فيرنيا، كانت حقوق قطع معينة من الأرض ذات أصول قديمة نسبياً. وهذا لا يصح على مناطق أخرى حيث أراضي العشيرة وإن كانت واسعة فإن المساحة المزروعة لا تشكل إلا جزءاً صغير من الكل».

7- في «مشكلات الأرض في العراق» (أطروحة دكتوراه من جامعة لندن، 1942) [مقاطع مختارة استلها وحررها عيساوي (1966)]، صنف صالح حيدر أراضي جنوب العراق على النحو الآتي:

أ - مناطق ما زالت العشائرية قوية فيها: المنتفق، الديوانية، العمارة، الدليم.

ب - مناطق المُلكيات الفردية هي السائدة فيها: سامراء، ديالى، أجزاء من الحلة.

ج - مناطق اختفى فيها النظام العشائري من حيث الأساس: غالبية ولاية البصرة، كربلاء، بغداد والمناطق المحيطة بديالى.

وخلال القرن التاسع عشر، ولا سيّما في عهد نجيب باشا (1842 - 1849) تعززت العلاقات بين العشائر والسلطات، بمعنى بسط السيطرة العثمانية على مساحة أوسع (نقاش 1994، Nakash: 33 - 43). وحُجِّمت الإمارات الكردية القوية في الشمال، فيما ساعدت الحملات المتكررة في منطقة الفرات الأوسط على كسر قوى الاتحادات القبلية المحلية وكذلك إضعاف موقع آل السعدون الحاكمين في المنتفق. ولأن عملية توسيع السيطرة الحكومية كانت باتجاه واحد تقريباً هو انتزاع ضرائب مقابل القليل جداً من المكاسب الملموسة فإن مقاومة العشائر المستمرة ضد الحكومة لا تكون قطعاً مستغرَبة.

وما دامت الحكومة ضعيفة كانت جباية الضرائب تقتصر على الأرياف القريبة من المدن، ولكن المبدأ العام لجباية الضرائب كان يبقى بلا تغيير حين تزداد مساحة المنطقة التي تجري «تهدئتها». وكانت الضريبة تستند إلى نسبة من الإجمالي السنوي للغلة، الذي كان يتقلب حسب حجم المحصول. وكان التفاوت محلياً يعتمد على طريقة الإرواء ونوع المحصول ونزاهة مسؤولي جباية الضرائب. ويبين نموذج للنظام الضريبي أن الفلاح يكون في قعر الهرم، حيث على الأرجح يملك الأدوات البسيطة التي يحتاجها للزراعة. ويقوم بتوجيه الفلاح عادة للعمل في نَواحٍ مختلفة من الديرة سركال يكون بمثابة مراقب عمل أو وكيل الشيخ وفي أحيان كثيرة يكون «شيخاً ثانوياً» مهمته «تقسيم قطع الأراضي وتحديد مواعيد البذر والحصاد وأحياناً تقديم البذور أو المال» (حيدر/ عيساوي، 1966: 163 - 164). ويأتي فوق السركال في هذه المراتبية شيخ العشيرة الذي قد يكون على رأس الهرم، ويكون بذلك الوسيط بين العشيرة والحكومة (إذا وجدت علاقات كهذه)، أو، كما في أواخر الفترة العثمانية، قد يكون هو نفسه خاضعاً لملّاك.

حتى شطر كبير من القرن العشرين يبدو أن وضع الفلاح لم يتأثر تأثراً يُذكر بأي تغييرات في التنظيم الإداري:

«في بلد حيث الأرض غير محدودة والمزارعون قلة لم يكن من الممكن بالمرة حمل السكان ذوي الأصول البدوية على ممارسة الزراعة ما لم يُضمن للفلاح، حارث الأرض الفعلي، على الأقل نصف حصة من نتاج كدحه»[8].

كان المصدر الرئيس للنزاعات على الأرض خلال الفترة التي تغطيها دراستنا وبعدها بزمن طويل، يأتي من العلاقة الجديدة بين السركال والملاك. وإلى أن جاء البريطانيون لم يكن بمقدور الملاك إلا أن يقوموا بمحاولات ضعيفة لجباية ريوع الأرض التي يملكونها ولكن بعد الاحتلال والانتداب مُنح الملاك سلطة رسمية لجبايتها، الأمر الذي يعني خفض مدخول السراكيل بتناسب طردي[9]. وكان هذا محسوساً بأشد الطرق حدة في المناطق التي أصبح السركال معتاداً فيها على دفع نسبة من الإيراد إلى الحكومة.

وحتى عام 1831 كانت السيطرة على العراق بيد باشوات المماليك الذين كانوا مستقلين بهذا القدر أو ذاك عن السلطات العثمانية. وكانت الحكومة مدعومة بفيالق من الإنكشاريين تساعدهم قوى مأجورة محلياً تُستخدم للحفاظ على درجة محدودة من الأمن في المناطق المحيطة بالمدن. ولكن بعد عام 1831 كان غالبية المسؤولين يُعيَّنون مباشرة من إسطنبول. وكان إيفاد المسؤول المعني إلى بغداد أو البصرة عقوبة معتدلة له رغم أن التعيينات كانت عادة قصيرة الأمد لمنع المسؤول من بناء قاعدة سلطة محلية. وكانت نتيجة التعيينات قصيرة الأمد ونظام جباية الضرائب أن سلطة الوالي الحقيقية سلطة محدودة جداً على ولايته. وكان لا يملك سوى الأمل بممارسة السلطة من خلال تحالف تصالحي بينه وبين الوجهاء المحليين يقوم على حاجة متبادلة (فتاح

---

8- *Muntafiq Report*, 1919, p. 7. CO 696 /2. «نصف حصة» لم يكن يطبق على نطاق واسع خارج بعض الأجزاء من منطقة المنتفق.

9- أُنظُر هنا *Situation on the Shatt al-Gharraf*, 1927-1931 in Air 23 /121 والهامش 74، الفصل الثالث.

(Fattah، 1997). ولعل موقع بغداد بوصفها «ولاية حدودية» كان يجبر الوالي على الاعتماد اعتماداً أكبر منه في أماكن أخرى على الوجهاء، ولكن موقعهم ذاته، المطوق بعشائر مسلحة قوية، كان يستلزم قدراً مساوياً من دعم الإدارة العثمانية لهم. وكانت السمة الرئيسة للتحالف تتمثل بتدخل عدد من الوسطاء بين سلطات الجباية ودافعي الضريبة:

«من سمات النظام المالي التركي أن كل واحد، من الحكومة فنازلاً، كان يؤجر حقوقه وينقل مسؤولياته إلى أحد آخر»[10].

جاءت «التنظيمات» العثمانية التي بدأت في الأعوام التالية على سنة 1839 لتعديل مثل هذه الترتيبات دون أن تلغيها بأي حال من الأحوال. وكان الهدف الرئيس لتلك الإصلاحات إعادة فرض حقوق الحكومة المركزية وإحكام سيطرة السلطات الإمبراطورية على الولايات. وكان قانون الأراضي لعام 1858 أحد أركان النظام، مكرساً حقوق الحكومة العثمانية بوصفها مالك كل الأرض ومؤجِّرها، بغية الحصول على حصتها التقليدية على أقل تقدير من ثمار الأرض المتزايدة[11].

## قانون الأراضي لعام 1858

نص التشريع الجديد على تقسيم الأراضي إلى أنواع مختلفة يهمنا منها النوع الأكبر وهو الأراضي الأميرية (أي المملوكة للدولة أو من تمنحه حق التصرف بها)[12]. وكان المنطلق الأساسي للقانون أن الدولة (العثمانية) هي المالك الوحيد للأراضي الأميرية، وإليها تعود رقبة هذه الأراضي. ولها أن تمنح حق التصرف بمساحات من هذه الأراضي إلى «ملتزمين» أو

10- Lt. Col. E. B. Howell, *Note on Land Policy*, Baghdad 9 May 1919, enclosed in India Office to Foreign Office, Letter P. 4804 of 10 November 1919. FO 371 /4150 /127807.

11- في تزايد لأن زراعة المحاصيل أخذت تحل تدريجيا محل الرعي.

12- للاطّلاع على عرض شامل لتصنيف الأراضي أُنظُر حيدر (أطروحة دكتوراه، 1942) وفاروق + سلغليت وسلغليت Farouk-Sluglett and Sluglett (1983).

«محصلين» يستطيعون اكتساب حق التصرف بالتنافس عليها في مزادات دورية. وهذه الأراضي أراضٍ أميرية صرف حيث موقع الحكومة بوصفها المالك النهائي موقع واضح تماماً وحيث لا يدوم امتلاك حقوق فيها إلا بمعنى أن الاستمرارية لا يمكن أن تتحقق إلا بتقديم الشخص نفسه أو ورثته أعلى سعر في المزادات التي تُقام عادة كل ثلاث أو خمس أو عشر سنوات. وكان من السمات المهمة في قانون 1858:

«إن حيازة هذه الأملاك غير المنقولة لا تُكتسب إلا بتفويض من الذات المأمورة من طرف الدولة العليا... وتُعطى للذين يكتسبون حق التصرف بها سندات طابو متوَّجة بالطغراي. ورسم الطابو هو «المعجلة» التي تُدفع مقدماً مقابل حق التصرف» (فيشر 1919، Fisher: 3).

يبدو أن الهدف هنا هو شرعنة حقوق أصحاب الملكية بمنحهم سندات الطابو. ونظرياً فإن سندات الطابو تعطيهم حقوق ملكية دائمة بهذا القدر أو ذاك (من دون مزادات أو تجديد حق التصرف دورياً)، وتشجعهم على زيادة الاستثمار في الأرض من خلال ضمان حيازتها، وتمكِّن الحكومة ودافعي الضرائب من التعامل مباشرة بينها وبينهم.

بالطبع أن قانون الأراضي كان بعيداً عن كونه عملاً من أعمال الإحسان المنزهة أقدمت عليه السلطات العثمانية. فإلى جانب تمكين الحكومة من بسط سيطرتها على الولايات بصورة أشد فاعلية فإن الاتجاه المتعاظم نحو الاستقرار في الأرض وما أسفر عنه من زيادة في إنتاج الحبوب كان على الأرجح بمثابة دافع لانتهاج سياسة أشد فاعلية في جباية الضرائب. كما أن الظروف السلمية في الريف عملت تدريجياً على تسهيل جباية الضرائب. والمؤكد تقريباً أن الهدف الرئيس من تشريع القانون كان مجاراة الأوضاع في الأناضول حيث أدى تفتيت الإقطاعيات الكبيرة واستحداث جسم من مستأجري الأراضي بعقود إلى تفكيك قوة «أسياد الوديان». وكان هناك شعور بأن أصحاب السندات «من المالكين الفلاحيين الكدودين ودافعي الضرائب» (داوسن 1932، Dowson: 6)

سيكونون أكثر استعداداً لدفع الضرائب إلى الحكومة التي أكدت حقهم في ملكية أراضيهم.

ولكن في العراق كانت هذه الظروف نادراً ما تصح على حالته. ولم يكن القانون مناسباً لنمط الملكية المشاعية الجماعية الذي كان موجوداً، وكانت المصاعب التي أعقبت محاولات مدحت باشا إدخاله في المنطقة عام 1869 ناجمة أساساً عن انعدام التوافق بين النظامين. فلا الشريعة الإسلامية ولا القانون العثماني يعترفان بوجود كيانات قانونية جمعية[13]، الأمر الذي يعني أن عقود اللزمة لا يمكن أن تُمنح إلا لأفراد وليس إلى العشيرة «س» أو العشيرة «ص». وهكذا كان تأثير القانون في «العراق البريطاني» إعادة سلطة شيوخ العشائر أو حتى استحداثها بمنح أفراد حقوقاً في أراضي كانت ذات ملكية مشاعية أو ملكية مشتركة بين القادة والأتباع.

## تطبيق قانون الأراضي في العراق

رغم نشر قانون الأراضي في عام 1858 فإنه لم يُطبق في العراق إلا بعد أن أصبح مدحت باشا والي بغداد في عام 1869. وفي البداية حاول مدحت باشا أن يفرض خضوع العشائر بحملات عسكرية، ولكنه، على النقيض من الولاة الذين سبقوه، اتخذ أيضاً خطوات فاعلة لتحقيق الاستقرار في الأرض. ولكن سياسة توزيع سندات الطابو أسفرت عن نتائج تكاد تكون معاكسة تماماً لما كان ينويه مدحت باشا على ما يبدو[14]. فإن الكثير ممن تقدموا بطلب سندات الطابو لم يكن لهم حق فيها: مخاوف أصحاب اللزمة الأفراد من مصادرة حقوقهم بطريقة

---

13- أجاز قانون صادر في 1 آذار/ مارس 1914 حق الهيئات الجمعية في التملك ولكن هذا كان عملياً يقتصر على شركات الدولة أو البلديات.

14- أُنظُر حيدر/ عيساوي Haider /Issawi (1966)، جويدة Jwaideh (1993)، ووريتر Warriner (1986)، لونغريغ (1925) Longrigg: 306، فاروق - سلغليت وسلغليت (1983).

ما، أو أن التسجيل قد يسهِّل عملية التجنيد الإجباري، أو عدم وجود فائدة تُجنى، أو قد يكون هناك حتى شك يُثار في المطالبة بما يعتبرونه أصلاً ملكهم، كل ذلك أثنى أصحاب الحقوق المشروعة عن تسجيل حقوقهم. وعليه:

«كانت طبقة حاملي سندات الطابو التي أُنشِئت بهذه الطريقة على الدوام هدفاً لأشد صنوف العداء مرارة من جانب رجال العشائر... لكن العشائر لم تكن دائماً مستعدة لتحدي السلطة بشكل سافر. وكثيراً ما كان زعماؤها يُشتَرون بالأرض، وكان المشتري في الغالب يكتفي أولاً بالتريث منتظراً الوقت المناسب. وعندما تكون السلطات مغترة بنفسها وقوية بما فيه الكفاية لتمكينه من أخذ الحصة المقتطعة عرفاً لمالك الأرض فإنه يستعيدها أو يستعيد شيئاً ما أقل. وعندما تكون الأوقات عصيبة فإنه يتوصل إلى تفاهم مع شيخ العشيرة الذي يؤجر له حقوقه مقابل جزء ضئيل من قيمتها الاسمية»[15].

ما كان يحدث في مناطق عديدة إنْ لم يكن في أغلبها أن شيوخ العشائر يسجلون الأراضي باسمهم وبذلك جعل الديرة كلها من الناحية العملية والفعلية مُلك صاحب السند.

ولكن يجب عدم المبالغة في تقدير نتائج سندات الطابو بمعنى أنها لم توزع توزيعاً واسع النطاق. وبعد رحيل مدحت باشا توقفت دائرة الطابو عملياً عن العمل بوصفها دائرة لتسجيل الأراضي طيلة ما تبقى من الفترة العثمانية، وأسهمت عوامل أخرى في تضييق مجال نشاطها. وأصبح زهاء 30 في المئة من كل الأراضي في ولاية بغداد ملكية شخصية للسلطان العثماني، وكانت تتولى مسؤولية هذه الأملاك السَنِيَّة أو أملاك السلطان، التي تشمل حقول الشلب (الرز) في العمارة، دائرة خاصة وبالتالي لم تُسجل قط في الطابو. والأكثر من ذلك أن السلطات سرعان ما أدركت مساوئ الطبيعة الدائمة لهذه الصفقة. فالاغتراب

15- أُنظُر الهامش 10 أعلاه Lt. Col. Howell

الدائم عن الأرض بين سكان الريف يعني فقدان سلاح ماضٍ من أسلحة السيطرة في حين أن إصدار عقود إيجار لأراضي أميرية صرف يمكن أن يقتصر على مستأجرين موالين وجديرين بالثقة. وبحلول فترة الاحتلال البريطاني كانت غالبية الأراضي ما زالت تعود إلى هذا الشكل الثاني من الحيازة مع اقتصار الأملاك المسجلة في الطابو ضمن المنطقة الإروائية على الأراضي القريبة من المدن وضفاف نهر ديالى والشامية وأجزاء من المنتفق، وبين الفاو والقرنة في الدلتا[16].

وهكذا فإن «نظام الحيازة» الذي كان سائداً في عام 1914 لم يكن في الحقيقة نظاماً على الإطلاق بل خليطاً من الممارسات المختلفة في مناطق مختلفة. كما أن تطبيق قانون الأراضي في ظروف كان القانون على الأغلب ليس مناسباً لها، أوجد وضعاً شاذاً للغاية قبلته السلطات البريطانية على أنه هو الوضع الطبيعي. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها سلطات الاحتلال والانتداب لكي تؤكد أن سياساتها ليست تجديدية بل هي مجرد محاولات لاتباع ممارسات قائمة فإن ما تمخض عنه ذلك هو انتقاء تلك الممارسات التي تيسر النظام الأبسط والأشد فاعلية للسيطرة الإدارية مصحوباً بجباية أكبر قدر ممكن من الضرائب. وكانت أهم نتيجة أسفرت عنها هذه السياسة إيجاد عدد صغير من أصحاب الملكيات الكبيرة، إما من خلال اقتطاع أراضٍ تُمنح هبات إلى أفراد أو من خلال إجراءات هدفها تعزيز سلطات شيوخ العشائر وملاك الأرض.

16- لخص داوسن Dowson الوضع على النحو الآتي: «بموجب التطبيق النظامي لقانون الأرض فإن كل أراضي الدولة التي يلتزمها ويستخدمها أفراد يجب أن تُستملك بحيازة الطابو. ولكن حيازة الطابو لم تكن تُمنح بانتظام... عندما شُرع القانون. وبالتالي كانت حيازة الطابو هي الامتياز العَرَضي والمتحقق بشكل ناقص لقلة من الأفراد بدلاً من الحيازة النظامية لأرض الدولة كما كان يُراد لها. وفي حالات كثيرة كانت حيازة الطابو تُمنح بلا شك لمن يجوز لهم التمتع بحقوقها والقادرين على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها. ولكن كقاعدة كانت تُمنح بلا أي تحقيق وافٍ في دعاوى متضاربة». داوسن Dowson (1932): 19.

## السياسة والممارسة تحت الاحتلال البريطاني

بين تشرين الثاني/نوفمبر 1914 وأيلول/سبتمبر 1915، تقدمت القوات البريطانية من الفاو إلى الكوت، وهي مسافة تبلغ نحو 400 ميل. وبما أن غالبية الموظفين الإداريين العثمانيين غادروا مع الجيش العثماني المتقهقر فإن القوة الاستطلاعية في بلاد ما بين النهرين وجدت نفسها ليس في مواجهة أهداف عسكرية فحسب بل مهمة إدارة الأراضي المحتلة أيضاً. وبحلول خريف 1915 كان هناك ضباط سياسيون في كل المدن المهمة على ضفاف دجلة والفرات وصولاً إلى الكوت والناصرية. وخلال الأشهر القليلة الأولى لم تكن هناك جباية للضرائب على نطاق واسع، وفي المناطق الأبعد والأقل هدوءاً مرت سنوات قبل أن تُفرض أي ضرائب أصلاً. ومع ذلك بدأت الجباية حيث كانت السيطرة البريطانية مُؤَمَّنة، وكانت تُنفذ بكفاءة وفي منطقة واسعة حتى أن دقة العمل طُرحت بوصفها من الأسباب الرئيسة لثورة العشرين[17]. ورغم أن الأساليب البريطانية لم تختلف من حيث المبدأ عن الأساليب العثمانية فإن مطالب العثمانيين بالضريبة كانت نادراً ما تُلبَّى إذا لُبيت أصلاً، بسبب انعدام الوسائل اللازمة لإنفاذها. وعلى النقيض من ذلك كانت مثل هذه القوى متاحة تحت تصرف البريطانيين، ولم يترددوا في استخدامها.

كانت الضريبة ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بحيازة الأرض، وهنا أيضاً كان

---

17- بلغت جباية الضرائب في لواء المنتفق 33557 روبية (نحو 20 ألف جنيه إسترليني) في 1916 - 1915، و135139 روبية (نحو 8400 جنيه إسترليني) في 1918 - 1917 و1661823 روبية (نحو 104 آلاف جنيه إسترليني) في 1919 - 1920. Muntafiq Report, 1921, p. 31. CO 696 /4.

«لا شك في أن الكفاءة في جباية الضرائب أعلى مما كانت في زمن الأتراك ولكن هذا لا يبدو سبباً وجيهاً للهجوم... ويجب أن نتذكر أن الكفاءة في الجباية تشمل ولا تنفصل عن توزيع العبء توزيعاً أكثر مساواة». ويبدو أن مثل هذه الأفكار التي تستحق الثناء عن اللعب النظيف وقعت على تربة قاحلة في الفرات الأوسط.

Political, Baghdad, to Secretary of State for India, Telegram 724 of 21 July 1920. LP & S 10 4722 /18 /1920 /8 /5732.

هدف السلطات البريطانية المعلن الإبقاء على الأوضاع كما وجدوها بهذا القدر أو ذاك. وفي عام 1919 أصدر مفوض الإيرادات الضريبية إعلان مبادئ بالغ الأهمية:

«يجب أن نعترف بأن مهمتنا هي في المقام الأول ليست إعطاء حقوق لمن لا حقوق لهم وإنما ضمانها لمن يمتلكون هذه الحقوق»[18].

جرى الالتزام عموماً بهذه السياسة، رغم أن إجماعاً عاماً لم يكن متوفراً بأي حال من الأحوال على أن ما هو موجود من هذه الحقوق مكتَسب عن حق أو بشكل قطعي لا مرد عنه. وأُعيد إحياء دائرة الطابو التي كانت المؤسسة الوحيدة لتسجيل سندات الملكية في العهد العثماني. وبصفة عامة فإن المبدأ الهادي الذي ارتكزت عليه السياسات الحيازية والمالية والعشائرية للإدارة المدنية خلال الحرب، واستمر من حيث الأساس خلال فترة الانتداب، هو الحفاظ على ما ترى من المناسب تسميته «ممارسة تقليدية»، والإبقاء على الوضع القائم على ما يُفترَض. وحاولت السلطات البريطانية أن تُحافظ على نظام يقوم على «التقليد» من جهة وعلى النموذج العثماني من الجهة الأخرى، مع الاعتقاد بأن هذا الثاني ليس سيئاً على نحو متأصل بقدر ما كانت إدارته سيئة. ونشأت عوائق متعددة إثر اعتماد هذه المبادئ. فأولاً، أن القانون العثماني لم يكن يمت بصلة تُذكر إلى الكثير من أشكال الحيازة التي كانت سارية فعلاً في العراق، وهي حقيقة، بقدر ما كانت السلطات على علم بها فإنها لم تأخذها بعين الاعتبار. والأكثر من ذلك أن القانون العثماني حتى عندما كان نافذاً فإن تطبيقه لم يسبق زمن مدحت باشا، أي زهاء 45 عاماً قبل عام 1914. وأخيراً، أساءت السلطات البريطانية فهم طبيعة التنظيم العشائري وتأثير السياسات العثمانية فيه، عازية السبب الرئيس لتفكك التنظيم العشائري إلى هجمات من سبقوها عليه وليس إلى قوى طبيعية ناجمة عن عملية التوطن والاستقرار في الأرض.

---

18- أُنظُر الهامش 10 أعلاه.

## السياسة العشائرية

بصفة عامة جداً كانت سلطة الشيخ في مجتمع بدوي ما قبل زراعي تقوم على أساس درجة من المصلحة المتبادلة، على تضافر بين السمعة والتراضي حيث لهذا الثاني دور بالغ الأهمية:

«يميل الأشخاص إلى اعتبار القائد حَكَماً، يمكن الطعن بحكمه، ومن الجائز استبداله» (روندو 1936 ،Rondot: 6)

كان المسؤولون البريطانيون يرون أن تشظي سلطة الشيخ وتفككها كان بسبب السياسات العثمانية في إثارة الفتنة بين العشائر وفروعها. وكان هدفهم المعلن إعادة الأواصر المقطوعة بإحياء سلطة الشيخ «التقليدية»، الأمر الذي سيوفر أساساً للولاء للإدارة المدنية وكذلك تبسيط مهمة حفظ السلام في الريف وتقليل التكاليف. ويبدو أن هذه السياسة، بالإضافة إلى فوائدها العملية، كانت مبرَّرة بافتراض وجود التقاء في المصالح بين الشيخ والعشيرة. وكان هذا الإحساس بالتلاحم اعتراه الضعف في الحقيقة، وكثيراً ما كان يختفي تماماً عندما يصبح الشيخ ليس مؤهلاً فحسب بل وقادراً على الاضطلاع بوظائف الملّاك وجابي الضرائب. وكان أهم أداة رسمية في السياسة البريطانية تجاه العشائر نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية (باختصار نظام دعاوى العشائر)، الذي صدر أول مرة في عام 1916 لفض النزاعات في الأراضي المحتلة «حيث يكون أحد الأطراف أو أي منها من أفراد العشائر»[19].

كان المبدأ العام في أساس نظام دعاوى العشائر أن رجال العشائر

19- يُعرَّف رجل العشيرة بأنه «فرد ينتمي إلى عشيرة من أعرافها تسوية نزاعاتها حسب العرف العشائري». نسخة 1918 من نظام دعاوى العشائر مدرَجة في «التقرير الخاص عن التقدم في العراق 1920 - 1931». للاطّلاع على وضع مشابه بعض الشيء أنظُر تطبيق السلطات الفرنسية لأعراف البربر في المغرب عام 1930 بإقامة محاكم عرفية للسكان البربر خصيصاً. أُنظُر براون (1976) Brown: 202-198 وهويستنغتون (1978) Hoisington: 448 - 443.

النظام. يضاف إلى ذلك أن فروعاً كاملة من العشيرة يمكن نقلها إلى مكان آخر من المنطقة التي تغطيها صلاحية الضابط السياسي، وبموجب الباب 40 سيئ الصيت، الذي أُدرج لاحقاً في النظام القضائي العراقي لاستخدامه ضد المعارضين السياسيين، فإن «الأشخاص الخطيرين» يمكن أن تُفرض عليهم الإقامة خارج مناطقهم السكنية، وهو نوع من النفي الداخلي، حسب اجتهاد المندوب السامي.

جاءت صياغة نظام دعاوى العشائر الأصلي وإصداره مجدداً في عام 1918، وفق الافتراض القائل إن الإشراف العام يكون بعهدة الضباط السياسيين البريطانيين لأن توظيف عراقيين في مناصب إدارية رفيعة لم يكن وارداً بعد. ولكن فيما بعد أُدرج بند لاستحداث قضاء عشائري منفصل في القانون العضوي بإصرار من سلطات الانتداب، وأصبح نظام دعاوى العشائر نفسه جزءاً من القانون الاعتيادي للبلد في كانون الأول/ ديسمبر 1924. وفي هذا السياق أُجريت تعديلات مناسبة على النص للاستعاضة عن المسؤولين البريطانيين بمسؤولين عراقيين. وبالاشتراك مع العديد من جوانب الجهاز الإداري الذي أُدخل خلال الحملة في بلاد ما بين النهرين فإن فكرة استحداث قضاء عشائري منفصل كانت مستوردة مباشرة من الهند. وكان السير هنري دوبس، مفوض إيرادات الضريبة ولاحقاً المندوب السامي، ومعاصروه متأثرين تأثراً قوياً بطرق السير روبرت سانديمان Sir Robert Sandeman، حاكم كهارستان في الأقاليم الحدودية الشمالية الغربية في الهند أواخر القرن التاسع عشر. وكان حل سانديمان للمشكلات الناجمة عن الحروب القبلية والنزاعات داخل القبائل نفسها، منح اعتراف رسمي بزعماء القبائل وقوانينها، وتعيين هؤلاء الزعماء، تحت إمرة الراج البريطاني، لضبط مناطقهم. وكان ذلك على أساس الافتراض القائل:

«إن ميزان القوى يتغير مباشرة بإعطاء الزعماء القبليين إمكانية تشغيل خدم مسلحين، وحين يكونون مدعومين بمخصصات مناسبة وسمعة

الارتباط بقوتنا فإنهم يستطيعون أن يفرضوا سطوتهم ويفرضوها بنجاح لإبقاء قبائلهم في حدود النظام» (ثورنتون 1895 ،Thornton: 301).

كانت الفائدة المتحققة للسلطات البريطانية في الهند والعراق على السواء أن إدارة مثل هذا النظام زهيدة الكلفة للغاية، وإن زعماء القبائل الذين ينالون هذا الشكل من الاعتراف الرسمي يدينون بسلطتهم كاملة للإدارة المركزية.

وأشار السير هنري ماكماهون Sir Henry McMahon (رئيس دوبس السابق بوصفه الوكيل العام لإقليم بلوشستان ولاحقاً المندوب السامي في مصر) إلى أن البلدان التي يوجد فيها نظام عرفي وعشائري، يشكل هذا النظام:

«... أداة لمكافحة الجريمة لا يفوقها أي نظام آخر يمكن أن نستحدثه ببساطتها وفاعليتها، لسبب بسيط هو أنه يقوم على طابع وخصوصيات وعنعنات السكان الذين انبثق منهم وتطور على أيديهم خلال فترات مديدة من الزمن لتلبية متطلباتهم ومعالجة إخفاقاتهم»[20].

لاحظ دوبس أن «الخطاب الرومانسي» لنظام قضائي منفصل خاص بالعشائر يستحضر من بعض النواحي الفكرة الأبوية التي سبقت الإشارة إليها، بأن إخضاع «رجال عشائر بسطاء» للعمليات القضائية النظامية سيكون غير معقول وغير عـادل[21]. وما لا يبدو أن دعاة هذا النظام استوعبوه بسهولة هو أنه مهما بلغ من «فاعلية»، كان يتيح إمكانات غير محدودة لإساءة استخدامه. وفي مواقف حيث المدعي العام يقوم أيضاً بدور القاضي وهيئة المحلفين فإن حسابات قديمة يُمكن أن تُسوى وتُستغل بكل سهولة. وأكد ليتش Leach هذه النقطة حين كتب عن كرد العراق في الثلاثينيّات:

---

20- Dobbs to Pulley (Interior) D. O. S. O. 2140 of 28 September 1924: Delhi, BHCF, Justice File 8 /4 / Vol. I.

21- أُنظُر الفصل الأول ودوج (2003) Dodge: 100-84.

«إن دعم الحكومة «الزعيم العشيرة» كثيراً ما يمنح هذا الفرد سلطة استبدادية غريبة تماماً عن نظام الحكم العشائري» (ليتش، 1940: 19).

الأكثر من ذلك أن من الاحترازات المهمة في «نظام سانديمان» الذي طُبق في الهند، إلى جانب كلفته الزهيدة وبساطته، أن إشراف الراج البريطاني العام كان يقوم بدور محكمة الاستئناف الأخير. وفي العراق لم يكن هناك استئناف ضد القرارات التي تُتخذ في إطار نظام دعاوى العشائر. واعترف دوبس في عام 1926 بأنه لم يكن يستطيع التعليق على الانتقادات الموجهة إلى إدارة النظام لأن «سجلات النزاعات التي فُضَّت بموجبه لا تمر أبداً عليَّ»[22].

زد على ذلك أن هذه الصيغة، بصرف النظر عن نيات مهندسيها، أوجدت في الحقيقة طبقتين من المواطنين العراقيين، فضلاً عن تقويض المبدأ العام القائل بالمساواة أمام القانون. وكما لاحظ مراقب معاصر (وكما سنوضح أدناه) فإن رجال العشائر الذين يرتكبون جريمة قتل «كانوا يُغرَّمون مبلغاً بسيطاً من المال» لا أكثر أو يُسجون فترة قصيرة (دوج Dodge، 2003: 97). والأكثر من ذلك أن الفصل الضمني بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في المؤسسات التي أقامتها سلطات الانتداب كف تدريجياً عن الوجود بمرور الوقت، وإن السلطة التنفيذية استغلت نظام دعاوى العشائر بكل بساطة لتسخيره في خدمة غاياتها هي.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 قُتل عبد الله بك الصانع مدير عام وزارة الداخلية في مكتبه في الوزارة على يد عبد الله فالح بك السعدون. وكانت القضية واضحة تماماً، وحُكم على القاتل بالإعدام. وتعلل عبد الله السعدون لدى استئناف الحكم بظروف تخفيفية مؤداها أن الصانع تزوج ابنة رئيس الوزراء الراحل عبد المحسن السعدون رغم معارضة

22- Dobbs to Cornwallis, DO 15353, 16 December, Delhi, BHCF, Justice File 4/ 8. Vol. I.

عائلة السعدون بسبب أُصوله المتواضعة. وأوضح القاتل أن من واجبه أن يثأر لشرف العائلة بقتل زوج ابنة أخيه، وإن هذا العمل يجيز له أن يُحاكَم بموجب نظام دعاوى العشائر. وتكلل عذره بالنجاح، وخُفف الحكم الصادر عليه إلى فترة من السجن[23]. ويمكن أن نرى الوجه الآخر للعملة متمثلاً بإخضاع المتهمين «من سكان المدن» أو بصفة عامة إخضاع المعارضين «السياسيين» للقضاء «العشائري»، في معاملة المدانين بسبب مشاركتهم في التظاهرة التي خرجت ضد السير الفريد موند Sir Alfred Mond في عام 1928 أو في الإضراب العام سنة 1931. إذ حُكم على هؤلاء المتهمين بفترات من النفي داخل البلد بموجب الباب 40 من نظام دعاوى العشائر[24].

## التطبيق العملي للسياسة العشائرية والضريبية

حتى في مجتمعات ظلت سلطات الزعماء المحليين قوية فيها كانت سياسة دعم الحكومة لزعيم مختار تسبب استياءً وتململاً. وفي العراق حيث تراجعت سلطات الشيوخ بدرجة كبيرة، كانت المصاعب جمة. ويقول تقرير كُتب عام 1917:

«كانت الزراعة المتوطنة والحضارة المتمددة تعملان على تفكيك

---

23- أُنظُر- Delhi, BHCF, Interior, File 7 /17 /168, Murder of Abdullah Beg al-Sani'.

24- Delhi, BHCF, Interior, File 7 /17 /144, Anti-Zionist Demonstration on the Occasion of the Visit of Sir Alfred Mond to Iraq in 1928 and File 7 /4 /22, General Strike in Baghdad in Protest against the Municipal Fees Law. قارن:
«لا بد من أن قادة المعارضة امتعضوا جداً حين اكتشفوا أن السلطة التنفيذية تستطيع أن تعتقل وتنفي إلى أماكن بعيدة من العراق محرضين غير مرحب بهم في بغداد ولا في بعقوبة بموجب الصلاحيات التي يمنحها نظام دعاوى العشائر الذي أوجده السير هنري دوبس في عام 1916 لفض النزاعات العشائرية في أهوار العمارة». *The Near East and India*, 21 August 1931.

العشيرة وإضعاف نفوذ الشيوخ. وإن إعادة سطوة الشيوخ واستمرارها مشكلة لا يُستهان بها في إدارة الأرض بين مشكلات الولاية»[25].

لاقت المحاولات الرسمية لإنهاء هذه السياسة بما يعنيه ضمناً من توسيع لسلطات الحكومة المركزية، حماسة تكاد تكون محرِجة على المستوى المحلي. وفي عام 1919 وصف القائم بأعمال المندوب المدني المأزق الذي واجه السلطات البريطانية في سياق إعادة بناء الجهاز الإداري في الشامية على النحو الآتي:

«وافقت العشائر على النظام الجديد بابتهاج حتى أنها أبدت استعداداً يفوق الحدود للتخلي عن ولائها لشيوخها والتعامل مباشرة مع المسؤولين المدنيين بشأن الضريبة وغيرها من الأمور».

أثار هذا مسألة مبدئية مهمة:

«... أليس حرياً بنا أن نهدف إلى شكل «بيروقراطي» من أشكال الإدارة... يتضمن سيطرة حكومة مركزية سيطرة مباشرة والاستعاضة عن الاتحاد القبلي القوي بالوحدة العشائرية أو دون العشائرية الأصغر تمهيداً لملكية الأرض ملكية فردية بدلاً من الملكية المشاعية، أم ينبغي أن نهدف إلى الإبقاء على سلطة الشيوخ، وتقويتها، بعد إخضاعها لإجراءات تحوطية رسمية، وجعلهم وكلاء الحكومة وممثليها الرسميين في مناطقهم؟ وهذه السياسة الثانية اعتُمدت بالفعل، لعدم وجود سياسة أفضل، في ولاية البصرة، وخاصة في لواء المنتفق: هل كان من الحكمة تطبيقها على ولاية بغداد؟» (ولسن 1931، Wilson: 76 – 77).

أصبحت سلطات الشيوخ في مناطق شاسعة من العراق كمية مهمَلة تقريباً إلى أن أعادت الإدارة المدينة هذه السلطات أو في بعض الحالات أوجدتها، وتوسعت هذه السياسة عموماً في ظل الانتداب. وهكذا أُقنع الشيوخ والملاك، مقابل تنازلات ضريبية وغير ضريبية، بدعم الحكومة

---

25- Administrative report, Revenue Board, Baghdad 22 March to 31 December 1918, FO 371 /3406 /139231.

على المستويين المحلي والوطني. ورغم انتشار سلطة الحكومة العراقية تدريجياً من المركز إلى الأرياف، واستخدام القوة الجوية الملكية البريطانية لمنع أي عراقيل جدية تعترض العملية، فإن الأمن الداخلي، لكيلا يكون باهظ الكلفة، أصبح يعتمد على تعاون الشيوخ في العمل على حفظ السلام وجباية شيء بسيط من الضريبة. وفي السنة المالية 1924 - 1925 أُعطي الكثير من الشيوخ الكبار في العمارة إعفاءات ضريبية سخية، تحديداً بسبب «إعادتهم توكيد شكاواهم في اللحظة الصعبة نوعاً ما المتمثلة بتمرير المعاهدة (معاهدة حزيران/ يونيو 1924) ولا شك في أن هذا الظرف منح الشيوخ أهمية خاصة»[26]. والمثال التالي من السماوة أيضاً له فائدة توضيحية:

«أسفرت فترة غياب الحكومة في المنطقة عن تفكك العشائر تفككاً متسارعاً. وكان كل زعيم تافه استطاع أن يكسب ثلاثة أو أربعة أتباع، يرفض أن يطيع شيخه ويتصرف كما يحلو له. هذا الوضع غير مريح للحكومة، والآن يجري الاعتراف رسمياً بعدد معين من الشيوخ. وسيكون مثل هؤلاء الرجال من الرابحين الكبار من إعادة بسط سيطرة الحكومة، التي تعني أيضاً إعادة سيطرتهم على عشائرهم. وسيجأر الشيوخ دائماً بالشكوى من مسألة الضرائب، أمام أتباعهم. وهم في الحقيقة... الرابحون منها. فهم من كل الضرائب التي يقومون بجبايتها للحكومة يقتطعون حصة لأنفسهم. وبالتالي كلما زاد ما يُعرف عن مطالبة الحكومة بالضريبة، زاد ما يستطيع الشيوخ اعتصاره من الفلاحين وزاد ما يقتطعونه لأنفسهم. وكان لافتاً للغاية أن جميع الشيوخ أخذوا يزهون بملابس جديدة ما أن بدأت جباية الضريبة في السماوة»[27].

26- *Revenue Report*, 1925, pp. 25-26. CO696 /5

27- RAF Special Service Officer, Samawa, (J. B. Glubb) to Air Headquarters, .D. 582 of 23 December 1923. Air 23 /445

أحياناً كان الخيار الرسمي للشيخ الأكبر يتعارض بصورة تكاد أن تكون هزلية مع الحقائق الاجتماعية - السياسية. ففي عام 1917 عُين علي سلمان الدليمي ليكون شيخ دليم البيرق (فيلق الإبل)، والزعيم الرسمي للقبيلة. ونظر الآخرون من أفراد قبيلة الدليم ببعض الاستهجان لترقيته، ولاحقاً كان هذا هو موقف الحكومة التي كانت ملزَمة بدعمه مالياً. ولكن بعد ثورة العشرين:

«وافق عدة شيوخ عشائر... لتفادي معاقبتهم على ارتكاب أعمال عدائية... على الاعتراف بعلي سليمان شيخ مشايخهم... ودفع مستحقات المشيخة المتعارف عليها»[28].

تمكن علي سلمان من جباية هذه الحصص لمدة عامين، ولكن بحلول عام 1923، وبقدر معين من التشجيع الصامت من مقر اللواء على ما يبدو، رفض السراكيل أن يدفعوا. ومع وصول متصرف جديد طالب علي بإعادة حقوقه إليه. واكتشف المفتش الإداري أن الشيخ ضاري (الملاحَق على قتله الكولونيل ليتشمان في عام 1920) هو شيخ مشايخ الدليم قبل أن تحتل القوات البريطانية مدينة الرمادي. ويبدو أن علي لم يكن له حق بالمنصب في الواقع. ورغم إدراجه بصفة شيخ مشايخ الدليم في ملفات وزارة الداخلية في بغداد فإن وجوده في الدليم نفسها كان يعيق جباية الضرائب لأن من الأسهل بكثير في الواقع جباية الضرائب من السراكيل مباشرة[29]. وكان الاتحاد القبلي الذي يسيطر عليه علي، كما يُفترض، يضم فلاحين وبدواً. وفي عام 1926 طلب دوبس في الحقيقة أن تتولى الحكومة جباية ضرائب علي بالنيابة عنه من فلاحي قناة كرمة خاور والكرائد (معدات الري) على امتدادها. وإذا أمكن ذلك فإن علي:

---

28- *Dulaim Revenue Report*, January 1924. Delhi, BHCF, Interior, File 7/22/15, Shaykh ʿAli Sulaiman.

29- Dulaim Report, 27 August to 13 November 1924. Delhi, BHCF, Interior, File 7/22/15, Shaykh ʿAli Sulaiman.

«سيتخلى عملياً حينذاك عن موقعه كشيخ للفرع البدوي من القبيلة، الذي لا يأتي منه ربح أو تشريف بل الكثير من المتاعب. ولكن هذا سيجعله عديم الفائدة تماماً للحكومة... ومن الأفضل أن يُرتِّب للحكومة أخذ نسبة مئوية من الناتج الإجمالي للشيوخ... ولكن هذا يجب أن يكون بشرط... أن يحتفظ هو بالمسؤولية الكاملة عن البدو في الصحراء...»

وردَّت وزارة الداخلية:

«رغم ضرورة إيجاد صيغة ما تحدد مسؤوليات علي إذا تقرر أن تُجبى له نسبة مئوية من الناتج الإجمالي للكرمة، فإني لا أعتقد أن من العملي جعله مسؤولاً عن جميع بدو الدليم. بيد أن المسألة الرئيسة هي الحفاظ على سلطة سائر الشيوخ واستخدامها لتعزيز الشرطة»[30].

خلال الفترة التي أمضاها ياسين الهاشمي متصرف لواء المنتفق، تبدى بشكل ساطع الافتراض البريطاني الذي يذهب إلى أن ما هو لخير الشيخ يجب بحكم هذه الحقيقة أن يكون لخير العشيرة بصفة عامة[31]. وكان ياسين الهاشمي عُين في حزيران/ يونيو 1922: تلقى سلفه «لدى تعيينه بقرار من الملك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 أوامر مباشرة بإخضاع الشيوخ للطاعة»[32]، وحاول هو وياسين الهاشمي العمل في هذا الاتجاه. وفي أوائل آب/ أغسطس 1922 حاول الهاشمي الاستعاضة

---

30- Dobbs to Cornwallis, 17 October, D. O. S. O. 2607: Cornwallis to Dobbs, 21 October 1925, DO C /36791. Delhi, BHCF, Interior, File 7 /22 /15, .Shaykh ʿAli Sulaiman

31- بكلمات إداري معاصر آخر فإن السياسة البريطانية هي «حكم مستتر من خلال الزعماء الطبيعيين الذين أنجبتهم تربة البلد، أي شيوخ العشائر». توماس .24 :Thomas (1931)

32- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, CO 528 of 17 August 1922, with enclosure, *Report on Unrest in the Nasiriya .Division*, by District Adviser, Muntafiq. CO 730 /23 /43319

عن مدير ناحية البطحاء الشيخ منشد الحبيب بموظف دائمي من بغداد ولكن رجال عشيرة منشد الحبيب خطفوا مرشح المتصرف حين كان في طريقه لتسلم مهام عمله[33]. ونتيجة لذلك، حدث بعد بضعة أيام:

«... إن نفراً من النكرات العشائريين، مدفوعين من قائم مقام الناصرية عبد الكريم السبتي، اجتمعوا... وقرروا إرسال عريضة يحتجون فيها على أي شيخ عشيرة يتولى منصب مدير الناحية... وكان هذا موجهاً ضد شيوخ قضاء الناصرية»[34].

الشيوخ أنفسهم نزلوا الآن إلى حلبة الصراع شاكين لمستشار المنطقة من أن «مصالح خارجية» (المقصود مسؤولون حكوميون صغار) تتآمر مع السراكيل لتلفيق تهم باطلة ضدهم بلغت أسماع المتصرف. ورغم المصاعب المعروفة التي أحدثها فرض مشيخة المشايخ وتعيين شيوخ مختارين كدافعي ضرائب في المنتفق وما أسفر عن ذلك من معاناة للسراكيل فإن مستشار المنطقة لخص الوضع على النحو الآتي:

«كانت الصعوبة الكبيرة التي واجهتُها مع المتصرف إقناعه... بأنه لمجرد أن عدداً من السراكيل غير المهمين أبلغوه بأنهم يقفون ضد شيوخهم فإن هذا لا يعني أن عشائر الشيوخ لا تقف وراءهم بصلابة. كما أن هذه ليست قضية زمرة من الشيوخ الذين يحاولون فرض إرادتهم على الحكومة بل قضية ممثلين عن الفئات الزراعية المصممة على الدفاع عن مصالحها التي تعتقد أنها مهددة»[35].

---

33- كان منشد الحبيّب مؤيداً للسلطات البريطانية خلال ثورة العشرين، وبقي على اتصال في أحيان كثيرة مع المقيمية خلال الانتداب. أُنظُر ,Delhi, BHCF, Personalities File 27 /728, Manshid al-Hubayyib of the Ghazzi at Ur.

34- Fortnightly Intelligence Report, 1 September 1922. CO 730 /24 /48131.

35- أُنظُر الهامش 4، الفصل الأول. قارن Major Pulley, Political Officer, Hilla to Civil Commissioner, 6 August 1920

يشير الضابط السياسي في الحلة الميجر بولي Major Pulley في تراسله مع المندوب المدني إلى أحاديث مع أسرى قُبض عليهم خلال الانتفاضة: «... إنهم

نتيجة للعمليات التي بدأتها سلطات الاحتلال البريطاني خلال الحرب وبعدها مباشرة، أصبحت الحكومة العراقية تعتمد اعتماداً متزايداً على خدمات شيوخ العشائر وتعاونهم. وكان هناك ميل لتمكين أفراد أقوياء من حيازة مساحات من الأرض مقابل ضريبة قليلة جداً، أو غمرهم بإعفاءات ضريبية كبيرة. ويبين النزاع بين الشيخ عبد الواحد سكر وسراكيله كيف يمكن أن تنتصر اعتبارات سياسية من حيث الأساس على قضايا جباية الضرائب والمساواة.

في زمن العثمانيين كانت الشامية والمشخاب تحت سيطرة قبيلة الخزاعل. وبهدف إحلال السلام في المنطقة شجعت السلطات العثمانية عشيرتين من الفلاحين هما آل فتلة وآل إبراهيم، على الاستقرار هناك. وكان عبد الواحد سكر أحد الأبناء الخمسة للشيخ فرعون، شيخ آل الفتلة، الذي تقاسموا أراضي العشيرة بعد وفاته في أوائل القرن العشرين. وقبل سنوات قليلة على اندلاع الحرب اشتبك بعض شيوخ آل فتلة في نزاع مع السلطات العثمانية واستحوذ بعض سراكيل قبيلة خزعل على أراضيهم التي سجلوها بأسمائهم وأخذوا يتعاملون مباشرة مع الحكومة. وفي ظل الاحتلال البريطاني عاد شيوخ آل فتلة وسُجلوا كما ينبغي بوصفهم العائلة المشيخية الأولى:

«في هذه المناسبة سُجل عبد الواحد سكر على أنه زارع كل أراضي راك الحصوة التي عقب فراره من الأتراك في السنوات القليلة الماضية قُسِّمت بين سراكيله»[36].

ولأسباب ليست واضحة تماماً (لأن البريطانيين أعادوا عائلة آل فتلة) كان عبد الواحد سكر بارزاً في النشاط المعادي للبريطانيين خلال

---

مقهورون بشكل بائس على أيدي شيوخهم الصغار الذين يبدون لي كأنهم بارونات إقطاعيون. العديد منهم كانوا نكرات لا قيمة لهم إلى أن جعلناهم أقوياء وأثرياء».
.LP & S 10 4722 /18 /1920 /8 /6033

36- Note By RAF Special Service Officer, Hilla (J. B. Glubb), 19 July 1924. .Air 23 /447

ثورة العشرين، وارتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بعد بعلماء الدين المعارضين في عام 1922. ونتيجة لذلك كانت السلطات البريطانية مصممة على ألا تدعه يؤمِّن تسجيل أراضي راك الحصوة باسمه، وكانت الحكومة العراقية حريصة بالقدر نفسه على تسجيلها باسمه. وهكذا أعد المستشار الإداري في الديوانية سجلاً بكل سراكيل راك الحصوة لغرض تسجيل الأرض بأسمائهم وبذلك التخلص من عبد الواحد سكر ولكن بعد أن غادر المستشار المنطقة لم تستمر هذه المحاولة. وفي حزيران/ يونيو 1922، بعد تساوم مديد، تم التوصل إلى حل وسط. فالأرض تُسجَّل باسم عبد الواحد سكر ولكن لا يجوز طرد السراكيل من دون موافقة الحكومة. وكان عليهم الاعتراف بعبد الواحد سكر شيخاً «وفق العرف العشائري» ولكن عبد الواحد نفسه كان معرَّضاً للطرد إذا أساء التصرف أو تخلف عن دفع الضريبة.

ولكن هذا الحل لم يُرضِ عائلة فرعون، وعقد عبد الواحد العزم، مع أخيه مزهر بن فرعون وابن أخيه تكليف بن مبدر، على استعادة كل أراضي العائلة تحت سيطرتها المباشرة. وكخطوة أُولى أضرم مبدر النار في عدة قرى تسكنها فروع من العشيرة أصبحت مستقلة عن سيطرته، وحاول تكليف أن يطرد سركالا كان يدفع ضرائبه إلى الحكومة مباشرة منذ زمن طويل. وعُوقب عن هذين العملين بغرامة ولكن الحكومة لم تكن قادرة على منع تكرارهما. وفي أيار/ مايو 1924 أحرق عبد الواحد سكر نفسه قرية أحد الشيوخ الصغار في راك الحصوة، ورتب زيارة موظف من دائرة الطابو لقياس مساحة الأرض قبل أن يمنحه سندات المُلكية. وكان هذا التطور الأخيرة نتيجة نفوذ عبد الواحد سكر في بغداد لأن الموظف لم يكن مخولاً من دائرة الطابو نفسها ولا من المراجع الإدارية المحلية. وأثار وصوله ذعراً في المنطقة، وحاول عدة سراكيل استعطاف عبد الواحد الذي استغل الخدعة للقيام بمزيد من عمليات الطرد.

في تموز/يوليو 1924 زار المفتش الإداري المحلي راك الحصوة للتحقيق في شكاوى قدمها سراكيل. فوجد أن عبد الواحد سكر يرهب المنطقة كلها مدعياً أنه يتصرف بموجب أوامر من الحكومة، وإن قائم مقام أبو صخير عاجز عن إيقافه. وفيما كان المفتش الإداري يقوم بجولته لجمع الأدلة تعقَّبه مزهر بن فرعون الذي هدد كل من يعطي إجابات غير إيجابية. ومن المؤكد أن المنافع التي كانت الحكومة تجنيها من السماح لمثل هذا الوضع بالاستمرار (بإرادتها أو من دون إرادة) لم تكن مالية:

«يُلاحَظ أن... عائلة فرعون مثقلة بالديون عن ضرائب متأخرة في حين أن غالبية الشيوخ الصغار المستقلين دفعوا ضرائبهم كاملة. وهكذا فإن على عبد الواحد ديوناً تبلغ زهاء نصف لاخ روبية، وعلى تكليف مبدر ديوناً تبلغ 10 آلاف روبية، في حين دفع فاهم المحمد، الذي يريد استملاك أرضه، كل ما عليه حتى الآن»[37].

استمر هذا النزاع فترة طويلة بعد انتهاء الانتداب، وكان عبد الواحد سكر أحد الذين قادوا انتفاضة كبيرة في المشخاب عام 1935[38]. وتبين الواقعة عجز الحكومة أمام قادة محليين لديهم أتباع مسلحون. وكان دعم الحكومة المفروض لحصانة الشيخ نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية في «إعادة» تنصيب أفراد معينين، أو في بعض الحالات «تنصيب» أفراد معينين، كشيوخ عشائر وملاك باعتراف القانون، وعدم الاعتراف بالحقوق الموجودة لمستأجري الأرض الثانويين.

### أصول السياسة البريطانية بشأن الأرض والعشائر وعواقبها

كان السير هنري دوبس صاحب المبادرة في الجزء الأكبر من السياسة التي اعتُمدت بشأن الأرض والضرائب والعشائر في ظل الاحتلال واستمرت في فترة الانتداب. فهو بصفته مفوض الضرائب في عام 1916 وضع غالبية الترتيبات الضريبية لولاية البصرة (هاويل Howell، 1922،

---

37- المصدر السابق.

38- أُنظُر الفصل السابع.

وتكفلت الفترة التي أمضاها مندوباً سامياً من 1923 إلى 1929 بمواصلة تطبيق مبادئه في الممارسة العملية. وفي عام 1926، في «مذكرة عن حيازة الأرض»، زعم أنه، بخلاف الممارسة السائدة في مناطق عديدة من الهند البريطانية، سيكون من المستحيل في العراق التعامل مباشرة مع مزارعين أفراد لأغراض الضريبة بسبب سوء المواصلات وظروف عدم الاستقرار في الريف. والطريقة الوحيدة لمنع حدوث تراجع خطير في الإدارة بعد انسحاب القوات البريطانية (المقرر حينذاك أن يحدث في عام 1928 أو 1929)، هي توزيع مساحات واسعة من الأراضي الأميرية على أفراد لفترات طويلة قدر الإمكان على أن يكون ذلك خاضعاً للمراجعة بين حين وآخر وإجراءات تحوطية مبهمة تضمن معاملة الزرّاع معاملة طيبة:

«حيثما أمكن يجب الاعتراف بحيازات شيوخ العشائر الموجودين ربما من خلال إعطائهم أراضي أوسع من الآخرين وربما في بعض الحالات من خلال فرض مهمة جباية ضرائب الحكومة عليهم وتقاضيهم نسبة مئوية عن تكاليف الجباية... فالمالك العشائري، الذي لديه فلاحون تحته، يكبحه العرف العشائري عن ممارسة الظلم والابتزاز بصورة أشد فاعلية مما يمكن تحقيقه في الأحوال الاعتيادية بالقوانين النظامية»[39]

في الحقيقة أن مثل هذه الهِبات، مع نظام دعاوى العشائر، أدت إلى ذات الظلم والابتزاز اللذين زعم دوبس أنه يريد أن يمنعهما. وإن «العرف العشائري» الذي كان من المفترض أن يكون كابحاً توقف عن العمل بفاعلية عندما أُعطي الشيخ سلطة من فوق، وعندما كان في موقع يتيح له إسناد مطالباته باللجوء إلى موارد من خارج الإطار العشائري. وفاقت منافع تأمين فئة من الشيوخ والملاك الموالين مرغوبية توفير ضوابط صارمة لحماية الفلاحين.

---

39- *Note on Land tenure* by Sir Henry Dobbs, enclosed in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies. CO 894 of 21 July 1926. CO 730 /94 /15136.

وفي عام 1923 دعت الحكومة العراقية السير أيرنست داوسن Sir Ernest Dowson [40] إلى إجراء مسح لوضع حيازة الأرض. وفي مراسلات مع السير فرانسيس همفريز، خَلَف دوبس، وجه داوسن انتقاداً ضمنياً إلى دوبس بالقول:

«لا أعتقد أن التبسيط أو السلام العام أو المنفعة الاقتصادية ستتحقق بسياسة مرسومة لإقامة سلسلة من الملاك الكبار كوسطاء... وأن القلاقل المتكررة في المنتفق وعلى امتداد النهر في الحي... كانت وليدة سياسة... تتسم على الأقل بهذا الطابع العام. وحيث يوجد أصحاب حيازات صغيرة يدفعون ضرائبهم أو مستعدون لدفعها مباشرة إلى الحكومة... يجب الاعتراف بهم. وحيث يوجد أصحاب حيازات كبيرة ذات مستأجرين تابعين يمارسون الزراعة فإن هذا أيضاً يجب الاعتراف به شريطة أن تكون العلاقات سليمة وتخضع لتسجيل الحقوق المعقولة للإنسان البسيط على الوجه المطلوب. وحيث توجد حيازة عشائرية حقيقية ما زالت باقية والأرض تزرعها العشيرة بصفة عامة، فإن هذا مرة أخرى يجب الاعتراف به. ولكنني لا أعتقد أن أياً من هذه الظروف المتغيرة يجب أن تُشجَّع بصورة مفتعلة أو أن يُحافظ عليها بصورة مفتعلة»[41].

لم تكن سياسة دوبس في إعطاء الملاكين حسني السلوك ضمانة طويلة الأمد لحيازة الأرض على رؤوس فلاحيها القانعين، تمت بصلة تُذكر إلى الأوضاع الفعلية في الريف. وهي سياسة لم تأخذ في الاعتبار عملياً حقوق اللزمة الراسخة منذ زمن طويل، وتغيُّر وضع السركال، وما اقترن به من تراجع لسلطة الشيخ «التقليدية». وهي سياسة لم تكن تصح إلا في ظروف لواء الكوت ولواء العمارة، وحتى فيهما يكون واضحاً مما توصل

40- سابقاً المدير العام للمساحة في مصر والمستشار المالي للحكومة المصرية ومؤلف دراسات عن حيازة الأرض في فلسطين وشرق الأردن.

41- Sir Ernest Dowson to Sir Francis Humphrys, 15 January 1932, enclosed in E 3588 /3588, FO 371 /16049.

إليه بطاطو أن المعاناة من شدة الحرمان الاقتصادي في هذه المناطق كانت إلى درجة كبيرة جداً نتيجة نظام حيازة الأرض المعمول به[42].

نتيجة لهذه السياسات، ونتيجة للكساد الزراعي في العالم أواخر العشرينيّات وأوائل الثلاثينيّات، انخفضت الإيرادات المتحققة من ضريبة الأرض مما يقل قليلاً عن نصف إيرادات الدولة في بداية الفترة التي تغطيها دراستنا إلى ما يربو قليلاً على عُشرها في نهاية الفترة. ولم يكن هذا عائداً إلى أي تراجع عام في الاستزراع أو الإنتاجية[43]، بل إلى هبوط الأسعار من جهة وعجز الحكومة عن جباية المال من الجهة الأخرى. وعليه أصبح من الضروري إيجاد مصادر دخل بديلة. وبناء على ذلك رُفعت الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة بنسبة 10 في المئة في كل الحالات، وبنسبة 20 في المئة في بعض الفئات المنتقاة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1931.

في حزيران/ يونيو 1931 أُجريت مراجعة جذرية لضرائب الأرض بإدخال ضريبة الاستهلاك. وبهذه الوسيلة تغير أساس الضريبة الزراعية من نسبة من المنتوج الإجمالي إلى ضريبة على الفائض الذي يُنتج للبيع. وكان المنتوج المخصص للبيع يؤخذ إلى مراكز خاصة حيث

---

42- أُنظُر الملحق رقم 2 وبطاطو (1978) Batatu: 152 - 132.

43- ازدادت المساحة المزروعة من «على الأرجح أقل من 100 ألف دونم في ستينيّات القرن التاسع عشر إلى نحو 1613000 دونم في عام 1913 إلى 9258000 دونم خلال الحرب العالمية الثانية...» وارتفعت قيمة الاستيرادات من 3.5 مليون دينار عراقي في 1912 - 1913 إلى 7.6 مليون دينار في 1933 - 1939. حسن (1970) Hasan: 372 - 340. وخلال الانتداب ارتفع عدد المضخات الآلية من 143 مضخة تخدم 190 كيلومتراً مربعاً في عام 1921 إلى 2031 مضخة تخدم 7380 كيلومتراً مربعاً في عام 1929. (داوسن (1932) Dowson: 29). تشير هذه الأرقام، أولاً، إلى زيادة الإنتاج وثانياً، زيادة الثروة الشخصية. ولا ينعكس أي من هذين العاملين في إجمالي الإيرادات المتحققة من الضريبة التي، باستثناء ضريبة الأغنام، انخفضت باطّراد خلال هذه الفترة أساساً للأسباب المبيَّنة أعلاه. أُنظُر الجداول في «التقرير الخاص... عن تقدم العراق 1920 - 1931» ص 83.

تُستقطع الضريبة البالغة عادة 10 في المئة. وأشرت هذه الخطوة نهاية كل المحاولات الشكلية لجباية الضريبة الزراعية من الملاك الكبار: لم تعد الحكومة العراقية قادرة حتى على التظاهر بأنها ستستمر في طلب مساهمات نقدية من أقوى مؤازريها. وبعد فترة قصيرة على انتهاء الانتداب كُرست سلطات الملاك المطلقة رسمياً بتشريع. ففي عام 1933 صدر قانون حقوق وواجبات الزرّاع محدِّداً مسؤوليات أصحاب المزارع والسراكيل والفلاحين. وبموجب القانون يمكن أن يُحمَّل الفلاح، بدعوى الإهمال، مسؤولية أي كارثة تقريباً قد تنزل بالمحصول، ويمكن إجلاؤه وإجلاء السركال في ظروف مختلفة من الجائز تأويلها تأويلاً فضفاضاً للغاية، وبناء على ذلك إذا ارتكب:

«...عملاً يؤدي إلى الإخلال بالعلاقات السلمية بينه وبين الآخرين بهدف عرقلة إدارة المزرعة، فيعاقب بالطرد من المزرعة بأمر المسؤول الإداري المعني وفق أحكام نظام دعاوى العشائر»[44].

ولاحظ مراقب معاصر:

«نظرياً فإن للفلاح حقوقاً معينة يجب حمايتها ولكن عندما ينظر المرء إلى الموقع النسبي للطرفين إذا أُحيل نزاع إلى مدير الناحية أو قائم المقام، يكون المرء مضطراً إلى اعتبار حقوق الفلاح حقوقاً نظرية فقط»[45].

كان من سمات القانون الأشد مدعاة للاعتراض أن الفلاح الذي عليه دين للملاك لا يستطيع أن يترك عمله إلى أن يسدد دينه. وبما أن الفلاح يمكن أن يُحمَّل مسؤولية أي ضرر أو كارثة قد تحدث، وبما أن النظام الزراعي كله يعتمد على نظام الدفع مقدماً من الملاك إلى الفلاحين، فإن

---

44- المادة 49. أنظُر جريدة الوقائع العراقية *Government Gazette* عدد 30 تموز/ يوليو 1933. تظهر نسخة في FO 624 /1 /428 /1.

45- Note on the Law by the Inspector General of Agriculture, Nov. 1933 enclosed in Ambassador, Baghdad, to Secretary of State for Foreign Affairs, Despatch No. 807 of 22 December 1933, FO 624 /1 /428 /7.

من المستحيل عملياً أن يكسر الفلاحون حلقة الدَين بأي طريقة سوى الفرار من أرض الملاك. ويفسر تطبيق هذا القانون، ولا سيّما في زمن الركود الزراعي الشديد، الكثير من حركة الهجرة السكانية الواسعة من الريف إلى المدن بحثاً عن عمل. وكانت أحكام قانون حقوق وواجبات الزرّاع من القسوة حتى أن بعض وزراء الحكومة العراقية أنفسهم تساءلوا إنْ لم تكن هذه الأحكام انتهاكاً لبعض مواد الاتفاقية الدولية لمناهضة العبودية[46].

## خلاصات

كانت سياسات الأرض والضريبة التي اتبعت تحت الانتداب وليدة مصاعب واجهت الحكومة في إدارة بلد سلطتها فيه ليست مستمدة من أي أساس راسخ من الموافقة عليها. وحلت السلطات البريطانية المشكلة خلال فترة الاحتلال بإيجاد جيوب من الدعم في المناطق الريفية عن طريق توزيع الأراضي ومنح امتيازات حقوقية ومالية لشيوخ مختارين. وفي بعض الحالات كانت الحكومات العراقية تحاول إلغاء هذه الامتيازات ولكنها سرعان ما كانت تُجبر على الإقرار بأنها لن تكون قادرة على البقاء في السلطة إلا بتشكيل نوع من التحالف مع أقطاب محليين ذوي سطوة. وكان انتهاج سياسة تصالحية هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن لنظام الحكم الذي أُقيم أن يستمر في العمل من خلالها. زد على ذلك، أن أعضاء التكتل الدائم الذي يشكل الحكومات العراقية عندما كانوا هم أنفسهم يتدخلون في الزراعة، كانوا سرعان ما يدركون المنافع المتأصلة في ترتيبات الحيازة والتنازلات الضريبية التي يؤيدونها. وعليه فإن هذه السياسة يجب ألا تعتبر مجرد وسيلة مثلى لاستمرار حكومة الملك بواسطتها بل أنها تخدم مصالح الزمرة التي كانت تحكم العراق أيضاً.

---

46- Ambassador, Baghdad, to Secretary of State for Foreign Affairs, Despatch No. 807 of 22 December 1933. FO 624 /1 /428 /7.

وقعت أهم الآثار الناجمة عن السياسات المتَّبعة على المجتمع الريفي أولاً، وثانياً على النظم الضريبية. وعندما تنامت سلطات الملاك وحقوقهم تراجعت حقوق العاملين في أراضيهم. وكان الفلاحون والسراكيل مرتبطين بملاكهم من خلال تضافر الديون مع نظام دعاوى العشائر وقانون الزرَّاع. وكانت سيطرة الملاك سيطرة تامة، ولم يكن لدى الفلاح أو السركال طريقة لتحسين وضعه سوى بالرحيل عن الأرض. وبقدر تعلق الأمر بخزينة الدولة فإن سياسة الأرض والضريبة أسفرت عن هبوط الإيرادات المتحققة من الزراعة تدريجياً. وأُجبرت الحكومة على البحث عن مصادر دخل أخرى فوجدت أولاً الرسوم الجمركية، ثم، بقدرة إلهية، أنقذتها عائدات النفط. وكان من الممكن إيجاد علاج غير مؤلم نسبياً للاختلالات الاقتصادية التي أحدثتها هذه السياسة: الوسائل نفسها لم تكن متاحة لحل ما سببته هذه السياسة من غليانات سياسية واجتماعية طويلة المدى.

# الفصل السابع

# الدفاع والأمن الداخلي: دور الجيش العراقي والقوة الجوية الملكية البريطانية

كانت بريطانيا، بوصفها قوة الانتداب، مسؤولة بموجب القانون الدولي عن الدفاع عن العراق ضد الغزو الخارجي. وفي الوقت نفسه كانت القوات البريطانية تتمركز في العراق لحماية طريق الهند، وحقول النفط الإيرانية، ثم العراقية لاحقاً. وأسفرت هذه الازدواجية في الأدوار عن قدر معين من الإبهام. فإن اندلاع انتفاضة في العراق، حتى إذا كان غباء الحكومة وحده المسؤول عنها، كان يشكل تهديداً لمصالح الإمبراطورية أيضاً، وستتدخل بريطانيا، على الأرجح، للدفاع عن سلطة الحكم. وهكذا كان بمقدور العراقيين أن يقولوا إن سياسة الدفاع عن بلدهم مخطَّطة لخدمة مصالح بريطانيا وليس مصالحهم.

عموماً، كانت أهداف بريطانيا في الدفاع عن العراق ذات أربعة أوجه: حماية مصالحها هي وخطوط المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن العراق ضد الغزو، والحفاظ على السلام والأمن في الداخل، وتحقيق هذه الأهداف بأقل كلفة ممكنة. وتقرر في مؤتمر القاهرة أن الدفاع، بالمعنى الواسع، يجب أن تتولاه الحكومتان البريطانية والعراقية بصورة مشتركة، حيث يوفر العراقيون جيشاً والبريطانيون سرباً من القوة الجوية الملكية. وحُدِّدت التزامات البلدين في الاتفاقية العسكرية لعام 1924: يخصص العراق ربع ميزانيته للدفاع ويكون مستعداً للنهوض بالمسؤولية العسكرية

الكاملة عن نفسه في نهاية 1928 رغم أن هذا الموعد الفاصل، كما سبقت الإشارة، صُرف النظر عنه في نهاية المطاف. وكانت مساهمة بريطانيا أن تكون بمثابة الحَكَم خلال السنوات الأربع وأن تغطي تكاليف القوات الإمبراطورية المتمركزة في العراق كاملة، بما في ذلك تكاليف الكتائب البريطانية أو الهندية والعربات المصفحة وأسراب القوة الجوية الملكية وقوات الليفي العراقية. وجرى تخطيط الالتزام العسكري البريطاني بمقياس تنازلي فانخفض الإنفاق من نحو 32 مليون جنيه إسترليني في 1920 - 1921 إلى زهاء 4 ملايين جنيه إسترليني في 1926 - 1927 و0.48 مليون جنيه إسترليني في 1930 - 1931 [1]. ونظراً إلى أن حقول النفط والممر الجوي للإمبراطورية كانت تعتبر أهم من أن تُترك دون حماية فإن القوات البريطانية لم ترحل في الحقيقة في عام 1928، أو في عام 1932، وأُبقي على قواعد القوة الجوية الملكية في العراق حتى عام 1958. كما كان الرأي في أواخر العشرينيّات أن الجيش العراقي لم يبلغ المستوى الكافي من الجهوزية لتولي مسؤولية الدفاع عن البلد بمفرده.

## الجيش العراقي

طوال فترة الانتداب كان هناك سجال واسع حول حجم الجيش العراقي وعمله. وبالنسبة للملك فيصل وأفراد حلقته الذين كان العديد منهم ضباطاً سابقين في الجيش العثماني، كان بناء جيش عراقي قوي يعني ضمناً قدراً أكبر من الاستقلال عن السيطرة البريطانية، وإمكانية أبكر للانضمام إلى عصبة الأمم. والأكثر من ذلك، إذا تمكن الملك ونوري سعيد من السيطرة على قوة عسكرية كبيرة فإن قوتهما نفسها في البلد ستتعزز بدرجة كبيرة. وكانت حماستهم لتوسيع الجيش، ومعارضة ذلك من جانب سياسيين

---

1- Costs from *Hansard*, 18 February 1926, CO 730 /101 /3532 and Trenchard to Shuckburgh, 31 October 1927, CO 730 /125 /40607 and *Special Report on the Progress of Iraq 1920-1932*, pp. 47-48.

شيعة أدركوا تمام الإدراك أن هيمنة السنة ستصبح أرسخ، في مركز السجال حول التجنيد الإجباري في السنوات التي أعقبت عام 1927[2].

كان غالبية المسؤولين البريطانيين يعارضون زيادة أعداد الجيش أو توسيع مهامه لأسباب منها أن ذلك سيمنح «جماعة البلاط» قوة كبيرة جداً، ولكن أيضاً لأن الجيش كان من حيث الأساس عديم الفاعلية، وإيرادات الحكومة القليلة لا تسمح بتوسيعه توسيعاً كافياً. وسُمح بزيادة عديده بصورة بطيئة من نحو 3500 رجل في عام 1921 إلى زهاء 20 ألف رجل في عام 1932، وهم رقم أقل بكثير مما كان نوري السعيد وأصدقاؤه يعتبرونه كافياً. ولم يكن الجيش سوى جندرمة ممجَّدة تعمل في بعض الأحيان كملحق للقوة الجوية الملكية البريطانية، وكانت الحكومة العراقية تعرف ذلك وترفضه[3]. وفي أوائل العشرينيّات كان الجيش يُعد مصدر هدر للموارد حتى أن اقتراحاً قُدم بالاستغناء عنه عملياً: أراد السير هيو تريتشارد Sir Hugh Trenchard رئيس أركان القوات الجوية، التركيز حصراً على قوات الليفي (قوات كولونيالية بقيادة بريطانيا أفرادها من الطائفة المسيحية الآشورية)، التي كانت أعلى كفاءة بشكل ظاهر، و«إبقاء الجيش العراقي واجهة محضة»[4]. وكان هذا مستحيلاً من الناحية السياسية:

«إذا أردنا إنتاج سياسة لتعزيز تشكيلات الليفي إلى قوة دائمة، وإهمال الجيش العربي، فيجب أن ندرك أن ما يترتب على ذلك ليس تغيير سياستنا العسكرية فحسب بل وتغيير سياستنا الأوسع التي تحكم مصلحتنا ذاتها في العراق. كما أنه ينحو إلى الانتقاص من فكرة قيام عراق مستقل في نهاية المطاف بدلاً من تشجيعها»[5].

---

2- أنظُر الفصل الرابع والملحق رقم 1.

3- المصدر السابق.

4- Trenchard to Shuckburgh, 9 December 1921, CO 730 /8 /61008.

5- Colonial Office minute of 28 November 1921 by C. J. Howard on High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Telegram 707 of 23 November 1921. CO 730 /7 /58553.

وهكذا تعين الحفاظ على الجيش رغم عدم كفاءته الظاهرة. وبعد سنوات من الأخذ والرد أُقنعت بريطانيا بإعطائه 600 ألف جنيه إسترليني موزعة على أربع سنوات كمنحة من باب المساعدة استخدم القسم الأعظم منها لدفع رواتب ضباط البعثة العسكرية البريطانية. وعموماً فإن الجيش، رغم حضوره البارز في التساوم السياسي خلال تلك الفترة، كان دوره العسكري ثانوياً حتى نهاية الانتداب. وشهد الجيش خدمة فاعلة مديدة أول مرة في العمليات ضد الشيخ محمود الحفيد في عام 1930، حين تولت طائرات القوة الجوية الملكية البريطانية تمهيد الأرض له بعناية أولاً:

«في هذه العمليات اتبعت سياسة البعثة العسكرية البريطانية في تدريب الجيش للتحرك بمفرده، إلى حدود كانت حتى ذلك الوقت تُعد خطيرة. وبررت الأحداث بصورة كاملة المخاطر التي جرى الإقدام عليها، لأن القادة العراقيين أدوا مهامهم بصورة مُرْضِية في الغالب ونتيجة لذلك يواجه الجيش مستقبله بقدر كبير من الثقة»[6].

هذا التقييم المتفائل، المستل من «التقرير» عن تقدم العراق خلال الفترة الواقعة بين 1920 و1931، حين كُتب للجنة الانتدابات الدائمة، لم يكن له صدى في تقرير معمم داخلياً عن العمليات في منطقة بارزان بعد عامين:

«انهارت القيادة والانضباط في مرحلة حرجة بصفة خاصة، والضباط البريطانيون الذين كانت مهمتهم العمل مستشارين فقط ولم تكن لديهم سلطة قانونية، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تولي كامل المسؤولية وإصدار أوامر مباشرة بأنفسهم»[7].

إذاً، بسبب قصور الجيش تولت القوة الجوية الملكية وقوات الليفي بالدرجة الرئيسة مهام الدفاع والأمن الداخلي. وباستثناء العمل البوليسي

---

6- *Special Report on the Progress of Iraq 1920-1932*, p. 47

7- ملخصات شهرية عن العمليات الجوية، نيسان/ أبريل 1932. Air 5/ 1292

للقوة الجوية الملكية في الصحراء الجنوبية ضد «الإخوان» القادمين من نجد في أواخر العشرينيّات والعمليات ضد المسلحين الأتراك غير النظاميين في أوائل العشرينيّات، لم تكن هناك حوادث أو تهديدات تُذكر بغزو خارجي، وفي كل الأحوال كان مؤثر الردع في العلاقة مع بريطانيا هو السد الرئيس ضد مثل هذه الاحتمالات. وكانت المهمة الرئيسة للقوة الجوية الملكية في العراق الحفاظ على «الهدوء» داخل البلد، واغتنمت هذه الفرصة لإثبات قدرتها على القيام بدور قوة زهيدة الكلفة وفاعلة لحفظ السلام. وبهذه الطريقة ساعدت أيضاً على تأمين مستقبلها هي كفرع مستقل دائم من فروع القوات المسلحة البريطانية[8].

## القوة الجوية الملكية في العراق

وصلت الطائرات الأولى لفيلق الطيران الملكي في بلاد ما بين النهرين عام 1916. وفي الأشهر الأولى كان استخدامها يقتصر على الاستطلاع وتوجيه نيران المدفعية، ولكن أفضليات استخدام الطائرات في عمليات هجومية في الشرق الأوسط أصبحت ظاهرة تدريجياً كما حدث على الجبهة الغربية. يضاف إلى ذلك، أن الفكرة القائلة إن للطائرات فائدتها في كبح القلاقل في مناطق تعتبر عصية على دخول القوات النظامية إليها بدأت تلاقي رواجاً. وفي نيسان/ أبريل 1919:

8- أُنظُر Cox, 'A Splendid Training Ground....' (1985): 157-184, Clayton, 'Deceptive Might' (1999): 280-293 and the more detailed treatment by David Omissi (1990): 18-38.

يرى أوميسي Omissi (1990) أن قدرة القوة الجوية الملكية على توفير مراقبة رخيصة وفاعلة في العراق كانت حيوية لضمان بقائها كوحدة مستقلة إزاء الضرورة الواسعة لتوفير المال (على الإنفاق العسكري وغيره) في السنوات التي أعقبت 1918. ونُظر إلى الخطة الجوية التي دعمها تشرتشل بحماسة، ببعض الشك بعد ثورة العشرين التي كان هناك إحساس بأنها أثبتت عدم وجود بديل عن القوات البرية. أُنظُر الهامش 12، الفصل السابع.

«ما زال القصف مستمراً. وما أن تُخمَد منطقة حتى تشتعل أخرى ثائرة ويتعين التعامل معها بالطائرات... وكان التعامل مع كل هذه القلاقل العشائرية يجري من الجو... وهكذا أُنقذ الجيش من قطع أميال كثيرة منهكة على تضاريس وعرة وتكبد خسائر»[9].

عندما كان تشرتشل وزير الحربية أوعز للجنرال ترينتشارد أن يعد خطة للحفاظ على الأمن الداخلي في بلاد ما بين النهرين باستخدام القوة الجوية الملكية[10]. وكان في تصور تشرتشل سلسلة من نقاط الإنزال وسط المناطق الذي يُراد الدفاع عنها وبذلك الاستغناء عن خطوط المواصلات الطويلة التي سببت متاعب كثيرة للحملة خلال الحرب. وبعد جولة في أنحاء العراق خلص السير جيفري سالموند Sir Geoffrey Salmond، شقيق قائد القوات الجوية البريطانية في بغداد، إلى أن الخطة مناسبة من حيث المبدأ:

«يجب أن يُعتبر جزءاً أساسياً من موقعنا في بلاد ما بين النهرين ألا تكون الإدارة المدنية ممكنة إلا بسبب وجود قوة عسكرية. والمهمة التي ستكون القوة الجوية الملكية مدعوة للنهوض بها هي الحفاظ على الوضع القائم دون تهديد الإدارة المدنية، حتى في أسوأ الأوضاع، أي اندلاع انتفاضة عامة في عموم البلد، وهو حدث مستبعَد»[11].

رغم توقعات سالموند فإن المستبعَد حدث: بعد أشهر قليلة بدأت الانتفاضة وأسفرت عن قتال عنيف وخسائر كبيرة في الأرواح. وأصبحت أفضليات السيطرة الجوية وسرعتها وتوفيراتها الكبيرة في الوقت والرجال والتكاليف واضحة بصورة متزايدة خلال السنوات

---

9- War Diary, 31st Wing R. F. C. April 1919: Air 1 /2207

10- Secretary of State for War to Chief of Air Staff, Memorandum of 29 February 1920. RAF Scheme of Defence for Mesopotamia, Air 20 /526.
زعم لورنس العرب أنه اقترح الفكرة على تشرتشل. أُنظُر غريفز Graves وهارت Hart (1938): 112.

11- Note (undated but Spring 1920) by Sir Geoffrey Salmond: Air 20 /526.

التالية. واقتنع حتى عسكريون تقليديون: كتب الجنرال أيلرمر هالدين General Aylmer Haldane، القائد العام للقوات البريطانية في بغداد، إلى تشرتشل في حزيران/ يونيو 1921:

«أعتقد الآن حقاً بأني لو كانت عندي طائرات كافية العام الماضي لاستطعتُ منع الانتفاضة من الانتشار أبعد من الحادث الأول في الرميثة»[12].

آخرون ولا سيّما في وزارة الحربية وهيئة الأركان العامة ظلوا على شكوكهم واعتبروا أن ثورة العشرين أثبتت زعمهم بعدم وجود بديل فاعل عن القوات البرية. ولكن في كانون الأول/ ديسمبر 1920 كان هناك 17 ألف جندي بريطاني و83 ألف جندي هندي في العراق «بكلفة سنوية تُقدر بـ 30 مليون جنيه إسترليني» (أوميسي 1990، Omissi: 24). وهكذا أصبحت المحاجّات المدافعة عن خطة استخدام القوة الجوية محاجّات حتى أقوى من قبل إزاء الإنهاك العام بسبب الحرب والحاجة الماسة إلى الاقتصاد في النفقات التي أخذت الآن تلح على الحكومة البريطانية. ودافع تشرتشل الذي أصبح وزير المستعمرات في كانون الثاني/ يناير 1921 عن هذه السياسة التي طُرحت أول مرة في مؤتمر القاهرة في آذار/ مارس واعتُمدت في نهاية المطاف في آب/ أغسطس 1921، وكان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ بعد تشرين الأول/ أكتوبر 1922[13]. وكان سرب القوة الجوية الملكية يعمل بإمرة قائد القوات الجوية في العراق الذي كان نفسه مسؤولاً أمام المندوب السامي وليس وزارة الطيران. وإلى جانب التوفيرات التي تحققها الخطة الجوية اعتبر ترينتشارد أنها تستند إلى المبدأ القائل:

---

12- Sir Aylmer Haldane to W. S. Churchill, 26 June 1921: Air 8 /34, p. 12.

13- أنظر C. P. 3240, 17 August 1921: Air 8 /34. يضيف أوميسي Omissi المعلومة المفيدة بأن أموال دعم كانت ستُدفع إلى حكام الدول المجاورة للعراق أو القريبة منه (ابن سعود والشريف حسين وإمام اليمن) مقابل تعهد بعدم تعكير السلام في العراق. يضاف إلى ذلك أن أسراباً من طائرات القوة الجوية الملكية كانت تتمركز في شرق الأردن. أوميسي Omissi (1990): 25، 27-28.

«... إذا لم يكن هناك ما يقاتل العرب ضده على الأرض، ولا غنيمة أو بنادق تقع بأيديهم، ولا أحد يقتلونه، بل عليهم أن يتعاملوا مع طائرات لا تصلها أذرعهم لكنها من المؤكد أن تأتي، ومن دون المخاطرة بوقوع كارثة أو تكبد خسائر فادحة كتلك التي دائماً تلحق بدوريات المشاة الصغيرة في بلدان غير متحضرة»[14].

ولكن مبادئ التسيد في الجو كانت موضع سجال مديد. وكانت المعارضة التي أبدتها وزارة الحربية تستند من حيث الأساس إلى خطوط فاصلة، ولكن حتى في وزارة المستعمرات جرى التعبير عن تحفظات وجدت ما يبررها أساساً خلال فترة الانتداب. وتساءل أحد المسؤولين:

«إلى أي مدى سيكون من المشروع أو المرغوب به أن تقدم القوات البريطانية مساعدة للحكومة العربية في قمع انتفاضات أو فرض الطاعة؟... لنفترض أن منطقة الفرات الأوسط ثارت على الأمير وطردت مسؤولي الأمير وأقامت إدارة شيعية: هل ينبغي أن تساعد قوة الانتداب على إعادة سلطة الأمير؟»[15].

في حزيران/ يونيو 1921 كتب تشرتشل يبلغ كوكس:

«إن العمل الجوي وسيلة مشروعة لإخماد القلاقل وفرض الحفاظ على النظام ولكنه يجب ألا يُستخدم بأي حال من الأحوال لدعم إجراءات إدارية محضة مثل جباية الضرائب»[16].

– وهو أمر كان يُخرَق أكثر مما ينفذ في الممارسة. وظهر عدد من المطبات على الطريق قبل أن تنال «الخطة الجوية» في العراق قبولاً نهائياً رغم أن بدايتها تعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1922. وبحلول تموز/ يوليو 1923 خلص تقرير سولزبري Salisbury Report الذي كانت مهمته

---

14- Trenchard to Shuckburgh, 29 July 1921: CO 730 /15 /37682.

15- Minute by R. W. Bullard, 4 March 1921: CO 730 /2 /9565.

16- Churchill to Cox, Private and Unnumbered Telegram, 7 June 1921: CO 730 /2 /27278.

دراسة العلاقات بين القوة الجوية الملكية وأسلحتها الأم (القوات البرية والبحرية)، إلى أن الدفاع عن بريطانيا والإمبراطورية سيُخدَم على نحو أفضل بقوة جوية ملكية منفصلة (أوميسي، 1990: 33 – 34).

بالمفردات العملية، كان الحفاظ على «الأمن الداخلي» يعادل توسيع الرقعة المشمولة بسلطة الحكومة العراقية. ولتحقيق ذلك كان المطلوب تهدئة مناطق تعمها الفوضى بهذا القدر أو ذاك ونادراً ما كانت تدفع ضرائب في السابق. وبالنسبة للكرد ورجال العشائر في مناطق الفرات الأوسط والأسفل لم يكن هناك فارق كبير يميز سياسة بريطانيا والحكومة العراقية عن سياسة العثمانيين. وبالنسبة لرجال العشائر فإن «الحكومة» تعني شرين توأمين هما جباية الضرائب والتجنيد الإجباري، اللذان كادوا أن ينجحوا في إبقائهما بعيدَين عنهم في زمن العثمانيين. وبعد الاحتلال البريطاني أصبح واضحاً أن الإدارة المدنية مصممة ليس على فرض ضرائب فحسب بل وجبايتها أيضاً، وحيثما كانت الحكومة تستطيع أن تفعل ذلك من دون إثارة حساسيات محلية فإنها أبدت همة من هذه الناحية.

كان من المحتم تقريباً أن يتحول القصف إلى أداة قمعية رغم المحاجَّات الغريبة بعض الشيء التي طُرحت وقتذاك بما مؤداه أن القصف إما «أكثر إنسانية» أو أنسب «للعقلية البدوية» أو كلاهما (ساتيا Satia، 2006)[17]. ونتيجة لعمليات متعددة في العراق عامي 1923 و 1924 أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح، ركزت صحف القطبين الإعلاميين هارمزورث Harmsworth وبيفربروك Beaverbrook التي كانت معارضة بشدة لزيادة التدخل البريطاني، على نشاطات «حفظ السلام» الشديدة لطائرات القوة الجوية الملكية بوصفها محاجَّة أخرى لمصلحة «الجلاء

---

17- «أبناء الكثير من هذه العشائر يحبون القتال من أجل القتال»، كما أكد ترينتشارد Trenchard للبرلمان [في عام 1930]. «ليس لديهم اعتراض على أن يُقتلوا» (أول خطاب يلقيه ترينتشارد في مجلس اللوردات، 1930، مقتبس في ساتيا Satia، 2006: 37).

عن بلاد ما بين النهرين»[18]، وكان هناك عدد من الأسئلة المحرِجة في البرلمان. واستشاط جورج لانزبري George Lansbury غضباً على «هذا الأسلوب التتري والهمجي في الحرب ضد أشخاص عزل» ولكنه لم يكن وحده في هجماته على هذه السياسة:

«أبدى اللورد كرزون اهتماماً بهذه المسألة. وأحسب أن اللورد كرزون لم يكن قانعاً بوجود أي اختلاف حقيقي بين القصف لعدم دفع الضرائب والقصف لعدم الحضور عند الاستدعاء لشرح سبب عدم دفع الضرائب»[19].

في آب/ أغسطس 1924 قدم وزير الطيران العمالي إلى البرلمان «مذكرة عن استخدام السلاح الجوي في العراق»، الذي كان، على ما يبدو، محاولة لتقديم رد شامل على هذه الانتقادات. واستعرضت المذكرة الظروف التي يمكن أن تُطلب مساعدة القوة الجوية الملكية فيها، والإجراءات الإدارية ذات العلاقة، مشددة على أن الطائرات لا تُستخدم إلا إذا فشلت كل الوسائل الأخرى (مع أنه كان من الواضح تماماً أن هذا ليس ما كان يحدث في الممارسة). ورُفضت البدائل عن السيطرة الجوية بوصفها بدائل غير عملية وباهظة الكلفة إلى أقصى الحدود. وزعمت المذكرة أن الدفاع الجوي رخيص وإنه يوفر «طريقة للسيطرة أشد فاعلية وأقل كلفة بالأرواح والمعاناة»، ويتيح السيطرة على الانتفاضات قبل انتشارها. والأكثر من ذلك أن السكان المحليين كانوا دائماً يُحذَّرون قبل أن يبدأ القصف بإلقاء منشورات تمكنهم من الاحتماء بحيث إن «القهر الذي يُمارَس بالسلاح الجوي يرتكز على النيل من المعنويات وتعطيل حياة العشيرة الطبيعية

---

18- أنظُر صحيفة الديلي ميل *Daily Mail*، 27 كانون الثاني/ يناير وصحيفة الديلي أكسبريس *Daily Express*، 29 كانون الثاني/ يناير وصحيفة إيفننغ ستاندارد *Evening Standard* 30 كانون الثاني/ يناير 1924، مجموعة في CO 730 /64/ 4566.

19- Minute by H. W. Young, 2 March 1923 on Air Officer Commanding, Baghdad, to Secretary of State for Air, Telegram 130A of 22 February 1923: CO 730 /45 /10674.

بعد أسبوع أو نحو ذلك قام مور Moore ضابط الخدمات الخاصة للقوة الجوية الملكية في السماوة بجولة أخرى في المنطقة مستمعاً إلى شكاوى أهلها:

«في كل مُضيف كنا نسمع الآراء والمظالم نفسها التي جسدها تقرير الكابتن غلوب... وكان صوت عشيرة ألبو جياش بصفة خاصة عالياً في امتداح أيام زمان عندما كان الماء يوزَّع بعدالة والمرء يشعر آمناً بقدر معقول في بيته»[23].

مع ذلك، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، استدعي شيوخ العديد من عِشائر قبيلة بني حجيم «بطريقة فظة» للحضور في السماوة خلال 48 ساعة واشترط عليهم إيداع مبلغ من المال ضمانة لحسن سلوك عشائرهم[24]. واعترف اثنان من الشيوخ الذين وصلوا بأنهم فقدوا القدرة للسيطرة على عشائرهم منذ زمن طويل، وهو رد وإن عُد غير مقنع فإنه كان على الأرجح صادقاً. ولم يتسن إيجاد الضمانات اللازمة، وبناء على ذلك أُجريت ترتيبات لقيام القوة الجوية الملكية بقصف المنطقة لتشجيعها على طاعة الحكومة. وقد تبدو الخسائر غير كبيرة بمعايير اليوم ولكن على امتداد فترة أسبوع قُتل 144 شخصاً وجُرح عدد غير محدَّد[25].

بعد أسابيع قليلة على نهاية العملية كتب غلوب، الذي ربما كان أذكى مراقب للظروف المحلية، إلى قياد القوات الجوية:

«إنه أمر مؤسف ولكن يبدو من المحتم تقريباً أن يرتبط العمل الجوي بدفع الضرائب. فأولاً أن رجل العشيرة ينظر إلى الحكومة على أنها مجرد مؤسسة تنقضُّ عليه دورياً لمطالبته بالمال. وإذا رأى الحكومة

---

23- RAF Special Services Officer, Samawa, to Air Headquarters, S /I, 27 November 1923: Air 23 /443.

24- Report on Operations against Bani Huchaim, Air Officer Commanding, Baghdad, to Secretary of State for Air, 12 December 1923. Air 5 /443.

25- الموجز الشهري للعمليات الجوية، كانون الأول/ ديسمبر 1923. Air 5 /1287.

تمارس الإكراه مع أي فرد أو عشيرة فمن الطبيعي أن يخلص إلى أن ذلك يكون بهدف انتزاع المال. وثانياً، أن لدى الموظف الحكومي الاعتيادي الصغير الفكرة نفسها إلى حد كبير عن واجباته... لا يمكن تجنب العلاقة بين العمل العقابي ودفع الضرائب. ولكن بالإمكان تخفيفها من خلال إفهام الأفراد باستمرار أن لا حق للحكومة أن تفرض ضريبة على المجتمع ما لم تعط شيئاً بالمقابل. وأنا قلما سمعتُ مسؤولاً ينسب لنفسه فضل تحسين الزراعة أو الصحة العامة في منطقته»[26].

تحليل ثاقب آخر كتبه ضابط استخبارات آخر في القوة الجوية الملكية في نيسان/ أبريل 1924:

«إن السبب الرئيس للقلاقل التي اندلعت مؤخراً هو الامتعاض المتزايد من مطالبات بدفع ضرائب فقر العشائر وضعفها يجعلانها عاجزة عن تلبيتها. وكونها في الحقيقة لا تملك إلا القليل من المال أو لا تملك أي مال فإن هذا ما تذكره تقارير المصادر كافة، رسمية وغير رسمية. وما إذا كانت ستدفع إذا امتلكت المال فإن هذه مسألة أخرى، ولكن يبدو من الجائز على الأقل أنها ستهدر القليل الذي تحصل عليه بطريقة أقل طيشاً إذا رأت مردوداً ملموساً عما تدفعه من ضرائب. وفي الوقت الحاضر فإن عشائر عديدة تشعر أنها لا تفعل سوى دفع رواتب بعض الأفندية الذي يأكلون الطماطم في بغداد»[27].

بعد انتهاء العملية بفترة قصيرة أُرسل تقرير رسمي إلى لندن من قائد القوات الجوية في بغداد. وفي محضر عن التقرير أقترح نائب رئيس هيئة أركان السلاح الجوي حذف بعض المقاطع قبل تعميمه على دوائر حكومية أخرى، بينها المقطع التالي:

---

26- RAF Special Services Officer, Hilla to Air Headquarters, enclosed in C/162 of 20th January 1924. Adviser, Ministry of Interior, to Secretariat. Air 23/445.

27- RAF Special Services Officer, Diwaniya to Air Headquarters, B/D/2/1 of 29 April 1924. Air 23/446.

«رغم أن العشائر كانت خارجة عن القانون وعاصية باستمرار، يبدو من الضروري قبل اتخاذ أي إجراء عقابي أن تحدث حالة مؤكَّدة من العصيان».

نبرة المحضر نفسه لا تبعث على الاطمئنان:

«إذا وقع هذا التقرير بأيدي أشخاص غير مرغوب فيهم فإن ضرراً قد يلحق لا بالقوة الجوية فحسب بل وبحكومة صاحب الجلالة أيضاً... (العملية كلها يمكن أن تُعد)... فرض نزاع غير ضروري وبلا مبرر على أشخاص ليمكن إنزال عقاب شديد في وقت لم يكن بالإمكان إلصاق دعوى ضد هؤلاء الأشخاص وكان البلد هادئاً والمواصلات الرئيسة تعمل بصورة طبيعية، إلى حد أن الضباط السياسيين كان يستطيعون الخروج... لرسم الخرائط وكتابة التقارير عن البلد دون أن يعترضهم عارض... أعتقد أن فقرات معينة يجب ألا تُرسل دون مزيد من التفكير»[28].

النشاطات اللاحقة في المنطقة تشير، أكثر من ذلك، إلى أن هذه العمليات كانت بكل بساطة شكلاً من أشكال العقاب ليكون عبرة. وفي عام 1925 استخدم سرب من الطائرات لمساعدة الشرطة في إحصاء لرؤوس الأغنام أُجري لجباية «الكودة»، أي الضريبة التي كانت تُفرض على الأغنام:

«هذه هي أول محاولة جادة لممارسة السلطة المدنية على قبيلة بني حجيم المشاغبة منذ عمليات السماوة في عام 1923... ولذلك فإن من المثير للاهتمام أن نلحظ أن طوابير صغيرة من الشرطة كانت قادرة، بإسناد من الطائرات، على العمل بنجاح على نطاق كهذا في هذه المنطقة دون أن تواجه معارضة»[29].

---

28- تقرير عن العمليات ضد بني حجيم. Report on Operations against Bani Huchaim, Air Officer Commanding, Baghdad, to S/S for Air, 13 December 1923: Minute by Deputy Chief of Air staff, 5 January 1924.

29- الموجز الشهري للعمليات الجوية، أيلول/ سبتمبر، الوثيقة 1289/ Air 5 للعام 1925.

إذا كانت الحملة الأولى ناجحة بأي شكل فيبدو من الغريب أن يمر عامان قبل أن تُبذل أي محاولات أخرى لتوسيع سلطة الحكومة في المنطقة. ولكن مؤثر الردع كان بليغاً: في عام 1930 علق ضابط الخدمات الخاصة في القوة الجوية الملكية:

«رغم أن قلة فقط من عتاة المجرمين مستعدون الآن لمقاومة الشرطة فإن فروعاً كاملة من العشائر قد تساعد أقاربها المجرمين ضد الشرطة لولا التهديد بقصفها من الجو. وهذا الشكل من العقاب سيُذكَر دائماً في قضاء السماوة»[30].

لعل أخطر نتيجة طويلة الأمد لتوفر المراقبة الجوية بسهولة أنها تطورت إلى بديل عن الإدارة. وتشير عدة حوادث خلال فترة الانتداب إلى تفضيل سرعة الهجوم الجوي وبساطته على التحقيق في المظالم والنزاعات الذي كان يستهلك وقتاً ويتطلب مجهوداً شاقاً[31]. وبتوفر مثل هذا القوى تحت تصرف الحكومة العراقية فإنها لم تجد ما يشجعها على إيجاد طرق أقل عنفاً لبسط سيطرتها على البلد.

رغم أن القوة الجوية الملكية توقفت نظرياً عن مساعدة السلطات العراقية في الحفاظ على السلام داخل البلد بموجب بنود معاهدة 1930 فإن وجود الطائرات البريطانية في البلد بعد انتهاء الانتداب كان يشكل رادعاً قوياً ضد أي محالات لتعكير الوضع القائم. وخلال انتفاضة منطقة الفرات عام 1935، التي كانت في الغالب، كما تعرف السفارة البريطانية، نتيجة مظالم قديمة بشأن حيازة الأرض استغلها السياسيون في بغداد بلا هوادة، طلب رئيس الوزراء العراقي والسفير البريطاني ومسؤولون كبار في وزارة الخارجية البريطانية بصورة عاجلة تدخل القوة الجوية الملكية

---

30- RAF Special Services Officer, Diwaniya to Air Headquarters, I/D/15 of 23 August 1930. Air 23/112.

31- على سبيل المثال ضد الإيزيديين في عام 1925 والشيخ محمود الحفيد في عام 1930 ومنطقة برزان في عام 1932.

سوى دعم هذا الحزب السياسي أو ذاك من الأحزاب التي كانت تلتقي لتشكيل الحكومة العراقية التي تكون قائمة في ذلك اليوم. وأتاح وجود القوة الجوية الملكية لهذه الأحزاب أن تمارس سلطة على البلد لا يمكن إزاحتها إلا بالعنف، وعلاوة على ذلك ما من معارضة كانت تستطيع في نهاية المطاف أن تكون مؤثرة ضد الطائرات. وكان من المحتم، كما توقع كرزون، أن يكون تأثيرها الرئيس حمل سكان مناطق من الريف العراقي على دفع ضرائب بالإرهاب. ومن دون القوة الجوية الملكية لكانت قدرة الحكومة العراقية على السيطرة على البلد قدرة محدودة بشدة على أقل تقدير. ومرة أخرى يصح تعليق ليو أيمري، بعد زيارته في عام 1925، على فترة الانتداب بأكملها، وربما لسنوات بعدها:

«إذا كانت سلطة الملك فيصل تسود بفاعلية في عموم مملكته فذلك عائد بالكامل إلى الطائرات البريطانية. وإذا سُحبت الطائرات غداً فمن المحتم أن الهيكل كله سينهار»[36].

36- CP 235 (25) *Visit of the Secretary of State for the Colonies to Iraq*, 11 May 1925: CO 730 /89 /23385. أُنظُر الفصل الثالث.

# الفصل الثامن

# السياسة التعليمية

كانت طبيعة الانتداب البريطاني المؤقتة، كما هو معلن، في العراق والفكرة القائلة إن ما يُتخذ من ترتيبات مصمّمة تحديداً بوصفها «تحضيرات للاستقلال»، اعتبارات يبدو أنها نادراً ما كان لها تأثير عميق في تحديد السياسة الإدارية. وكان العديد من المسؤولين البريطانيين في العراق يتخيلون، بل ويأملون بقوة (ماكدونالد Macdonald، 1936: 75 - 81)، عندما جعل ركود أواخر العشرينيّات فرصة إيجاد عمل في مكان آخر بعيدة بعض الشيء، أن يبقوا في البلد في المستقبل المنظور، أو على الأقل أن يبقى مَن يأتون بعدهم هناك. ولا بد أن هذا يفسر، إلى حد ما، القدر الصغير نسبياً من الجهد المبذول خارج المجال العسكري في إعداد العراقيين «لإدارة بيتهم».

وهكذا عندما أصبح العراق مستقلاً في عام 1932 كان هناك القليل من الكوادر المؤهلة تقنياً، باستثناء بعض المحامين والأطباء والمهندسين، والقليل من الأفراد القادرين على تولي إدارة جهاز الدولة. وكان أحد أسباب هذا النقص شح الموارد المالية المرصودة للتعليم خلال الانتداب. إذ افترض المعنيون بتوجيه السياسة أن التعليم، إلى حد ما، ترف وبالتالي يمكن أن يُعطى أولوية متدنية حقاً. ورغم تشديد المستشارين البريطانيين في وزارة المعارف على أهمية عملهم فإن عدم الاهتمام وغياب الموارد المالية حال دون القيام بأي محاولة جادة هدفها الإعداد للمستقبل. وفي

عام 1924 حين بدا أن البروتوكول يشير إلى خفض جذري لفترة السيطرة البريطانية، كتب ليونيل سمث Lionel Smith مفتش التعليم العام من 1923 إلى 1931، داعياً السلطات البريطانية أن تُبين:

«... بطريقة ملموسة وعملية إننا لم ننس الواجب الحيوي لإعداد العراقيين وإعدادهم بسرعة، لحكم أنفسهم. وفي القت الحاضر لا نستطيع أن نشير إلى ما ينم عن نية كهذه من جانبنا»[1].

يمكن أن يُفسَّر إهمال أي تهيئة جدية للاستقلال، في جانب منه، بعدم وجود أي إحساس بضرورة العمل العاجل، ولكن بقدر تعلق الأمر بالسياسة التعليمية، يجب النظر إليها في سياق المواقف العامة من تعليم شعوب تابعة (وكذلك من «الطبقات الدنيا» في بريطانيا نفسها)، التي كانت مواقف سائدة في الإمبراطورية البريطانية وقتذاك وشائعة بين الموظفين الإداريين الذين يشغلون مناصب استشارية في الحكومة العراقية.

وكانت المخاطر، بدلاً من المنافع المتأصلة في التعليم، ظاهرة بجلاء للخبراء العاملين في الخدمات الإمبراطورية المختلفة. وكان الخوف الذي كثيراً ما جرى التعبير عنه في مذكرات وكتب رسمية من مناطق أُخرى تابعة للإمبراطورية، يتمثل في أن المضي بعيداً وبسرعة كبيرة سيخلق طبقة من الشباب المتعلمين دون أن تتوفر لهم فرص عمل. ومن الطبيعي أن مثل هؤلاء الشباب سيكونون نواة جماعات من المحرضين السياسيين. وكان هناك تصور أو توجس بأن البلشفية موجودة في كل مكان. ولذلك كان يُعتقد أن من غير المبرَّر ولا من الحكمة إنفاق الكثير من المال العام على التعليم لأن مثل هذا الاستثمار ليس من شأنه إلا إنجاب «أرستوقراطية محلية أخرى»[2] مصالحها غريبة تماماً عن مصالح مواطني بلدها الآخرين (قارن مع أعمال أودواير 1926 ،O'Dwyer).

---

1- Smith to Dobbs, D. A. Advr /33 /19 /151 of 15 July 1925. Delhi, BHCF, Education, File 5 /1 /37. A. L. F. Smith.

2- Edwin Montagu, 26 November 1917, quoted Waley (1964): 145.

ولكن الأعمق مغزى كانت «المخاوف من نتائج الاطّلاع بلا حدود على العلوم الغربية»، التي عبر عنها السير جيمس كيوري Sir James Currie، مدير التعليم في السودان من 1900 إلى 1914:

«كانت خطة كيوري محدودة من حيث الأساس وعملية في أهدافها. فهو سعى إلى توفير تعليم بسيط باللغة المحلية الدراجة لتمكين الجماهير من «فهم عناصر نُظُم الحكم»، ومدرسة مهنية لتدريب فئة صغيرة من الحرفيين الأكفاء ومدارس ابتدائية (سُميت لاحقاً متوسطة)، لإعداد معلمي مدارس ابتدائية «وتوفير طبقة إدارية صغيرة للانخراط في الخدمات الحكومية». وكانت هذه خطة موجهة لإعداد موظفين إداريين وليس كوادر تربوية، وكان تنفيذها بطيئاً. وأُخفي هزال مفهومها وضآلة تنفيذها، جزئياً، بإنشاء المباني الرائعة لكلية غوردن التذكارية في الخرطوم»[3].

وعلى غرار مماثل جداً نقرأ في «تقرير العراق» لعام 1923:

«أياً يكن ما يُعتقَد أنه مرغوب في مكان آخر فإنه لا يكون في هذا البلد مرغوباً ولا عملياً لتوفير تعليم ثانوي إلا للقلة المختارة. وهناك في الوقت الحاضر أربع مدارس ثانوية حكومية في بغداد والبصرة والموصل وكركوك. ولكن هناك أسباباً للاعتقاد بأنه حتى هذا العدد القليل قد يكون كبيراً جداً ولعل من الأفضل التركيز على مدرستين ثانويتين لكل منها قسم داخلي، مدرسة في بغداد والأخرى في الموصل. ويكون لهذه منهاج يغطي أربع سنوات، وتكون دورة الدروس سنتين، والمقترح فتحها قريباً في مدن معينة من الألوية حيث ينبغي أن تكون كافية تلبية الطلب على التعليم الثانوي»[4].

---

3- هولت 120 - 119 :(1961) Holt.

4- *Iraq Report, 1923-1924*, p. 206 قارن: «حضر كابتن أي. إيل. سمث (البونيل) لتناول الطعام. تحدثنا حديثاً طويلاً وشافياً عن «تعليم العرب». أنا لستُ راضياً تماماً عما نفعله، ولا هو الآخر راضٍ. من الجائز أن يُقال إننا يجب ألا نبدأ بفتح مدارس ثانوية إلى أن تكون لدينا حصيلة ممتازة سواء من المعلمين أو الطلاب، ولكننا في الحقيقة لا يمكن أن ننتظر ذلك. ويجب أن نتحرك ونقبل بما هو متاح لأن السكان

في عام 1932، بعد ثماني سنوات على كتابة هذا التقرير، كان هناك أقل من ألفي مقعد للدراسة الثانوية في العراق كله. وقد يكون من المفيد عقد بعض المقارنات مع بريطانيا في الفترة نفسها: لم تعرف بريطانيا نظام التعليم الثانوي المنظَّم والمموَّل مركزياً (لكنه يُدار محلياً) إلا في عام 1902[5]، وحتى عام 1918 كان التعليم إلزامياً حتى سن الثانية عشرة فقط. وبقدر تعلق الأمر بالجامعات ظلت نسبة الخريجين من سكان إنكلترا فترة طويلة نسبة ضئيلة: 0.02 في المئة (خريجان لكل 10 آلاف شخص) في عام 1861 و0.06 في المئة عام 1911. والمرجح أن مثل هذه العوامل كانت مهمة في صوغ السياسة التعليمية الكولونيالية البريطانية خلال الفترة الواقعة بين الحربين، لأن غالبية خريجي الجامعات لم يتعلموا في المدارس الثانوية الحكومية بل تعلموا بدلاً من ذلك في مدارس خاصة ما زالت تسميتها «مدارس عامة» سبباً للإرباك. وتبين نسبة خريجي الجامعات الضئيلة من عموم السكان واللامبالاة النسبية إزاء تمويل الدولة حتى للتعليم الثانوي، الموقع المتدني نسبياً الذي كان التعليم يشغله بين الأولويات السياسية والاجتماعية في بريطانيا أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين على الأقل حتى صدور قانون باتلر للتعليم في عام 1944.

ويشير صاحب دراسة أخيرة عن صواب إلى أن «هناك مسوغات وجيهة للقول إن التعليم لم يكن قط أولوية على مستوى التمويل الحكومي في الهند أو الإمبراطورية الكولونيالية عموماً عند المقارنة مع الحاجة إلى الحفاظ على موقع بريطانيا في ميزان القوى العالمي أو عافية الاقتصاد الداخلي... وكانت الحكومات البريطانية المتعاقبة لا تشعر

---

هنا متلهفون لهفة هائلة على توفير تعليم عالٍ لهم وإذا أحجمنا سيظنون إننا نتعمد ذلك لإبقائهم متخلفين. ويجب النظر إلى الأمر من وجهة نظر السياسة فضلا عن التعليم». غيرترود بيل إلى والدها، 9 أيار/ مايو 1920، بيل (1939) Bell: 487.

5- «كانت النظرة التقليدية أن التعليم الثانوي يجب ألا يكون مهنياً أو امتداداً للتعليم الابتدائي بل أن يكون تعليماً لأطفال الطبقة الوسطى وبالتالي ألا يُموَّل أو يُدار من الدولة». ستيفينز (1998) Stephens: 101.

بضرورة أو واجب الالتفات إلى الحاجات التعليمية للمستعمرات على الوجه المطلوب. فإن ذلك كان سيتطلب من الكوادر والمال أكثر بكثير مما تمليه الأولويات السياسية المعاصرة»[6]. ومن السمات الأخرى للتعليم الكولونيالي وقتذاك الفكرة القائلة إن العملية محدودة على نحو ما، وإنها بعد فترة معينة من الوقت قد تصل إلى درجة الإشباع. وفي العام التالي يشكك كاتب القسم المتعلق بالتعليم من تقرير العراق في جدوى الاستمرار بقبول طلاب في دار المعلمين بالأعداد الحالية:

«... ولكن من الممكن الآن أصلاً أن نتوقع الوقت الذي ستكون فيه كل المدارس الابتدائية مزودة بمعلمين ولا تعود هناك حاجة لإعداد مزيد من المعلمين إلا للتعويض عمن تخسرهم هذا المدارس وللعمل في عدد صغير من المدارس الجديدة. وقياساً على المعدل الحالي لعدد الخريجين من دار المعلمين ينبغي بلوغ هذا الوقت في غضون ست سنوات، ولذلك يصبح من الضروري التفكير فيما إذا لم يكن من المجدي إجراء خفض تدريجي في أعداد الذين يُقبلون في دار المعلمين وبذلك تقليل عدد المعلمين الذي يتخرجون منها سنوياً والإنفاق السنوي على الدار وفي الوقت نفسه تأجيل اليوم الذي ستكون فيه كل المدارس مزودة بمعملين مؤهلين»[7].

لحسن الحظ جرى الحفاظ على زيادة مطَّردة في بناء المدارس وتخريج المعلمين. وهكذا تكون لدينا القصة المألوفة: اعتدال وحذر وإعداد القلة المختارة لمهنة التعليم أو لوظائف ذات درجات متدنية في الدوائر الحكومية. ولم يكن من المتوقع أن يلاقي هذا المستوى من توفير التعليم قبولاً واسعاً من العراقيين الذين كانوا يدركون أن تعليماً عالياً يتوفر في بغداد وبيروت وإسطنبول لمن يستطيعون أن يدفعوا تكاليفه.

---

6- Clive Whitehead, *Colonial Educators: The British Indian and Colonial Education Services 1858-1983*, London I. B. Tauris, 2003, p. xii.

7- *Iraq Report*, 1925 – 1926, p. 132

وكانت من سمات النظام التعليمي وجود درجة من وحدة المفردات والمناهج، وتركيز واسع على التدريس بالتلقين المستعار من النظام التعليمي الفرانكو - عثماني بقدر ما كان مستعاراً من النظام التعليمي الكولونيالي البريطاني. وكان أطفال المدارس الابتدائية في بغداد يتعلمون المنهج نفسه الذي يُدَّرس لأطفال القرى في المدارس القليلة التي كانت موجودة في المنتفق. وسواء أكان ذلك صائباً أو خاطئاً فإن محاولةً لم تُبذَل لإعداد برامج تعليمية ريفية تحديداً سواء في إطار المنهج المدرسي النظامي أو امتداداً له. وصُرف النظر عن محاولة ربط المزرعة التجريبية في الرستمية ببرنامج للتعليم الزراعي الخاص بسبب عدم توفر الموارد المالية[8]. وعموماً فإن جميع الدراسات التي تناولت قطاع التعليم بطلب من الحكومة العراقية أو بموافقتها خلال الفترة الواقعة بين 1931 و1958 تلفت الانتباه إلى جمود وشكلية المنهج وأساليب التدريس.

لا يمكن أن تُعزا نواقص النظام التعليمي كلها إلى النظرية الكولونيالية البريطانية في التعليم، وفي هذا السياق تحتاج صفة «الفرانكو-عثمانية» مزيداً من التوضيح. فالتعليم العثماني المحدَّث (أي التعليم غير الديني) الذي تربى عليه غالبية السياسيين والبيروقراطيين العراقيين، كان يستند أساساً إلى الأساليب الجامدة والشكلية للتعليم الفرنسي التقليدي، مع إضافة بالغة الأهمية. إذ كان من الأغراض الرئيسة للتعليم في الإمبراطورية العثمانية إعداد الطلاب لوظيفة في دوائر الدولة. وكثير من العراقيين لم تكن لديهم رغبة في تغيير هذا الوضع، والضغوط القوية من أجل زيادة التعليم التي ظهرت في صحافة العشرينيّات كانت أساساً من أجل زيادة التعليم لتخريج عدد أكبر من المرشحين لوظائف حكومية. وفي البلدان التي تكون الدولة فيها أكبر رب عمل يوفر وظائف لا تتطلب سوى درجة بسيطة من تعلم القراءة والكتابة، يكون هذا الموقف

8- *Iraq Report*, 1924-1925, p. 210

مفهوماً، ويبقى صحيحاً أن فكرة التعليم كجواز مرور إلى مكتب، مهما كان متواضعاً، في وزارة من الوزارات، ما زالت فكرة واسعة الانتشار في الشرق الأوسط اليوم. وبصرف النظر عن أي حسنات كانت لهذا النظام في السابق، كما لاحظ سمث في عام 1930[9]، فالحقيقة هي أن خريج المدارس الحكومية كان يأتي مسلحاً بمستوى من التعليم لا يؤهله لكثير من المهن الأخرى.

أخيراً، ينبغي أن نتوقف عند جانب يختلف قليلاً من جوانب دور قوة الانتداب في هذه الأمور. فالتدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة العراقية كان يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين دوائر الدولة، حسب مقدار المال البريطاني المستثمر فيها أو «المصلحة» البريطانية المستثمرة. وهكذا كانت وزارات الدفاع والمالية والداخلية تخضع لمراقبة شديدة من مستشاريها البريطانيين ونوابهم، والوزارات الأقل أهمية مثل الزراعة والصحة والتعليم، كانت تُترك للعمل بمفردها، مع قدر أقل تمحيصاً من الإشراف اليومي عليها. ومن الناحية العملية كان هذا يعني تخصيصات مالية أقل، وعدد أقل من الأفراد البريطانيين (إلا في مجالات مهنية محضة مثل الاختصاصات الطبية والزراعية والإروائية). وبقدر تعلق الأمر بالحكومة العراقية فإن حقيبة التعليم أصبحت عادة من نصيب الوزير الشيعي في الحكومة: في أحيان كثيرة كان الوزير المعيَّن لتوليها عالم دين من كربلاء أو النجف لغته الأولى الفارسية وليس العربية[10]، وكان من النادر الحفاظ على الاستمرارية من وزارة قصيرة العمر إلى

---

9- Lionel Smith, Note on the Present State of Education in Iraq, 30 August 1930, Delhi, BHCF, Education, File 5 /1 /1 Vol. II.

10- رغم أن تعليق غيرترود بيل في عام 1921 كان موجهاً ضد التركي عزت باشا كركولي: «[حكمت سليمان] هو الرجل الذي أُريده أن يكون وزير المعارف في حكومتنا لأن السير بيرسي نجح في أن ينقل إلى وزارة الأشغال العامة وزير المعارف السابق الذي لا يستطيع أن يقرأ أو يكتب بالعربية». غيرترود بيل إلى والدها، 7 شباط/ فبراير 1921. بيرغوين (1961) Burgoyne: 204.

أُخرى[11]. وهكذا فإنه بوجود وزير كثيراً ما يكون خاملاً، ومستشار بريطاني صلاحياته أقل من صلاحيات نظرائه في وزارات أخرى، أصبحت وزارة التعليم الوزارة التي كان الموظفون العراقيون الدائمون يمارسون أكبر قدر من السيطرة فيها[12]. وطيلة الشطر الأعظم من الانتداب كان مدير المعارف العام هو المفكر والتربوي القومي ساطع الحصري، صديق الملك فيصل الذي طلب منه أن يرافقه من سوريا إلى العراق، وحافظ أسرار الملك. وتسبب تعيين ساطع الحصري عام 1922 في استقالة المستشار البريطاني بالوكالة[13]. وليس من الشطط القول إن ما يعكس المكانة المتدنية للتعليم على قائمة الأولويات البريطانية أن تُناط مثل هذه المسؤوليات الواسعة بعربي، ولكن صلاحيات الحصري كانت حقيقية بما فيه الكفاية. وهدد المستشار الدائم ليونيل سمث بالاستقالة أكثر من مرة بسبب خلافات حول السياسات[14].

---

11- كان متوسط عمر الحكومة في فترة الانتداب 8 أشهر. أُنظُر خدوري Khadduri (1960): 372 - 370.

12- «في الاستعاضة عن الإدارة البريطانية بإدارة عراقية كانت وزارة المعارف في عام 1922 متقدمة على جميع الوزارات والمديريات الأخرى، بما فيها الأوقاف. ونظر المؤهلون لإبداء رأي نظرة شك إلى التجربة ولكن النتيجة أظهرت أن هذه الشكوك لم تكن مبرَّرة عموماً. فإن العديد من مدراء المناطق والكثير من مدراء المدارس... أبدوا قدرة كبيرة» *Special Report.... On the Progress of Iraq 1920-1931*, p. 225.

13- «لا يمكن إيجاد عربي يجمع بين القدرة المالية والإدارية اللازمة والمؤهلات العلمية والحصانة الضرورية ضد الفساد في تعيين المسؤولين والمعلمين». جيروم فاريل Jerome Farrell. أُنظُر CO 730 /14 /17717, 6 November 1921.

14- يبدو أن سمث كان ينظر بتقدير كبير لنزاهة الحصري: «إن جهوده المتواصلة بلا هوادة لضمان الكفاءة والمستوى الرفيع في المعلمين والتلاميذ أثارت معارضة بطبيعة الحال، والحقيقة المستهجَنة أن تقاعده كان بالدرجة الرئيسة نتيجة فشله في أن يكسب حتى الدعم المعنوي للذين كانوا في قرارة نفسهم يؤيدون سياسته ويقدرون قيمته. ما من عراقي آخر يجمع بين حماستهُ وخبرته ومعرفته بأنظمة التعليم، وجرأته». *Iraq Report*, 1927-1928, pp. 154-155. قارن Smith to Young, 6 January 1931, BHCF, Education, File 5 /1 /45, Sat' Beg al-Husri. للاطّلاع على حياة الحصري وعمله أُنظُر كليفلاند Cleveland (1971) وطيبي Tibi (1981).

حين بدأ الاحتلال البريطاني في عام 1914، كان هناك القليل من المدارس أو المعلمين المؤهلين في العراق. وكانت لغة التدريس التركية وبما أن جميع مدارس المسلمين الحكومية كانت مدارس سنية فإن الشيعة كانوا لا يرسلون أطفالهم إليها. واعتبر من المرغوب فيه أطلاق نظام تعليم وطني، وفي الوقت نفسه ضخ أموال في المدارس التبشيرية والطائفية الأعلى كفاءة التي كانت قائمة (ولسن، 1931: هامش 174). ولكن لم يُرصد إلا القليل من المال لهذا الغرض حتى نهاية الحرب.

## الجدول رقم 1

| السنة | الإنفاق على التعليم (روبية) | النسبة من الميزانية المدنية |
|---|---|---|
| 1916 - 1915 | 6500 | 0.40 |
| 1917 - 1916 | 23530 | 0.74 |
| 1918 - 1917 | 35500 | 0.35 |
| 1919 - 1918 | 180000 | 1.08 |
| 1920 - 1919 | 886808 | [14]1.90 |

في عام 1915 كانت وزارة المعارف ملحقة بدائرة الضرائب، وكتب دوبس بوصفه مفوض الضرائب مذكرة في شباط/ فبراير من ذلك العام مؤكداً عدم مرغوبية الاستعجال في توفير مرافق تعليمية:

«قاده نقص المدارس الابتدائية إلى الإعلان بأنه لولا الضرورة الملحة لرفد جهاز الخدمة الحكومي بالعرب، لكان ميالاً إلى أن ينصح بعدم فتح مدرسة واحدة خلال العامين المقبلين»[16]

تظهر أول محاولة تشير إلى اتباع سياسة تعليمية في بلاد ما بين

---

15- الأرقام من آيرلند (1937) Ireland: 126.

16- H. R. C. Dobbs, *Notes on Education*, 5 February 1915 مقتبس في آيرلند Ireland (1937): 125.

النهرين، بصورة ناشزة إلى حد ما في «تقرير مفوضي التجارة في بلاد ما بين النهرين» لعام 1917. واقترح كاتبا التقرير هولان وولسن أن يركز أي برنامج يجري إعداده على «الإعداد المهني وليس الفروع الأدبية»، لكنهما أكدا أيضاً مرغوبية «تطوير الطبقة التجارية الموجودة وكذلك البدء بإقامة مزرعة تجريبية ترتبط بالدائرة الزراعية فور إقامتها». ورأينا مصير هذا المقترح حسن النية. فالتقرير معني عموماً بإعادة التجارة والإتجار في المنطقة بعد الحرب، وليس فيه إلا قسم صغيرة عن التعليم. ونظر كاتبا التقرير بعين الشك إلى قيمة استحداث أشكال أكثر تطوراً من التعليم لسكان بلاد ما بين النهرين: «خلال السنوات العشر المقبلة من المستبعَد في كل الأحوال الشعور بأي حاجة إلى استحداث دراسات جامعية»[17].

لم يبدأ اتخاذ خطوات على نطاق واسع إلا في آب/ أغسطس 1918 مع تعيين مدير تعليم متفرغ. ويبين الجدول رقم 1 أعلاه أن المبالغ المخصصة سجلت زيادة كبيرة بعد ذلك. وأمضى المدير همفري بومان Humphrey Bowman حياته المهنية السابقة في مجالات التعليم في مصر والسودان، وتكشف يومياته وسيرة حياته[18] أنه رجل كفء نشيط وإن كان ضيق الأفق ونيقاً بعض الشيء، لا ينجح دائماً في إخفاء نفاد صبره وعدم ثقته بمرؤوسيه وزملائه العرب. ويتيح عرضه للأحداث التي سبقت تعيينه مديراً إلقاء نظرة مثيرة للاهتمام على جانب من موقف الموظفين تجاه منصب كهذا. إذ طُلب من بومان أن يذهب إلى بغداد في وقت مبكر هو آب/ أغسطس 1917 ولكن رغم المناشدات الحارة من وزارة الخارجية ومكتب الهند فإنها على ما يبدو لم تلق أي تعاطف من رؤسائه في القاهرة:

«كان الآمر الإداري مصراً وقال إن خدماتي لا يمكن الاستغناء عنها

---

17- Holland /Wilson Report, 15 June 1917. LP&S 104097 /14 /1917 /7 /4623.

18- يوميات باومان Bowman محفوظة في مجموعة الأوراق الخاصة في كلية سانت أنتوني، جامعة أوكسفورد. سيرته الذاتية «باومان» (1924).

رغم أن المعنى الحقيقي كان أن الوقت، برأيه، ليس ناضجاً للتعليم في بلاد ما بين النهرين. لم يكن هذا مجال اختصاصه، ولذلك لم يكن بمقدوره أن يحكم، ولكني أعرف أن هذا هو ما قاله بصورة غير رسمية»[19].

في نهاية المطاف، في آب/ أغسطس 1918، وصل بومان إلى بغداد. وتلخص فقرة معاصرة في يومياته جزءاً من السياسة التي كان عليه أن ينتهجها خلال العامين المقبلين:

«مما أستطيع معرفته أن العرب حريصون جداً على تعليم أبنائهم، وسيكون علينا أن نتحرك على مهل لمنع ظهور مدارس متدنية المستوى بمعلمين ذوي مستويات ضعيفة في كل مكان. وكما كنتُ أعتزم دائماً، أُريد أن أبدأ من القاعدة بـ«الكتاتيب» الجيدة: لتأتي المدارس الابتدائية بقدر ما يمكن توفيرها، ولكن هناك أصلاً بعض المدارس الابتدائية في البلد ولذلك يجب أن نقبل هذه المدارس وأن نفعل ما بوسعنا لتحسينها»[20].

كانت هذه المقاربة الحذرة، كما رأينا، تستند، من جهة، إلى نظريات عن عجز الطلاب على استيعاب أكثر من قدر معين، ومن الجهة الأخرى، إلى إيمان بعدم جدوى ذلك. ويقتبس بومان، باستحسان واضح، أفكار كيوري في السودان، الذي يقول بومان أنه مصمم على «قَصْر التعليم الثانوي والعالي على مَنْ يستطيعون الانتفاع منه»، لتفادي بناء طبقة من ذوي الياقات البيض لا تتوفر لهم فرص عمل، تلك الطبقة من «أشباه المتعلمين العاطلين، السائدة في مصر والسودان (بومان، 1942: 88 - 89)». وعمل بومان ما بوسعه للاستمرار في هذا الاتجاه واثقاً من أنه لن يتعرض إلى ضغوط للتحرك بصورة أسرع. وبعد عام كتب مذكرة رسمية «عن السياسة التعليمية» تقول بكل ثبات:

«رغم المناشدات والانتقادات، رفضت الوزارة بحزم التفكير في

---

19- يوميات باومان، 17 شباط/ فبراير 1918.

20- يوميات باومان، 23 آب/ أغسطس 1918.

توفير التعليم الثانوي إلى أن تتأكد من، أولاً، توفر معلمين مقتدرين له، وثانياً، أن المادة البشرية مؤهلة بما فيه الكفاية للانتفاع منه»[21].

كان بومان يحظى بثقة ودعم القائم بأعمال المندوب المدني («بومان... رجل ذو آراء ليبرالية، محبوب جداً وذو مقدرة متميزة كثيراً ما أستأنس برأيه [ولسن، 1931: 1751]»)، الذي كان نشيطاً في جهوده لإقناع السلطات المصرية بعدم الإصرار على استدعاء بومان من بغداد إلى خدمته الأصلية بعد عام. وكان هناك كثيرون يشاركون بومان آراءه، وكتب مسؤول معاصر آخر في بلاد ما بين النهرين مذكرة أعمق لكنها مماثلة:

«يجب التفكير بأناة في أي تقدم نحو بناء نظام للتعليم الثانوي ثم التعليم العالي في ضوء الخبرة المكتسبة في بلدان شرقية أخرى مثل مصر والهند. فالحاجة إلى طبقة متعلمة لمواصلة عمل الحكومة حاجة ملحة بلا شك، ولكن هذه الحاجة ما لم تكن مدعومة بطلب حقيقي على التعليم الثانوي من أجل التعليم الثانوي ذاته، يجب ألا تُستخدم ذريعة لبدء مشروع كبير للتعليم الثانوي. وسيفوق المعروض من المتقدمين للعمل في جهاز الخدمة الحكومية، في نهاية المطاف، الطلب عليهم وتكون النتيجة أن طبقة من الناقمين ونصف المتعلمين ستتكون من دون آفاق للعمل المفيد ومن دون فرص لتأمين التعليم العالي»[22] (التشديد مني).

في الحقيقة لم ينجح ولسن في تأمين الاحتفاظ ببومان في العراق، فعاد بومان إلى مصر على مضض بعد عامين فقط في وظيفته. وخلال الشطر الأعظم لما تبقى من فترة الانتداب كان مستشار وزارة المعارف ليونيل سمث، وهو زميل سابق في كلية «أول سولرز» All Souls بجامعة

---

21- Note on Education Policy by H. E. Bowman, 12 August 1919. LP & S 10 1454 /19 /1919 /6227. العبارة المقتبسة هنا تتكرر حرفياً تقريباً في ولسن Wilson (1931): 175.

22- Observations on Educational Policy in Mesopotamia by A. Boyd Carpenter, 19 October 1919. LP & S 10 1454 /19 /1920 /23.

أوكسفورد عمل ضابطاً سياسياً في بلاد ما بين النهرين خلال الحرب[23]. وتنقل رسائله اللاذعة إلى دوبس وشاكبرغ عن قضايا التعليم وأمور أخرى، بعض التناقضات الأعم التي كانت ملازمة للعلاقة الانتدابية. ولكن المرض وعدم الحسم والغياب المديد في إنكلترا منعته من تولي مهام عمله بصورة دائمة حتى عام 1923. وفي الفترة الممتدة من 1920 إلى 1922 تولى الاستشارية جيروم فاريل Jerome Farrell الذي استقال بسبب تعيين الحصري مديراً عاماً للمعارف وعمل لاحقاً عند بومان عندما أصبح الأخير مدير المعارف في فلسطين.

عموماً فإن التقارير والتعليقات بشأن وضع التعليم في العراق خلال الانتداب، سواء المقدمة بصورة خاصة إلى وزارة المستعمرات أو علناً في التقارير السنوية المقدمة إلى عصبة الأمم، تنقل أجواء من التفاؤل الحذر. وكان هناك شعور بأنه رغم القيود المالية التي أملتها ظروف خارجة عن السيطرة المباشرة لوزارة المعارف، فإن درجة من التقدم كانت تتحقق ويمكن توقع استمرارها، على أن تُقاوَم إطراءات الصحافة العراقية والرأي العام العراقي لزيادة الكم بدلاً من النوع في مجال التعليم[24]. والاستثناء عن هذه النبرة العامة من الثقة المتواضعة هو مذكرة مستفيضة كتبها فاريل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 عن «وزارة المعارف وعلاقتها بالانتداب وعصبة الأمم». ولعل هذه الوثيقة تكشف هوس صاحبها الشخصي أكثر مما تشرح الوضع في الوزارة، ولكن مع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، فإن المذكرة تعطي إضاءة

---

23- «ليس هناك أحد عنده هذه الخبرة والكفاءة يمكن أن نأمل بالحصول عليه... رحيله سيعتبر دليلاً على إننا لسنا مستعدين استعداداً كافياً لمساعدة مسار التعليم في البلد».
Political, Baghdad, to Secretary of State for India, 18 June 1920, Telegram 7843. LP & S 10 40971 /14 /1920 /6 /5776.

24- أنظر *Work and Progress of the Education Department in the School Year 1920-1921*, in High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, 7 August 1921, CO 730 /5 /48574.

مثيرة للاهتمام عن بعض جوانب العمل البيروقراطي للانتداب مبينة مدى الصعوبة التي ظل بعض موظفي الإدارة يلاقونها في تنفيذ سياسات مفروضة عليهم من الحكومة البريطانية وعصبة الأمم.

كان لدى فاريل اعتقاد راسخ بـ«الانحطاط الأخلاقي» للعراقيين نتيجة انغماسهم المفرط في رذائل من كل صنف. واقترح غرس التربية البدنية والعقلية من خلال تأسيس «الحركة الكشفية» للفتيان، و«تحفيز اهتمامات بدنية»، ولا سيّما في الملاعب الرياضية:

«ما من مكان في حدود خبرتي يفتقر بهذا القدر إلى [الاهتمامات التي تنشأ على هذا النحو] وتوجد إليها مثل هذه الحاجة الماسة كما في صفوف الطبقات الوسطى لسكان المدن العراقية حيث بعد سن البلوغ تجيز كرامة عريقة لقلة أن يمارسوا هواياتٍ يتعدى نشاطها احتساء الشاي والنميمة في العلن، وفي الفضاءات الخاصة، رياضات، لا يجوز ذكرها، تُمارَس في أماكن مغلقة. وليس بالإمكان أن نتوقع من هذه التربة نمو فضائل متواضعة مثل الإحساس بالواجب والتضحية بالذات والوطنية الواعية. ولعل من نافل القول إنه لا يوجد في العراق، أو سيوجد لسنوات عديدة قادمة، رعيل من المسؤولين والمعلمين المحليين القادرين حتى على تقدير ضرورة قيام ثورة أخلاقية، وأقل من ذاك قدرتهم على إيجاد وسائلها واستخدمها في التنفيذ. ويُعلّق الأمل الأكبر على التجاوب الذي بدأ الأطفال يبدونه مع جهود قلة من المعلمين البريطانيين وثلاثة أو أربعة معاونين محليين استلهموهم. ولا أستطيع أن أرى علاجاً أو حتى مُسكّناً إلا في السيطرة التنفيذية البريطانية على الوزارة»[25].

---

25- مديرية المعارف، بغداد، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921. كانت هذه المذكرة رداً على تعميم من أتش. دبليو. يونغ H. W. Young الذي كان منتَدَباً في بغداد من وزارة المستعمرات. وكان التعميم الذي أُرسل إلى جميع المستشارين في الوزارات يتعلق بمسائل مثل عدد المسؤولين البريطانيين الذي من المحتمل أن يكون مطلوباً خلال السنوات المقبلة في كل دائرة، وكيف تنظر تلك الدائرة إلى عملها في تنفيذ أحكام الانتداب. اُنظر CO 730 /14/ 17117.

كان نطاق الاتفاقيات التي عُقدت بين بريطانيا والعراق في منتصف العشرينيّات وطبيعتها، يقتضيان إجراء توفيرات جذرية وخاصة في الجانب التنموي لمصروفات الميزانية. وقُدم اقتراح بخفض ميزانية التعليم 3 لاخ (2000 جنيه إسترليني) في أيار/ مايو 1922، وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام اقترحت اللجنة الاقتصادية إجراء تخفيضات حتى أكبر (تضمنت تقليل عدد أسِرَّة المستشفيات من 1600 إلى 1000 سرير)، وفرض رسوم على التعليم لتغطية النفقات:[26]

## الجدول رقم 2

| نوع المدرسة | زيادة الرسوم | نسبة المقاعد المجانية |
|---|---|---|
| ابتدائية: الصفوف الأربعة الأولى | من 10 إلى 30 روبية | في السنة لا تزيد على 30٪ |
| ابتدائية: الصفوف الأعلى | من 30 إلى 50 روبية | في السنة لا تزيد على 20٪ |
| ثانوية: كل الصفوف | من 30 إلى 75 روبية | في السنة لا تزيد على 15٪.[26] |

كانت الرسوم - وهي قصة مألوفة - مفروضة نظرياً، لكنها لم تكن تُستحصل عملياً خلال الفترة العثمانية. وفي هذه الفترة أيضاً فُرض دفع مبالغ صغيرة لكنها ثقيلة عن الكتب والقرطاسية. ويقول تقرير 1922 - 1923 موحياً بالاستغراب الجريح:

«بما أن الأنظمة التركية كانت تُخرَق أكثر مما كانت تُراعى فإن التغيير، وهو من الناحية النظرية خطوة نحو مجانية التعليم، قوبل باحتجاج كبير»[27].

كان من نتائج الاقتصاد في النفقات أوائل العشرينيّات تعليق المشروع الذي أُحيط باهتمام بالغ لتأسيس كلية خاصة يتعلم فيها أبناء الشيوخ،

---

26- High Commissioner, Baghdad, to Secretary of State for the Colonies, Despatch, Confidential, of 8 November 1922, enclosing report of Economics Committee. CO 730 /24 /57536.

27- *Iraq Report, 1922-1923*, pp. 166-167

وفي الحقيقة أن المشروع لم يُنفذ قط[28]. والواقع أن التوفيرات المختلفة التي طُبقت خَفَّضت الإنفاق على التعليم في 1922 - 1923 إلى 18.15 لاخ (نحو 12 ألف جنيه إسترليني)، الأمر الذي أثار تعليقات مناهضة في الصحافة طيلة عام 1923. وكان بومان رسم السياسة التعليمية في 1919 و1920، ورغم أن التوفيرات الجديدة طاولت عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ، لم تَحدث تغيرات كثيرة في السياسة أو المواقف من التعليم. واستمر التشديد المعهود على التعليم الابتدائي والمتوسط مع القليل جداً من المدارس الثانوية (رغم أن عدد هذه المدراس ارتفع إلى 15 مدرسة ثانوية في عام 1930). وكانت الحكومة هدف انتقادات مستمرة على تقاعسها في هذا المجال:

«إن الأمة كلها تشعر بخيبة أمل عميقة سببها ضآلة التقدم الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية في تطور التعليم في البلد. فإن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية لا يشكل إلا نسبة صغيرة من أطفال البلد، وإن 25 في المئة فقط من البنين في المدارس الابتدائية يواصلون تحصيلهم إلى المدارس الثانوية. وماذا يحدث للآخرين؟ هل يُرفَضون؟ هناك مدرستان مهنيتان فقط في العراق. والحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة عن ذلك»[29].

---

28- «أُضيفت مدرسة داخلية لأبناء الشيوخ وبعد ذلك جرى استبعادها من كل ميزانية منذ عام 1920. إن الحاجة إلى جمع رجال العشائر وسكان المدن في كل منسجم لأغراض سياسية، أقوى الآن منها في أي وقت مضى. وإن نشوء أرستوقراطية متعلمة بين العشائر سيمضي شوطاً بعيداً في تصالحهم مع شكل حديث من أشكال الحكم». *Iraq Report, 1924*, p. 214.

29- «نداء الشعب»، 21 أيار/ مايو 1926، مقتبس في Fortnightly Intelligence Report, 26 May 1926. CO 730 /105 /312.

لاحقاً في عام 1926، طُلبت الموافقة على منحة إضافية قدرها 2 لاخ للتعليم، وتعيين 70 معلماً آخر. وكتب دوبس إلى لندن: «لم أهتم بالتدخل في تخصيص اعتمادات لوزارة المعارف ضمن الحدود المرسومة في تقديرات الميزانية لأن هناك رأياً له ثقله المهم في العراق بأن الخدمات التعليمية تُحرَم من التمويل ورغم إدراكي

كان القرار بشأن لغة التدريس والتربية الدينية في المدرسة يُتخذ حسب اللغة التي يتكلمها غالبية التلاميذ أو مذهبهم، رغم أن العربية كانت في كل الأحوال تُستخدم في الصفوف المتقدمة. وكان المنهج الدراسي يميل بقوة إلى تعليم اللغة العربية الفصحى، وإلى التعليم بالتلقين، ربما بتأثير الحقيقة الماثلة في أن ما يُقدَّر عددهم بنحو 6925 تلميذاً كانوا في عام 1925 ما زالوا يتعلمون في الكتاتيب أو «المُلَّة» حيث يُمارَس التعليم على الطريقة القرآنية التقليدية. وفي الوزارة نفسها، كما سبق ذكره، ربما كانت السيطرة البريطانية أقل إحكاماً منها في أي دائرة رسمية أخرى. وقدم سمث استقالته في تموز/ يوليو 1924 احتجاجاً على ذلك من جهة، وبسبب اقتناعه بسوء إدارة الانتداب عموماً من الجهة الأخرى. وسحب سمث استقالته لاحقاً ولكن رسالة الاستقالة التي قدمها تعبر بوضوح كبير عن مشاعر عدم الارتياح التي كان يشاركه فيها معاصروه اللماحون:

«قدمتُ استقالتي لاعتقادي بأني بالاستمرار في وظيفتي الحالية لا أكون منصفاً مع الحكومة العراقية أو مع نفسي... وبما أن خَلَفي، إذا كان أحد سيخلفني، سيُعَيَّن، على ما يُفترض، بموافقة وزارة المستعمرات، أرى أن وزارة المستعمرات يجب أن تعرف بعض الأسباب وراء استقالتي وتوصيتي بعدم ملء الشاغر الذي سأتركه في وظيفتي».

كان سمث يشعر أن عجزه عن تأمين الأخذ عملياً بنصيحته يجعل موقفه مستحيلاً بالنتيجة. ونظراً لتقصير فترة «الوصاية» مؤخراً شعر سمث أن الميزانية الضئيلة و«تعاقب وزراء رجعيين» بلا خبرة تُذكَر أو

---

لمخاطر الزيادات التصاعدية في المؤسسة فإني لم أشأ الاعتراض على قدر معقول من الإنفاق على خدمات اجتماعية يبدو أن الحكومة قادرة على تحمله بسهولة». (Letter CO 993, 5 August 1926). وجاء في محضر لوزارة المستعمرات عن هذه الرسالة كتبه دبليو. جي. بيغ W. J. Bigg: «يبدو أن هناك خطراً واضحاً من التحرك بأسرع مما ينبغي في أمور التعليم». (24 آب/ أغسطس 1926). CO .730 /95 /15981

اهتمام بالتعليم، أوصلاه إلى نقطة لم يعد قادراً على الاستمرار بعدها.
وكتب سمث:

«أرى أن لا أحد يحترم نفسه كان يستطيع أن يتولى منصب مستشار وزارة المعارف إلا بالشروط التالية:

1. أن يكون هناك أُفق للتوسع في التعليم.
2. أن تكون هناك عودة إلى نظام مراقبة بريطانية أشد فاعلية على التعليم.
3. أن تعد وزارة المعارف سياسة تعليمية محدَّدة المعالم تناسب متطلبات البلد وأن تنال قبول جميع المستشارين البريطانيين في العراق وحكومة صاحب الجلالة.

وأحسب أن النقطتين 1 و3 هما الأهم ولكن النقطة 2 مرغوبة بدرجة كبيرة أيضاً لأنها ستضمن إلى حد ما مصالح التعليم في مواجهة نزوات وزراء المعارف وتقلب أمزجتهم. ومن دون هذه الشروط فإن عمل المستشار في وزارة المعارف يُختَزل عملياً إلى تقديم المشورة عن الطريقة التي يمكن بها جعل روبية واحدة تؤدي عمل روبيتين».

واختتم سمث بملخَّص لآرائه وتوصياته:

«1. من الخطأ ألا نُبقي ماثلاً في أذهاننا باستمرار أن ما نحاول أن نفعله في هذا البلد شيء لم يُجرَّب قط في التاريخ، وأعني بذلك تطبيق أحدث شكل من أشكال الحكم الذاتي في بلد ليس فيه عملياً وحدة أو وطنية أو فِطْرات سياسية أو تقاليد أو تعليم وبلا ثروة حقيقية.
2. كان التعليم في هذا البلد يراوح في مكانه وما زال يراوح في مكانه ويجب أن يُدفع إلى الأمام.
3. أن ظل المراقبة البريطانية من دون مضمون عديم الفائدة. فهو يبقى باهظ الكلفة على العراقيين ولا يعطيهم ما يدفعون للحصول عليه، أي معونة خبيرة. وهم يعرفون ذلك.

4. يجب أن تكون لدينا سياسة تعليمية مقبولة للحكومة العراقية والمستشارين البريطانيين على السواء. ولا يبدو لي أي مقترح من هذه المقترحات عصياً على التنفيذ. لعل المقترح الثاني هو الأصعب بسبب زيادة ميزانية وزارة الدفاع. ولكن على افتراض أن الدعم العسكري البريطاني سيتوقف في نهاية فترة البروتوكول وبالتالي سيكون من الضروري بناء جيش محلي قوي، فالصحيح أيضاً، على ما أظن، أن هناك القدر نفسه من خطر وقوع خلل من الداخل. وأفضل حماية ضد هذا الخطر هي بناء نظام تعليمي سليم ووافٍ»[30].

لم تكن هناك في الحقيقة تغييرات في اتجاه الممارسة التعليمية. صحيح أن الاعتمادات المخصصة للتعليم كانت صغيرة ولكنها ازدادت تدريجياً خلال فترة الانتداب، وكان متوسط الإنفاق السنوي على التعليم خلال هذه الأعوام نحو 25.10 لاخ (زهاء 17 ألف جنيه إسترليني) أو 5.3 في المئة من الميزانية. ويبين الجدول التالي ما تحقق في الواقع من زيادات خلال هذه الفترة بعدد المدارس والتلاميذ. واختيرت السنة المالية 1921 - 1922 سنة «الأساس» بسبب الانقطاعات الناجمة عن ثورة العشرين، وأُضيف العامان 1919 و1935 لتوفر تخصيصات الميزانية وتقدير إجمالي عدد السكان لهذين العامين.

30- علق دوبس قائلاً إنه يدرك قلة التخصيصات: «السبب في عدم توفر المزيد من المال هو أن كل قرش يجب أن يُنفق على الجيش. ونحن لا نستطيع أن نخرج من هذا الوضع، ولذلك ليس هناك أُفق لتطور التعليم إلا إذا عُدِّلت الترتيبات المالية لمصلحة العراق». Smith to Dobbs, D. A. Adw /33 /19 /151, 15 July 1924. Delhi, BHCF, Education File 5 /1 /37. A. L. F. Smith.

## الجدول رقم 3

| المرحلة الابتدائية | مدارس البنين | عدد البنين | مدارس البنات | عدد البنات | عدد السكان المقدر |
|---|---|---|---|---|---|
| 1919 | ؟؟ | ؟؟ | ؟؟ | ؟؟ | 2848000 |
| 1922 – 1921 | 84 | 6743 | ؟؟ | ؟؟ | ؟؟ |
| 1926 – 1925 | 190 | 16599 | 31 | 4035 | ؟؟ |
| 1930 – 1929 | 247 | 24885 | 44 | 6003 | ؟؟ |
| 1935 | ؟؟ | ؟؟ | ؟؟ | ؟؟ | 3605000 |

| المرحلة الثانوية | المدارس | عدد التلاميذ | المخصصات السنوية لميزانية التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الميزانية |
|---|---|---|---|
| 1919 | ؟؟ | ؟؟ | 1.08 |
| 1922 – 1921 | ؟؟ | ؟؟ | 3.30 |
| 1926 – 1925 | 5 | 583 | 4.59 |
| 1930 – 1929 | 15 | 1863 | 6.42 |
| 1935 | ؟؟ | ؟؟ | 10.00 [31] |

خلال فترة الانتداب تضاعف عدد البنات في المدارس الحكومية مرتين وعدد البنين أربع مرات. والجدول أعلاه لا يضم أرقاماً من الكتاتيب أو المدارس المذهبية المستقلة. وفي سنة 1925 - 1926 التي تتوفر عنها تفاصيل إحصائية كاملة لكل المدارس الابتدائية، كانت الأرقام كالآتي:

---

31- الأرقام من: Special Report on the Progress of Iraq 1920–1931, p. 232; *Hasan (1958): 339-352*; Education Budget for 1935 in Iraq Annual Report for 1935. Ambassador, Baghdad, to Secretary of State for Foreign Affairs, No. 56 Confidential of 31 January 1936. E 851 /93: FO 731 /30010.

### الجدول رقم 4

| المدارس | الحكومية | المذهبية | الكتاتيب (المُلّة) | المجموع |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| | 20654 | 12900 | 6925 | 40479 [32] |

يكون واضحاً من هذه الجداول أن مزيداً من المدارس فُتحت خلال هذه الفترة، وإن عدداً أكبر من الأطفال كانوا يتعلمون فيها. ورحب العراقيون بهذه الزيادة في المرافق التربوية بل رفعوا أصواتهم يريدون المزيد. وكانت الوزارة تحت ضغط شديد لتلبية المطلب الشعبي، وقياساً على حجم الانتقادات التي تعرضت إليها فإنها في الغالب كانت تتخلف عن تلبيته. وعندما استقر سمث في وظيفته أراد انتهاج «سياسة تعليمية ليبرالية تقوم على أساس احتياجات البلد عموماً ورغباته...»[33]. وبحلول عام 1935 رُصد لوزارة المعارف عُشر الميزانية الوطنية لتأتي بالمرتبة الثالثة بعد وزارة الدفاع وقوات الشرطة، وقبل وزارة الداخلية مباشرة. ونجد بين حين وآخر إشارات إلى تشجيع الإعداد التطبيقي أو المهني، أو محاولات لتقليل عدد المواضيع في الشهادة المدرسية، ولكن ما لا نجده هو تغييرات جذرية في المنهج سواء في فترة الانتداب أو بعدها، على ما يبدو[34].

بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 واعتمادها الأبجدية اللاتينية في عام 1925 دُعيت لجان خبراء عديدة إلى اقتراح إصلاحات في مجال التعليم للحكومة التركية. وقدم خبراء تربويّون أجانب مرموقون أربعة تقارير على الأقل تتضمن اقتراحات معقولة وممكنة خلال الفترة الواقعة بين 1924 و1933. ولم يُنفذ إلا القليل جداً من هذه

32- Iraq Report, *1925-1927, p. 167*. بعض هذه المدارس أُعطيت منحاً صغيرة لمساعدتها من الوزارة.

33- *Iraq report 1923-1924*, p. 167

34- *Iraq Report 1926-1927*, pp. 124-125; *Iraq Report, 1927-1928*, p. 154; *Iraq Report, 1929-1930*, p. 139.

التوصيات. وفي العراق قدمت لجنة مونورو Monroe Commission عام 1931 اقتراحات معقولة بالقدر نفسه لاقت القدر نفسه من التجاهل. ففي العراق وتركيا الجديدة على السواء واجه تربويّون أكفاء وإصلاحيون مشكلات متشابهة جداً. إذ كان التعليم يقتصر على سكان المدن وموجهاً بالدرجة الأساسية نحو جهاز الخدمة الحكومية أو مهنة التعليم. والمعلم نفسه «أفندي» يكون تعيينه في بلدة ريفية صغيرة نقطة وثوب في أحسن الأحوال إلى مراتب أعلى ويكون في أسوئها عقوبة عليه أن يتحملها. والطفل الذكي الذي يُرسَل من قرية بعيدة إلى مدرسة ثانوية في مدينة كبيرة من الجائز جداً ألا يريد العودة إلى قريته. كما أن توفير الإعداد المهني للحرفيين الماهرين والعمال اليدويين لم ينل أولوية لأن العمل اليدوي بكل أشكاله لم يكن يعتبر مهنة مناسبة لأي شخص متعلم بما فيه الكفاية للتفكير في أي شيء آخر إلا هذا العمل. وكان العمال الماهرون عادة من الهنود أو أجانب آخرين أو من أفراد الأقليات. وعلى هذه الخلفية، مع مشكلات التمويل وشح الكوادر المضافة، كانت مصاعب إجراء تغييرات جوهرية في التعليم مصاعب هائلة. وأشار رأي مشفوع بالحقائق إلى ضرورة تجديد النظام بالكامل. ولكن هذه التغييرات لم تكن مرغوبة لا من القادرين على إحداثها ولا من هيئة الرأي العام المعروف بوضوح. وانتقدت ثلاثة تقارير كُتبت في 1931 و1949 و1958 نظام التعليم العراقي بمفردات واحدة، كانت أحياناً متطابقة حرفياً[35].

قبيل نهاية الانتداب، في عام 1931، دعت الحكومة العراقية البروفيسور بول مونرو Professor Paul Monroe، من كلية كولومبيا لإعداد المعلمين، إلى كتابة تقرير عن حالة التعليم في البلد. وضمت لجنته التحقيقية معلمَين آخرَيْن من الكلية وأحد طلبته السابقين هو رئيس الوزراء المقبل فاضل الجمالي (الجمالي، 1934). وبعد قضاء ثلاثة أشهر

35- مونرو Monroe (1932)، ماثيوز Matthews وعقراوي Akrawi (1949)، كوينت Quint (1958).

في العراق أعدوا قائمة من التوصيات تستحق الإعجاب، في الغالب بما مؤداه أن المناهج الدراسية لا تمت بصلة من حيث الأساس إلى حاجات المجتمع العراقي. وكانت هناك، على الأخص، محاولة لمراعاة الحقيقة الماثلة في أن أغلبية كبيرة جداً من سكان العراق يعيشون حياة بداوة أو حياة ريفية. ولذلك اقترحوا مدارس جوالة للعشائر، ومناهج خاصة تُعَد لبيئة ريفية وتدريسها في المدارس القروية. وكان أعضاء اللجنة حريصين على أن يكون العمل المدرسي أقوى ارتباطاً بالحياة خارج المدرسة، واقترحوا إدخال دراسات تجارية ومهنية لمدارس المدن، وإلغاء التدريس بطريقة التلقين تدريجياً. كما دعوا إلى تشجيع أصحاب المؤهلات على دخول مهنة التعليم بجعل التدريس مماثلاً في الراتب والمكانة للفروع الوظيفية الأخرى في جهاز الخدمة الحكومية. وشددت لجنة مونرو على التنوع واعتبرت التعليم أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق «الاستقرار» في المجتمع:

«مشكلة واحدة كبيرة لا مفر منها. فإن أي فئة اجتماعية ستنجب من الشباب المقتدرين فكرياً من حيث الأساس ما يزيد عددهم على المطلوب أو على ما يمكن تشغيله بصورة مجدية. ولمنع حدوث فائض في العرض يصبح في نهاية المطاف تهديداً لاستقرار المجتمع ذاته الذي يجري إعدادهم للحفاظ عليه، فإن من الضروري أن يكون الكثير جداً من الشباب بل ربما غالبية الشباب الذين يجري إعدادهم للقيادة، راغبين ويهبون أنفسهم لا للخدمة الحكومية أو الوظيفية وإنما للصناعة والتجارة والزراعة وإنتاج الثروة التي ينهض المجتمع الحديث على أساسها. وهذا في الحقيقة يصبح أصعب مهمات التعليم الوطني، ولا سيّما في الصفوف الثانوية» (مونرو Monroe, 1932: 42).

أقسام أخرى من التقرير تجعل من الواضح أن أصحابه يدركون حق الإدراك المصاعب ذات العلاقة. وأعربوا عن خشية مألوفة من أن التركيز على التعليم الثانوي والعالي سيخلق وضعاً حيث «تكون الوظائف

المئة في 1945 – 1946) فإن ماثيوز وعقراوي لم يكونا متأكدين من أن التقدم في التعليم كان مواكباً للنمو السكاني.

يشكل تقرير ماثيوز وعقراوي عن العراق فصلاً في «التعليم في البلدان العربية للشرق الأدنى»، وهو مسح أُجري بتكليف من اليونسكو عام 1949. وبعد زهاء عشر سنوات أعد مالكولم كوينت Malcolm Quint مسحاً سوسولوجياً لقرية عراقية ضمَّنه رأيه بعمل المدرسة فيها:

«المدرسة تعلم تلاميذها منهجاً غريباً من الناحية العملية، يناسب بغداد التي أُعد المنهج لها. وأنا أُسمي المنهج غريباً لأنه لا يمت بصلة حقيقية إلى أطفال القرية أو له معنى عندهم. فإن عالمهم مقصور على محيط القرية المباشر، الذي ما زال أقرب إلى عالم أُور وبابل منه إلى عالمنا الحديث. ومع ذلك تحاول المدرسة أن تردم هذه الفجوة الواسعة من أجل إعداد التلاميذ لهذا العالم الآخر غير الموجود بعد بالنسبة لهم. والمدرسة بتعليم التلاميذ القراءة والكتابة والحساب والتاريخ والجغرافية والصحة والتربية البدنية وحتى اللغة الإنكليزية، تحاول إعدادهم لعالم لا معنى له. وعلى سبيل المثال أن دروس الصحة تعلم صبي القرية أنه سيكون سليم الجسم إذا نظف أسنانه بالمعجون والفرشاة ومارس التمارين الرياضية واتبع نظاماً غذائياً متوازناً وحافظ على النظافة، إلخ. وهذا النوع من الدروس يكون مفهوماً إلى حد كبير لطفل يعيش في نيويورك أو آيوا أو بغداد لكنه لا يمت بصلة إلى الحياة في قرية أُم النهر حيث يُستخدم روث الحيوانات وقوداً، ويمشي الفلاحون حفاة في حقول تعج بالدودة الشَّصِّية (دودة الأنسيلوستوما)، وماء الشرب الوحيد المتاح ماء ملوث بكل تأكيد تقريباً» (كوينت، 1958).

نظراً لهذه التعليقات بصفة خاصة يكون من الصعب أن نلخص تأثير الانتداب في التعليم في العراق. فالتقدم الوحيد الذي تحقق كان تقدماً كمياً مع صعوبات جمة اعترضت طريق إجراء تغييرات حقيقية في المنهج أو طرق التدريس. وسرعان ما أدركت السلطات البريطانية

«مخاطر» التعليم، وكانت المبالغ القليلة نسبياً المخصصة للتعليم في ميزانيات الحكومة العراقية، مؤشراً إلى هذا وإلى الشعور بأن التعليم في كل الأحوال شيء من قبيل الترف. ولا يبدو أن فلسفة الانتداب بوصفه «تحضيراً للاستقلال» دفعت أكثر من قلة صغيرة جداً من الأفراد إلى القلق إزاء توفير هذا القدر الضئيل من الإعداد العملي لهذا اليوم. والأكثر من ذلك أن موت التقاليد العثمانية لم يحدث إلا بصعوبة في مجال التعليم مثله مثل العديد من الدوائر الحكومية الأخرى. ومَنْ أحبط التغيير الجذري هي الطبقات المتعلمة نفسها التي استمرت في احتضان الفكرة القائلة إن التعليم يجب أن يبقى ضمانة لحصول أطفالهم على وظيفة حكومية. ولعل من الصحيح القول إن سلطات الانتداب ساعدت على توسيع النظام القائم وتضخيمه ومن بعض النواحي تحسينه، وأضافت تدريس اللغة الإنكليزية إلى المنهج، ولكن عموماً لم يكن لديها ما يكفي من الاهتمام أو الوقت أو المال أو الدعم لإحداث تغييرات شاملة في مضمون التعليم أو أساليب التدريس.

# الملحق رقم 1

## قراءة في السياسة الشيعية

في أيلول/ سبتمبر 1927 كتب سي. جي. أدموندز في «مذكرة عن الوضع السياسي»:

«هناك اختلاف أساسي بين الشيعة ووضع الأقلية الاعتيادية. فالشيعة إذ يدركون إنهم أكبر عدداً وأحسن تسليحاً من العرب السنة، يعرفون أن بإمكانهم تدمير الحكومة الحالية لو لم تكن بريطانيا وراءها، رغم إنهم لا يستطيعون استبدالها من دون مساعدة بريطانية»[1].

لم يكن الشيعة أكثر عدداً من العرب السنة فحسب بل كانوا أكبر عدداً من سائر المكونات الأخرى في البلد مجتمعة. وتبين إحصاءات سكانية غير رسمية أُجريت في عام 1920 وعام 1931 أن الشيعة كانوا يشكلون نحو 55 في المئة من السكان والعرب السنة 22 في المئة والكرد 14 في المئة[2]. ومع ذلك فإن الشيعة في زمن الحكم العثماني، والاحتلال

1- *A Note on the Political Situation to 27/9/27* by C. J. Edmonds, enclosed in DO 2032, Sturges to Shuckburgh, 1 October 1927: CO 730 /123 /40465, paper 49.

2- ربما تجدر الإشارة هنا، بين قوسين أولاً، إلى أن هذه كانت تعدادات سكانية غير رسمية، وثانياً، أن التعدادات السكانية حين بدأت في عام 1947 فإنها، عملاً بالممارسة العثمانية، لم تبين الانتماء الديني/ الطائفي سوى مسيحي ويهودي ومسلم وصابئي وإيزيدي. Delhi, BHCF, Miscellaneous, Census of Nationalities by Divisions, File 34 /172. 1920 figures: Print no. 270 of Civil Commissioner

البريطاني والانتداب، والنظام الملكي العراقي والجمهوري، لم يقوموا قط بدور في السياسة أو الحكم بأي قدر يتناسب مع حجمهم السكاني في البلد. وهذا الفصل المختَصر محاولة لمتابعة النشاطات المهمة التي مارستها القيادات الشيعية، العشائرية والدينية و«المدينية»، من أواخر القرن التاسع عشر إلى التحريض ضد التجنيد الإجباري في عام 1927، على خلفية السياسة الداخلية في العراق ومسار العلاقات الأنكلو-عراقية على السواء.

في الفترة التي سبقت عام 1914 كان موقع القيادات السياسية الشيعية التقليدية، وخاصة شيوخ العشائر، في تراجع بطيء، من خلال «قهر الريف» الذي مارسته السلطات العثمانية بصورة تدريجية وإن كانت متقطعة ومتفاوتة. وكف غالبية شيوخ العشائر الكبار عن أن يكونوا مصادر سلطة بلا منازع، وضعفت سطوتهم على عشائرهم نتيجة التشظي الذي اقترن بعملية التوطن الزراعي والرعوي. وفي المناطق ذات الزراعة المكثفة كان السراكيل عموماً يدفعون الضريبة مباشرة إلى الحكومة وليس من خلال شيخ العشيرة. وأخضع العثمانيون علماء الدين في المدن المقدسة مرتين، في عام 1843 وفي الفترة الواقعة بين 1852 و1854 [3]، رغم أن العثمانيين، ولا سيّما في زمن عبد الحميد الثاني، انتهجوا سياسات تصالحية تجاه المرجعية الشيعية خلال شطر كبير من أواخر القرن التاسع عشر[4].

عموماً كان وضع الشيعة في الإمبراطورية العثمانية مماثلاً إلى حد ما لوضع الكاثوليك في إنكلترا قبل عام 1829. إذ كانوا مستبعدين من

---

of 10 March 1920. 1931 figures: DO c /1206 Chapman (Interior) to Holt, .8 October 1931

3- للاطّلاع على نظرة أخاذة ببصيرة ثاقبة إلى السياسة في كربلاء في منتصف القرن التاسع عشر، اُنظُر كول Cole ومومين Momen (1986).

4- ولكن اُنظُر ديرنغيل Deringil (1990). للاطّلاع على نقاشات حول دور المجتهدين اُنظُر ألغار Algar (1969) وليتفاك Litvak (1998) ولويزار Luizard (1991).

الوظائف العامة، وغير قادرين على تطبيق قانون أحوالهم الشخصية إلا بالأمور الداخلية في مراكزهم السكانية. وما كان موجوداً من مؤسسات للتعليم العام في ذلك الوقت كان يستند إلى فقه المذهب السني وبالتالي غير مقبول للشيعة. ولكن وضع شيعة العراق كان يختلف من أربعة نواحٍ مهمة عن وضع أشقائهم في المذهب في البقاع الأخرى من الإمبراطورية العثمانية. فأولاً، كان شيعة العراق قريبين من العتبات المقدسة الأربع، وثانياً كانوا موضع رعاية عدد من المسلمين الهنود الأثرياء حقاً، وبالتالي موضع اهتمام عام من جانب بريطانيا[5]، وأخيراً، إنهم كانوا على اتصال دائم مع إيران. وتضافرت العوامل الأخيرة لعزل النجف وكربلاء بصفة خاصة عن مراكز السلطة السنية وجعلهما دائرتين مستقلتين بهذا القدر أو ذاك كان العثمانيون يميلون إلى عدم التدخل فيهما إلا إذا تعرضوا لاستفزاز.

بسبب طبيعة المذهب الشيعي كان للعلماء موقع حيوي بصفة خاصة في المدن المقدسة. ولم تكن النجف وكربلاء والكاظمية حوزات علمية فحسب بل مراكز تنظيم ديني حيوي أيضاً، بمعنى أن المجتهدين، أفراداً أو جماعة، كانوا يستطيعون الإفتاء بمرجعية بشأن تطورات سياسية أو دينية راهنة تمس الشيعة. إذ كان المجتهدون هم الأمناء على تقليد حي في ذلك الوقت. وكانت تُطلب فتاواهم أو يبدون آراءهم عفوياً في طائفة متنوعة من الأمور (ألغار Algar، 1969؛ كيدي Keddie، 1966). وباستثناء الحملات التي شنها العثمانيون لتدمير قوى البيوتات والعائلات الكبيرة في كربلاء والنجف في منتصف القرن التاسع عشر، كما سبق ذكره، لا يبدو أن السلطات العثمانية مارست سيطرة قسرية بصفة خاصة على المدن المقدسة. وكانت كربلاء مقر

5- أُنظُر كول Cole (1986). للاطّلاع على «خيرية أوده» لكربلاء والنجف التي بدأت في عام 1850 وأُخضعت تحت المراقبة البريطانية في عام 1903 أُنظُر ليتفاك Litvak (2000): 89 – 69. للاطّلاع على تأثير الحرب في هذه المدفوعات أُنظُر أيندي Ende (1981).

سنجق يضمها مع أقضية الهندية والنجف والرزازة، ولكن عموماً يبدو أن العثمانيين كانوا يتعاملون بقدر من اللين نسبياً[6]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1914 وقَّع أربعة من كبار المجتهدين في كربلاء، مدفوعين على نحو مؤكد تقريباً بالغزو البريطاني لجنوبي العراق، فتاوى تدعم دعوة العثمانيين إلى الجهاد التي أصدرها شيخ الإسلام (السني) في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. ولكن المصادرات العثمانية وعمليات التجنيد الإجباري أثارت استياء واسعاً، وفي النهاية فجرت انتفاضات في كربلاء والنجف طردت العثمانيين من المدينتين. وبحلول 1915 - 1916 أقام أهل المدن أنظمة ذات استقلال ذاتي، وأجرى الكادر السياسي لقوة الاستطلاع في بلاد ما بين النهرين مفاتحات استرضائية مع مدفوعات من الدعم المالي[7].

في تعليمات السير بيرسي كوكس التي وصلت بعد السيطرة على بغداد في آذار/ مارس 1917 كان المفترض أن تشكل العتبات الشيعية المقدسة «جيباً منفصلاً لا يقع تحت السيطرة البريطانية المباشرة»[8]. ولكن في وقت لاحق من العام، على الأرجح لأن النجف بصفة خاصة أصبحت ثغرة سيئة الصيت في الحصار الرسمي البريطاني على إمدادات الجيش العثماني، أُرسل ضباط سياسيون إلى هناك وإلى كربلاء. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 1918 زارت غيرترود بيل المدينتين، ولاحظت في رسالة إلى السير فالنتاين شيرول Sir Valentine Chirol أن الوضع،

---

6- لونغريغ (1925) Longrigg: 313. للاطّلاع على تزايد نشاط العثمانيين أُنظُر سليم ديرنغيل (1990) Selim Deringil: 62 - 45 وليتفاك (1998) Litvak وتشتينسايا Cetinsaya (2006)

7- أُنظُر عطية Atiyah (1973): 96، 324. رغم أن مشاعر التأييد للعثمانيين كانت ضئيلة لا تستحق الذكر فإن من المشكوك فيه إن كانت المدينتان مع قضاء الحي وعشائر الفرات، ستوفر الأساس اللازم لتفجير «ثورة في بلاد ما بين النهرين». أُنظُر غريفز Graves وليدل هارت Liddell Hart (1935): 60.

8- Secretary of State for India to Viceroy, Foreign Department, 19 March 1917، مقتبس في آيرلند Ireland (1937): 97.

وإن كان يستدعي تعاملاً حذراً، هادئاً على العموم. ولم تكن هناك وقتذاك بوادر مقاومة جدية ضد السلطات البريطانية:

«الشيعة من طبقة السادة هم الذين يعرفون إنهم سيكونون أقل الرابحين من عودة الأتراك: كان اغتراب الشيعة رصيداً كبيراً لنا ويعني، على سبيل المثال، أنه لم تكن هناك قط أي مشاعر دينية خطيرة علينا التصدي لها في كربلاء والنجف» (بيرغوين Burgoyne، 1961: 76).

على الغرار نفسه كانت السياسة البريطانية تريد تعيين قادة «موالين» في منطقة الفرات ليكونوا جباة ضرائب وقضاة على عشائرهم بإعطائهم امتيازات مالية وقضائية تفوق بكثير ما عرفوه في زمن العثمانيين.

لكن النجفيين لم يمتثلوا لفرض السيطرة البريطانية كما كانت السلطات تتوقع على ما يبدو، رغم أن من المرجح أن يكون ما نشأ من مصاعب ناجماً عن صراع قوة بين العلماء وبقية الطائفة بدأ قبل زمن طويل على وصول أي ضباط سياسيين بريطانيين. واندلعت سلسلة من القلاقل في أواخر آذار/ مارس 1918، وقُتل ضابط شاب هو الكابتن مارشال. وفُرضت غرامات وعقوبات الهدف منها أن تكون عبرة، بإعدام نحو 11 شخصاً في الساحات العامة بدعوى ضلوعهم في مقتل مارشال. وتشير حقيقة أن كليدار النجف برز بتعبيره عن الامتنان للميجر فرانك بالفور Major Frank Balfour، حاكم بغداد العسكري، على التحرك السريع ضد الثوار، إلى أن قتلة مارشال ربما حاولوا تحجيم سلطات رجال الدين داخل المدينة خلال الفترة القصيرة التي أخذوا فيها مقاليد السلطة (ولسن، 1931: 74 – 76).

ولكن عموماً لم يكن الرأي العام في المدن المقدسة راضياً عن استمرار السيطرة البريطانية خلال جس النبض الذي عُرف بوصفه «استفتاء» أواخر 1918 وأوائل 1919. وأعلنت أعداد غفيرة من أهل النجف وكربلاء والكاظمية معارضتهم القوية للاحتلال البريطاني وتنصيب إدارة عربية برعاية بريطانية. وأرادت جماعات أخرى في

النجف حكومة عربية بلا أمير أجنبي فيما هددت جماعة متشددة في كربلاء الذين يريدون أي شكل غير مسلم من أشكال الحكم بأعمال انتقامية قاسية. وبما أن البيانات الرسمية كانت تحمل تواقيع أشخاص من السكان اختارهم الضباط السياسيون أو القائم بأعمال المندوب المدني نفسه، لا يكون من اللافت بصفة خاصة أن نجد القليل من التحمس لأي نظام واقع تحت السيطرة البريطانية سواء في المدن المقدسة أو في بغداد[9].

خلال الفترة المديدة من الغموض بين نهاية الحرب وإقامة الحكومة المؤقتة في عام 1920 نشأت حركة وطنية جنينية في العراق[10]. وكان من السمات المبهمة لتلك السنوات ظهور وحدة قصيرة العمر لكنها بالغة الأهمية بين كبرى التنظيمات السياسية وجماعات المصلحة السنية والشيعية. وضمت جمعية حرس الاستقلال الوطني[11] الشيعية بقيادة السيد محمد الصدر في الكاظمية والتاجر البغدادي جعفر أبو التمن، قواها مع أعضاء جمعية العهد العراقي المؤلفة بالدرجة الرئيسة من ضباط سنة العديد منهم انشقوا عن الجيش العثماني أو أُفرج عنهم من معسكرات اعتقال أسرى الحرب البريطانية في الهند للالتحاق بالأمير فيصل خلال الثورة العربية، وخاصة حمدي الباجه جي ويوسف السويدي. وكانت أولى العلائم المرئية لهذا التحالف حضور علماء الطائفتين مجالس العزاء التي أُقيمت على روح المجتهد الأكبر في كربلاء الميرزا محمد كاظم اليزدي في ربيع 1919. ورغم أن خلف اليزدي المجتهد الكبير الميرزا محمد تقي الدين الشيرازي كان شيخاً معتكفاً فإن نجله محمد رضا كان نشيطاً في مناهضة البريطانيين واستثمر موقع والده لنشر آرائه.

في شباط/ فبراير 1920 كتبت غيرترود بيل في رسالة إلى السير

---

9- *Self-Determination in Mesopotamia*... أُنظُر الفصل الثاني.

10- أُنظُر فاروق - سلغليت وسلغليت Farouk-Sluglett and Sluglett (2007).

11- عطية، أطروحة دكتوراه، 1968، ص 400.

فالنتاين شيرول أنه رغم وجود تحالف هش بين السنة وعلماء الشيعة بكل تأكيد فإنها تشك في ديمومته. يضاف إلى ذلك أن شباب المدن الأقل تمسكاً بالتقاليد والأكثر ذكاء لا يكنون الآن احتراماً يُذكر لشيوخهم الكبار (بيرغوين، 1961: 127 - 128). ولكن هذا التحالف سيكون حيوياً إذا ظهرت مسألة إشراك زعماء العشائر لأن الوطنيين الشباب، ولا سيّما السنة، لن يكونوا قادرين على تحقيق ذلك بمفردهم. وفي 22 حزيران/ يونيو 1920 اعتُقل عشرة من علماء كربلاء بينهم محمد رضا بن الميرزا محمد تقي الدين الشيرازي وأُبعدوا إلى جزيرة هنجام لتوزيعهم رسالة تَرَدَّد أنها من والده محمد رضا يدعو فيها إلى الدفاع عن الإسلام ضد «الكفار». وفي هذا الوقت كان الوطنيون، بقيادة الصدر الذي كان أبرزهم، يتراسلون بصورة مباشرة أو من خلال العلماء مع شيوخ العشائر يحثونهم على الثورة. ولم تسفر المباحثات بين القائم بأعمال المندوب المدني والوطنيين عن النتائج المنشودة. إذ لم يكن هناك ما يشير إلى تقرير المصير الذي وعد به الرئيس ولسن والإعلان الأنكلو-فرنسي، أو إلى تشكيل أي جمعية وطنية.

استمرت الانتفاضة، كما سبق وصفه[12] بشكل متقطع في المناطق البعيدة من البلد حتى أوائل ربيع 1921. ولكن بحول أواخر خريف 1920 هرب قادتها الكبار، بمن فيهم محمد الصدر وجعفر أبو التمن والشيخ أحمد الداود ويوسف السويدي، عبر الصحراء إلى مكة ليعودوا في صيف العام التالي أعضاء في بطانة الأمير فيصل (آيرلند Ireland, 1937 : 326). وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر تمكنت القوات البريطانية من استعادة السيطرة على القسم الأكبر من البلاد، وما سهل مهمتها وصول السير بيرسي كوكس والإعلان فوراً عما بدا في البداية شكل حكم يحظى بقبول واسع. ومما له مغزاه أن كوكس رفض الموافقة على طلبات عبد الواحد سكر، شيخ آل فتلة، ومرزوق شيخ الحميدات، بتمكين العلماء

---

12- أُنظُر الفصل الأول.

من العمل وسطاء لترتيب هدنة باسم العشائر. وبدلاً من ذلك أُجبر شيوخ العشائر على «المجيء» إلى المقر الإداري المحلي بأنفسهم.

سواء عن طريق الصدفة أو بتخطيط متعمد فإن نظام الحكم الذي أُقيم بعد ثورة العشرين أغفل أن يأخذ القيادات الشيعية في الاعتبار، ولعل ما هو ليس مفهوماً إهماله بالقدر نفسه أن يأخذ في الاعتبار الحقيقة الماثلة في أن الشيعة يشكلون أكثر من نصف سكان البلد. وحتى كانون الثاني/ يناير 1921، عندما أُعطي الطباطبائي حقيبة المعارف، لم يكن شيعي أُعطي حقيبة وزارية في الحكومة الوطنية. وأن يُشار إلى أن العديد من القادة الشيعة كانوا رعايا إيرانيين هو بكل بساطة هروب من القضية. وعمل انتخاب فيصل وإقامة إدارة الانتداب على دق إسفين آخر بين السنة والشيعة. وسرعان ما أُجبرت حكومة فيصل على أن تدرك أن التعاون مع بريطانيا لا يُفضَّل على التعاون مع الشيعة فحسب بل لا بديل عنه أيضاً. وهكذا كانت مصالح الشيعة على الدوام تقريباً تُدفع إلى مرتبة ثانوية إلا عندما يصادف التقاؤها مع المصالح البريطانية، كما في أزمة التجنيد الإجباري في 1927 - 1928.

في الأشهر القليلة الأولى من عهد فيصل، حاول، بقدر من النجاح، خلال المفاوضات المبكرة بشأن المعاهدة الأنكلو-عراقية، أن يحافظ على علاقات ودية مع العلماء ومع الصدر وأبو التمن على السواء. وخلال «الاستفتاء» لانتخاب فيصل وقّع علماء كربلاء والنجف «المضبطة» الرسمية رغم أن عالم الكاظمية الكبير الشيخ مهدي الخالصي جعل، في إشارة مُنذِرة، قبوله ترشيح فيصل رهناً بالإسراع بتحرير العراق من السيطرة الأجنبية والدعوة إلى عقد جمعية وطنية في غضون شهرين من تتويج الملك. وفي أماكن أخرى أيضاً، يبدو أن غياب المعارضة لفيصل في هذه الأشهر الأولى كان نابعاً من الاعتقاد (الذي يبدو أن الملك نفسه كان يشترك فيه) بأن العراق حقاً سينال قدراً من الاستقلال. ولكن بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 عندما أصبح إعلان فيشر المقدَّم إلى عصبة

الأمم معروفاً للجميع في العراق، أخذ الشك يساور النظام الجديد. وفي اجتماع في بيت يوسف السويدي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر صاغ المجتمعون أربعة مطالب كانوا يعتزمون تقديمها إلى الملك:

- عقد مؤتمر وطني بلا تأخير.
- انسحاب مستشاري الوزارات والألوية.
- تعيين وزير للخارجية.
- قصر مهمات المندوب السامي على الوظائف التي يؤديها ممثل دبلوماسي. وفي حال عدم الاستجابة لهذه المطالب سيصدر إعلان بعزل صاحب الجلالة[13].

بحلول 10 كانون الأول/ ديسمبر كان محمد الصدر يراسل بدر الرميض، شيخ الرمادي، الذي أطلق رجال عشيرته الرصاصات الأولى هناك في ثورة العشرين، وتحدثت تقارير عن تذمر واسع النطاق في منطقة الفرات[14]. وفي شتاء 1921 وربيع 1922 استمر الطريق المسدود بشأن المعاهدة، وراجت شائعات عن اتصالات تجريها المعارضة مع إيران والكماليين والكرد، على اختلاف هذه الأطراف، في محاولة لتشكيل تحالف فاعل ضد البريطانيين. وفي هذه المرحلة كان فيصل متلهفاً على تحشيد أكبر ما يمكن من التأييد، وقدم دعمه في الخفاء للوطنيين في نشاطهم التحريضي. ولكن كان واضحاً أن مقابلاً سيكون مطلوباً لقاء أي تعاون واسع من جانب الشيعة. وفي مؤتمر كربلاء الذي عُقد في نيسان/ أبريل 1922، بهدف التوصل على ما يُفترض إلى أفضل السبل للدفاع عن البلد ضد غزو محتمل من نجد، استهدفت مطالب الشيخ الخالصي حكومة فيصل نفسها بقدر ما استهدفت الوجود البريطاني في العراق.

13- Abstract of Police Intelligence, 26 November 1921. ضمت المجموعة الشيخ أحمد الداود وجعفر أبو التمن وعلي بزركان ورشيد الخوجة ومحمد الصدر وعدداً من أفراد عائلة السويدي.

14- Abstract of Police Intelligence, 10 December 1921

1 – أن يعترف البريطانيون بالاستقلال التام بلا انتداب.

2 – الدعوة فوراً إلى عقد جمعية وطنية.

3 – أن يكون نصف وزراء الحكومة من الشيعة.

4 – إعلان الجهاد ضد الوهابيين[15].

يشير مدى هذه المطالب إلى أن المشكلة تخطت الهدف البسيط للتخلص من النفوذ البريطاني. وبحلول أوائل تموز/ يوليو 1922 استقال جعفر أبو التمن الذي عُين بمنصب وزير التجارة في آذار/ مارس. ووصفت غيرترود بيل الوضعَ في بغداد على النحو الآتي:

«صباح يوم الإثنين توجه جميع المناهضين للانتداب إلى الكاظمية لاستشارة وسيطهم الروحي الشيخ مهدي الخالصي الذي قال لهم بما أن صاحب الجلالة لم ينفذ شروط انتخابه للعرش، وهي أن يصون استقلال العراق، فإن مبايعتهم له باطلة ولاغية... وإذ وجه اهتمامه إلى الحكومة العراقية لاحظ أن الإنكليز كانوا يحكمون البلد قبل وجودها وإنهم فوق ذلك ما زالوا يحكمونه مع عصبة من المبذرين» (6 تموز/ يوليو 1922: بيرغوين Burgoyne, 1961: 277).

في نهاية المطاف، في آب/ أغسطس، فرضت تظاهرة معادية قام بها الوطنيون ضد السير بيرسي كوكس أمام البلاط، ضرورة التحرك: أُبعد حمدي الباجه جي وجعفر أبو التمن إلى جزيرة هنجام ونصح المندوب السامي كلا من الصدر والخالصي أن يغادرا إلى إيران على الفور إذا أرادا أن يتجنبا الاعتقال. وشاءت العناية الإلهية أن يُصاب الملك بالزائدة الدودية التي أنقذته من العزل.

عمل تحرك السير بيرسي الحاسم على تهدئة أعمال التحريض لبعض الوقت رغم أن العامين التاليين في السياسة العراقية كانا بالدرجة الرئيسة عامين من المحاولات الرامية إلى تخفيف بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها. وفي خريف 1922 تمكن الشيخ الخالصي من

---

15- Abstract of Police Intelligence, 8 April 1922

إقناع المجتهدَيْن الشيخَين المحافظَين النائيني والأصفهاني بتوقيع فتوى تحرم مشاركة الشيعة في الانتخابات المقبلة. وفي شباط/ فبراير 1923 جرى المزيد من الاعتقالات والتسفيرات. وأُبعد أمين الجرجفجي وعبد الرسول كبة وسيد محمد علي بصير الحلي إلى جزيرة هنجام بعد نشر مقالات نقدية في جريدة النهضة الشيعية الناطقة باسم الحزب الذي تحمل اسمه. وفي آذار/ مارس عُقدت مصالحة قصيرة العمر بين الملك والخالصي ولكن هذا الثاني انسحب عندما وجد نفسه معزولاً بالكامل تقريباً عن زملائه الآخرين. وبحلول أيار/ مايو أُجريت ترتيبات لكتابة «مضبطة» ضد المعاهدة يوقعها العلماء والقادة الآخرون لإرسالها إلى جنيف ولوزان. وكانت لهجتهم تعكس المطالب التي قُدمت في كربلاء في العام السابق. ولكن تطوراً مهماً حدث في ذلك الوقت عندما أبلغ الصدر أتباعه بإنه، في حال تلبية المطالب المرفوعة بمشاركة الشيعة، سيكون مستعداً للإشارة عليهم بالتصويت في الانتخابات. ولاحقاً، في أيار/ مايو، حاول ياسين الهاشمي الذي كان وقتذاك في المعارضة ضد حكومة عبد المحسن السعدون، أن يحث أبو التمن العائد لتوه من عدة أشهر قضاها منفياً في جزيرة هنجام، أن يستأنف نشاطه السياسي ولكن من دون جدوى[16]. وفي النهاية، في أواخر حزيران/ يونيو، بعد ضغوط من السلطات البريطانية في المقيمية وفي وزارة الداخلية العراقية، ومن حكومة فيصل نفسها، أُجبر الملك على الخلوص على مضض إلى ضرورة إسكات العلماء. ومن حسن حظ خصوم العلماء إنهم كلهم تقريباً كانوا رعايا إيرانيين: أُبعد الخالصي وعدد من أفراد عائلته، وطُلب من النائيني والأصفهاني أن يرحلا. ولم يعد الخالصي قط ولكن سُمح للمجتهدَيْن الآخرين بدخول العراق مجدداً شريطة أن يلغيا فتواهما ضد الانتخابات والتعهد بعدم المشاركة بنشاط في السياسة في المستقبل.

---

16- Abstract of Police Intelligence, 23 February, 10 March, 3 May, 10 May, 26 May 1923.

أُجبر فيصل وقت مرضه على أن يدرك أنه في الوقت الذي قد يكون متعاطفاً مع المطالبات باستقلال كامل لا يمكنه أن يبدو بنظر البريطانيين على الأخص، ولكن بنظر حكومته أيضاً، وكأنه يدعم هذه المطالب إذا كان ذلك يعني الارتباط بالقيادات الشيعية. وأصبح واضحاً لفيصل، حتى بمزيد من الجلاء بعد آب/ أغسطس 1922، أن عدم قبول الشروط التي وضعتها بريطانيا سيعني التنازل عن العرش أو العزل. كما أنه أياً تكن تفضيلات الملك الشخصية[17] فإن وزراءه لم يرحبوا بدعم المرجعية الشيعية، تلك المجموعة التي عرف الوزراء وقتذاك حق المعرفة أنها تناصبهم العداء بقدر عدائها للبريطانيين. وأخيراً، أدرك «الشريفيون»، مثلهم مثل قائدهم، خطورة النهج الذي اختطوه لأنفسهم. إذ روجت دوائر رسمية في إنكلترا وكذلك أقسام من الصحافة إمكانية الجلاء عن العراق نهائياً خلال 1922 و1923، وأكد نشر البروتوكول الحقيقة الماثلة في أن البريطانيين لن يكونوا موجودين لإسناد النظام إلى الأبد. وفي مواجهة تهديدات، حقيقية أو متخَيَّلة، من نجد ومن تركيا، أصبح من الضروري الاعتماد حتى اعتماداً أكبر على دعم بريطانيا.

من الصعب قياس تأثير الإبعادات المباشر في جماعات المصلحة المختلفة في العراق. فسياسيو المدن الشيعة لم يتأثروا لبعض الوقت، وكان بعض شيوخ العشائر، ولا سيّما الشيخ عبد الواحد سكر والشيخ سماوي الجلوب، على ارتباط وثيق بالمجتهدين النائيني والأصفهاني، وكان واضحاً إنهم شعروا بالمهانة لما لاقاه المجتهدان من معاملة. وقالت مجموعة من الشيوخ المعتدلين لضابط الخدمات الخاصة التابعة

---

17- «ذهب الملك فيصل نفسه إلى أقصى حدود الكياسة بل وحتى المذلة في مفاوضات سابقة مع الخالصي لحثه على وقف مشاركته في التحريض ضد الحكومة، ولاحقاً لم يُجبر على ذلك إلا بمعارضة الخالصي غير القانونية للانتخابات... وكان من الأمور سيئة الصيت في الواقع أن الخطوة التالية التي فكر فيها الخالصي هي إصدار مرسوم يعلن الإطاحة بالملك». High Commissioner to Ambassador, Tehran, Telegram 108 of 7 July 1923. Delhi, BHCF 23 /15 /1.

للقوة الجوية الملكية في الحلة إنهم في الوقت الذي يدركون أن العلماء أخطؤوا بتدخلهم في السياسة إلى هذا الحد فإن «هذا الإدراك لم يعادل بأي حال من الأحوال الشعور بأن إبعادهم كان ضربة موجعة لمذهب طائفتهم»[18]. وكان دوبس مغتبطاً:

«هناك الآن فرصة فريدة يمكن من خلالها تطهير المدن المقدسة الشيعية من هيمنة النفوذ الفارسي الذي يُمارَس منذ سنوات على الضد من المصالح العربية الحقيقية بهدف إطالة الفوضى بين... العشائر. إن فرصة مواتية كهذه قد لا تتكرر أبداً»[19].

يرد تلخيص أكثر استفاضة للوضع في تقرير استخباراتي معاصر:

«المثير للاهتمام في هذه المرحلة هو التكهن عن سبب نظرة العلماء إلى أنفسهم على إنهم بهذا القدر من العداء المستحَكم للملك وللانتخابات. ويبدو أن دوافع متعددة تحركهم. فأولاً، إنهم يريدون حكومة ضعيفة ستتيح لثيوقراطيتهم الجاهلة أن تحكم العشائر وتستغلها... وهم يخشون أنه إذا جرت الانتخابات وانعقد مجلس منتخب للمصادقة على المعاهدة البريطانية وإقرار إجراءات الحكومة المؤقتة، سيكون الملك والحكومة العراقية قادرين حينذاك على الزعم بأن سلطتهما تقوم على إرادة شعبية وسيزداد الملك والحكومة قوة ولا يعود عليهما الرجوع إلى العلماء. وهم يعتقدون أن الأتراك سيكونون أفضل لمصالحهم لأنهم سيكونون حتماً ضعفاء. وثانياً، إنهم يشعرون بأنه إذا استمرت الحكومة العراقية بتركيبتها الحالية، لن يكون للشيعة نفوذ فيها. وجاءت صياغة قانون الانتخابات بحيث لا بد أن يجري التلاعب بالانتخابات على نحو صارخ لمصلحة السنة. وثالثاً، إنهم

---

18- RAF Special Services Officer, Hilla, 10 June 1923: Delhi, BHCF 1/ 15/ 23.

19- High Commissioner to Secretary of State for the Colonies, Telegram 361 of 11 July 1923: CO 730 /41 /35272.

يضمرون شيئاً من البغضاء الشخصية للملك يُشاع أن سببها العهد الذي قطعه جلالته لهم في بداية عهده بانتهاج سياسة وجدها مستحيلة»[20].

يبدو أن تحليل السببين الثاني والثالث لعداء العلماء جاء صائباً ولكن صورة شيوخ عشائر سُذج يدفعهم زعماؤهم الدينيون إلى عمل متهور تحتاج إلى شيء من التعديل. فباستثناء التشجيع المباشر من العلماء لشيوخ العشائر في عام 1920، كانت الحالة الغالبة أن شيوخ العشائر أنفسهم كانوا يطلبون من رجال الدين «شرعنة» نشاطاتهم المناهضة للبريطانيين والحكومة، وليس مجرد قبول إملاءاتهم. ولعل من الأدق أن نقول إن العلماء قبل عام 1923 كانوا يميلون إلى تشجيع العمل المنسَّق من جانب شيوخ العشائر وليس تثبيطه: قلما نجدهم المحركين الفعليين لمثل هذا العمل.

وعلى امتداد ما تبقى من فترة الانتداب كانت المناشدات نفسها تُسمع من الشيعة لتوسيع تمثيلهم في الحكومة وجهاز الخدمة المدنية. وكانت وعود تُقدَّم لكنها نادراً ما كانت تُنفذ. بيد أن المعارضة الشيعية كفت، خلال السنوات القليلة التالية، عن أن تكون مصدر خطر حقيقي على النظام، وبحلول وقت الانتفاضة الكبيرة التالية في عام 1935، أصبح الجيش العراقي قوياً بما فيه الكفاية لسحق جميع القوى العشائرية باستثناء اتحاداتها الأكبر. ومرة أخرى لم تصبح مظالم الشيعة عاملاً كبيراً في السياسة العراقية إلا في عام 1927 عندما التقت مصالح الشيوخ الشيعة في مقاومة التجنيد الإجباري مع مصالح بريطانيا في المحاولة الرامية إلى عدم تشجيعه.

كانت القيادة التي ظهرت بعد الإبعادات قيادة أكثر مرونة، وبالتالي أقل توحداً مما كانت القيادات التي سبقتها. ومن المهم أن نتذكر أن طيف السياسة العراقية بكل ألوانه كان مشخصناً إلى حد يثير الحيرة في أغلب الأحيان: قلة من الأفراد يمكن أن يُسجَّل لهم الالتزام بمبادئ ثابتة،

20- Intelligence Report of 5 July 1923. CO 730 /40 /37008

وكانت التركيبات والترتيبات المختلفة تتغير إلى الأمام وإلى الخلف عبر مسارات كثيراً ما يكون من المتعذر اقتفاؤها[21]. وبأكثر المفردات الممكنة عمومية يمكن تقسيم القادة وشيوخ العشائر الشيعة إلى قادة وشيوخ مستعدين للتعاون مع «المعارضة» السنية وآخرين يرفضون التعاون، ولكن مرة أخرى نقول إن هذه التقسيمات تفتقر إلى الديمومة.

وهكذا في عام 1924 انضم محمد الصدر إلى ياسين الهاشمي وأحمد الشيخ داود لمحاولة التأثير في شيوخ منطقة الفرات كي لا يصوتوا مع المعاهدة في الجمعية التأسيسية. من جهة أخرى نصح جعفر أو التمن رفاقه متشائماً بأن لا جدوى من المعارضة لأن البريطانيين سيفرضون ما يريدونه في كل الأحوال[22]. ورفض أبو التمن دخول معترك السياسة لسنوات عدة بسبب عقم المعارضة من جهة وبسبب عدم ثقته بالسياسيين السنة الذين كان مضطراً للعمل معهم من الجهة الأخرى. وعموماً يبدو أن الصدر كان يدعو إلى سياسة تحالف مع السياسيين السنة الذين يميلون إلى معارضة «حزب الملك» (عموماً علي جودت الأيوبي ونوري السعيد وجعفر العسكري): كانت هذه الجماعة المعارضة تتألف عادة من علي محمود وعبد الغفور البدري ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ورفعت الجادرجي وبهجت زينل ومولود مخلص. من جهة أخرى كان أعضاء حزب النهضة الشيعي بقيادة أمين الجرجفجي، الذي ضم في صفوفه العالِم محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ عبد الواحد سكر والشيخ شعلان أبو الجون والشيخ سماوي الجلوب والشيخ صكبان العلي والشيخ سلمان الظاهر، يميلون، بعد بعض الخبرة المريرة من التعاون مع سياسيين سنة، إلى السعي لإقامة تحالفات مع شيعة آخرين فقط[23].

---

21- حكمت سليمان وجعفر أبو التمن هما الاستثناء هنا بوصفهما أصحاب مبادئ.

22- Abstract of Police Intelligence, 5 April, 19 April 1924

23- أُنظُر الفصل الرابع.

لكن هذه الاصطفافات كانت في أغلب الأحيان لا تصمد في الأزمات السياسية، وخاصة عندما كان رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي يستخدمان تأييد المعارضة لمجرد إقناع الأعضاء المحافظين في «حزب الملك» أو حتى عبد المحسن السعدون ذي التفكير المستقل، بضرورة وجود أحدهما أو كلاهما في الحكومة: ما أن يكونا في الحكم حتى يبحث مؤيدوهما عبثاً عن الإصلاحات والتحسينات التي وعدا بها. وكان مصدر التعقيد الآخر في متاهة الاصطفافات السياسية أُولئك الشيوخ والملاك (السنة أساساً) الذين حققوا نفوذهم أو حافظوا عليه بمنَّة من البريطانيين. ومن أبرز هؤلاء علي سليمان وعبادي الحسين ومحمد الربيعة ومحمد السلهود، الذين كلهم دعموا البريطانيين دعماً إيجابياً أو سلبياً في عام 1920، ودأبوا على المجاهرة بدعوتهم إلى حكم بريطاني مباشر كانوا يصرون على أنه سيحمي «حقوقهم» حماية أشد فاعلية من حكومة الملك فيصل.

في عام 1920 تكفلت وحدة «إسلامية» قصيرة الأمد بتعاون المدن المقدسة والقيادات الوطنية للطائفتين الرئيستين وشيوخ العشائر و«الشريفيين» ضد البريطانيين. وعندما أصبح واضحاً للشيعة أن شركاءهم في التحالف مستعدون للتساوم مع بريطانيا من أجل الفوز بمواقع القوة والسلطة لأنفسهم، كان من الطبيعي أن يستاؤوا من تعرضهم لخيانة، والتضحية بأرواح أبنائهم الشيعة وممتلكاتهم لكي تُنصَّب في النهاية مجموعة من الغرباء والوصوليين بمساعدة بريطانيا وتشجيعها[24]. وهكذا بقي قادة الشيعة على عدائهم لبريطانيا لكنهم

---

24- قارن: «يقول قادم من النجف أن المحرضين الشيعة هناك... يدركون إنهم ارتكبوا خطأً كبيراً في عام 1920 وإن النتيجة الوحيدة لخسائرهم في الرجال والمال كانت استيلاء عصائب من المغامرين وعراقيين وصوليين على السلطة في حين أن العراقيين الأقحاح، سنة وشيعة من عائلات محترمة، يُظلَمون في حالات كثيرة ويُحرمون من المشاركة بنصيب عادل في حكم البلد». Abstract of Police Intelligence, 1 October 1927.

جعلوا تعاونهم مع الحكومة العراقية مشروطاً بحل مظالمهم في الوقت نفسه. ولكن تكتيكياً ظلت القيادة الشيعية في موقف ضعف دائم لأنها لم تملك من الأوراق بيدها إلا التهديد الأقصى بانتفاضة مسلحة. وبعد الحملة الجوية والبوليسية الواسعة ضد بني حجيم في شتاء 1923/ 1924 كان واضحاً أن السلطات البريطانية لن تسكت على أي معارضة للحكومة العراقية تخل بالوضع القائم[25].

الصعوبة الأخرى التي واجهت القيادة الشيعية كانت الافتقار إلى مرشحين مناسبين أو مقبولين لمناصب وزارية أو وظائف حكومية. وبالَغ خصومهم في تضخيم هذا النقص، ولكن النتيجة كانت تولي ثلاثة سياسيين شيعة فقط هم جعفر أبو التمن ومحسن الشلاش وصالح جبر، مناصب وزارية رفيعة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي حال دون إعداد رعيل من الوزراء الشيعة ذوي الخبرة المناسبة. الأكثر من ذلك، بما أن الشيعة نادراً ما كانوا ينخرطون في التعليم العلماني في زمن العثمانيين، لم يكن لديهم كادر من الموظفين السابقين في الدولة العثمانية كما كان لدى معاصريهم السنة. وعليه أصبح أحد المنافذ المهمة للتحريض الشيعي يتألف من التوجه إلى البريطانيين للحفاظ على حقوقهم. وتُلاحَظ هذه العملية بصورة متزايدة على مستويات مختلفة في السنوات التي أعقبت عام 1924.

في نيسان/ أبريل 1925 حث رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الذي كان مع نوري السعيد من الدعاة المتحمسين لبناء جيش أقوى وأكبر، محمد الصدر على ممارسة نفوذه لمصلحة الحكومة. وكان ياسين الهاشمي ونوري السعيد يعارضان بشدة مقترحات المندوب السامي ووزير المستعمرات التي تعني زيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي، والاستمرار في إناطة السيطرة التنفيذية بمفتش عام بريطاني. وأراد الاثنان أن ينظِّم الصدر أعمال احتجاج وتحريض بين

---

25- أُنظُر الفصل السابع.

شيوخ العشائر الشيعية والوطنيين ولكن الصدر لم يتمكن من إيجاد شيوخ مستعدين للتعاون. فهم، خشية أن يحرمهم التجنيد الإجباري من رجالهم المسلحين، كانوا قانعين تماماً بأن يبقى البريطانيون في القيادة[26]. واستقبل برد الفعل نفسه تماماً جعفر أبو التمن في عام 1927 عندما دعاه مؤيدو التجنيد الإجباري، لما فيه مصالح الاستقلال الوطني، إلى تشجيع المرجعية في كربلاء والنجف على النظر إيجابياً إلى التجنيد الإجباري. ومرة أخرى كان شيوخ العشائر الشيعية هم الذي تصدروا الاحتجاج على انسحاب المفتشين الإداريين البريطانيين من الأقضية في عام 1930.

بحلول عام 1927 يبدو أن الشيعة الأقل راديكالية، بمن فيهم أتباع أمين الجرجفجي في حزب النهضة، أدركوا أن بالإمكان استخدام التجنيد الإجباري ورقة مساومة. وأُرسلت وفود إلى الملك في محاولة لنيل موافقة على مطالب الشيعة المعتادة وخاصة نسبة أعلى من الوظائف في جهاز الخدمة المدنية[27]. وفي وقت لاحق من العام ورد تقرير من الكاظمية جاء فيه:

«قال عبد الحسين الجلبي في منزل السيد عبد الحسين الياسين إن نوري السعيد باشا أخبره أن مشروع قانون التجنيد يُراد به تأمين الاستقلال التام للعراق وإن من واجب العراقيين كافة تأييده. وقال إن الحصة لن تكون إلا 20 ألفاً وإن الحكومة ستكون ممتنة لمساعدة العلماء. وعلق السيد عبد الحسين الياسين بأن العلماء مستعدون تماماً للمساعدة، ولكنهم يطالبون بأن تكون نصف التعيينات الحكومية للشيعة»[28].

حين عُلم أن الحكومة لن تلبي هذه المطالب توجه القادة الشيعة بالإجماع تقريباً إلى بريطانيا أن ترعى مصالحهم، وخاصة بعد أن أثارت

26- Abstract of Police Intelligence,18 April 1925

27- Note by Squadron Leader Buss, (?) April 1927: Air 23 /432.

28- Abstract of Police Intelligence, 3 May 1927

القلاقل التي حدثت في الكاظمية في تموز/ يوليو 1927 وحادث مماثل في البصرة، مخاوف واسعة النطاق من انبثاق حركة منظَّمة ضد الشيعة:

«يُقال إن الحكومة (نوري السعيد وجعفر العسكري وياسين الهاشمي وأمين زكي) تضع خططاً لإضعاف قوة وسمعة شيوخ العشائر الشيعية ووجهاء الشيعة. ويُقال أيضاً إنّ سبب ذلك هو أن هؤلاء يريدون إثراء أنفسهم بشراء الأراضي من الشيوخ والملاك المهجَّرين»[29].

ولاحقاً في ذلك العام:

«يقول قادم من النجف أن المحرضين الشيعة هناك أصبحوا يعرفون على ما يبدو أن الحكومة على علم تام بنشاطاتهم وإنه تلقى تعليمات بأن يشرح للبريطانيين أن نشاطات الحزب (لا يُذكر اسمه) ليست بأي حال معادية للبريطانيين أو موجهة ضد المصالح البريطانية. وإذا تلقوا أدنى إشارة بأنهم يحظون بتعاطف الحكومة البريطانية في الممارسة العملية فإنهم سيرفعون العلَم البريطاني ويطردون الغرباء»[30].

يختلف هذا اختلافاً كبيراً عن موقف الشيخ مهدي الخالصي.

بعد أيام قليلة على أحداث الكاظمية كتب القائم بأعمال المندوب السامي بي. أتش. بورديلون إلى وزارة المستعمرات:

«قال لي قيادي شيعي قبل أسابيع قليلة: نحن نعرف إننا غير متعلمين ولا نستطيع في الوقت الحاضر أن نأخذ حصتنا المناسبة من الوظائف في الخدمات العامة. ما نريد هو السيطرة البريطانية لإنقاذنا من هيمنة السنة إلى أن يتعلم أبناؤنا. وحينذاك سنأخذ نحن، الأغلبية الحقيقية، مكاننا المناسب في حكم البلاد ولن نحتاج إلى السيطرة البريطانية»[31].

الحكومة العراقية، من جانبها، لم تكن قادرة على تقديم تنازلات

---

29- Abstract of Police Intelligence, 23 July 1927

30- Abstract of Police Intelligence, 1 October 1927

31- Secret, B. Acting High Commissioner to Secretary of State for the Colonies, 15 July 1927: CO 730 /124 /40488.

كبيرة للشيعة. واشترت صمت الشيوخ ذوي الأصوات العالية والأقوياء بإعفاءات ضريبية وتشريعات زراعية لمصلحتهم، وأسكتت العلماء بالترهيب، وكانت تهتم بسياسيي المدن عند الحاجة. ولم تكن بريطانيا تستطيع إعطاء السلطة للشيعة مثلما لم يستطع السنة قبولهم في السلطة لاحقاً. ولكن رغم أن أياً من الطرفين لم يكن قادراً على التعامل مع الشيعة حين يكونون أقوياء وموحدين فإن الطرفين كانا يستطيعان استغلالهم حين يكونون ضعفاء ومنقسمين. وكانت نتيجة هذه المعادلة السياسية أن شيعة العراق كانوا مستبعَدين من حيث الأساس عن القيام بدور كبير في حكم البلد، أفراداً وجماعة. وبوجود السنة في السلطة استطاع البريطانيون أن يسيطروا على البلد من خلالهم. وبوجود الشيعة في السلطة لكان من الجائز ألا يكون هناك انتداب بريطاني.

# الملحق رقم 2

# اتفاقيات حيازة الأرض والضريبة في لواء العمارة تحت الانتداب

«يوجد في العمارة قليل من المسؤولين لكونها اللواء الأحسن نظاماً في البلد. فيها واحدة من أصغر قوات الشرطة في البلد، بلا جيش وبلا إدارة ري»[32].

كُتب التقرير الذي أُخذ منه هذا المقتطف في عام 1931، بعد أحد عشر عاماً على بداية الانتداب. وهو لا يذكر ما قد يبدو السمة الأبرز في تنظيم لواء العمارة، أي التركيز العالي بصورة استثنائية لمُلكية الأرض. إذ كانت العمارة منطقة إقطاعيات واسعة مع قليل من أصحاب اللزمة.

---

32- Note by C. J. Edmonds 3 March 1931. Delhi, BHCF, Interior File 7 /24 /24 (hereafter referred to as Delhi ʻAmara, Vol. I or II) Vol. II.

# الملحق رقم 2
# اتفاقيات حيازة الأرض والضريبة في لواء العمارة تحت الانتداب

«يوجد في العمارة قليل من المسؤولين لكونها اللواء الأحسن نظاماً في البلد. فيها واحدة من أصغر قوات الشرطة في البلد، بلا جيش وبلا إدارة ري»[32].

كُتب التقرير الذي أُخذ منه هذا المقتطف في عام 1931، بعد أحد عشر عاماً على بداية الانتداب. وهو لا يذكر ما قد يبدو السمة الأبرز في تنظيم لواء العمارة، أي التركيز العالي بصورة استثنائية لمُلكية الأرض. إذ كانت العمارة منطقة إقطاعيات واسعة مع قليل من أصحاب اللزمة.

---

32- Note by C. J. Edmonds 3 March 1931. Delhi, BHCF, Interior File 7 /24 /24 (hereafter referred to as Delhi 'Amara, Vol. I or II) Vol. II.

## الجدول رقم 1
## مساحة وعدد المُلكيات الزراعية في سبعة ألوية عام 1930 [33]

| | 1 – 64 إيكر | 65 – 319 إيكر | 320 – 640 إيكر | أكثر من 640 إيكر |
|---|---|---|---|---|
| أربيل | 7418 | 528 | 500 | – |
| ديالى | 4092 | – | 546 | – |
| بغداد | 162 | 220 | 120 | 360 |
| الدليم | 2344 | 109 | 121 | 3 |
| الحلة | 452 | 364 | 98 | 82 |
| الديوانية | 8378 | – | 155 | 69 |
| العمارة | – | 10 | 5 | 50 |

بالإضافة إلى ذلك كان أغنى الملاك في اللواء حقاً في غاية الثراء: 16 منهم كانوا يدفعون إيجاراً يزيد على 25 ألف روبية سنوياً، وخمسة منهم أكثر بكثير:

| | |
|---|---|
| فالح الصيهود | 304775 |
| محمد العريبي | 281143 |
| ماجد الخليفة | 432644 |
| شاوي الفهد مع سلمان المنشد | 611230[34] |

طيلة فترة الانتداب كانت هذه الحيازات تحت سيطرة ملاكيها حصراً تقريباً، واللواء كله كان لا يتأثر بنشاطات الحكومة المركزية إلا بدرجة طفيفة. وكان أصحاب المزارع المشمولة بالضريبة من الملكيات الكبيرة أو «المقاطعات» يمارسون سلطة كاملة على فلاحيهم، أولاً بموجب نظام دعاوى العشائر ولاحقاً بموجب قانون الزرّاع لعام 1933. ومن الناحية

33- Admiralty Handbook, Iraq and the Persian Gulf, p. 477

34- Ministry of Finance to High Commissioner, W 4373 of 16 August 1926. Delhi, 'Amara, Vol. I.

الاستراتيجية كانت المنطقة حساسة للغاية. إذ كانت تقع على أحد الطرق الرئيسة بين بغداد والبحر، ومحاذية لإيران، الدولة المرشحة لأن تكون غير صديقة. والأكثر من ذلك أن الحدود لم تكن مؤشَّرة بأي عوائق طبيعية لا يمكن عبورها، ولذلك عندما كانت تُفرض ضريبة على الأغنام أو التجنيد الإجباري، في العراق أو إيران، كان من الممكن تماماً لرجال العشائر الذين يعيشون على جانبي الحدود أن ينتقلوا إلى البلد الذي يناسبهم[35].

خلال الحرب العالمية الأولى عمدت سلطات الاحتلال إلى توزيع المقاطعات الكبيرة في اللواء، التي كانت عقود إيجارها تخضع لمزادات دورية في زمن العثمانيين، على أساس شبه دائم للملاك بالموافقة على تركهم لحالهم مقابل «حسن سلوكهم». وكانت هذه الترتيبات تُبرَّر وقتذاك بدعوى أن خطوط مواصلات القوات البريطانية تمر مباشرة عبر المنطقة، وإن تعاون الحكام المحليين أو على الأقل هدوءهم، أهم من جباية الضريبة. وفي الحقيقة أن اللواء لم يشهد جباية ضرائب حتى عام 1922.

واستخدمت محاجّات استراتيجية وغيرها من المحاجّات الأخرى لتبرير استمرار سياسة عدم التدخل طيلة عقد العشرينيّات. وبخلاف الترتيبات المعمول بها في مناطق أخرى من العراق حيث كانت الضرائب تُفرض على كمية المحصول الفعلية فإن الحسابات في العمارة كانت تستند إلى تقديرات ثابتة موحدة، وكانت ضرائب الحيوانات والحبوب على السواء تُجمع من أصحاب «المقاطعات» الذين كانوا ملاكاً وجباة ضرائب في وقت واحد. ومقابل امتياز جباية الضرائب أُنيطت بهم سلطات إدارية كاملة على أراضيهم.

جعل وجود هذه الإدارة العشائرية من غير الضروري تعيين مدراء نَواحٍ.

---

35- أُنظُر, Cornwallis to Humphrys, DOSA /55 of 11 September 1932: Delhi, BHCF Interior File 7 /24 /43, *Situation in 'Amara Liwa*, Cf. also *Economic Disintegration in 'Amara Liwa in August 1932*: E 3627 /3627 /93, FO .371 /16049

وكل ما مطلوب في المناطق العشائرية هو ممثل للحكومة يستطيع أن ينقل الأوامر إلى الشيوخ ويتأكد من طاعتها. وكان هذا الواجب يتولاه بصورة مريحة رؤساء البلديات في القرى الواقعة بين ديار العشائر[36].

الأكثر من ذلك أن هذا النظام استمر تحت الانتداب بسبب افتراض البريطانيين تطابق مصلحة مالك الأرض وزارعها مع الحفاظ على الوضع القائم. وسرعان ما اتضحت أفضليات وجود جسم من الشيوخ والملّاك الذين يدينون بسلطاتهم كلها لقيام السلطات البريطانية بتعزيز موقعهم. وكانت المنافع مشتركة. فإن «الظروف الخاصة»[37] لمعاهدة 1924 حققت مزيداً من التنازلات لدافعي الضرائب في العمارة مقابل دعمهم. ومنذ ذلك الوقت فلاحقاً أُقيم تحالف بين الملاك وحكام العراق الفعليين، بريطانيين وعراقيين، استمر حتى ثورة 1958. ولكن هذا التحالف لم يَسلَم من التحديات لأن وزارة المالية في زمن الانتداب بدت غير مستعدة للقبول بهذه الترتيبات، وقامت بعدد من المحاولات لإرساء الأمور في اللواء على أُسس تجارية. وتسببت هذه الجهود في نشوء نزاع مستمر تقريباً بين وزارتي المالية والداخلية والمندوبية السامية، التي كانت كل واحدة منها تدعو إلى هذه الدرجة أو تلك من الإشراف على «مقاطعات» العمارة. وكانت النتيجة، بصفة عامة، انتصار وزارة الداخلية والمندوبية السامية على وزارة المالية. وكان الرأي أن التحرش بملّاك العمارة لا يساوي ما يترتب عليه من تكاليف ومتاعب.

في حزيران/ يونيو 1915، بعد سيطرة البريطانيين على مدينة العمارة، يبدو أن الجنود البريطانيين من كتيبة نورفولك أخذوا جميع سجلات الأرض المحلية من مبنى البلدية وألقوا بها في نهر دجلة[38]. ولم يُسجَّل

---

36- Amara Administrative Report, 1922, Revenue Section: Delhi, 'Amara,' Vol. I.

37- أُنظُر الفقرة الأخيرة من الملحق 2.

38- Administrative Inspector, Kut and 'Amara *liwas* to Adviser, Ministry of Interior, No. 1132 of 21 September 1923: Delhi, 'Amara, Vol. I.

سبب هذه النوبة من الهمَّة ولكن نتيجتها كانت أن تجعل من المستحيل تقريباً الإلمام بترتيبات الحيازة المعمول بها في المنطقة وقتذاك. وكان المعروف أن أراضي العمارة لم تُعتبر أميرية إلا مؤخراً لأنها كانت جزءاً من أراضي السلطنة السَنية حتى عام 1909 (جويدة 1965 ,Jwaideh: 326 - 336). وكانت مدينة العمارة نفسها مدينة حديثة العهد انبثقت عشوائياً في محيط «الكانتون العثماني». وفي الأصل كانت المنطقة تشكل جزءاً من ديرة بني لام ولكن خلال الحملات التي تكللت بهزيمة خطيرة منيت بها القبيلة في عام 1910 انتصرت عليهم قبيلة ألبو محمد وأصبحوا فرعاً من فروعها. وفي أواخر الفترة العثمانية قُسِّمت المنطقة إلى حيازات كبيرة كانت تُؤول إلى مَنْ يدفع أعلى سعر في مزادات تُقام كل ثلاث سنوات تقريباً مع إقامة مزاد في الوقت نفسه على ضريبة الأرض، وعلى الأرض نفسها. وكان الهدف من هذه الطريقة إضعاف الشيوخ واستعراض قوة الحكومة، وأوجدت المبدأ القائل بأن للحكومة حصة تُجبى بطرق جامدة وساعدت على إثارة عداوة ومنافسة بين الشيوخ وأصحاب اللزمة الذين يشاركون في المزادات.

«لدى مجيء الاحتلال البريطاني شهدت السياسة التركية انقلاباً تاماً بتلقي شيوخ العشائر دعماً كاملاً من الحكومة. ومثل هذه السياسة تقف فوق كل نقد لنجاحها في ضمان أمن خطوط المواصلات البريطانية. ولكنها مع مجيء الهدنة لم تعد مبرَّرة».

توقفت المزادات وجرى توزيع الحيازات على زعماء عشائريّين مقيمين «موثوقين». واستمر الملاك في النهوض بالإدارة في المنطقة، مستقوين بنظام دعاوى العشائر الذي كان يعني حرمان الغالبية العظمى من سكان اللواء من حماية المحاكم الاعتيادية. والأكثر من ذلك أن أي ضريبة لم تُستحصل من المنطقة حتى عام 1922 رغم الحقيقة الماثلة في أن بعض الملاك كانوا معروفين بثرائهم الفاحش.

«يساعد مثال محدَّد على أن يرينا أن كلفة الجباية في حقيقة الأمر

باهظة إلى حد مريع وإن اقتصاد الملاك الضريبي والإداري المطلوب لنظام العمارة، لا يوجد في الحقيقة. والشيخ محمد العريبي، ملتزم مقاطعة الكحلاء، بعد دفع كل ما عليه من ضرائب، تكون بيده 6 لاخ روبية. وسيكون هذا المبلغ كافياً لتغطية كل تكاليف الإدارة والشرطة والجباية في لواء العمارة ويبقى لدى الشيخ 2 لاخ كل سنة عن خدماته بوصفه إدارياً وجابي ضرائب ومزارعاً».

لم يكن الملاك أثرياء ثراء فاحشاً فحسب بل كانوا أصحاب سطوة كاملة أيضاً لعدم وجود إشراف خارجي على السلطة التي يمارسونها على فلاحيهم.

«اليوم أُغفلت الحصة الحقيقية التي تؤخذ، فضلاً عن الحقيقة الماثلة في أنها تقتصر على المحصول فقط، وشيخ العمارة يفرض أقسى الشروط على سركاله، وأيضاً يقتطع حصة الحكومة من الحطب والرعي، إلخ»[39].

بمرور الوقت ستقتل مثل هذه المعاملة الدجاجة التي تبيض ذهباً، ولكن العملية كانت بطيئة لأسباب منها فائض العمل الذي أوجدته الزيادة الحادة في عدد السكان خلال الفترة الواقعة بين 1920 و1947، وحتى أكثر منذ ذلك القانون الصادر في أوائل الثلاثينيّات الذي غيَّر الوضع بشكل حاسم لمصلحة الملاك. فلم يعودوا يدفعون ضرائب كبيرة وحققوا سيطرة حتى أشد إحكاماً من قبل على فلاحيهم وسراكيلهم. وأتاح قانون الاستهلاك وقانون الزرّاع لشيوخ العمارة أن يحافظوا على مواقعهم حتى بقدر أقل من تدخل الحكومة.

الفلاحون كانوا، بالطبع، أقل حظاً بكثير. فهم إذ كانوا حبيسي حلقة من المديونية الدائمة، ارتبطوا في علاقة استرقاقية بملاكيهم. وكان السراكيل والفلاحون يقترضون من ملتزمي المقاطعات بأسعار فائدة عالية للحصول

---

39- Administrative Inspector, Kut and 'Amara *liwas* to Adviser, Ministry of Interior, No. 1132 of 21 September 1923: Delhi, 'Amara, Vol. I.

على مدفوعات مقدَّمة يشترون بها البذور والمعدات. وكانت الديون تتراكم عالياً بحيث لم تكن هناك فرصة لكسر الحلقة بالدفع الفعلي، وكان الخلاص الوحيد الممكن هو الهروب من الأرض. وكان هذا الوضع معروفاً للسلطات منذ عام 1924، وتأثر دوبس نفسه بحيث شجب التحريم الذي فُرض على سركال مستدين لأحد الشيوخ فنقل نفسه إلى شيخ آخر:

«يفهم سيادته أن التحريم... فُرض بإصرار من الشيوخ الذين زعموا إنهم لا يستطيعون استعادة رسومهم من السركال للتسديد إلى الحكومة إلا بهذه الطريقة. ولدى السير هنري دوبس شك كبير في ألا يكون لدى الشيوخ الكثير من الطرق الأخرى لفرض الدفع. وفي كل الأحوال فإن التحريم يضع سلطة كبيرة للغاية بأيدي ملتزمي المقاطعات الذين يستطيعون دائماً الادعاء بأن لهم ديوناً على سراكيلهم، وينصح سيادته بقوة بإلغاء التحريم»[40].

هذه التوصية لم يؤخذ بها، ولم يكن هناك اهتمام جدي بدعوة دوبس إلى عدم إعطاء الشيوخ عقود حيازة طويلة الأمد إلا بشرط أن يعطوا شروط حيازة مضمونة بالقدر نفسه لسراكيلهم وفلاحيهم. وكانت سندات الحيازة تُمنح لآجال طويلة كما في السابق، ولم يكن هناك إصرار على توفير حماية للفلاحين. وفي وقت لاحق من عام 1924 قُدم اقتراح بتشكيل لجنة لإعادة النظر بالمزارع المشمولة بالضريبة في المنطقة للعام المقبل، ولكن اللجنة لم تجتمع قط[41]، ولفترة من الوقت يئست وزارة المالية من جباية إيرادات ضريبية واقعية من المنطقة. وقوبلت المقترحات الداعية إلى إحداث تغيير جذري بمحاجَّات تعللت بعدم توفر العدد الكافي من الموظفين الإداريين ورد الفعل العنيف الذي من المؤكد أن يعقب التغيير. وزُعم أن استخدام القوة العسكرية

40- High Commissioner to Ministry of Finance, No. 8943 of 3 July 1924: Delhi, ʻAmara, Vol. I.

41- Finance to Interior, W. 1110 of 1 July 1924 gives the committee's brief: a minute of 25 June 1925 by Sturges of the Residency states that it did not meet. Delhi, ʻAmara, Vol. I.

للسيطرة على مثل هذا الانفجار سيبتلع كل التوفيرات في الكلفة التي من المفترض أن تحققها مثل هذه التغييرات.

ظهر دوبس طيلة الوقت الذي أمضاه مندوباً سامياً بوصفه معارضاً لدوداً لأي تغييرات في ترتيبات «المقاطعات» في العمارة. وبصفته مفوض الضرائب في الفترة 1915 – 1916 كان مسؤولاً عن تحديد شروط الالتزام بالمقاطعات، وكانت لديه قناعة راسخة بأنها يجب أن تبقى سارية المفعول. وحتى المقترحات الأولية التي قدمتها وزارة الداخلية بأن الوقت حان لاستحداث جهاز إداري طبيعي في المنطقة لاقت رداً شديد اللهجة:

«سيكون من دواعي سرور سيادته أن يعرف... إن كانت سياسة الحكومة العراقية تقسيم المقاطعات الكبيرة في هذا اللواء وصنع عدد كبير من الشيوخ الصغار. وبما أن نهر دجلة هو خط المواصلات الرئيس بين شاطئ البحر وبغداد وأقل خطراً من السكة الحديد فإن سيادته واثق من أن الحكومة العراقية تقدر الأهمية البالغة لحفظ السلام على امتداد هذا الخط وعدم الإخلال، دون تفكير، بنظامٍ عملَ حتى الآن على تشجيع السلام»[42].

لاحقاً، خلال عام 1926 بذلت وزارة المالية العراقية مجهوداً يتسم بالتصميم للحصول على موارد مالية أكبر من لواء العمارة:

«يجب أن يكون الدليل الحقيقي على وجود حكومة، بخلاف الحقائق الحالية، ضمان حيازة الأرض للشيخ والسركال والفلاح... وكلما زاد إصرارنا على وضع الضريبة واعتبارات الإدارة فوق العشيرة زادت ضرورة أن نكون مستعدين لمواجهة التزامات الحكومة الطبيعية بما فيها توفير ما يكفي من الكوادر الوظيفية»[43].

كما هو معهود من دوبس فإنه تحرك بردٍ مستفيض. إذ اقترحت وزارة

---

42- High Commissioner to Ministry of Interior, No. 7095 of 30 May 1923: Delhi, ʿAmara, Vol. I.

43- Internal Note, Ministry of Finance, S. H. Longrigg to R. V. Vernon, 24 May 1926: Delhi, ʿAmara, Vol. I.

المالية العراقية تقسيم «المقاطعات» الكبيرة وإعطاءها إلى شيوخ صغار أو ملاك من أهل المدن على أساس أن هذا من شأنه أن يسهل جباية الضرائب بطريقة واقعية. وجادل المندوب السامي بأن السلام مستتب على نهر دجلة لأن مواقع الشيوخ تخضع للتجديد الدوري، وهناك القليل منهم بحيث من السهل السيطرة عليهم. ولم يكن المندوب يريد «تدمير هذا النظام الذي يستحق الإعجاب من دون سبب وجيه». وكانت الإيرادات الضريبية الحالية كبيرة لأن التكاليف الإدارية قليلة. وأفضل طريقة، معبراً عنها بمفردات مألوفة الآن، هي عدم الإخلال بوضع هادئ بلا مشكلات:

«لا يستطيع المندوب السامي أن يقارن، من دون توجس، هذا الترتيب الجديد (بمنح عقود حيازة لأشخاص من أهل المدينة) مع «مقاطعة» بحوزة شيخ عشيرة تربطه صلة قربى بغالبية فلاحيه ويقيم على أرضه، يلجمه عدد من الكوابح والتقاليد العشائرية عن ممارسة الظلم أو الابتزاز، يعرف شؤون فلاحي عشيرته معرفة وثيقة ومجبر بكل الاعتبارات على أن يكون ملاكاً متساهلاً. ومن الجائز أن يزيد استحداث مقاطعات جديدة أصغر، تحت سيطرة ملتزمين غير رحماء، إجمالي الإيرادات الضريبية على ألا يجري التمادي بذلك، ولكن إذا اعتُمد قبل الأوان كسياسة دائمة ومتسعة بدرجة كبيرة فلا بد أن يثير هذا، كما يعتقد المندوب السامي، من الاستياء الاجتماعي والفلاحي ما يلتهم، بزيادة التكاليف الإدارية، الضرائب الإضافية التي تُستحصل بهذه الطريقة»[44].

بدا من المهم بصفة خاصة للمندوب السامي ومستشار وزارة الداخلية عدم التسرع من دون مبرر أو بصورة مفتعلة بعملية تفكيك العشائر في اللواء[45]. وكما نعرف فإن الخطأ الذي ارتكب هنا هو أن

---

44- High Commissioner to Finance and Interior, No. 6558 of 8 June 1926: Delhi, ʿAmara, Vol. I.

45- «لن يكون من الحكمة أن تُسرَّع بإجراء حكومي عملية تفكك تجري بصورة تدريجية وطبيعية من خلال قوة الظروف الموجودة...» Interior to Finance, Confidential, C /1686 /62 /5 /3 of 3 July 1926: Delhi, ʿAmara, Vol. I.

السلطات نفسها تدخلت في العملية الطبيعية بالتعمد في تدعيم النظام. وبإعطائها سلطات للملاك وشيوخ العشائر أوسع مما كانوا يتمتعون به في أي وقت مضى أوجدت ظروفاً جعلت النظام العشائري يبدو أمتن بكثير مما كان في الواقع. والأكثر من ذلك أن عواقب وخيمة على شكل تمردات مسلحة ليس بمقدور الحكومة العراقية أن تأمل باحتوائها، كانت دائماً تُساق بوصفها النتيجة الحتمية للتدخل. واستقبلَت تحذيرات مماثلة المحاولات المعاصرة لإدخال التجنيد الإجباري. وهكذا تمكن المندوب السامي من ممارسة صلاحيات خفية لاستخدام الفيتو. وفي عام 1927 اقترحت وزارة الداخلية العراقية مرة أخرى تعيين بعض الزعماء المحليين مدراء نَواحٍ وجمع ضرائب منهم. فرد دوبس:

«... يبدو المقترح غير ضروري وباذخاً، وإذا أسفر عن قلاقل في اللواء فإن سيادته يتوقع من الحكومة العراقية أن تتعامل مع الوضع دون مساعدة من ضباطه»[46].

أحياناً كانت وزارة المالية تتمكن من النجاح في مطالبتها بمراجعة الإيجارات في اللواء. وأوصت لجنة في عام 1927 بزيادات طفيفة، ومصادرات بين حين وآخر[47] ولكن الأرقام الإجمالية الجديدة لم تمثل إلا زيادة صافية قدرها 2.59 لاخ من:

| | |
|---|---|
| الزيادات | 3.13 |
| الخفوضات | 0.54 |
| الصافي | 2.59 |

46- High Commissioner to Adviser, Ministry of Interior, 14 May 1927: Delhi, 'Amara, Vol. I.

47- ليس دائماً بفاعلية كبيرة. في عام 1928 لاحظ المفتش الإداري في العمارة: «أوصت لجنة آستون Aston أن يُحرم [محمود المحمد سعيد] من مقاطعته على أساس عدم الكفاءة. وبدلاً من ذلك أُعطي مقاطعاته الخاصة والمقاطعة المجاورة ببدل أقل من تخمين اللجنة. إن فشله ليس مفاجأة». Adviser, Interior, to High Commissioner C/211 of 22 November 1928: Delhi, 'Amara, Vol. I.

استمرت السياسة الأساسية في عدم التدخل. وبسبب ذلك يبدو الوضع الخطير الذي نشأ في أواخر العشرينيّات مفاجئاً لأنه بحلول عام 1928 كانت تُسمع شكاوى متكررة بصوت عالٍ من عدم إمكانية الدفع مصدرها عدد من أثرى الرجال في اللواء[48]. وأُبلغ عن «تخلف» عدد من كبار الشيوخ عن الدفع في آب/ أغسطس من ذلك العام، وشهدت الفصول التالية استمرار العملية. وبحلول عام 1929، بعد سبع سنوات من دفع الضرائب بصورة لا بد من الاعتراف بأنها كانت متقطعة ومن دون حماسة، كان الفارق بين الضرائب المطلوبة والضرائب المستحصَلة أكبر في العمارة منه في أي مكان آخر من البلد. وكانت الإيرادات الضريبية عموماً متدنية في عام 1929، الذي شهد مواسم حصاد سيئة وبداية الهبوط الكبير في أسعار المحاصيل الزراعية، ولكن الفارق في العمارة كان زهاء 10 لاخ في حين أكبر فارق، في لواء بغداد، كان 2.5 لاخ فقط.

## الجدول رقم 2 [49]

| اللواء | 1925 | | 1929 | |
|---|---|---|---|---|
| | الضرائب المقدرة | الضرائب المستحصلة | الضرائب المقدرة | الضرائب المستحصلة |
| العمارة | 25.37 | 24.37 | 29.41 | 19.23 |
| الديوانية | 23.98 | 23.73 | 16.93 | 16.15 |
| الحلة | 17.40 | 17.51 | 12.28 | 10.98 |
| بغداد | 14.65 | 13.53 | 11.20 | 8.78 |
| ديالى | 12.34 | 12.51 | 7.87 | 7.61 |

48- تقرير عن لواء العمار لشهر آب/ أغسطس 1928. Administrative Inspector, 'Amaram n.d.: Delhi, 'Amara, Vol. I.

49- Note by C. J. Edmonds to Adviser, Ministry of Interior, 3 March 1931: Delhi, 'Amara, Vol. II.

مما له مغزاه أنه رغم اللامبالاة النسبية التي أبدتها المندوبية السامية ووزارة الداخلية العراقية بالإمكانات الضريبية في اللواء، لم تنكر أي منهما ذات يوم ثروته الفعلية.

لدى معاينة الوضع خلال هذه السنوات الأخيرة من الانتداب ينبغي أن ندرك أن «محنة» دافعي الضرائب في اللواء لا يمكن أن تُقبل دائماً دون وضعها موضع تساؤل. فإن خبرتهم من السنوات السابقة علمتهم أن من المستبعد أن يُكرهوا أو يُدفعوا إلى تسديد ما عليهم ولذلك من الجائز أن يشير وضعهم إلى غياب إرادة الدفع بقدر غياب القدرة على الدفع.

«إن تأثير الهبوط في أسعار الحبوب محسوس بصفة خاصة في منطقة العمارة حيث نشأ وضع خطير. ففي العام الماضي (1929)، بسبب تراخي الإدارة في جباية الضرائب، سُمح لملتزمي المقاطعات بالتخلف عن التسديد. وإزاء التبذير المعهود من العربي فإنهم صرفوا ما كان عليهم تسديده للخزينة. والآن بعد أن هبطت أسعار الحبوب يجد الكثير منهم أن من المستحيل تسديد ما عليهم في حين يمتنع القادرون على الدفع عن التسديد بأمل منحهم إعفاءات شاملة»[50].

ولكن بعد بضعة أشهر على كتابة هذا التقرير هدد متصرف حازم كبار المتخلفين عن الدفع بالطرد، وبمعجزة توفرت غالبية الأموال المستحَقة ودُفعت إلى السلطات[51].

مع ذلك كانت فرحة وزارة المالية قصيرة العمر. إذ بدأت المتاعب بحدة من جديد في عام 1931 عندما حاولت الوزارة الاستعاضة عن جباية ضريبة الأغنام (الكودة) من الأفراد بجباية مبلغ مقطوع من ملتزمي المقاطعات. وأشارت وزارة الداخلية إلى مساوئ هذه الممارسة بنظر النظام الحالي لأن:

---

Fortnightly Intelligence Report, 23 June 1930 -50

Administrative Inspector, Basra to Adviser, Ministry of Interior, C /226 of -51
.6 September 1930: Delhi, 'Amara, Vol. II

«...الملتزمين أخذوا على عاتقهم واجبات معينة منها حماية السواتر وتسليم المجرمين وتعويض ضحايا الاضطرابات، إلخ مقابل مكاسب معينة يُفترض أن تؤول إليهم من طريقة المبلغ المقطوع. وأنت إذا حرمتهم من هذه المكاسب المفترضة لا يمكنك أن تتوقع منهم أداء الواجبات الاستثنائية التي لا تُطلب في الأحوال الاعتيادية ممن يدفعون الضرائب المخمَّنة بصورة مباشرة... وبجعل مساحات شاسعة مساحات لا يمكن إدامتها اقتصادياً فإنك تحمِّل الحكومة تكاليف ضمان القانون والنظام وصيانة السواتر التي يُقاس طولها بمئات الأميال»[52].

وإذ اقتنعت وزارة الداخلية بأن محاولات وزارة المالية التدخل محاولات خاطئة أرسلت أدموندز في مهمة لتقصي الحقائق عن الأوضاع في لواء العمارة.

«أول انطباع تتركه العمارة هو أن الإدارة موجودة بالدرجة الرئيسة، بل يجوز القول إنها تكاد أن تكون موجودة حصراً بوصفها آلة فرم لاعتصار المال من اللواء. ولا شك في أن ملتزمي المقاطعات، الذين بعضهم رجال كانوا على قدر كبير من الثراء في عام 1924، هم اليوم مفلسون أو مثقلون بالديون. يبدو أن العمارة استنزفت حتى آخر قطرة من دمها»[53].

اكتشف أدموندز لاحقاً أنه حتى أرقام 1924 كانت مضللة.

«... في عام 1924 أيضاً لم يكن الطلب الاسمي يمت بصلة إلى حصة الحكومة وقدرة العمارة على الدفع، وأدركت الحكومة أيضاً هذه الحقيقة وألغت نحو 10 لاخ»[54].

---

52- Edmonds (Interior) to Swan (Finance), DO C /69 of 1 February 1931: Delhi, 'Amara, Vol. II.

53- Note by C. J. Edmonds to Adviser, Ministry of Interior, 3 March 1931: Delhi, 'Amara, Vol. II.

54- Note by C. J. Edmonds as postscript to Note of 3 March 1931, dated 9 March 1931. لاحظ أدموندز Edmonds وجود إعفاء ضريبي بقيمة 9.73 لاخ (نحو 6500 جنيه إسترليني) في عام 1924، لكننا نعرف أن الاعتبارات السياسية انتصرت

يكمن الجواب الحقيقي مدفوناً بصورة غير مرئية في ثنايا التقرير، وهو إنهاك تربة المنطقة باطّراد من خلال الإفراط في الزراعة. ونحن نعرف أن تأثير هبوط الأسعار كان محسوساً في أماكن أخرى من العراق، والجدول رقم 2 أعلاه يبين خفض الضرائب المطلوبة في غالبية الحالات للتكيف مع هذه التغيرات. ولكن بحلول عام 1931 ظهرت على السطح المخاطر الحقيقية المتأصلة في النظام المعتَمد في العمارة، ولولا إصدار قانون الاستهلاك لكان من الأرجح، على ما يبدو، أن يُعاد النظر بصيغة التخمينات الضريبة الثابتة الموحدة كلها. وكادت سلطات ملتزمي المقاطعات الواسعة أن تسبب سقوطهم.

في هذه المرحلة يجب إعادة النظر بجانب مهم على نحو خاص في الترتيبات التي كانت معتمدة في العمارة:

«اليوم أُغفلت النسبة الفعلية التي ينبغي أن تؤخذ (من السركال أو الفلاح) وكذلك الحقيقة الماثلة في أنها كانت تقتصر على المحاصيل فقط، وشيخ العمارة الآن يفرض أقسى الشروط التي يستطيع أن يفرضها على سركاله...»[55].

بما أنه لم تكن هناك عقوبات لوقف الملاك عند حده، لم يكن هناك ما يمنعه من اعتصار كل ما يستطيع اعتصاره من فلاحيه باستثناء عجز التربة الخالص عن إنتاج محاصيل بمعدل الاعتصار نفسه. وبقدر تعلق الأمر بالضرائب فإن قدرة ملتزم المقاطعة على دفعها كانت تقتصر بالقدر نفسه على كمية ما يحصل عليه من فلاحيه، وعلى أساس تخمين ثابت كان من المرجح أن يلاقي مصاعب في سنوات الحصاد السيئ وهبوط أسعار الحبوب رغم أن الضرائب المستحقة على مقاطعته خُمِّنت، على

على الاعتبارات المالية في هذه الحالة. Delhi, ‘Amara, Vol. II. أُنظُر أيضاً Iraq Revenue Report, 1925, pp. 25-26: CO696 /5 and p. 244.

55- Administrative Inspector, Kut and ‘Amara *liwas*, to Adviser, Ministry of Interior, No. 1132 of 21 September 1923: Delhi, ‘Amara, Vol. I.

الأرجح كما يبدو، تخميناً أقل مما يجب. وللحفاظ على دخل مرتفع في ظل النظام الضريبي المعمول به حتى عام 1931، كان على ملاك العمارة أن يكونوا مستعدين للاستثمار بقوة في إحداث تحسينات زراعية. وبدلاً من ذلك كانت الحقول دائماً تُروى فوق حاجتها بالمضخات الآلية، وهو شكل من أشكال المضاربة كان يحقق غلالاً وفيرة لبضع سنوات يعقبها بصورة حتمية إنهاك التربة لأن إراحة التربة كانت لا تُمارَس إلا ما ندر[56].

الأكثر من ذلك أن فلاحي اللواء وسراكيله كانوا يعملون على أساس المحاصصة وحدها تقريباً. ولم تكن هناك حيازات فردية صغيرة في اللواء، ورأينا أن الملاك فقدوا فرصة أخذ نسبة من كل ما تنتجه مقاطعاتهم. ولم يكن هناك حافز يشجع الفلاح على تنويع منتوجه أو زيادته لأنه لم يكن قادراً على الانتفاع في حدود نسبة ضئيلة من كدحه، وكان يبدو أن المكافآت عن هذا المجهود الإضافي لا تستحق العناء. وكان الحل العادل الوحيد للمشكلة إيصال جهاز الإرواء المالي والإداري والمنظَّم، كما هو مطبق في أماكن أخرى من العراق، إلى لواء العمارة. وحتى مستشار وزارة المالية أُجبر على الاعتراف بالهزيمة في مذكرة إلى الوزير:

«أدرك تماماً وأتعاطف مع رغبة سيادتكم في تطبيق القانون في العمارة كما يُطبق في الأماكن الأخرى، ولكن القوانين لا يمكن أن تُطبق من دون وجود آلية تنفيذها. وأفترض أن هذا اللواء هو الأكثر عشائرية من حيث التنظيم والأكثر حرماناً من المواصلات بين كل الألوية. كما أنه اللواء الذي يوجد فيه أضعف تنظيم إداري. ولا يمكن تغيير هذا الوضع في يوم واحد - الحدود الإيرانية لا يمكن أن تُغلق بالكلام، والإغراء الاقتصادي لعبور الحدود إغراء قوي»[57].

---

56- أُنظُر هوامش الفصل الثاني من 37 إلى 60. للاطّلاع على مشكلة الملوحة أُنظُر فيرنيا Fernea (1970): 38-40 وبويك Poyck (1962).

57- Note by Adviser for Minister of Finance, 22 December 1931: Delhi, 'Amara, Vol. II.

في هذه الظروف شعر المستشار هوغ Hogg أن الإدارة المالية يجب أن تبقى في الوقت الحاضر بأيدي الشيوخ. وكان من الصعب إجراء تغييرات جزئية في نظام كان معمولاً به وقتذاك منذ 15 عاماً.

يبقى أن نتوقف لنعرف كيف حدث أن ملتزمي المقاطعات احتفظوا بثروتهم في السنوات التالية. التفسير الوحيد يكمن في الزيادة السكانية، والترتيبات الضريبية الجديدة التي جاء بها قانون الاستهلاك. إذ اقتصرت الضرائب الآن على مبيعات فائض الإنتاج، وهو نظام أثرى الملاك لكنه بالكاد لامس حياة فلاحيهم، الذين استمروا في دفع ما عليهم من رسوم كما في السابق. وهكذا كان الملاك يأخذون المبالغ نفسها التي كانوا يتقاضونها في السابق من سراكيلهم وفلاحيهم المثقلين بالديون، لكنهم يدفعون للخزينة نسبة أصغر بكثير من ذي قبل. وتعززت سطوة الملاك أكثر بقانون الزرّاع الذي قيَّد رسمياً حركة الفلاحين الذين بذمتهم ديون وحدَّد بدقة واجبات السراكيل والفلاحين.

وهكذا كان موقع ملتزمي المقاطعات منيعاً من الناحية العملية. ورغم أن فلاحيهم ربما كانوا يهربون فقد كان هناك كثيرون غيرهم يأخذون مكانهم[58]. وكانت الحرب العالمية الثانية زادت الطلب على الرز، المحصول الرئيس في لواء العمارة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره مرة أخرى. وبعد الحرب فإن عدم شعبية الحكومة العراقية وعزلتها أجبرتها على اللجوء إلى مصادر دعم تقليدية. وأصبح شيوخ العمارة أعضاء بارزين في مجلس الأعيان ومجلس النواب، والوصي نفسه تزوج ابنة أمير ربيعة، أحد ملاكي العمارة الكبار.

---

58- أُنظُر حسن 352 - 339 :(1958) Hasan. تلاحظ رسالة بطاطو لنيل الدكتوراه من جامعة هارفرد أن ربع سكان العمارة هاجروا من اللواء بين 1930 و1947، وبصفة أعم يبدو أن الألوية التي كانت حيازة الأرض فيها ذات درجات أقصى كانت هي الأشد معاناة. أُنظُر يوحنا بطاطو John Batatu «الشيخ والفلاح في العراق» The Shaykh and the Peasant in Iraq (أطروحة دكتوراه من هارفرد 1958)، ص 157 - 160 - وبطاطو (1978): 152 - 119.

كان نظام حيازة الأرض في العمارة من صنع رجل واحد أقامه عن سابق إصرار، هو السير هنري دوبس الذي تكفلت الفترة المديدة لخدمته في العراق بعدم التلاعب بالآلية التي أوجدها. ومن الناحية الفعلية فإنه استعاض عن نظام اللزمة وضريبة الأرض المزروعة بالملكية التامة في كل شيء ما عد الاسم. وكان دور الدولة الوحيد في العمارة هو تسلم ضريبة الأرض وضريبة الأغنام (الكودة) التي كان ملتزمو المقاطعات يجبونها من مقاطعاتهم نفسها. وبهذه الوسيلة جرى تحويل الفلاحين الزراع الأحرار قانونياً إلى عبيد لملاكهم الذين كانت سلطتهم «التقليدية»، كما لاحظنا، تعتمد على درجة من التراضي والاتفاق كان الملاك قادرين الآن على الاستغناء عنها. وهكذا أصبح شيوخ العمارة يمتلكون سلطات إدارية ومالية وفي النهاية سلطات سياسية واسعة. وهذه كلها جعلتهم أصحاب مصلحة خاصة في بقاء الوضع القائم، ومنحت سطوتهم الواسعة الحكومة العراقية مصلحة مكافِئة في الحفاظ على ولائهم. وكانت الإطاحة الكاملة بالدولة التي صنعها الانتداب وحدها التي ستدمر هذه العلاقة بصورة دائمة.

# بيبلوغرافيا

يستند هذا الكتاب إلى مادة أرشيفية بريطانية، في الغالب مراسلات إلى ومن المندوبية السامية في بغداد. وأهم المصادر هي ملفات مكتب الهند للفترة الواقعة بين 1914 و1921، وملفات وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية ووزارة الطيران لفترة الانتداب وما بعدها. المصدر الآخر الذي أثبت فائدته بصفة خاصة عن تفاصيل عمل الانتداب والسياسة المحلية والإدارة في العراق، هو ملف المندوبية السامية في بغداد الموجود في الأرشيف الوطني الهندي في نيو دلهي. وكانت المصادر الأولية الأخرى المستخدمة أوراقاً ويوميات خاصة لمسؤولين سابقين في مجموعات الوثائق الخاصة لمراكز الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد وجامعة درام (سلغليت Sluglett, 2004).

المواد العراقية الوحيدة المتاحة بسهولة هي مصادر ثانوية رغم اطّلاعي حين زرتُ العراق في عام 1976 (بعد صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب) على مجموعة من مواد وزارة الداخلية بين 1920 و1932 في المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد. ويبدو على الأرجح أن هذه المجموعة نُهبت على نطاق واسع خلال الهياج الذي شهدته بغداد في أيار/ مايو 2003. وتتألف المصادر الثانوية بالدرجة الرئيسة من يوميات ومذكرات كُتبت ونُشرت بعد سنوات طويلة على الأحداث التي ترويها. والمأخذ على هذه المادة (أُنظُر خدوري Kedouri, 1974) أنها تتألف بهذا القدر أو ذاك من وثائق مساندة: على سبيل المثال، لا يمكن

# المحتويات

حكم البريطانيون العراق من الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٣٢، وكانت طريقتهم في حكمه تُعتبر طريقة جديدة بنظر كثيرين. فهم مارسوا سلطتهم، بانتداب من عصبة الأمم، عن طريق سلاح الجو الملكي وشبكة من المستشارين والمسؤولين في الدوائر الحكومية، والسيطرة على أهم موارد البلد الاقتصادية، النفط، واستخدموا هذه السلطة لبناء إدارة ونظام سياسي يكونان قادرَين على الوقوف بقدراتهما الذاتية على المدى البعيد. وكان يُعتقد عموماً، في ذلك الوقت، أن التجربة ناجحة، وبحلول عام ١٩٣٠ ظنت الحكومة البريطانية أنها في موقع يتيح لها تأمين مصالحها من خلال معاهدة يجري التفاوض بشأنها بين أنداد، وتقديم توصية إلى عصبة الأمم بإنهاء الانتداب وقبول العراق عضواً في العصبة.



شارك في الإحساس بحسن الأداء الذي كان واسع الانتشار بين المسؤولين والسياسيين البريطانيين، أقوى الكتّاب السياسيين العرب نفوذاً وقتذاك، جورج أنطونيوس. فإن أنطونيوس في كتابه «يقظة العرب»، الذي نُشر إبان الثلاثينيّات في ظروف قادته إلى التشديد على التعارض بين ما فعلته بريطانيا في العراق وما فعلته فرنسا في سوريا، كتب بحرارة عن فريق من المسؤولين البريطانيين ذوي القدرات الاستثنائية والضمير الحي، وعن حسن حظ العراق «أن تكون مصالح بريطانيا العظمى متناغمة مع مصالحه مِن نَواحٍ عديدة.

في عصر ما بعد الإمبراطوريات، قد نكون أقل ميلاً إلى الاعتقاد بأن من الجائز أن يكون هناك توافق مسبق بين مصالح شعوب مختلفة، أو أن بالإمكان الحديث عن شعب كامل لديه مصلحة واحدة. وسواء أكنا ميالين لإطلاق الأحكام أو لم نكن فإننا على الأقل نريد تفسيرات للطريقة التي كانت تُرسم بها السياسات، والوسائل التي تُنفذ بها، وآثارها في قطاعات أو شرائح مختلفة من المجتمع. ودراسة الدكتور سلغليت الدقيقة التي تستند إلى طائفة واسعة من المصادر غير المنشورة وتسترشد بحس المؤرخ للطريقة التي تعمل بها الحكومات وتتغير المجتمعات، تساعدنا على أن نفهم، بصورة أفضل بكثير من قبل، أهداف الإدارة الإمبراطورية البريطانية وأساليبها على السواء.

